

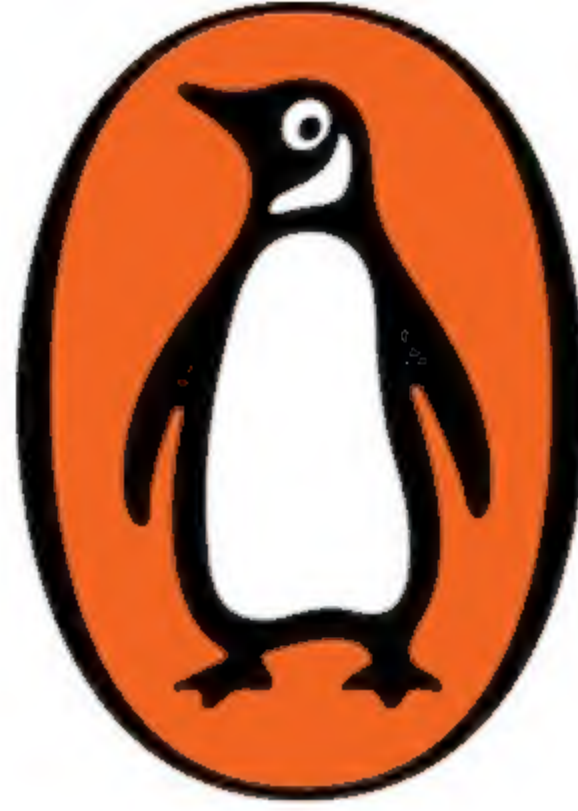
لا مكان للاختباء

إدوارد سنودن ووكالة الأمن
القومي ودولة المراقبة

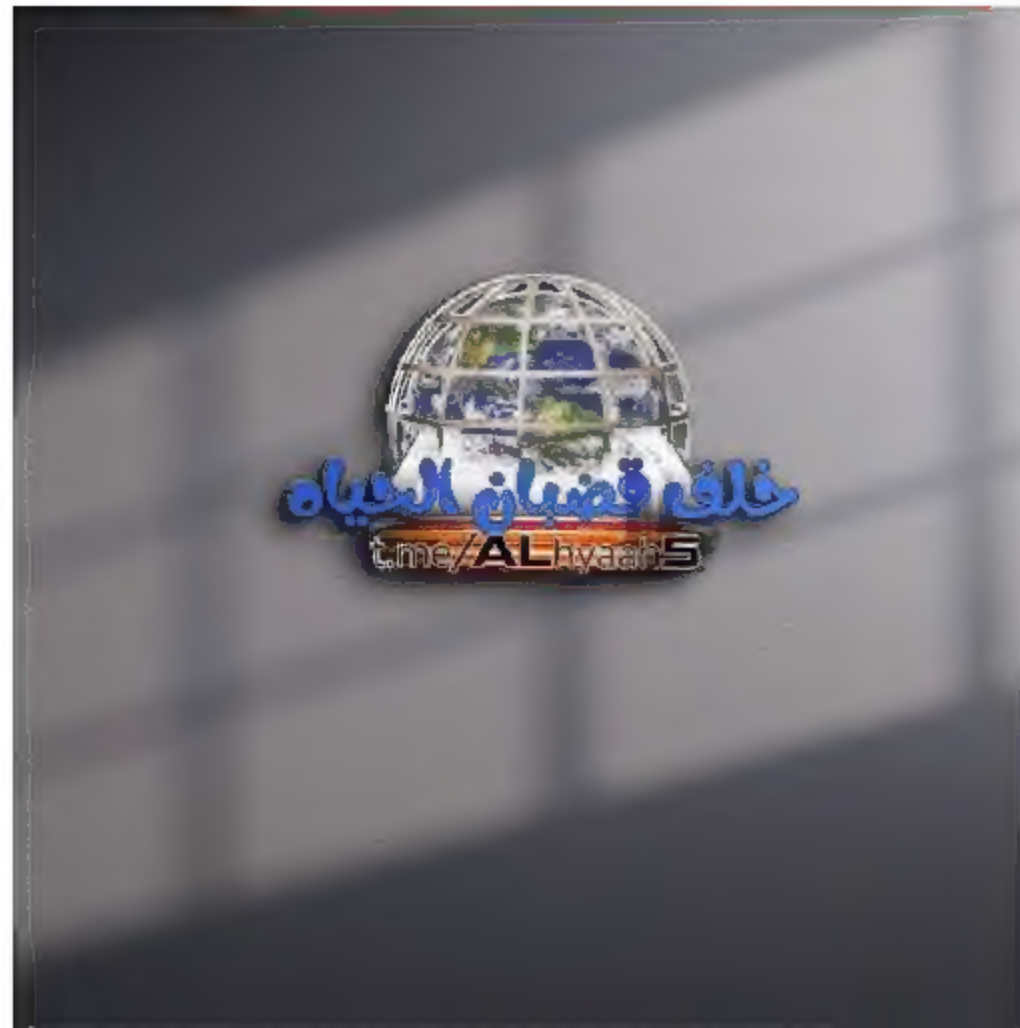
ترجمة: محمد عبد الله

جلين

جرينوالد



قناة... خلف قُضبان الحياة... لطلب الكتب المترجمة
ولترجمة الكتب الانجليزية والكورية وجميع اللغات.
رابط القناة... <https://t.me/ALhyaah5>



جلين جرينوالد

لا مكان للاختباء

إدوارد سنودن ووكالة الأمن القومي ودولة المراقبة



محتويات

صفحة العنوان

نبذة عن المؤلف بقلم

جلين جرينوالد أيضاً الإهداء

مقدمة

1. الاتصال

2. عشرة أيام في هونغ كونج

3. اجمع كل شيء

4. أضرار المراقبة

5. السلطة الرابعة

خاتمة

ملاحظة حول المصادر

الشكر والتقدير

صفحة النهاية

حقوق الطبع والنشر

عن المؤلف



جيمي تشالك ©

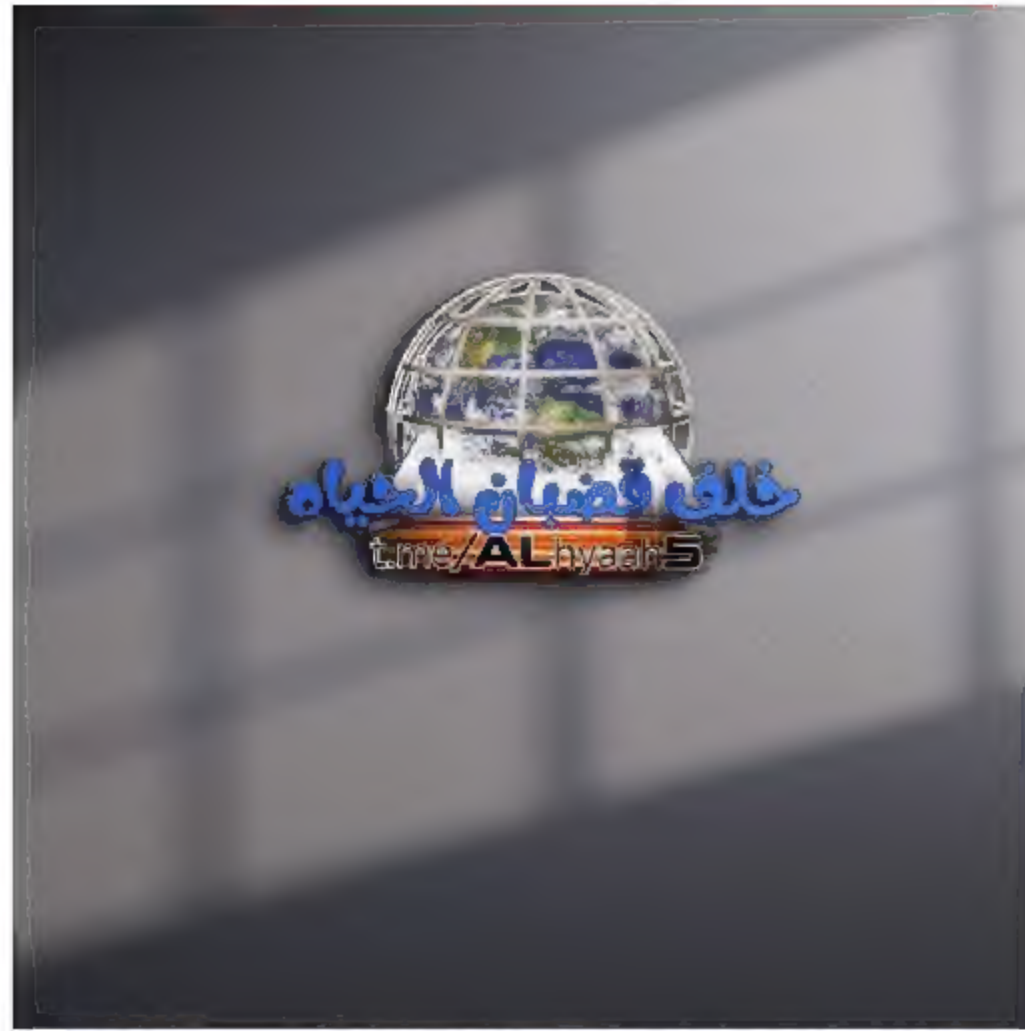
جلين جرينوالد هو مؤلف العديد من الكتب الأكثر مبيعاً في الولايات المتحدة، بما في ذلك "كيف سيتصرف الوطني؟" و"الإرث المأساوي". وقد أشادت مجلة "أتلانتيك" بجرينوالد باعتباره أحد المعلقين السياسيين الخمسة والعشرين الأكثر تأثيراً، وهو محام سابق في مجال القانون الدستوري والحقوق المدنية. وكان كاتب عمود في صحيفة "الغارديان" وظهرت أعماله في العديد من الصحف والمجلات الإخبارية السياسية، بما في ذلك صحيفة "نيويورك تايمز" و"لوس أنجلوس تايمز". وفي فبراير 2014، أطلق منظمة إعلامية جديدة، "فيرست لوك ميديا".

يمكنك متابعته على تويتر على @ggreenwald.

بقلم جلين جرينوالد أيضًا

كيف يتصرف الوطني؟ إرث
مأساوي منافقون
أمريكيون عظماء مع الحرية والعدالة
لبعض الناس

قناة... خلف قضبان الحياة... لطلب الكتب المترجمة
ولترجمة الكتب الانجليزية والكورية وجميع اللغات.
رابط القناة... <https://t.me/ALhyaah5>



هذا الكتاب مخصص لكل أولئك الذين سعوا إلى تسليط الضوء على أنظمة المراقبة الجماعية السرية التي تستخدمها الحكومة الأميركية، وخاصة المبلغين الشجعان الذين خاطروا بحريتهم للقيام بذلك.

لقد أتقنت حكومة الولايات المتحدة القدرة التكنولوجية التي تمكّنتنا من مراقبة الرسائل التي تنتقل عبر الهواء... ويمكن في أي وقت أن يتم تحويل هذه القدرة إلى الشعب الأمريكي، ولن يبقى أي أمريكي أي خصوصية، مثل القدرة على مراقبة كل شيء - المحادثات الهاتفية، والبرقيات، لا يهم. لن يكون هناك مكان للاختباء. - السيناتور فرانك تشرش، رئيس لجنة مجلس الشيوخ المختارة لدراسة العمليات الحكومية فيما يتعلق بأنشطة

الاستخبارات، 1975

مقدمة

في خريف عام 2005، وبدون الكثير من التوقعات العظيمة، قررت أن إنشاء مدونة سياسية. لم يكن لدي أي فكرة في ذلك الوقت عن مدى تأثير هذا القرار. لقد غيرت حياتي في النهاية. كان دافعي الرئيسي هو أنني أصبحت إن الولايات المتحدة تشعر بقلق متزايد إزاء النظريات الراديكالية والمتطرفة للقوة. لقد تبنت الحكومة هذه السياسة في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وكنت أمل أن يساعدني الكتابة عن مثل هذه السياسة في تحسين حياتي. قد تسمح لي القضايا بأحداث تأثير أوسع مما كنت أستطيع في حياتي المهنية آنذاك كمحامى دستوري و حقوق مدنية.

بعد سبعة أسابيع فقط من بدء تدويني، أطلقت صحيفة نيويورك تايمز قنبلة: ففي عام 2001، ذكرت الصحيفة أن إدارة بوش أصدرت أوامر سرية لوكالة الأمن القومي بالتنصت على الاتصالات الإلكترونية للأميركيين دون الحصول على إذن قضائي يقتضيه القانون الجنائي ذي الصلة. وفي الوقت الذي تم فيه الكشف عن الأمر، كان هذا التنصت دون إذن قضائي مستمراً منذ أربع سنوات واستهدف عدة آلاف من الأميركيين على الأقل.

كان الموضوع بمثابة تقارب مثالي بين شغفي وخبرتي. حاولت الحكومة تبرير برنامج وكالة الأمن القومي السري من خلال استحضار نفس النوع من النظرية المتطرفة للسلطة التنفيذية التي دفعتني إلى البدء في الكتابة: فكرة مفادها أن التهديد الإرهابي يمنح الرئيس سلطة غير محدودة تقريباً للقيام بأي شيء "لحماية الأمة"، بما في ذلك سلطة انتهاك القانون. وقد اشتمل النقاش الذي تلا ذلك على أسئلة معقدة تتعلق بالقانون الدستوري وتفسير القوانين، والتي جعلتني خلفيتي القانونية مؤهلاً تماماً للتعامل معها.

لقد أمضيت العامين التاليين في تغطية كل جانب من جوانب فضيحة التنصت غير المشروعة التي قامت بها وكالة الأمن القومي، وذلك على مدونتي وفي كتاب من أكثر الكتب مبيعاً في عام 2006. وكان موقفى واضحاً: فمن خلال إصدار الأمر بالتنصت غير المشروع، ارتكب الرئيس جرائم ولا بد أن يحاسب عليها. وفي ظل المناخ السياسي المتعصب والقمعي المتزايد في أميركا، أثبت هذا الموقف أنه مثير للجدال إلى حد كبير.

كانت هذه الخلفية هي التي دفعت إدوارد سنودن، بعد عدة سنوات، إلى

لقد اختارني كأول شخص يمكن الاتصال به للكشف عن مخالفات وكالة الأمن القومي على نطاق أوسع. وقال إنه يعتقد أنه يمكن الاعتماد علىّ في فهم مخاطر المراقبة الجماعية والسرية المفرطة للدولة، وعدم التراجع في مواجهة الضغوط من الحكومة وحلفائها العديدين في وسائل الإعلام وأماكن أخرى.

لقد كان الحجم الهائل من الوثائق السرية للغاية التي سلمها لي سنودن، إلى جانب الدراما الكبيرة التي أحاطت بسنودن نفسه، سبباً في توليد اهتمام عالمي غير مسبوق بالتهديد الذي تشكله المراقبة الإلكترونية الجماعية وقيمة الخصوصية في العصر الرقمي. ولكن المشاكل الأساسية كانت متفاقمة لسنوات، في الظلام إلى حد كبير.

لا شك أن هناك جوانب فريدة عديدة للجدال الدائر حالياً حول وكالة الأمن القومي. فقد مكنت التكنولوجيا الآن من نوع من المراقبة الشاملة التي كانت في السابق حكراً على أكثر كتاب الخيال العلمي إبداعاً. فضلاً عن ذلك فإن تبجيل الأميركيين للأمن قبل كل شيء بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول خلق مناخاً مواتياً بشكل خاص لإساءة استخدام السلطة. وبفضل شجاعة سنودن والسهولة النسبية لنسخ المعلومات الرقمية، أصبح لدينا نظرة مباشرة لا مثيل لها على تفاصيل كيفية عمل نظام المراقبة في الواقع.

ومع ذلك، ففي كثير من النواحي، لا تزال القضايا التي أثارها قصة وكالة الأمن القومي تتردد في أذهاننا. العديد من الحلقات من الماضي، والتي تمتد عبر القرون. في الواقع، كانت المعارضة لغزو الحكومة للخصوصية عاملاً رئيسياً في تأسيس الولايات المتحدة نفسها، حيث احتج المستعمرون الأمريكيون على القوانين التي لقد سمح للمسؤولين البريطانيين بنهب أي منزل يريدونه. لقد كان ذلك مشروعاً، واتفق المستعمرون على أن تحصل الدولة على أوامر تفتيش محددة ومستهدفة الأفراد عندما يكون هناك دليل لإثبات السبب المحتمل لتصرفاتهم ولكن هناك مبررات عامة - ممارسة جعل المواطنين بالكامل كانت عمليات التفتيش العشوائية غير مشروعة بطبيعتها.

لقد كرس التعديل الرابع هذه الفكرة في القانون الأميركي. وكانت لغته واضحة وموجزة: "لا يجوز انتهاك حق الشعب في أن يكون آمناً على أشخاصه ومنازله وأوراقه وممتلكاته ضد عمليات التفتيش والمصادرة غير المعقولة، ولا يجوز إصدار أوامر تفتيش إلا بناء على سبب معقول، مدعوم بالقسم أو التأكيد، ووصف دقيق للمكان الذي سيتم تفتيشه، والأشخاص أو الأشياء التي سيتم مصادرتها". وكان المقصود من هذا التعديل، قبل كل شيء، إلغاء سلطة الحكومة في أميركا إلى الأبد في إخضاع مواطنيها لعمليات تفتيش عامة لا تثير أي شبهة.

لقد ركز الصراع حول المراقبه في القرن الثامن عشر على عمليات تفتيش المنازل، ولكن مع تطور التكنولوجيا، تطورت المراقبة معها. وفي منتصف القرن التاسع عشر، ومع انتشار السكك الحديدية مما سمح بتسليم البريد بسرعة وتكلفة زهيدة، تسبب فتح الحكومة البريطانية للبريد سرّاً في فضيحة كبرى في المملكة المتحدة. وبحلول العقود الأولى من القرن العشرين، كان مكتب التحقيقات الأميركي - سلف مكتب التحقيقات الفيدرالي اليوم - يستخدم التنصت على المكالمات الهاتفية، إلى جانب مراقبة البريد والمخبرين، لقمع المعارضين لسياسات الحكومة الأميركية.

بغض النظر عن التقنيات المحددة المستخدمة، فقد كانت المراقبة الجماعية تاريخياً كان لديه العديد من السمات الثابتة. في البداية، كان المنشقون في البلاد دائماً هم من يتحكمون في البلاد. المهتمشون الذين يتحملون العبء الأكبر من المراقبة، مما يؤدي إلى دفع أولئك الذين يدعمون الحكومة أو أنهم غير مباشرين فقط ليعقدوا خطأ أنهم محصنون. يُظهر التاريخ أن مجرد وجود جهاز مراقبة جماعية، بغض النظر عن إن الطريقة التي يتم بها استخدامها كافية في حد ذاتها لقمع المعارضة. إن المواطنين الذين يدركون الطفل الذي يخضع للمراقبة دائماً سرعان ما يتحول إلى طفل مطيع وخائف.

يوصل الحقن الذي اجراه فرانك شرش في منتصف سبعينيات القرن العشرين في مجلس مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى سلاح صادم

أن الوكالة صنفت نصف مليون مواطن أمريكي على أنهم "مخربون" محتملون، التجسس بشكل روتيني على الناس بناءً على معتقداتهم السياسية فقط. (قائمة مكتب التحقيقات الفيدرالي تراوحت الأهداف من مارتين لوثر كينج إلى جون لينون، من النساء حركة التحرير إلى جمعية جون بيرش المناهضة للشيوعية.) ولكن وباء

إن ساءه استخدام المراقبة ليس فريده من نوعها في التاريخ الأمريكي بل على العكس من ذلك، فإن إساءه استخدام المراقبة الجماعية ليس فريده من نوعها

إن المراقبة هي إغراء عالمي لأي قوة عديمة الضمير. وفي كل على سبيل المثال، الدافع هو نفسه: قمع المعارضة وفرض الامتثال.

وبالنسبة فإن المراقبة يوحد الحكومات التي يخلف اختلافات كبيرة عن بعضها البعض.

العقائد السياسية. في مطلع القرن العشرين، كانت الإمبراطوريات البريطانية والفرنسية وقد أنشأ كل منهما إدارات مراقبة منخصصة للعامل مع التهديد الذي يشكله الحركات المناهضة للاستعمار. بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت وزارة الدولة الألمانية الشرقية أصبح الأمن، المعروف شعبياً باسم "ستاسي"، مرادفاً للحكومة

التدخل في الحياة الشخصية. ومؤخراً، مع اندلاع الاحتجاجات الشعبية خلال الثورة العربية، لقد حدى الربيع قبضة الدكتاتوريين على السلطة، والأنظمة في سوريا ومصر وليبيا سعى الجميع إلى التجسس على استخدام الإنترنت من قبل المعارضين المحليين.

وقد أظهرت التحقيقات التي أجرتها بلومبرج نيوز وصحيفة وول ستريت جورنال أن هذه الأنظمة الدكتاتورية عندما غمرتها الاحتجاجات، ذهبت للتسوق حرفياً.

للحصول على أدوات مراقبة من شركات التكنولوجيا الغربية. نظام الأسد في سوريا تم جلب موظفين من شركة المراقبة الإيطالية Area SpA، الذين قيل لهم أن السوريين "كانوا في حاجة ماسة إلى يعقب الناس". وفي مصر، كانت الشرطة السرية التابعة لمبارك اشترى أدوات لاختراق تشفير سكايب والتنصت على مكالمات الناشطين. وفي ذكرت الصحيفة أن الصحفيين والثوار الذين دخلوا إلى ليبيا دخلوا إلى الحكومة. في عام 2011، عثر مركز الرصد على "جدار من الأجهزة السوداء بحجم الثلاجة" من شركة المراقبة الفرنسية أميسبس. قامت المعدات "بتفويض الإنترنت" "حركة المرور" لمرود خدمة الإنترنت الرئيسي في ليبيا، "فتح رسائل البريد الإلكتروني، والنبؤ كلمات المرور، والجسس على الدردشات عبر الإنترنت ورسم خرائط الاتصالات بين مختلف "المشبه بهم".

إن القدرة على السمت على اتصالات الناس تمنح من يمارسها قوة هائلة. وما لم يتم ضبط هذه القوة من خلال الرقابة الصارمة والمساءلة، فمن المؤكد تقريباً أنها ستعرض للإساءة. إن توقع أن تقوم الحكومة الأمريكية بتشغيل آلة مراقبة هائلة في سرية تامة دون الوقوع فريسة لإغراءاتها يتعارض مع كل مثال تاريخي وكل الأدلة المتاحة حول الطبيعة البشرية.

الواقع أنه حتى قبل كشف سنودن عن أسرارها، كان من الواضح بالفعل أن التعامل مع الولايات المتحدة باعتبارها دولة استثنائية في قضية المراقبة بشكل موقفاً ساذجاً للغاية. ففي عام 2006، في جلسة استماع في الكونجرس بعنوان "الإنترنت في الصين: أداة للحرية أم القمع؟"، اصطف المتحدثون لإدانة شركات التكنولوجيا الأمريكية لمساعدتها الصين في قمع المعارضة على الإنترنت. وشبه كريستوفر سميث (جمهوري من نيو جيرسي)، عضو الكونجرس الذي ترأس الجلسة، تعاون شركة باهو مع الشرطة السرية الصينية بتسليم أن فرانك إلى النازيين. وكان خطاباً حافلاً، وهو الأداء النموذجي عندما يتحدث المسؤولون الأميركيون عن نظام غير محالف مع الولايات المتحدة.

ولكن حتى الحاضرين في الكونجرس لم يمكنوا من منع أنفسهم من ملاحظة أن الجلسة عقدت بعد شهرين فقط من كشف صحيفة نيويورك تايمز عن عمليات التنصت المحلية التي نفدها إدارة بوش دون إذن قضائي. وفي ضوء هذه الكشوفات، فإن السدبد بدول أخرى لقيامها بعمليات التنصت المحلية الخاصة بها كان أجوفاً إلى حد ما. فقد أشار النائب براد شيرمان (ديمقراطي من كاليفورنيا)، الذي تحدث بعد النائب سميث، إلى أن شركات التكنولوجيا التي طلب منها مقاومة النظام الصيني لابد وأن تكون حذرة أيضاً فيما ينصل بحكومتها. وحذر شيرمان على نحو نبوي: "والا فإن أولئك الذين يعيشون في الصين قد يرون أن خصوصيتهم معرضة للخطر".

"إننا هنا في الولايات المتحدة قد نجد أن بعض الرؤساء المستقبليين الذين يؤكدون هذه التفسيرات الواسعة النطاق للدستور قد يقرأون رسائل البريد الإلكتروني الخاصة بنا، وأنا أفضل ألا يحدث هذا من دون أمر من المحكمة".

على مدى العقود الماضية، استغل زعماء الولايات المتحدة الخوف من الإرهاب - الذي أذكه المبالغان المسمرة في وصف التهديد الحقيقي - لتبرير مجموعة واسعة من السياسات المتطرفة. وقد أدى هذا الخوف إلى حروب عدوانية، ونظام تعذيب عالمي، وإعمال (وحتى اغتيال) مواطنين أجانب ومواطنين أميركيين دون توجيه أي اتهامات إليهم. ولكن النظام الشامل السري للمراقبة دون أي شك الذي أفرزه هذا الخوف قد سبب لنا الإرث الأكثر دموماً الذي خلفه. والسبب في هذا هو أنه على الرغم من كل أوجه التشابه التاريخية، فإن فضيحة المراقبة الحالية التي تشنها وكالة الأمن القومي تحمل بعداً جديداً حقاً: الدور الذي تلعبه شبكه الإنترنت الآن في الحياة اليومية.

إن الإنترنت، وخاصة بالنسبة للجيل الأصغر سناً، ليس مجالاً مستقلاً منفصلاً يتم فيه تنفيذ عدد قليل من وظائف الحياة. فهو ليس مجرد مكتب بريد وهاتف. بل إنه مركز عالمنا، والمكان الذي يتم فيه كل شيء تقريباً. فهو المكان الذي يتم فيه تكوين الصداقات، واختيار الكتب والأفلام، وتنظيم النشاط السياسي، وإنشاء وتخزين البيانات الأكثر خصوصية. وهو المكان الذي تطور فيه ونعبر عن شخصيتنا وإحساسنا بالذات.

إن تحويل هذه الشبكة إلى نظام للمراقبة الجماعية له عواقب لا نشبه عواقب أي برامج مراقبة حكومية سابقة. فكل أنظمة الحسّاس السابعة كانت بالضرورة أكثر محدودية وقابلية للهرب. والسماح للمراقبة بالنجذر على الإنترنت يعني إخضاع كل أشكال التفاعل البشري والتخطيط، بل وحتى الفكر نفسه، للفحص الشامل من جانب الدولة.

منذ أن بدأ استخدامها على نطاق واسع، كان كثيرون يرون أن الإنترنت تملك إمكانات غير عادية: القدرة على تحرير مئات الملايين من الناس من خلال إضفاء الطابع الديمقراطي على الخطاب السياسي وتسوية الملعب بين الأقوياء والعاجزين. إن حرية الإنترنت - القدرة على استخدام الشبكة من دون قيود مؤسسية، أو سيطرة اجتماعية أو حكومية، أو خوف شامل - تشكل عنصراً أساسياً في تحقيق هذا الوعد. وبالتالي فإن تحويل الإنترنت إلى نظام للمراقبة يجردنا من إمكاناتها الأساسية. والأسوأ من ذلك أن هذا يحول الإنترنت إلى أداة للقمع، ويهدد بإنتاج أكثر أشكال العنف بطرقاً وقمماً.

إن تدخل الدولة هو أكثر ما شهده تاريخ البشرية على الإطلاق. وهذا ما يجعل كشف سودن عن أسرار مذهلة ومهمة للغاية. فمن خلال جرائه على فضح قدرات المراقبة المذهلة التي تتمتع بها وكالة الأمن القومي وطموحاتها الأكثر إذهالاً، أوضح من خلال هذه الكشوفات أننا نقف عند مفترق طرق تاريخي. فهل يبشر العصر الرقمي بالتححر الفردي والحريات السياسية التي تتمتع الإنترنت بقدرة فريدة على إطلاق العنان لها؟ أم أنه سيجلب نظاماً من المراقبة والسيطرة الشاملة، يتجاوز أحلام أعظم الطغاة في الماضي؟ في الوقت الحاضر، أي من المسارين ممكن. وسوف نحدد أفعالنا إلى أين سننتهي.

اتصال

في الأول من ديسمبر/كانون الأول 2012، تلقت أول رسالة من إدوارد سنودن، رغم أنني لم أكن أعلم في ذلك الوقت أن الرسالة منه.

لقد جاء الاتصال في شكل رسالة إلكترونية من شخص يطلق على نفسه اسم سينسيناتوس، في إشارته إلى لوسوس كوينسوس سينسيناتوس، المزارع الروماني الذي عُثِرَ في القرن الخامس قبل الميلاد دكانتورا لروما للدفاع عن المدينة ضد أي هجوم. وقد اشتهر سينسيناتوس بما فعله بعد هزيمة أعداء روما: فقد تخلى على الفور وبصورة طوعية عن السلطة السياسية وعاد إلى الحياة الزراعية. وقد أصبح سينسيناتوس، الذي يُشاد به باعتباره "نموذجاً للفضيلة المدنية"، رمزاً لاستخدام السلطة السياسية في المصلحة العامة وفيمة الحد من السلطة الفردية أو حتى التخلي عنها من أجل الصالح العام.

بدأت الرسالة الإلكترونية بـ: "إن أمن اتصالات الناس أمر بالغ الأهمية بالنسبة لي"، وكان العرض المعلن من الرسالة هو حتى على البدء في استخدام تشفير PGP حتى يتمكن "سينسيناتوس" من التواصل بشأن أمور قال إنه متأكد من أنني سأهتم بها. تم اختراع PGP في عام 1991، وهو يرمز إلى "الخصوصية الجيدة إلى حد ما". وقد تم تطويره إلى أداة منطوية لحماية البريد الإلكتروني وغيره من أشكال الاتصالات عبر الإنترنت من المراقبة والاختراق.

إن هذا البرنامج يغلف كل رسالة بريد إلكتروني بدرع واقٍ، وهو عبارة عن شفرة تُألف من مئات أو حتى آلاف الأرقام العشوائية والحروف الحساسة لحالة الأحرف. ونملك أكثر وكالات الاستخبارات تقدماً في مختلف أنحاء العالم - وهي الفئة التي تضم بالتأكيد وكالة الأمن القومي - برامج قادرة على اختراق كلمات المرور، وهي قادرة على تخمين مليار كلمة مرور في الثانية. ولكن هذه الشفرات التشفيرية طويلة وعشوائية إلى الحد الذي يجعل حتى أكثر البرامج تطوراً تتطلب سنوات عديدة لكسرها. والواقع أن الأشخاص الذين يخشون مراقبة اتصالاتهم، مثل عملاء الاستخبارات والجواسيس ونشطاء حقوق الإنسان والمسلحين، يثقون في هذا الشكل من التشفير لحماية رسائلهم.

في هذا البريد الإلكتروني، قال "سينسيناتوس" إنه بحث في كل مكان عن "المفتاح العام" الخاص بي في PGP، وهو مجموعة رموز فريدة تسمح للأشخاص بتلقي رسائل بريد إلكتروني مشفرة، ولكن

لم أتمكن من العثور عليه. ومن هذا استنتج أنني لم أكن أستخدم البرنامج وقال لي: "هذا يعرض أي شخص يتواصل معك للخطر. أنا لا أزعج أن كل اتصال تشارك فيه يجب أن يكون مشفراً، ولكن يجب عليك على الأقل توفير هذا الخيار للمصلين".

ثم أشار "سينسانوس" إلى الفضيحة الجنسية التي أحاطت بالجنرال ديفيد بربابوس، الذي اكتشف المحققون علاقته الغرامية التي أنهت حياته المهنية مع الصحافة باولا برودويل عندما عثروا على رسائل بريد إلكتروني بين الاثنين على موقع جوجل. وكتب سينسانوس أنه لو كان بربابوس قد قام بتشفير رسائله قبل تسليمها إلى جيميل أو تخزينها في مجلد المسودات الخاص به، لما كان المحققون قادرين على قراءتها. وأضاف: "الشفر مهم، وهو ليس فقط للجواسيس والرعاة". وأضاف أن شيت رسائل بريد إلكتروني مشفرة "يعد إجراءً آمناً ضرورياً للغاية لأي شخص يرغب في التواصل معك".

ولشجيعي على اتباع نصيحتي، أضاف: "هناك أشخاص في الخارج ترغب في سماع أخبارهم ولكنهم لن يتمكنوا أبداً من الاتصال بك دون معرفة أن رسائلهم لا يمكن قراءتها أثناء النقل".

ثم عرض عليّ مساعدتي في تثبيت البرنامج: "إذا كنت بحاجة إلى أي مساعدة على الإطلاق في هذا الأمر، فيرجى إبلاغي بذلك، أو يمكنك طلب المساعدة على تويتر. لديك العديد من المتابعين المهرة نفياً والذين هم على استعداد لتقديم المساعدة الفورية". وختم: "شكراً لك، س".

كان استخدام برامج التشفير من الأشياء التي كنت أنوي القيام بها منذ فترة طويلة. فقد كنت أكتب لسنوات عن موقع ويكيليكس، والمبلغين عن المخالفات، ومجموعة القراصنة المعروفين باسم "أنونيموس"، والموضوعات ذات الصلة، كما كنت أتواصل من وقت لآخر مع أشخاص داخل مؤسسة الأمن القومي الأميركية. وكان معظمهم قلقين للغاية بشأن أمن اتصالاتهم ومنع المراقبة غير المرغوب فيها. ولكن البرنامج معقد، وخاصة بالنسبة لشخص لا يتمتع إلا بقدر ضئيل من المهارة في البرمجة والكمبيوتر، مثلي. لذا فقد كان هذا أحد الأشياء التي لم أتمكن من القيام بها قط.

لم يحركني بريد سي الإلكتروني إلى اتخاذ أي إجراء. ولأنني اشتهرت بتغطية القصص التي تتجاهلها بقية وسائل الإعلام، فإنني كثيراً ما أسمع من كل أنواع الناس يعرضون عليّ "قصة ضخمة"، وعادة ما يتبين أنها لا شيء. وفي أي لحظة معينة، عادة ما أعمل على عدد من القصص يفوق قدرتي على التعامل معه. لذا فأنا في احتياج إلى شيء ملموس يجعلني أتخلي عما أفعله من أجل متابعة مسار جديد. وعلى الرغم من الإشارة العامضة إلى "الأشخاص الذين أود أن أسمع منهم"، إلا أن هناك أشخاصاً آخرين في الخارج.

لم أجد في رسالة البريد الإلكتروني التي أرسلها سي ما يجذبني بشكل كافٍ. قرأتها ولكنني لم أرد عليها.

بعد ثلاثة أيام، تلقت رسالة من C. مرة أخرى، يطلب مني تأكيد اسلام البريد الإلكتروني الأول. هذه المرة رددت بسرعة. "لقد تلقت هذا وسأعمل على حل المشكلة. ليس لدي رمز PGP، ولا أعرف كيف أفعل ذلك، لكنني سأحاول العثور على شخص يمكنه مساعدتي".

رد سي في وقت لاحق من ذلك اليوم بدليل واضح خطوة بخطوة لنظام PGP: التشفير للمبتدئين، في جوهره. في نهاية العلمات، التي وجدتها معقدة ومربكة، ويرجع ذلك في الغالب إلى جهلي، قال إن هذه كانت مجرد "أساسيات بسيطة". إذا لم تتمكن من العثور على شخص يرشدك خلال التثبيت والتوليد والاستخدام"، أضاف، "يرجى إخباري. يمكنني تسهيل الاتصال بالأشخاص الذين يفهمون التشفير في أي مكان تقريباً في العالم".

انتهى هذا البريد الإلكتروني بتوقيع أكثر وضوحاً: "نحياتي المشفرة، سينسينايوس".

وعلى الرغم من نواياي، لم أخصص الوقت الكافي للعمل على التشفير. فقد مرت سبعة أسابيع، وظل فشلي في القيام بذلك يثقل كاهلي بعض الشيء. فماذا لو كان هذا الشخص لديه قصة مهمة جداً، قصة لن أتمكن من سماعها لمجرد أنني فشلت في تثبيت برنامج كمبيوتر؟ وبعيداً عن أي شيء آخر، كنت أعلم أن التشفير قد يكون مفيداً في المستقبل، حتى لو بين أن سينسينايوس ليس لديه أي شيء مثير للاهتمام.

في 28 يناير 2013، أرسلت بريداً إلكترونياً إلى C. لأقول إنني سأطلب من شخص ما مساعدتي في التشفير وأمل أن أتمكن من إنجاز ذلك في غضون اليوم التالي أو نحو ذلك. رد C. في اليوم التالي: "هذه أخبار رائعة! إذا كنت بحاجة إلى مزيد من المساعدة أو لديك أسئلة في المستقبل، فسوف نرحب بك دائماً للتواصل معنا. يرجى قبول خالص شكري لدعمك لخصوصية الاتصالات! سينسينايوس".

ولكن مرة أخرى، لم أفعل شيئاً، فقد كنت منشغلاً في ذلك الوقت بقصص أخرى، وما زلت غير مقنع بأن سي لديه ما يستحق أن يقوله. لم يكن لدي فرار واع بعدم فعل أي شيء. كان الأمر ببساطة أن تثبيت تقنية التشفير بناءً على إرادة هذا الشخص المجهول لم يصبح أبداً ملحاً بما يكفي لكي أتوقف عن أشياء أخرى وأركز عليها.

وهكذا وجدنا أنا وسي أنفسنا في مأرق. لم يكن على استعداد لإخباري بأي شيء محددة حول ما كان لديه، أو حتى من كان وأين كان يعمل، ما لم أكن تم تثبيت التشفير. ولكن بدون إجراءات محددة، لم يكن من الأولويات الرد على طلبه وخذ الوقت الكافي لتثبيت البرنامج.

وفي مواجهه تفاعسي، كنف سي. جهوده. فأتح مقطع فيديو مدته عشر دقائق بعنوان "PGP للصحفيين". وباستخدام برنامج يولد صوتاً حاسوبياً، علمني الفيديو بطريقة سهلة خطوة بخطوة كيفية تثبيت برنامج التشفير، مع الرسوم البانية والصور المرئية.

ولكنني لم أفعل شيئاً. وفي تلك اللحظة، كما أخبرني لاحقاً، شعر سي بالإحباط. وقال في نفسه: "ها أنا ذا مستعد للمخاطرة بحريتي، بل وربما بحياتي، من أجل تسليم هذا الرجل آلاف الوثائق السرية للغاية الصادرة عن أكثر وكالات الدولة سرية - وهي الوثائق التي من شأنها أن تسفر عن عشرات بل مئات من الفضائح الصحفية الضخمة. وهو لا يكلف نفسه حتى عناء تثبيت برنامج تشفير".

هكذا افترت من كشف أحد أكبر التسريبات المتعلقة بالأمن القومي وأكثرها أهمية في تاريخ الولايات المتحدة.

* * *

ولم أسمع عن أي من هذا إلا بعد عشرة أسابيع. ففي الثامن عشر من إبريل/نيسان، سافرت بالطائرة من منزلي في ريو دي جانيرو إلى نيويورك، حيث كان من المقرر أن ألقى بعض المحاضرات حول مخاطر السرية الحكومية وانهاكات الحريات المدنية التي ترتكب باسم الحرب ضد الإرهاب.

عند هبوط طائري في مطار جون كينيدي، وجدني رسالة إلكترونية من لورا بوتراس، مخرجه الأفلام الوثائقية، تقول: "هل هناك أي فرصة لزيارة الولايات المتحدة في الأسبوع المقبل؟ أود أن أحدث معك حول أمر ما، لكن من الأفضل أن يتم ذلك شخصياً".

إنني أتعامل بجدية مع أي رسالة تبعث بها لورا بوتراس. فهي واحدة من أكثر الشخصيات تركيزاً وشجاعة واسملاً عرفت على الإطلاق، وقد أخرجت فيلماً بلو الآخر في ظل أشد الظروف خطوره، من دون طاقم عمل أو دعم من مؤسسه إخبارية، وبمراقبة مناضحه، وكاميرا واحدة، وفي ذروه أسوأ أعمال العنف في حرب العراق، غامر بدخول المثلث السني لإخراج فيلم "بلدي، بلدي"، وهو نظرة لا تلبس إلى الحياة تحت الاحتلال الأميركي، وقد رُشح لجائزة الأوسكار.

بالسبة لفيلمها التالي، The Oath، سافرت بوتراس إلى اليمن، حيث قضت أشهراً في أعقاب رجلين يمينيين - الحارس الشخصي لأسامة بن لادن وسائفه. ومنذ ذلك الحين، تعمل بوتراس على فيلم وثائقي عن مراقبة وكالة الأمن القومي. ثلاثة أفلام، تم تصويرها على أنها ثلاثية عن سلوك الولايات المتحدة أثناء الحرب على الإرهاب، كانت هدفاً دائماً للمضايقات من قبل السلطات الحكومية في كل مرة دخلت فيها أو غادر البلاد.

لقد تعلمت من لورا درساً قيماً. فعندما التقينا لأول مرة في عام 2010، كانت قد احتجزتها وزارة الأمن الداخلي في المطارات أكثر من ثلاثين مرة أثناء دخولها الولايات المتحدة، حيث تعرضت للاسجواب والتهديد ومصادرة المواد التي بحوزتها، بما في ذلك الكمبيوتر المحمول والكاميرات والدفاتر. ومع ذلك، قررت مراراً وتكراراً عدم الكشف عن المضايقات المستمرة التي تعرضت لها، خوفاً من أن يؤدي العواقب إلى جعل عملها مستحيلاً. ولكن هذا تغير بعد اسجواب مسيء بشكل غير عادي في مطار نوارك ليبرتي الدولي. لقد سئمت لورا. "لقد ازداد الأمر سوءاً، وليس أفضل، بسبب صمبي". كانت مسعدة لأن أكتب عنها.

ولقد حظيت المقالة التي نشرتها في المجلة السياسية الإلكترونية "صالون" والتي تناولت بالتفصيل الاسجوابات المستمرة التي خضعت لها بواتراس باهتمام كبير، حيث أثارت تصريحات الدعم والإدانة للمضايقات. وفي المرة التالية التي عادت فيها بواتراس الولايات المتحدة بعد نشر المعاله، لم يكن هناك أي اسجواب ولم يتم مصادرة المواد التي بحوزتها. وعلى مدى الشهرين التاليين، لم تكن هناك أي مضايقات. وللمرة الأولى منذ سنوات، تمكنت لورا من السفر بحرية.

لقد كان الدرس الذي تعلمته واضحاً: إن مسؤولي الأمن القومي لا يحبون الضوء. فهم لا ينصرفون بعنف وعنف إلا عندما يعتقدون أنهم في مأمن، في الظلام. لقد اكتشفنا أن السرية هي العمود الفقري لإساءة استخدام السلطة، وهي القوة التي تمكنها من ذلك. والشفافية هي الترياق الحقيقي الوحيد.

* * *

في مطار جون كينيدي، قرأت رسالة لورا الإلكترونية، ورددت على الفور: "في الواقع، لقد وصلت للنو إلى الولايات المتحدة هذا الصباح... أين أنت؟". رتبنا اجتماعاً في اليوم التالي، في بهو الفندق الذي أقيم فيه في يونكرز، وهو فندق ماريوب، وعثرنا على مفاعد في المطعم. بناءً على إصرار لورا، قمنا بتغيير الطاولة مرتين قبل بدء محادثتنا للتأكد من عدم تمكن أحد من سماعنا. ثم بدأت لورا في العمل. قالت إنها لديها "مسألة بالغة الأهمية والحساسة" لمناقشتها، وكان الأمن أمراً بالغ الأهمية.

وبما أنني كنت أحمل هاتفي المحمول معي، فقد طلبت مني لورا أن أزيل البطارية أو أتركها في غرفتي بالفندق. وقالت: "يبدو الأمر وكأنه جنون العظمة"، ولكن الحكومة لديها القدرة على تنشيط الهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر المحمولة عن بعد كأجهزة تنصت. ولا يبطل إيقاف تشغيل الهاتف أو الكمبيوتر المحمول هذه القدرة: فقط إزالة البطارية من جهاز الكمبيوتر المحمول يمكن أن يؤدي إلى تعطله.

لقد سمعت هذا من قبل من نشطاء الشفافية والمخترقين ولكنني كنت أميل إلى اعتباره حذرًا مفرطًا، ولكن هذه المرة أخذت الأمر على محمل الجد لأنه جاء من لورا. بعد أن اكتشفت أن بطاريته هافني المحمول لا يمكن إزالتها، أخذته إلى غرفتي، ثم عدت إلى المطعم.

الآن بدأت لورا في الحديث. لقد تلقت سلسلة من رسائل البريد الإلكتروني مجهولة المصدر من شخص بدا صادقًا وحادًا. ادعى أنه لديه حق الوصول إلى بعض الوثائق السرية للغاية والمُدانة حول تجسس الحكومة الأمريكية على مواطنيها وعلى بعثة العالم. كان عازمًا على تسريب هذه الوثائق إليها وطلب منها على وجه التحديد أن تعمل معي على نشرها والإبلاغ عنها. لم أجد أي صلة في ذلك الوقت بالرسائل الإلكترونية التي تلقيتها من سينسيناتوس قبل أشهر والتي نسبتها منذ فترة طويلة. لقد كانت متوقعة في الجزء الخلفي من ذهني، بعيدًا عن الأنظار.

ثم أخرجت لورا عدة صفحات من محفظتها من اثنتين من رسائل البريد الإلكتروني التي أرسلها المسرب المجهول، وقرأتها على الطاولة من البداية إلى النهاية. كانت مثيرة للاهتمام.

كانت الرسالة الثانية، التي أرسلت بعد أسابيع من الأولى، تبدأ بـ: "ما زلت هنا". وفيما يصل بالسؤال الذي كان يخطر على بالي - متى سيكون مستعدًا لتقديم الوثائق؟ - ففد كتب: "كل ما أستطيع أن أقوله هو: قريبًا".

وبعد أن حثها على إزالة البطاريات من الهواتف المحمولة دائمًا قبل البحدث عن أمور حساسة - أو على الأقل وضع الهواتف في التلاجة، حيث قد نعوق قدرتها على النصت - أخبرها المسرب بأنها لابد وأن تعمل معه على هذه الوثائق. ثم وصل إلى لب ما اعتبره مهمه:

إن الصدمة التي أحدثتها هذه العرّة الأولى [بعد الوحي الأول] سوف توفر الدعم اللازم لبناء شبكة [سري أكبر مساواة. ولكن هذا لن يعمل لصالح الشخص العادي ما لم يفوق العلم على القابول. ومن خلال فهم الآليات التي يتم من خلالها استهلاك خصوصيتنا، يمكننا العور هنا. يمكننا ضمان الحماية المساوية لجميع الناس ضد البحث غير المعقول من خلال العواوين العالميه، ولكن فقط إذا كان المجتمع النقي على استعداد لمواجهة التهديد والالزام بسعيذ حلول مبالغ فيها. في النهاية، يجب علينا فرض مبدأ معاده أن الطريقة الوحيدة التي يمكن بها للأقوياء السمع بالخصوصيه هي عندما يكون من نفس النوع الذي يعاسمه عامة الناس وهي التي تعرضها قوايس الطبيعة، وليس سياسات الإنسان.

"إنه حقيقي"، قلت عندما انتهت من القراءة. "لا أستطيع أن أشرح السبب بالضبط، لكنني أشعر فقط بشكل حدسي أن هذا أمر خطير، وأنه هو بالضبط من يقول إنه هو. أنا أيضًا"، أجابت لورا. "ليس لدي أي شك في ذلك".

لقد أدركنا أنا ولورا، على نحو منطقي وعقلاني، أن ثقتنا في صدق المسرب ربما كانت في غير محلها. فلم تكن لدينا أدنى فكرة عن هوية الشخص الذي كتب إليها. وربما كان أي شخص آخر. وربما كان يخترع القصة بأكملها. وربما كان هذا أيضاً نوعاً من المؤامرة التي دبرتها الحكومة لإيقاعنا في فخ التعاون مع مجرم مسرب. أو ربما كان ذلك من شخص سعى إلى الإضرار بمصداقيتنا من خلال تمرير وثائق مزورة للنشر.

لقد ناقشنا كل هذه الاحتمالات. وكنا نعلم أن تقريراً سرياً صدر عام 2008 عن الجيش الأمريكي أعلن أن ويكيليكس عدو للدولة وافرح سبلاً "بالحاق الضرر بالمنظمة وتدميرها". وناقش التقرير (الذي تسرب إلى ويكيليكس على نحو مثير للسخرية) إمكانية تمرير وثائق مزورة. وإذا ما نشرت ويكيليكس هذه الوثائق على أنها أصلية، فإن مصداقيتها سوف تتعرض لضربة خطيرة.

لقد كنت أنا ولورا على دراية بكل هذه المخاطر، ولكنا تجاهلناها، واعتمدنا بدلاً من ذلك على حدسنا. لقد أقنعنا شيء غير ملموس ولكنه قوي في تلك الرسائل الإلكترونية بأن كاتبها حقيقي. لقد كتب من منطلق إيمانه بمخاطر السرية الحكومية والتحسس الشامل؛ ولقد أدركت غريزياً شغفه السياسي. لقد شعرنا بقرابة مع مراسلنا، ومع نظرتنا للعالم، ومع الشعور بالإلحاح الذي كان يستهلكه بوضوح.

على مدى السنوات السبع الماضية، كنت مدفوعاً بنفس الفناعة، فأكتب يومياً تقريباً عن الاتجاهات الخطيرة في مجال سرية الدولة في الولايات المتحدة، ونظريات السلطة التنفيذية المطرقة، وانهاكات الاحتار والمرافيه، والعسكرة، والاعداء على الحريات المدنية. وهناك نبره وموقف خاصين يوحدان الصحفيين والناشطين وقراءي، وهم أشخاص يشعرون بنفس الغدر من الفزع إزاء هذه الاتجاهات. ولقد استنتجت أنه من الصعب على شخص لا يؤمن حقاً بهذا الفزع ولا يشعر به أن يكرره بدقة وصدق.

في إحدى العقرات الأخيرة من رسائل البريد الإلكتروني التي أرسلتها لورا، كتب مراسلها أنه كان يسكمل الخطوات النهائية اللازمة لتزويدنا بالوثائق. وكان يحتاج إلى أربعة إلى ستة أسابيع أخرى، وعلينا أن نتظر حتى نسمع منه. وقد أكد لنا أننا سنفعل.

بعد ثلاثة أيام، التفت أنا ولورا مرة أخرى، هذه المرة في مناهس، ومعنا رسالة إلكترونية أخرى من المسرب المجهول، والتي أوضح فيها سبب استعداده للمخاطرة بحريته، وتعرض نفسه لاحتمال كبير بالسجن لفترة طويلة للغاية، من أجل الكشف عن هذه الوثائق. والآن أصبحت أكثر اقتناعاً: كان مصدرنا هو

ولكن كما قلت لشريكي ديفيد ميراندا أثناء الرحلة إلى البرازيل، فقد كنت عازماً على إخراج الأمر برمته من ذهني. "قد لا يحدث ذلك. وقد يغير رأيه. وقد يتم القبض عليه". ديفيد شخص يتمتع بحدس قوي، وكان على يقين غريب. "هذا حقيقي. إنه حقيقي. سوف يحدث"، هكذا صرح. "وسوف يكون حدثاً ضخماً".

* * *

بعد عودتي إلى ريو، لم أسمع أي شيء لمدة ثلاثة أسابيع. ولم أفض أي وقت تقريباً في التفكير في المصدر لأن كل ما كان بوسعي فعله هو الانتظار. ثم في الحادي عشر من مايو، تلعت رسالة إلكترونية من خبير تقني عملت معه أنا ولورا في الماضي. كانت كلماته غامضة لكن معناه واضح: "مرحباً جلين، أنا أنابغ تعلم كيفية استخدام PGP. هل لديك عنوان يمكنني أن أرسل لك فيه شيئاً لمساعدتك في البدء في الأسبوع المقبل؟"

كنت مأكده من أن الشيء الذي أراد إرساله هو ما أحاجه لبدء العمل على مستندات المسرب. وهذا يعني بدوره أن لورا سمعت من مرسل البريد الإلكتروني المجهول وبلغت ما كنا ننظره.

ثم أرسل لي فني البريد حزمة عبر شركة فيدرال إكسبريس، وكان من المقرر وصولها في غضون يومين. ولم أكن أعرف ماذا أتوقع: برنامجاً، أم المستندات نفسها؟ خلال الثماني والأربعين ساعة التالية، كان من المستحيل التركيز على أي شيء آخر. ولكن في يوم النسيم المقرر، مرت الساعة 5:30 مساءً ولم يصل شيء. اتصلت بشركة فيدكس وفيل لي إن الحزمة محتجزة في الجمارك "لأسباب غير معروفة". مر يومان. ثم خمسة أيام. ثم أسبوع كامل. كل يوم قالت فيدكس نفس الشيء أن الحزمة محتجزة في الجمارك، لأسباب غير معروفة.

لقد ساورتني لفترة وجيزة شكوك مفادها أن بعض السلطات الحكومية - أمريكية أو برازيلية أو غير ذلك - كانت مسؤولة عن هذا التأخير لأنها كانت تعلم شيئاً ما، ولكنني تمسكت بالتفسير الأكثر ترجيحاً وهو أن الأمر كان مجرد أحد تلك الإزعاجات البيروقراطية العرضية.

في هذه المرحلة، كانت لورا منرددة للعبة في مناقشة أي من هذا عبر الهاتف أو عبر الإنترنت، لذلك لم أكن أعرف بالضبط ما هو موجود في الحزمة.

أخيراً، بعد مرور عشرة أيام تقريباً على إرسال الطرد إليّ، قامت شركة FedEx بتسليمه. ففتحت المغلف ووجدت فيه محركي أقراص USB محمولين، بالإضافة إلى ملاحظة مكتوبة على الآلة الكاتبة تحتوي على تعليمات مفصلة لاستخدام برامج كمبيوتر مخصصة مصممة لتوفير أقصى قدر من الأمان، بالإضافة إلى العديد من عبارات المرور.

إلى حسابات البريد الإلكتروني المشفرة والبرامج الأخرى التي لم أسمع عنها من قبل. لم أكن أعرف ماذا يعني كل هذا. لم أسمع قط عن هذه البرامج المحددة من قبل، على الرغم من أنني كنت أعرف عن عبارات المرور، وهي في الأساس كلمات مرور طويلة تحتوي على أحرف وعلامات ترقيم مرتبة عشوائياً وحساسة لحالة الأحرف، ومصممة لجعلها صعبة الاختراق. ومع إحجام بوثراس الشديد عن التحدث عبر الهاتف أو عبر الإنترنت، كنت لا أزال أشعر بالإحباط: لقد حصلت أخيراً على ما كنت أنتظره، ولكن ليس لدي أي فكرة إلى أين سيقودني ذلك.

كنت على وشك معرفة ذلك، من أفضل دليل ممكن. في اليوم التالي لوصول الطرد، خلال الأسبوع الذي بدأ في العشرين من مايو/أيار، أخبرتني لورا أننا بحاجة إلى التحدث بشكل عاجل، ولكن فقط من خلال الدردشة غير الرسمية، وهي أداة مشفرة للتحدث عبر الإنترنت بشكل آمن. كنت قد استخدمت الدردشة غير الرسمية من قبل، وتمكنت من تثبيت برنامج الدردشة، والتسجيل للحصول على حساب، وإضافة اسم المستخدم الخاص بلورا إلى "قائمة الأصدقاء" الخاصة بي. ظهرت على الفور. سألت عما إذا كان بإمكانني الآن الوصول إلى الوثائق السرية. فأجابني أنها لن تصلني إلا من المصدر، وليس منها. ثم أضافت لورا بعض المعلومات الجديدة المذهلة، وهي أننا قد نضطر إلى السفر إلى هونج كونج على الفور لمقابلة مصدرنا. والآن أصابني الحيرة. ماذا يفعل شخص لديه إمكانية الوصول إلى وثائق حكومية أميركية سرية للغاية في هونج كونج؟ كنت أفترض أن مصدرنا المجهول كان في ماريلاند أو شمال فيرجينيا. ما علاقة هونج كونج بكل هذا؟ كنت على استعداد للسفر إلى أي مكان، بالطبع، لكنني أردت المزيد من المعلومات حول سبب سفري. لكن عجز لورا عن التحدث بحرية أجبرنا على تأجيل هذه المناقشة.

سألتني إن كنت على استعداد للسفر إلى هونج كونج خلال الأيام العليلة القادمة. أردت أن أؤكد من أن هذا الأمر يستحق العناء، بمعنى: هل حصلت على تأكيد بأن هذا المصدر حقيقي؟ أجابني بغموض: "بالطبع، لم أكن لأطلب منك الذهاب إلى هونج كونج لو لم أحصل على ذلك". افترضت أن هذا يعني أنها تلفت بعض الوثائق الخطيرة من المصدر.

ولكنها أخبرتني أيضاً عن مشكلة تلوح في الأفق. فقد أبدى المصدر انزعاجه من الطريقة التي سارت بها الأمور حتى الآن، وخاصة فيما يصل بالحول الجديد: البورط المحتمل لصحيفة واشنطن بوست. وقالت لورا إنه من الأهمية بمكان أن أتحدث معه مباشرة، لطمأنته ونهدينه. وتخفف مخاوفه المتزايدة.

في غضون ساعة، أرسل لي المصدر نفسه رسالة بريد

نعني "راوي الحقيقة" باللغة اللاتينية Verax. [REDACTED] الإلكتروني. جاءت هذه الرسالة من @Verax

كان عنوان الموضوع هو "أحتاج إلى التحدث".

"لقد كنت أعمل على مشروع كبير مع صديق مشترك لنا"، البريد الإلكتروني بدأ، وأخبرني أنه هو، المصدر المجهول، يشير بوضوح إلى الاتصالات مع لورا.

"لقد اضطررت مؤخرًا إلى رفض السفر لفترة قصيرة لمقابلتي. أنت بحاجة إلى المشاركة في هذه القصة"، كتب. "هل هناك أي طريقة يمكننا من خلالها التحدث في غضون مهلة قصيرة؟ أتفهم أنك لا تملك الكثير من البنية التحتية الآمنة، لكنني سأعمل على تجاوز ما لديك". اقترح أن نتحدث عبر OTR وقدم اسم المستخدم الخاص به.

لم أكن متأكدًا مما يعنيه عندما قال "رفض السفر قصير الأمد": لقد عبرت عن ارتباكي بشأن سبب وجوده في هونج كونج ولكنني بالتأكيد لم أرفض الذهاب. اعبرت ذلك سوء تفاهم ورددت عليه على الفور. قلت له: "أريد أن أفعل كل ما في وسعي للمشاركة في هذا"، واقترحت أن نتحدث على الفور على OTR. أضفت اسم المستخدم الخاص به إلى قائمة أصدقائي على OTR وانظرت.

في غضون خمسة عشر دقيقة، أصدر جهاز الكمبيوتر الخاص بي صوت جرس، يشير إلى أنه قد وقع على العقد. وفي حالة من التوتر، ضغطت على اسمه وكتبت "مرحبًا". فأجابني، ووجدت نفسي أنحدث مباشرة إلى شخص افترضت أنه كشف في تلك اللحظة عن عدد من الوثائق السرية حول برامج المراقبة الأميركية، وأنه يريد الكشف عن المزيد.

لقد أخبرته منذ البداية أنني ملتزم تمامًا بالقصة، وقلت له: "إنني على استعداد لفعل ما سيعين على فعله لتغطية هذه القصة". فسألني المصدر - الذي ما زلت لا أعرف اسمه ومكان عمله وسنه وغير ذلك من الصفات - عما إذا كنت سأذهب إلى هونج كونج لمقابلته. ولم أسأله عن سبب وجوده في هونج كونج؛ فقد أردت تجنب الظهور بمظهر من يبحث عن المعلومات.

في الواقع، منذ البداية قررت أن أترك له زمام المبادرة. إذا أرادني أن أعرف سبب وجوده في هونج كونج، فسوف يخبرني بذلك. وإذا أرادني أن أعرف الوثائق التي بحوزته والتي يعتزم تقديمها لي، فسوف يخبرني بذلك أيضًا. كان هذا الموقف السلبي صعبًا بالنسبة لي. بصفتي محاميًا سابقًا وصحفيًا حاليًا، اعتدت على الاسحواب العدواني عندما أريد إجابات، وكان لدي مئات الأشياء التي أردت أن أسأل عنها.

ولكنني افترضت أن موقفه كان حساسًا. ومهما كان الأمر، فقد كنت أعلم أن هذا الشخص قد قرر تنفيذ ما قد تعتبره الحكومة الأميركية جريمة خطيرة للغاية. جريمة خطيرة. كان من الواضح من مدى اهتمامه بالاتصالات الامة

لقد أدركت أن الحذر والحفظ أمران حيويان. وبما أنني لم أكن أعرف سوى العليل عن الشخص الذي أحدث إليه، وعن تفكيره، ودوافعه ومخاوفه، فقد استنتجت أن الحذر والحفظ من جانبي أمران ضروريان. لم أكن أريد أن أخافه، لذا أجبرت نفسي على السماح للمعلومات بالوصول إلي بدلاً من محاولة انتزاعها.

"بالطبع سأذهب إلى هونج كونج"، قلت، ما زلت لا أعرف سبب تواجده هناك من بين جميع الأماكن، أو لماذا يريدني أن أذهب إلى هناك.

لقد تحدثنا عبر الإنترنت في ذلك اليوم لمدة ساعتين. وكان أول ما أثار اهتمامه هو ما حدث مع بعض وثائق وكالة الأمن القومي التي تحدث عنها بوتراس، بموافقته، مع مراسل صحيفة واشنطن بوست باريون جيلمان. وكانت الوثائق تتعلق بقصة محددة حول برنامج يسمى PRISM، والذي سمح لوكالة الأمن القومي بجمع الاتصالات الخاصة من أكبر شركات الإنترنت في العالم، بما في ذلك فيسبوك، وجوجل، وياهو، وسكايب.

ولكن بدلاً من نشر القصة بسرعة وعنف، جمعت صحيفة واشنطن بوست فريقاً كبيراً من المحامين الذين كانوا يقدمون بشتى أنواع المطالب ويصدرون كل أنواع التحذيرات المروعة. وبالنسبة للمصدر، كان هذا بمثابة إشارة إلى أن الصحيفة، التي حظيت بما اعتقد أنه فرصة صحفية غير مسبقة، كانت مدفوعة بالخوف وليس بالإدانة والعزيمة. كما كان غاضباً لأن الصحيفة أشركت هذا العدد الكبير من الناس، خوفاً من أن تعرض هذه المناقشات أمنه للخطر.

"أنا لا أحب الطريقة التي تتطور بها الأمور"، هكذا أخبرني. "كنت أريد أن يقوم شخص آخر بتغطية هذه القصة عن برنامج PRISM حتى أتمكن من التركيز على الأرشيف الأوسع، وخاصة التجسس المحلي الشامل، ولكنني الآن أريدك حقاً أن يكون الشخص الذي يولي تغطية هذه القضية. لقد كنت أقرأ لك منذ فترة طويلة"، هكذا قال، "وأعرف أنك ستكون عدوانياً وجريئاً في كيفية القيام بذلك".

"أنا مسعد ومحمس"، قلت له. "دعنا نقرر الآن ما الذي ينبغي لي أن أفعله".

"أول ما يجب عليك فعله هو الذهاب إلى هونج كونج"، قال. ثم كرر نفس الكلام مراراً وتكراراً: تعال إلى هونج كونج على الفور.

كان الموضوع المهم الآخر الذي ناقشناه في تلك المحادثة الأولى عبر الإنترنت هو هدفه. لقد عرفت من رسائل البريد الإلكتروني التي أطلعتني عليها لورا أنه شعر بأنه مضطر إلى إخبار العالم بجهاز التجسس الضخم الذي كانت الحكومة الأمريكية تبنيه سراً. ولكن ما الذي كان يأمل في تحقيقه؟

وقال "أريد أن أشعل فسل نفاش عالمي حول الخصوصية وحرية الإنترنت ومخاطر المراقبة التي تمارسها الدولة. أنا لست خائفاً مما قد يحدث لي.

لقد تقبلت أن حياتي من المرجح أن تنتهي بسبب قيامي بهذا الأمر. أنا في سلام مع نفسي.

"هذا. أنا أعلم أن هذا هو الشيء الصحيح الذي ينبغي القيام به."

ثم قال شيئاً مذهلاً: "أريد أن أعرف بنفسى باعتباري الشخص الذي يقف وراء هذه الإفصاحات. وأعتقد أنني ملزم بشرح سبب قيامي بهذا وما أرجو تحقيقه". وأخبرني أنه كتب وثيقة أراد نشرها على الإنترنت عندما كشف عن نفسه باعتباره المصدر، وهي عبارة عن بيان مؤيد للخصوصية ومناهض للمراقبة لكي يوقع عليه الناس في مختلف أنحاء العالم، مما يدل على وجود دعم عالمي لحماية الخصوصية.

وعلى الرغم من التكاليف شبه المؤكدة المترتبة على فضح نفسه وقضاء فترة سجن طويلة، إن لم تكن أسوأ، فقد قال المصدر مراراً وبكراراً إنه "في سلام" مع هذه العواقب. وقال: "لا أخشى سوى شيء واحد في القيام بكل هذا، وهو أن يرى الناس هذه الوثائق ويتجاهلوننا، وأن يقولوا: "لقد افترضنا أن هذا يحدث ولا نكثر". الشيء الوحيد الذي يقلعني هو أنني سأفعل كل هذا بحياتي من أجل لا شيء".

"أشك بشدة في أن هذا سيحدث"، أكدت له، لكنني لم أكن مقنعةً بذلك. لقد صدقت ذلك حقاً. لقد عرفت من سنوات كتابتي عن انتهاكات وكالة الأمن القومي أنها يمكن أن من الصعب إثارة قلق جدي بشأن المراقبة السرية للدولة؛ غزو يمكن النظر إلى الخصوصية وإساءة استخدام السلطة على أنهما تحديات يصعب فهمها. إن الأمر يتطلب من الناس أن يهتموا بالأمر بشكل غريزي. وعلاوة على ذلك، فإن فضية المراقبة هي إن هذه التحديات معقدة دائماً، مما يجعل من الصعب إشراك الجمهور على نطاق واسع. ولكن هذا كان مختلفاً. ذلك أن وسائل الإعلام نولى اهتماماً خاصاً عندما يتم تسريب وثائق سرية للغاية. والحقيقة أن صدور التحذير عن شخص من داخل جهاز الأمن القومي - وليس محامياً من الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية أو أحد المدافعين عن الحريات المدنية - كان ليضيف إلى هذا التحذير ثعلاً كبيراً.

في تلك الليلة، تحدثت إلى ديفيد عن الذهاب إلى هونج كونج. كنت لا أزال مترددة في ترك كل عملي والسفر إلى الجانب الآخر من العالم لمقابلة شخص لا أعرف عنه شيئاً، ولا حتى اسمه، خاصة وأنتي لم يكن لدي أي دليل حقيقي على أنه هو الشخص الذي ادعى أنه هو. ربما كان الأمر مضطرباً كاملاً للوقت أو فحاً أو أي مؤامرة غريبة أخرى.

"يجب أن نخبره أنك تريد رؤية بعض المستندات أولاً لتعرف أنه جاد وأن الأمر يستحق ذلك بالنسبة لك"، اقترح ديفيد.

كما جرت العادة، أخذت بنصيحته. وعندما فمت بالتسجيل في OTR في صباح اليوم التالي، قلت إنني كنت أخطط للمغادرة إلى هونج كونج في غضون أيام ولكنني أردت أولاً رؤية بعض المستندات حتى أتمكن من فهم أنواع الإفصاحات التي كان مستعداً للإدلاء بها.

ولكي أفعل ذلك، طلب مني مرة أخرى تثبيت برامج مختلفة. ثم قضيت بضعة أيام على الإنترنت بينما كان المصدر يشرح لي خطوة بخطوة كيفية تثبيت واستخدام كل برنامج، بما في ذلك، في النهاية، تشفير PGP. ولأنه كان يعلم أنني مبتدئ، فقد أظهر صبراً كبيراً، حرفياً على مستوى "انقر فوق الزر الأزرق، ثم اضغط على موافق، ثم انتقل إلى الشاشة التالية".

لقد استمررت في الاعتذار عن افتقاري إلى الكفاءة، وعن اضطراري إلى قضاء ساعات من وقته لتعليمي الجوانب الأساسية للاتصال الآمن. قال: "لا تقلق، فمعظم هذا لا معنى له. ولدي الكثير من الوقت الفارغ الآن".

وبمجرد أن تم وضع جميع البرامج في مكانها، تلقت ملفاً يحتوي على ما يقرب من خمسة وعشرين وثيقة: "مجرد طعم صغير جداً: قمة جبل الجليد"، أوضح ذلك بشكل مثير.

لقد قمت بفك ضغط الملف، ورأيت قائمة المستندات، ثم قمت بالنقر عشوائياً على أحدها. وفي أعلى الصفحة، ظهر رمز مكتوب بأحرف حمراء: "سري للغاية//استخبارات/لا يمكن احراقها".

وهذا يعني أن الوثيقة كانت مصنفة قانونياً على أنها سرية للغاية، وتتعلق باستخبارات الاتصالات، ولم تكن مخصصة للتوزيع على الرعايا الأجانب، بما في ذلك المنظمات الدولية أو شركاء التحالف. وكانت هذه الوثيقة واضحة لا يحفل الحذل: رسالة سرية للغاية من وكالة الأمن القومي، إحدى أكثر الوكالات سرية في أقوى حكومة في العالم. ولم يسبق أن تسرب أي شيء من هذا القبيل من وكالة الأمن القومي، ليس طوال تاريخ الوكالة الذي يمتد لستة عقود. والآن لدي عشرات من هذه العناصر في مكتبي.

لقد كان لدي الكثير من المعلومات التي كنت أملكها. وكان الشخص الذي أمضت ساعات في الدردشة معه على مدى اليومين الماضيين لديه الكثير

والكثير ليقدمه لي. كانت تلك الوثيقة الأولى بمثابة دليل تدريبي لمسؤولي وكالة الأمن القومي لتعليم المحللين حول قدرات المراقبة الجديدة. وقد ناقشت الوثيقة بشكل عام نوع المعلومات التي يمكن للمحللين الاستعلام عنها (عناوين البريد الإلكتروني، وبيانات تحديد موقع بروتوكول الإنترنت، وأرقام الهواتف) ونوع البيانات التي قد يتلقونها في الرد (محتوى البريد الإلكتروني، و"البيانات الوصفية" للهاتف، وسجلات الدردشة). في الأساس، كنت أتناصت على وكالة الأمن القومي. المسئولون الأمريكيون أثناء قيامهم بإرشاد محلليهم حول كيفية الاستماع إلى أهدافهم.

كان قلبي ينبض بسرعة. كان علي أن أنوقف عن القراءة وأتجول حول منزلي عدة مرات

لأسئع ما رأيته للو وأهدأ نفسي بما يكفي للتركيز على قراءة الملفات. عدت إلى الكمبيوتر المحمول الخاص بي ونقرت عشوائياً على المستند التالي، وهو أعلى الصفحة.

عرض تقديمي سري على PowerPoint بعنوان "نظرة عامة على PRISM/US-984XN". كل صفحة

حملت شعارات تسع من أكبر شركات الإنترنت، بما في ذلك جوجل، وفيسبوك، وسكايب، وياهو.

وقد عرّض الشرائح الأولى برنامجاً قامت وكالة الأمن القومي بموجبه بما أسمته "جمع البيانات مباشرة من خوادم مقدمي الخدمات الأميركيين: مايكروسوفت، وياهو، وجوجل، وفيسبوك، والتوك، وأيه أو إل، وسكايب، ويوتيوب، وأبل". كما عرض رسم بياني للتواريخ التي انضمت فيها كل من هذه الشركات إلى البرنامج.

مرة أخرى أصبحت متحمساً جداً، واضطرت إلى التوقف عن القراءة.

وفال المصدر أيضاً إنه سيرسل لي ملفاً كبيراً لن أتمكن من الوصول إليه حتى حين الوقت المناسب. قررت أن أضع هذا التصريح العامض رغم أهميته جانباً في الوقت الحالي، بما يتماشى مع نهجى المتمثل في تركه يقرر متى أحصل على المعلومات ولكن أيضاً لأننى كنت متحمساً للغاية لما كان أمامى.

منذ أن ألقيت نظرة أولى على هذه الوثائق القليلة، أدركت أمرين: الأول أننى بحاجة إلى الوصول إلى هونج كونج على الفور، والثاني أننى بحاجة إلى الحصول على دعم مؤسسى كبير للقيام بهذا التقرير. وهذا يعنى إشراك صحيفة الجارديان، وهى الصحيفة وموقع الأخبار الإلكتروني الذي انضممت إليه بصفتى كاتب عمود يومية قبل تسعة أشهر فقط. والآن كنت على وشك إشراكهم فى ما كنت أعلم بالفعل أنه سيكون قصة مفجّره كبرى.

لقد اتصلت بجانبين جيسون، رئيسه بحري النسخة الأميركية من صحيفة الغارديان، عبر برنامج سكايب. وكان اتفاقى مع الصحيفة يقضى بأن أتمتع باستقلالية تحريرية كاملة، وهو ما يعنى أنه لا يجوز لأحد أن يحرر أو حتى يراجع مقالى قبل نشرها. وكنت أكتب مقالين، ثم أنشرها بنفسى مباشرة على شبكة الإنترنت. والاستثناء الوحيد لهذا الترتيب هو أننى كنت أخطر الصحيفة إذا كان كتابى قد تترتب عليها عواقب قانونية أو بشكل مارقاً صحافياً غير عادى. وقد حدث هذا مرات قليلة للغاية خلال الأشهر السبعة السابقة، مرة أو مرتين فقط، وهو ما يعنى أننى لم أفاعل كثيراً مع محرري الغارديان.

من الواضح أن أي قصة تسحق التنبه إليها هى هذه القصة. كما كنت أعلم أننى سأحتاج إلى موارد الصحيفة ودعمها.

"جانين، لدي قصة ضخمة"، قلت. "لدي مصدر لديه القدرة على الوصول إلى ما يبدو أنه كمية كبيرة من الوثائق السرية للغاية من وكالة الأمن القومي. لقد أعطاني بعضاً منها بالفعل، وهى صادمة. لكنه يقول إنه لديه الكثير والكثير غيرها. لسبب ما، هو فى هونج كونج، ولا أعرف السبب حتى الآن، ويريدنى أن أذهب إلى هناك لمقابلته والحصول على الباقي. ما أعطاني إياه، وما نظرت إليه للو، يظهر أنه لا يزال هناك الكثير من الوثائق السرية للغاية من وكالة الأمن القومي.

"بعضها صادم جدًا"

قاطعه جيسون قائلاً: "كيف تتصل بي؟"

"بالسكايب."

"لا أعقد أنه ينبغي لنا أن نتحدث عن هذا على الهاتف، وبالتأكيد ليس عبر سكايب"، قالت بحكمة، واقترحت أن أستقل طائرة إلى نيويورك على الفور حتى تتمكن من مناقشة القصة شخصيًا.

كانت خطتي، التي أخبرتها بها لورا، هي السفر إلى نيويورك، وعرض الوثائق على صحيفة الغارديان، وإثارة حماسهم بشأن العصة، ثم إرسالني إلى هونج كونج للاطلاع على المصدر. وافقت لورا على معابلي في نيويورك، ثم قصدنا السفر معًا إلى هونج كونج.

في اليوم التالي، سافرت بالطائرة من ريو إلى مطار جون إف كينيدي في رحلته ليلاه، وبحلول الساعة التاسعة صباحًا، في اليوم التالي، الجمعة 31 مايو/أيار، قمت بتسجيل الوصول في فندقي في مانهاتن، ثم التقيت بلورا. كان أول ما فعلناه هو الذهاب إلى متجر لشراء كمبيوتر محمول يمكن استخدامه كجهاز "مُعزول عن الهواء"، وهو كمبيوتر لا يتصل بالإنترنت مطلقًا. من الصعب جدًا إخضاع كمبيوتر غير متصل بالإنترنت للمراقبة. لمراقبة كمبيوتر معزول عن الهواء، يتعين على جهاز استخبارات مثل وكالة الأمن القومي استخدام أساليب أكثر صعوبة، مثل الحصول على وصول مادي إلى الكمبيوتر ووضع جهاز مراقبة على الفرص الصلب. يساعد إبقاء الكمبيوتر قريبًا في جميع الأوقات في منع هذا النوع من الغزو. سأستخدم هذا الكمبيوتر المحمول الجديد للعمل مع مواد لا أريد مراقبتها، مثل الوثائق السرية لوكالة الأمن القومي.

دون خوف من الكشف.

وضعت حاسوبي الجديد في حقبتي وسرت مع لورا عبر خمسة شوارع في مانهاتن حتى وصلنا إلى مكتب صحيفة الغارديان في منطقة سوهو.

كانت جيسون تنظرنا عندما وصلنا. نوجهنا أنا وهي مباشرة إلى مكبها، حيث انضم إلينا سنيوارت ميلار، نائب جيسون. جلست لورا في الخارج. لم يكن جيسون يعرف لورا، وكنت أريد أن نتمكن من التحدث بحرية. لم يكن لدي أي فكرة عن كيفية رد فعل محرري الغارديان على ما فعله. لم أعمل معهم من قبل، وبالتأكيد ليس في أي شيء يقترب من بعد من هذا المستوى من الجاذبية والأهمية.

بعد أن فحنت ملفات المصدر على جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص بي، جلس جيسون وميلار معًا على طاولة وقرأوا الوثائق، وهما يتمتمان بين الحين والآخر بعبارات مثل "واو" و"يا إلهي" وتعبيرات مماثلة. جلست على الأريكة وراقبتهما وهما يقرآن، ولاحظت الصدمة التي ارتسمت على وجوههما عندما بدأت حقيقة ما أملكه تتضح.

كلما انتهوا من مستند ما، خرجت لأريهم المستند التالي. وزادت دهشهم.

لقد أرسل لي المصدر ما يقرب من عشرين وثيقة من وثائق وكالة الأمن القومي، وكان قد أرفق معها البيان الذي كان بنوي نشره، والذي يدعو فيه إلى التوقيعات كإظهار للتضامن مع قضية حماية الخصوصية ومهاضة المراقبة. وكان البيان دراماتيكيًا وقاسيًا، ولكن هذا كان متوقعًا، نظرًا للاختيارات الدراماتيكية والقاسية التي اتخذها، والتي كانت كفيلة بقلب حياته رأسًا على عقب إلى الأبد. ولقد بدا لي منطقيًا أن يشعر شخص شهد البناء الغامض لنظام مراقبة حكومي شامل، دون إشراف أو ضوابط، بالفرع الشديد إزاء ما شاهده والمخاطر التي يفرضها. وبطبيعة الحال كانت نبرته متطرفة؛ فقد كان منزعجًا إلى الحد الذي دفعه إلى اتخاذ قرار غير عادي بالقيام بشيء شجاع وبعيد المدى. ولقد فهمت سبب نبرته، رغم أنني كنت قلعبًا بشأن رد فعل جيسون وميلار عند قراءه البيان. ولم أكن أريد لهما أن يعتقدوا أننا نتعامل مع شخص غير مسعر، وخاصة أنني بعد أن أمضيت ساعات طويلة في الحدث معه، كنت أعلم أنه عقلائي ومتأن إلى حد استثنائي.

سرعان ما نأكدت مخاوفي. قال جيسون: "سيبدو هذا الأمر جنونيًا بالنسبة لبعض الناس".

"قد يقول بعض الناس ووسائل الإعلام المؤيدة لوكالة الأمن القومي إن الأمر يشبه إلى حد ما ما فعله تيد كانشينسكي"، وافقت على ذلك. "ولكن في نهاية المطاف، فإن الوثائق هي ما يهم، وليس كانشينسكي أو دوافعه لإعطائها لنا. فضلًا عن ذلك، فإن أي شخص يقوم بعمل متطرف كهذا لابد وأن تكون لديه أفكار متطرفة. وهذا أمر لا مفر منه".

إلى جانب هذا البيان، كتب سنودن رساله إلى الصحفيين الذين أعطاهم أرشيمه من الوثائق. وقد سعى في هذه الرسالة إلى شرح غرضه وأهدافه وتوقع كيف من المرجح أن يتم شيطنته:

إن دافعي الوحيد هو إعلام الجمهور بما يتم باسمهم وما يتم صدهم. لقد فرصت حكومة الولايات المتحدة، بالامر مع الدول التابعة لها، وأهمها الدول الخمس - المملكة المتحدة وكندا وإسرائيل ونيوزيلندا - على العالم بتماماً سرّاً شاملاً للمراقبة لا ملأ منه فهي تحمي انظمها المحلية من رقابة المواطنين من خلال التصفيف والأكايد، وتحمي نفسها من العصب في حالة التسريبات من خلال التأكيد على الحماية المحدودة التي تختار منحها للمحكومين

المسندات المرفعة جميعه وأصليه، ويتم تعديلها لتوفير فهم لكيفية

يعمل نظام المراقبة السليبي العالمي على تطوير الحماية صده

في يوم كتابه هذا المعال، بمكي لهذا النظام اسيعاب وفهرسه جميع سحلات الانصالات الحديده

من المقرر أن يتم الاحتفاظ بها لمدة [سنوات، ويتم إنشاء "مسودعات بيانات ضخمة" جديدة (أو بشكل ملطف

يتم إنشاء ونشر مسودعات البيانات "المهمة" في جميع أنحاء العالم، مع وجود أكبر مسودعات بيانات في العالم في الوبف الحالي

في مركز في ولاية بوا. ويسمى أدعو الله أن يؤدي الوعي العام والعاش إلى الإصلاح، صغ في اعبارك أن

تعبير سياسات الرجال مع مرور الوقت، وحتى الدستور يُحرب عندما تتطلب شهوات السلطة ذلك. وبكلمات من التاريخ دعونا لا نتحدث بعد الآن عن الإيمان بالإنسان، بل نقيده من الأذى بسلاسل التشفير.

لقد تعرفت على الفور على الجملة الأخيرة باعتبارها تلاعباً باقتباس من توماس جيفرسون من عام 1798 والذي كنت أستهجد به كثيراً في كتاباتي: "في مسائل السلطة، لا ينبغي لنا بعد الآن أن نسمع عن الثقة في الإنسان، بل ربطه من الأذى بسلاسل الدستور".

وبعد مراجعة كافة الوثائق، بما في ذلك رسالة سنودن، افنع جيسون وميلار. وخلص جيسون بعد ساعتين من وصولي في ذلك الصباح إلى القول: "في الأساس، يتعين عليك أن يذهب إلى هونج كونج في أقرب وقت ممكن، مثل الغد، أليس كذلك؟".

كانت صحيفة الغارديان على متن الطائرة. لقد أنجزت مهمتي في نيويورك. الآن أدركت أن جيسون ملزم بمتابعة القصة بقوة، على الأقل في الوقت الحالي. في ذلك المساء، عملت أنا ولورا مع مسؤول السفر في صحيفة الغارديان للوصول إلى هونج كونج في أسرع وقت ممكن. كان الخيار الأفضل هو رحلة طيران مباشرة مدتها ست عشرة ساعة على متن شركة كاثي باسيفيك يغادر من مطار جون إف كينيدي في صباح اليوم التالي. ولكن بمجرد أن بدأنا في الاحتفال بلقائنا الوشيك مع المصدر، واجهنا تعقيداً.

وفي نهاية اليوم، أعلنت جيسون أنها تريد إشراك مراسل الغارديان القديم، إوين ماكاسكيل، الذي عمل في الصحيفة لمدة عشرين عاماً. وقالت: "إنه صحفي عظيم". ونظراً لحجم ما كنت أشعر فيه، كنت أعلم أنني سأحتاج إلى مراسلين آخرين من الغارديان في العصه ولم يكن لدي أي اعتراض من الناحية النظرية. وأضاف: "أود أن يرافحك إوين إلى هونج كونج".

لم أكن أعرف ماكاسكيل. والأهم من ذلك، لم يكن المصدر يعرفه أيضاً، وعلى حد علمه، لم يكن أحد سبأني إلى هونج كونج سوى لورا وأنا. وكانت لورا، التي نخطط لكل شيء بدفة، مضطرة أيضاً إلى الغضب الشديد بسبب هذا التغيير المفاجئ في خططنا.

لقد كنت على حق. فأجابت: "لا يمكن. بالتأكيد لا. لا يمكننا ببساطة إضافة شخص جديد في اللحظة الأخيرة. وأنا لا أعرفه على الإطلاق. من الذي فحصه؟"

حاولت أن أشرح ما اعتقدت أنه دافع جيسون. لم أكن أعرف حقاً أو أعرف ما هو الدافع وراء ذلك. لا أتق في صحيفة الغارديان حتى الآن، ليس عندما يتعلق الأمر بعصه ضخمة كهذه، وافترضت أنهم لقد شعرت بنفس الشعور تجاهي. ونظراً لمدى المخاطر التي تواجهها صحيفة الغارديان، فقد استنجت أنهم على الأرجح يريدون شخصاً يعرفونه جيداً - رجل شركة منذ فترة طويلة -

كان من المفترض أن أتولى مهمة إخبارهم بما يجري مع المصدر وأن أطمئنهم إلى أن هذه العصاة هي أمر سيغى لهم أن يفعلوه. فضلاً عن ذلك، كانت جيسون في حاجة إلى الدعم الكامل والموافقة من محرري الغارديان في لندن، الذين كانوا يعرفونني أقل منها معرفة. ربما كانت تريد إحضار شخص قادر على جعل لندن تشعر بالأمان، وكان إوين مناسباً تماماً لهذه المواصفات.

قالت لورا "لا يهمني، السفر مع شخص ثالث، شخص غريب،" وقد يؤدي هذا إلى إثارة المراقبة أو تخويف المصدر". وكحل وسط، اقترحت لورا أن نرسل إوين بعد بضعة أيام، بمجرد أن تنشئ اتصالاً مع المصدر في هونج كونج وبنين النعمة. "أنت تملك كل النفوذ. أخبرهم أنهم لا يستطيعون إرسال إوين حتى نكون مستعدين".

عدت إلى جيسون بفكرة تبدو وكأنها حل وسط ذكي، لكنها كانت مصممة على ذلك. "يمكن لإوين أن يسافر معك إلى هونج كونج، لكنه لن يلعب بالمصدر حتى تقول أنت ولورا إنكما مستعدان".

من الواضح أن قدوم إوين معنا إلى هونج كونج كان أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لصحيفه الغارديان. كانت جيسون في حاجة إلى تأكيدات حول ما كان يحدث هناك، ووسيلة لتخفيف أي مخاوف قد نشأ رؤسائها في لندن. ولكن لورا كانت مصرة على أننا سنسافر بمفردنا. "إذا راقبنا المصدر في المطار ورأى هذا الشخص الثالث غير المتوقع الذي لا يعرفه، فسوف يصاب بالذعر ويقطع الاتصال. لا سبيل إلى ذلك". ومثلي كممثل دبلوماسي في وزارة الخارجية يتنقل بين خصوم الشرق الأوسط على أمل التوسط في صفقة، عدت إلى جيسون، الذي قدم رداً غامضاً يهدف إلى الإشارة إلى أن إوين سوف تتبعه بعد يومين. أو ربما هذا ما أردت سماعه.

على أية حال، علمت من الشخص الذي رافقني في الرحلة في وقت متأخر من تلك الليلة أن يذكره إوين قد تم شراؤها لليوم التالي، على نفس الرحلة. وكانوا سيرسلونه على تلك الطائرة على أي حال.

في السيارة أثناء الطريق إلى المطار، دارت بيني وبين لورا أول خلاف لنا. أخبرتها بالخبر فور خروج السيارة من الفندق، فأنفجرت غضباً. أصرت على أنني أعرض الاتفاق برمه للخطر. كان من غير المعقول أن أحضر شخصاً غربياً في هذه المرحلة المتأخرة. لم تكن ثقي في شخص لم يخضع لفحص دقيق للعمل على أمر حساس للغاية، وألغت باللوم عليّ لأنني سمحت لصحيفة الغارديان بالمخاطرة بخطتنا.

لم أستطع أن أخبر لورا بأن مخاوفها غير صحيحة، لكنني حاولت إقناعها. كان الوصي مصراً على أنه لا يوجد خيار آخر. ولن يلعب إيوان إلا بالرئيس.

المصدر عندما كنا مستعدين.

لم نهتم لورا. ولهذه غرضها، عرضت عليها ألا أذهب، وهو الاقتراح الذي رفضته على الفور. جلسنا في صمت بائس عاضب لمدة عشر دقائق بينما كانت السيارة عالقة في زحام مروري في طريقها إلى مطار جون كسدي.

كنت أعلم أن لورا محقة: لم يكن ينبغي أن يحدث الأمر بهذه الطريقة، وكسرت الصمت بإخبارها بذلك. ثم اقترحت أن تتجاهل إوين ونجاهله، ونظاها بأنه ليس معنا. وقلت لورا: "نحن على نفس الجانب. لا داعي للقلق. ونظراً لما هو على المحك، فلن تكون هذه هي المرة الأخيرة التي تحدث فيها أشياء خارجة عن سيطرتنا". وحاولت إقناع لورا بأننا يجب أن نركز على العمل معاً للتغلب على العقبات. وفي وقت قصير، عدنا إلى حالة من الهدوء.

عندما وصلنا إلى محيط مطار جون كسدي، أخرجت لورا محرك أقراص محمول من حقيبة ظهرها. وسألت بنظرة شديدة الجدية: "ما هذا؟"

"....." "ماذا؟"

"الوثائق"، قالت. "كلها".

* * *

كان إيوان بالفعل عند البوابة عندما وصلنا. كنت أنا ولورا ودودين ولكن باردتين، التأكد من أنه يشعر بالاسبعاد، وأنه ليس له دور حتى نكون مستعدين لمنحه 1. لقد كان هو الهدف الوحيد الحالي لهيجنا، لذلك تعاملنا معه كشخص إضافي. الأمعة التي كنا نحملها على عابنا. كان الأمر غير عادل، لكنني كنت مشتتاً للغاية احتمال وجود الكنوز على محرك أقراص فلاش لورا وأهمية ما نكشفه. كنا نفعل ذلك لإعطاء المزيد من التفكير لإوين.

لقد أعطيت لورا برنامجاً تعليمياً مدته خمس دقائق حول نظام الكمبيوتر الآمن في قالب لي إنها تنوي النوم على متن الطائرة. ثم سلمت محرك الأقراص المحمول واقترحت عليّ أن أبدأ في الاطلاع على مجموعة المستندات الخاصة بها. وبمجرد وصولنا إلى هونج كونج، قالت لي إن المصدر سيضمن لي الوصول الكامل إلى مجموعتي الكاملة من المستندات.

بعد إقلاع الطائرة، أخرجت جهاز الكمبيوتر الجديد الذي كان مزوداً بفجوة هوائية، وأدخلت محرك أقراص USB الخاص بلاورا، وابتعت تعليماتها لتحميل الملفات.

على مدى الست عشرة ساعة التالية، ورغم إرهاقي، لم أفعل شيئاً سوى القراءة، وتدوين الملاحظات بحماس على وثيقة تلو الأخرى. وكانت العديد من الملفات قوية ومذهلة مثل عرض بروبونت PRISM الأولى الذي شاهدته في ريو. وكان الكثير منها أسوأ.

من أول ما قرأته كان أمراً من المخابرات الأجنبية السرية محكمة قانون المراقبة (FISA)، التي أنشأها الكونجرس في عام 1978، بعد ذلك اكتشفت لجنة الكنيسة عقوداً من التنصت الحكومي التعسفي. وكانت الفكرة من وراء تشكيلها هي أن الحكومة يمكن أن تستمر في الانخراط فيها المراقبة الإلكترونية، ولكن لمنع حدوث انتهاكات مماثلة، كان عليها الحصول على إذن

من محكمة قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية (FISA) قبل القيام بذلك لم يسبق لي أن رأيت أمر محكمة بموجب قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية (FISA) من قبل

لم يكن لدى أحد تقريباً. تعتبر المحكمة من أكثر المؤسسات سرية في العالم حكومة. يتم تصنيف جميع أحكامها تلقائياً على أنها سرية للغاية، وفقط أوبحق لحفنة صغيرة من الأشخاص الوصول إلى قراراتها.

الحكم الذي قرأته على متن الطائرة المتجهة إلى هويج كويج كان مذهلاً لعدة أسباب. هو - هي أمرت شركة Verizon Business بتسليم "جميع سجلات تفاصيل المكالمات" إلى وكالة الأمن القومي "الاتصالات (1) بين الولايات المتحدة وخارجها، و(2) داخلها بالكامل الولايات المتحدة، بما في ذلك المكالمات الهاتفية المحلية." وهذا يعني أن وكالة الأمن القومي كانت سرية وجمع السجلات الهاتفية لعشرات الملايين بشكل عشوائي الأميركيون على الأقل. عملياً لم يكن لدى أحد أي فكرة أن إدارة أوباما كان يفعل أي شيء من هذا القبيل. الآن، مع هذا الحكم، لم أكن أعلم بالأمر فحسب، بل كان لديّ أمر المحكمة السري كدليل.

علاوة على ذلك، نص أمر المحكمة على أن جمع كميات كبيرة من سجلات الهاتف الأمريكية كان مسموحاً به بموجب المادة 215 من القانون الوطني. كان هذا التفسير الجذري لقانون الوطنية صادماً بشكل خاص، أكثر من الحكم نفسه تقريباً.

ما جعل قانون باريوت مشيراً للحدل عندما تم سنه في أعقاب هجوم 11 سبتمبر هو أن المادة 215 خفضت المعيار الذي يتعين على الحكومة الوفاء به من أجل الحصول على "سجلات الأعمال"، من "السبب المحتمل" إلى "الملاءمة". " وهذا يعني أن مكتب التحقيقات الفيدرالي، من أجل الحصول على وثائق حساسة للغاية وبدخلية مثل التاريخ الطبي أو المعاملات المصرفية أو سجلات الهاتف، يحتاج فقط إلى إثبات أن تلك المستندات كانت "ذات صلة" بتحقيق معلق.

—

لكن لا أحد - ولا حتى أعضاء مجلس النواب الجمهوريين الصقور الذين صاغوا قانون باريوت في عام 2001 أو أكثر المدافعين عن الحريات المدنية إخلاصاً والذين صوروا مشروع القانون في ضوء أكثر بهديداً - اعتقدوا أن القانون يمكن الحكومة الأمريكية من جمع السجلات عن الجميع، بكميات كبيرة وبشكل عشوائي. ومع ذلك، هذا هو بالضبط ما أمرت به المحكمة السرية بموجب قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية (FISA)، والذي فتحه على جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص بي أثناء سفري بالطائرة إلى هونغ

وخلص كويغ إلى أنه عندما أصدر تعليماته لشركة فريزون بسليم وكالة الأمن القومي جميع سجلات الهواتف لجميع عملائها الأمريكيين.

لمدة عامين، كان أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيون رون وايدن من ولاية أوريغون ومارك أودال من كانت ولاية نيو مكسيكو تجوب أنحاء البلاد محذرة من أن الأميركيين سوف يتعرضون لخطر كبير. "مندهش عندما علم" بـ "التفسيرات السرية للقانون" التي قدمها إدارة أوباما كانت تستخدم هذه القوة لمنح نفسها سلطات نجس واسعة النطاق وغير معروفة. ولكن لأن هذه التجسسات تم تصنيف الأنشطة و "التفسيرات السرية"، وكان عضوا مجلس الشيوخ، اللذان كانا وقد امنع أعضاء لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ عن الكشف عن هذه المعلومات. الجمهور وجدوا أن هذا الأمر يشكل تهديداً كبيراً، على الرغم من الدرع القانوني للحصانة كان من حق أعضاء الكونجرس بموجب الدستور الإفصاح عن مثل هذه المعلومات لقد اختاروا ذلك.

لقد عرفت بمجرد أن رأيت أمر محكمة المراقبة الاستخباراتية الأجنبية أن هذا كان على الأقل جزءاً من برامج المراقبة المسيئة والجذرية التي حاول وايدن وأودال تحذيرها لقد أدركت على الفور أهمية الأمر. لم أستطع الانتظار حتى نشرها، مؤكداً من أن نشرها سيؤدي إلى حدوث زلزال، وهذا يستدعي كان من المؤكد أن الشفافية والمساءلة سوف تبعان ذلك. وكان هذا مجرد واحد من مئات من الوثائق السرية للغاية قرأتها في طريقي إلى هونج كونج. ولكن مرة أخرى، شعرت بأن وجهه نظري تغير بشأن أهمية بصرفات المصدر. وقد حدث هذا بالفعل ثلاث مرات من قبل: عندما رأيت لأول مرة رسائل البريد الإلكتروني التي تلعبها لورا، ثم مرة أخرى عندما بدأت في التحدث إلى المصدر، ومرة أخرى عندما قرأت الوثائق العشرين التي أرسلها عبر البريد الإلكتروني. والآن فقط شعرت بأنني بدأت بالفعل في استيعاب الحجم الحقيقي للتسريب.

في عدة مناسبات على متن الرحلة، جاء لورا إلى الصف الذي كنت فيه كانت جالسة في مواجهة حاجز الطائرة. وبمجرد أن أراها، كنت أقفز من مكاني. من مقعدي، وقفنا في المساحة المفتوحة للحاجز، بلا كلام، مندهشين، مذهولين مما كان لدينا.

كانت لورا تعمل لسنوات على موضوع المراقبة التي تقوم بها وكالة الأمن القومي، ونعرضت هي نفسها مراراً وتكراراً لانتهاكاتها. كنت أكتب عن التهديد الذي تشكله المراقبة المحلية غير المقيدة منذ عام 2006، عندما نشرت كتابي الأول، محذراً من انعدام القانون والطرف في وكالة الأمن القومي. من خلال هذا العمل، ناضلنا كلنا ضد جدار السرية العظيم الذي يحمي التجسس الحكومي: كيف توثق تصرفات وكالة محاطة بالكامل بطبقات متعددة من السرية الرسمية؟ في هذه اللحظة، اخترقنا هذا الجدار. كان لدينا في ذاكرتنا ما يكفي من المعلومات التي نحتاجها.

لقد حصلنا على آلاف الوثائق على متن الطائرة والتي حاولت الحكومة يائسة إخفاءها. لقد حصلنا على أدلة تثبت بشكل لا يقبل الجدل كل ما فعلته الحكومة لتدمير خصوصية الأميركيين والشعوب في مختلف أنحاء العالم.

وبينما واصلت القراءة، لفت انتباهي أمران بشأن الأرشفة. الأول هو مدى التنظيم الرائع الذي نمتع به. فقد أنشأ المصدر مجلدات لا حصر لها ثم مجلدات فرعية ومجلدات فرعية فرعية. وقد وُضع كل مستند في المكان المخصص له بالضبط. ولم أجد قط مستنداً واحداً في غير مكانه أو في غير ملف.

لقد أمضيت سنوات في الدفاع عما اعتبره أعمالاً بطولية قامت بها تشيلسي (برادلي آنذاك) مانينغ، الجندية في الجيش والمخبرة عن المخالفات، والتي أصابها الفرع الشديد إزاء سلوك الحكومة الأميركية – جرائم الحرب وعبرها من الخداع المنهجي – إلى الحد الذي جعلها تخاطر بحياتها في الكشف عن وثائق سرية للعالم من خلال موقع ويكيليكس. ولكن مانينغ تعرضت لانقادات (بشكل غير عادل وغير دقيق، على حد اعتقادي) بسبب تسريبها المزعوم لوثائق لم تقم بمراجعتها أولاً – على النقيض من دانييل السبرج، كما تكهن المنعدون. ورغم أن هذه الحجة لا أساس لها من الصحة (كان السبرج واحداً من أشد المدافعين عن مانينغ تفانياً، وبدأ من الواضح أن مانينغ كان قد اطلع على الوثائق على الأقل)، فقد استُخدم كثيراً ليعويض فكرة أن أفعال مانينغ كانت بطولية.

كان من الواضح أنه لا يمكن قول أي شيء من هذا القبيل عن مصدرنا في وكالة الأمن القومي. ولم يكن هناك شك في أنه راجع بعناية كل وثيقه قدمها لنا، وأنه فهم معناها، ثم وضع كل منها بعناية في هيكل منظم بشكل أنيق.

كان الجانب الآخر اللافت للنظر في الأرشفة هو مدى الكذب الحكومي الذي كشف عنه، والذي أشار المصدر بوضوح إلى أدلة على ذلك. فقد أطلق على أحد مجلداته الأولى عنوان "المخبر اللامحدود (وكالة الأمن القومي كذبت على الكونجرس)". واحتوى هذا المجلد على عشرات الوثائق التي بوضوح إحصاءات مفصلة تحتفظ بها وكالة الأمن القومي حول عدد المكالمات والرسائل الإلكترونية التي تعترضها الوكالة. كما احتوى على دليل على أن وكالة الأمن القومي كانت تجمع بيانات الهاتف والبريد الإلكتروني لملايين الأميركيين كل يوم. وكان "المخبر اللامحدود" هو اسم برنامج وكالة الأمن القومي المصمم لقياس أنشطة المراقبة اليومية للوكالة بدقة رياضية. وأظهرت إحدى الخرائط في الملف أنه خلال فترة ثلاثين يوماً انتهت في فبراير/شباط 2013، جمعت وحدة واحدة من وكالة الأمن القومي أكثر من ثلاثة مليارات قطعة من بيانات الاتصالات من أنظمة الاتصالات الأميركية وحدها.

لقد قدم لنا المصدر دليلاً واضحاً على أن مسؤولي وكالة الأمن القومي كذبوا على الكونجرس، بشكل مباشر ومتكرر، بشأن أنشطة الوكالة. لسنوات، طلب العديد من أعضاء مجلس الشيوخ من وكالة الأمن القومي تقديراً تقريباً لعدد الأمريكيين الذين تم اعتراض مكالماتهم ورسائل البريد الإلكتروني الخاصة بهم. وأصر المسؤولون على أنهم غير قادرين على الإجابة لأنهم لم ولن يتمكنوا من الاحتفاظ بمثل هذه البيانات: وهي البيانات نفسها التي تنعكس على نطاق واسع في وثائق "المحبر بلا حدود".

والأهم من ذلك هو أن الملفات - إلى جانب وثيقة فريرون - تشير إلى أن مسؤول الأمن القومي الكبير في إدارة أوباما، مدير الاستخبارات الوطنية جيمس كلاير، كذب على الكونجرس عندما سأله السيناتور رون وايدز في 12 مارس 2013: "هل تقوم وكالة الأمن القومي بجمع أي نوع من البيانات على الإطلاق عن ملايين أو مئات الملايين من الأمريكيين؟"

وكان رد كلاير مقتضباً بقدر ما كان غير صادق: "لا يا سيدي".

* * *

وفي ستة عشر ساعة من القراءة المصعقة، تمكنت من قراءة جزء صغير فقط من الأرشيف. ولكن عندما هبطت الطائرة في هونغ كونغ، كنت أعرف شيئين على وجه اليقين. أولاً، كان المصدر متطوراً للغاية وذكياً سياسياً، وهو ما يظهر في إدراكه لأهمية معظم الوثائق. وكان أيضاً عقلانياً للغاية. إن الطريقة التي اختار بها، وحلل، ووصف آلاف الوثائق التي بحوزتي الآن أثبت ذلك. ثانياً، سيكون من الصعب للغاية إنكار مكانه كمبلغ كلاسيكي عن المخالفات. إذا كان الكشف عن دليل على أن كبار مسؤولي الأمن القومي كذبوا بشكل صريح على الكونجرس بشأن برامج التجسس المحلبة لا يجعل المرء مُبلغاً عن المخالفات بلا أدنى شك، فماذا يفعل إذن؟

كنت أعلم أنه كلما كان من الصعب على الحكومة وحلفائها شيطنة المصدر، كلما كان تأثير الكشف عن المصدر أقوى. إن الجملة المفضلة لشيطنة المبلغين عن المخالفات "إنه غير مسبق" و"إنه ساذج" لن تتجح هنا.

قبل وقت قصير من الهبوط، قرأت ملفاً أخيراً. على الرغم من أنه كان بعنوان "إلا أنني رأيت لأول مرة فقط في نهاية الرحلة. كانت هذه الوثيقة بمثابة تفسير، "README FIRST" آخر من المصدر لسبب اختياره العام بما فعله وما توقع حدوثه نتيجة لذلك، وكانت مشابهة في لهجه ومضمونه للبيان الذي عرضته على محرري الغارديان.

لكن هذه الوثيقة كانت تحتوي على حقائق لم تكن موجودة في الآخرين. ويضمن اسم المصدر-

في المرة الأولى التي علمت فيها بذلك، إلى جانب تنبؤات واضحة بما قد يحدث له بمجرد أن يكشف عن هويته. وفي إشارة إلى الأحداث التي أعقبت فضحه وكالة الأمن القومي في عام 2005، انتهت المذكرة على هذا النحو:

إن العديد من الناس سوف يهتمون بالعمل في الانخراط في السبب الوطنية، وعدم النظر بعيداً عن مشاكل مجتمعنا نحو الضرر الخارجية البعيدة التي لا يملك السلطة ولا المسؤولية عنها، ولكن المواطنة تحمل معها واجب مراقبه حكومتنا أولاً قبل السعي إلى تصحيح الأخطاء هنا، وإلا، في الوطن، نطالب من حكومتنا أن تسمح لنا على مضض بإشراف محدود، ونرفض المساءلة عندما يركب الخرائم عندما يركب السباب المتهمنون مخالفتهم بسطه، فإننا كمجتمع نعلم أن الطرف عنهم وهم يعانون من عواقب لا يطاق في أكبر نظام سخوف في العالم. ومع ذلك عندما يركب أغنى وأقوى مرودي خدمات الاتصالات في البلاد عن علم عشاء الملابس من الخرائم الخائنه، يمرر الكونجرس أول قانون في بلادنا يصبح أصدقائهم من النجبة الحصانة الكاملة بأنهم رجعي - مدسه وجبانه - عن جرائم كانت يسحق أطول الأحكام في تاريخ []

إن هذه الشركات... تضم أفضل المحامين في البلاد من موظفيها، ولا تطلب حتى من أدنى العواقب. وعندما يكشف التحقيق أن مسؤولين على أعلى مستويات السلطة، بما في ذلك نائب الرئيس على وجه التحديد، أدوا شخصياً مثل هذا المشروع الأخرام، فماداً سعى أن يحدث؟ إذا كنت تعتقد أن التحقيق يجب أن يتوقف، وأن يتاح مضعه على أنها سرية للعامة في قسم خاص "للمعلومات الخاصة لسيطرته استثنائية" يسمى (STELLARWIND) STLW، فإنني أعتقد أن مسيئته يجب استبعادها على أساس المبدأ العادل بأن مخاسيه أولئك الذين يستخدمون السلطة يعارض مع المصلحة الوطنية. وأنا يجب أن "نظر إلى الامام، وليس إلى الوراء"، وبدلاً من إغلاق البرنامج غير القانوني، فإننا سنوسع به من السلطات، وسوف يكون موضع ترحيب في أروقة السلطة الأمريكية. لأن هذا هو ما حدث، وأنا أصدر الوثائق التي تثبت ذلك.

أدرب أنني سأعاني بسبب أفعالي، وأن عوده هذه المعلومات إلى العلن يعني نهاية حياتي وسأكون راضياً إذا تم الكشف ولو للخطه عن اتحاد القانون السري، والعفو غير المتكافئ، والسلطات السعديه التي لا تقاوم والتي تحكم العالم الذي أحبه. وإذا كنت تسعى إلى المساعدة، فاضم إلى مجتمع المصادر المعقوده وقابل من أجل الحفاظ على روح الصحافة حيه وحرية الإنترنت. لقد ررت أظلم أركان الحكومه، وما يحشونه هو النور.

إدوارد جوزيف سنودن، SSN

...

رقم تعريف الوكالة

مستشار أول سابق في وكالة الأمن القومي الأمريكية، تحت غطاء شركة

صابط ميداني سابق | وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، تحت غطاء دبلوماسي

محاصر سابق | وكالة استخبارات الدفاع الأمريكية، تحت غطاء شركة

عشرة أيام في هونج كونج

وصلنا إلى هونج كونج مساء الأحد الموافق الثاني من يونيو/حزيران. وكان من المقرر أن نلتقي بسنودن فور وصولنا إلى الفندق. وبمجرد وصولي إلى غرفتي في فندق دبلو في منطقة كولون الراقية، قمت بتشغيل الكمبيوتر وبحثت عنه على برنامج المحادثة المشفر الذي استخدمناه. وكما كانت الحال دائما تقريبا، كان هناك ينتظرنى.

بعد تبادل بعض المجاملات حول الرحلة، انتقلنا إلى التفاصيل اللوجستية للقاء. قال: "يمكنك أن تأتي إلى فندقى". كانت هذه أول مفاجأة لى، أن أعلم أنه يقيم في فندق. وما زلت لا أعرف لماذا كان في هونج كونج، ولكنني افترضت في هذه المرحلة أنه ذهب إلى هناك للاخفاء. كنت أخيله في كوخ، شقة رخيصة حيث يستطيع أن يخفى تحت الأرض دون أن يتقاضى راباً منظماً، غير مقيم بشكل مريح في فندق، في العراء، ويحمل تكاليف يومية.

وبعد أن غيرنا خططنا، قررنا أنه من الأفضل أن نتنظر حتى الصباح للقاء. وكان سنودن هو الذي اتخذ القرار، الأمر الذي أدى إلى أجواء من الحذر المفرط واليكنم على الأحداث في الأيام القليلة التالية.

"إنك ستجذب الانتباه إليك أكثر إذا تحركت في الليل"، كما قال. "إنه سلوك غريب أن يقوم أميركيان بتسجيل الوصول إلى فندقهما في الليل ثم يعادرانه على الفور. سيكون الأمر أكثر طبيعية إذا أتيت إلى هنا في الصباح".

كان سنودن قلقاً بشأن المرافقة التي يقوم بها السلطات في هونج كونج والصين بقدر قلقه من المرافقة التي تقوم بها السلطات الأميركية. وكان قلقاً للغاية من أن يتعقبنا عملاء استخبارات محليون. وعلى افتراض أنه كان متورطاً بشكل عميق مع وكالات التجسس الأميركية وكان يعرف ما يحدث عنه، فقد استسلم لحكمه ولكنني شعرت بخيبة أمل لأننا لن نلتقي تلك الليلة.

وبما أن هونج كونج تسبق نيويورك بأثني عشرة ساعة بالضبط، فقد انعكس الليل والنهار، لذا لم أنم على الإطلاق في تلك الليلة، ولا في أي وقت آخر أثناء الرحلة. ولم يكن فارق التوقيت هو السبب في ذلك إلا جزئياً؛ ففي حالة من الإثارة التي يصعب السيطرة عليها، كنت أستيقظ في الصباح الباكر.

تمكنت من النوم لمدة تسعين دقيقة فقط أو نحو ذلك، ساعس على الأكثر، وظل هذا هو نمط يومي الطبيعي طوال فترة الإقامة.

في صباح اليوم التالي، التفت بلورا في بهو الفندق وركبنا سيارة أجرة كانت تنظرنا لنذهب إلى فندق سنودن. كانت لورا هي التي رتبت تفاصيل اللقاء معه. كانت مترددة للغاية في الحدث في سيارة الأجرة، خوفاً من أن يكون السائق عملاً سرياً. لم أعد سريعاً كما كنت لأرفض مثل هذه المخاوف باعتبارها جنوناً. وعلى الرغم من القنود، فقد تمكنت من انتزاع ما يكفي من لورا لفهم الخطة.

كان من المقرر أن نتوجه إلى الطابق الثالث من فندق سنودن، حيث تقع غرف المؤتمرات. وقد اختار سنودن غرفه مؤتمرات محددة لما اعتقد أنه التوازن المثالي: معزولة بالعدد الكافي لمنع "حركة المرور البشرية" الكبيرة، كما أسماها، ولكنها ليست غامضة ومحفية إلى الحد الذي قد يلفت انباهنا أثناء انتظارنا هناك.

أخبرتني لورا أنه بمجرد وصولنا إلى الطابق الثالث، كان من المفترض أن نسأل أول موظف في الفندق نصادفه بالقرب من الغرفة المخصصة عما إذا كان هناك مطعم مفتوح. كان السؤال بمثابة إشارة إلى سنودن، الذي كان يحوم بالقرب، بأن أحداً لم يتبعنا. داخل الغرفة المخصصة، كان من المفترض أن نتنظر على أريكة بالقرب من "تمساح عملاق"، وهو ما أكدته لورا، وهو نوع من العرف.

ديكور وليس حيوان حي.

كان لدينا موعدان مختلفان للقاء: الساعة 10:00 ثم الساعة 10:20. وإذا لم يصل سنودن خلال دقيقتين من الموعد الأول، كان ينبغي علينا مغادرة الغرفة والعودة لاحقاً في الموعد الثاني، عندما يجدنا.

سألت لورا: "كيف سنعرف أنه هو؟". ما زلنا لا نعرف عنه شيئاً تقريباً، لا عمره ولا عرقه ولا

مظهره الجسدي ولا أي شيء آخر.

"سيحمل مكعب روبيك"، قال.

ضحكت بصوت عالٍ: بدا الموقف غريباً للغاية ومضطرباً وغير محتمل. اعتقدت أن هذا فيلم إثارة دولي سريالي تدور أحداثه في هونغ كونج.

لقد أوصلنا سيارة الأجرة إلى مدخل فندق ميرا، والذي لاحظ أنه يقع أيضاً في منطقة كولون، وهي منطقة تجارية مزدحمة بأبراج شاهقة ومتاجر أليقة: وهي منطقة مرئية للغاية. وعندما دخلت إلى الردهة، شعرت بالدهشة مره أخرى: لم يكن سنودن يعم في أي فندق، بل في فندق مترامي الأطراف وباهظ الثمن، والذي كنت أعلم أنه لابد وأن يكلف عدة مئات من الدولارات في الليلة. لماذا؟

ونساءل البعض، هل يمكن لشخص كان ينوي الكشف عن أسرار وكالة الأمن القومي، والذي

هل كنت بحاجة إلى قدر كبير من السرية، هل كنت سأذهب إلى هونج كونج لأخبي في فندق خمس نجوم في أحد أكثر الأحياء شهرة في المدينة؟ لم يكن هناك أي جدوى في تلك اللحظة من التفكير في اللغز - كنت سألتقي بالمصدر في غضون دقائق ومن المفترض أن أبقى به.

كان من المفترض أن يكون لدينا كل

الإجابات. مثل العديد من المباني في هونج كونج، كان فندق مرا بحجم قرية. قضيت أنا ولورا ما لا يقل عن خمسة عشر دقيقة في البحث في الممرات الكهفية عن مكان اجتماعنا المحدد. كان علينا أن نستقل العديد من المصاعد، ونعبر الجسور الداخلية، ونسأل مراراً وتكراراً عن الاتجاهات. عندما اعتقدنا أننا اقتربنا من الغرفة، كنا نطلب من الفندق أن يتوجه إلى مكان آخر. رأيت موظفاً في الفندق. وبطريقة محرجة إلى حد ما، طرحت السؤال المشفر، ووافقنا. اسمع إلى التعليمات حول خيارات المطاعم المختلفة.

عند الالتفاف حول الزاوية، رأينا باباً مفتوحاً وتمساحاً بلاستيكيًا أخضر ضخماً ملقى على الأرض. وكما أمرنا، جلسنا على الأريكة التي كانت عالقة في منتصف هذه الغرفة الفارغة، منظرين بقلق وصمت. بدا أن الغرفة الصغيرة ليس لها وظيفة حقيقية، ولا سبب لدخول أي شخص إليها، حيث لم يكن بها شيء سوى الأريكة والتمساح. وبعد خمس دقائق طويلة جداً من الجلوس في صمت، لم يأت أحد، لذلك غادرنا ووجدنا غرفة أخرى قريبة حيث انتظرنا لمدة خمسة عشر دقيقة أخرى.

في الساعة 10:20، عدنا وجلسنا مرة أخرى بالقرب من التمساح، على الأريكة، التي كانت تواجه الحائط الخلفي للغرفة و امرأة كبيرة. بعد دقيقتين، سمعت شخصاً يدخل الغرفة.

بدلاً من اللفات لرؤية من دخل، واصلت الحديق في المرأة الموجودة على الحائط الخلفي، والتي أظهرت انعكاس صورة رجل يمشي نحونا. ولم أسدر إلا عندما أصبح على بعد بضعة أقدام من الأريكة.

كان أول ما رأيته هو مكعب روبيك غير المحلول، وهو يدور في يد الرجل اليسرى. قال إدوارد سنودن مرحباً لكنه لم يمد يده للمصافحة، حيث كان الهدف من الترتيب هو جعل هذا اللقاء يبدو عشوائياً. وكما خططا، سأله لورا عن الطعام في الفندق فأجاب بأنه سيئ. ومن بين كل التحولات المفاجئة في هذه القصة بأكملها، أثبتت لحظة لفاتنا أنها المفاجأة الأكبر على الإطلاق.

كان سنودن في التاسعة والعشرين من عمره في ذلك الوقت، لكنه بدا أصغر منه بعدة سنوات على الأقل، وكان يرتدي قميصاً أبيض عليه بعض الحروف الباهتة، وينطال حنز، ونظارات أنيقة. كان لديه ذفن خفيفة، لكنه بدا وكأنه بدأ الحلاقة مؤخراً. كان أنيقاً بشكل أساسي، وقوامه عسكري، لكنه كان أكثر صرامة.

كان نحيفًا وشاحبًا، ومثلنا جميعًا في تلك اللحظة، كان حذرًا ومحفظًا إلى حد ما. كان من الممكن أن يكون أي شاب غريب الأطوار في أوائل العشرينات أو منتصفها يعمل في مختبر كمبيوتر في حرم جامعي.

في تلك اللحظة، لم أستطع ببساطة أن أجمع القطع معًا. وبدون أن أفكر في الأمر بوعي، افترضت لعدد من الأسباب أن سنودن أكبر سنًا، وربما في الخمسينيات أو الستينيات من عمره. أولاً، نظراً لحقيقة أنه كان لديه القدرة على الوصول إلى العديد من الوثائق الحساسة، افترضت أنه يشغل منصباً رفيع المستوى داخل نظام الأمن القومي. وبعيداً عن ذلك، كانت أفكاره وإسراحياته مطبوعة ومستترة على الدوام، مما دفعني إلى الاعتقاد بأنه من قدامى المحاربين في المشهد السياسي. وأخيراً، كنت أعلم أنه كان على استعداد لإلغاء حياته في سلة المهملات، وربما قضاء بقية حياته في السجن، من أجل الكشف عن ما شعر أن العالم لابد وأن يعرفه، لذا تخيلت أنه كان يقترب من نهاية حياته المهنية. بالنسبة لشخص يصل إلى مثل هذا القرار المطرف والضحى بالنفس، فقد بصورت أنه لابد وأن يكون قد عانى لسنوات عديدة، بل وعقوداً، من خيبة الأمل العميقة.

لقد كان من أكثر المحارب التي أربكتني في حياتي أن أدرك أن مصدر هذه الكميه الهائلة من المواد التي جمعها وكالة الأمن القومي كان رجلاً في مثل سنه. وبدأ ذهني يتسابق في التفكير في الاحتمالات: هل كان هذا نوعاً من الاحتيال؟ هل أهدرت وظيفتي في الطيران عبر العالم؟ كيف يمكن لشخص في مثل هذا السن أن يحصل على هذا النوع من المعلومات التي رأيناها؟ كيف يمكن لهذا الشخص أن يكون على نفس القدر من الخبرة في الاستخبارات والتجسس مثل مصدرنا؟ ربما، كما بصورت، كان هذا هو ابن المصدر، أو مساعده، أو حبيب، الذي سبأخذنا الآن إلى المصدر بنفسه. وتدفقت كل الاحتمالات التي يمكن تصورها في ذهني، ولم يكن أي منها ممكناً.

لم يكن لأي من هذه الكلمات أي معنى

حقيقي. قال، موترًا بشكل واضح: "إذن، تعال معي". تبعته أنا ولورا. تممنا جميعًا بوضع كلمات مجامله غير متماسكة أثناء سيرنا. كنت مذهولًا ومربكًا للغاية لدرجة أنني لم أتمكن من البحدث كثيراً، ويمكنني أن أرى أن لورا شعرت بنفس الشعور. بدا سنودن متيقظًا للغاية، كما لو كان يبحث عن مرافقين محتملين أو علامات أخرى للمصاعب. لذلك تبعناه، في صمت في الغالب.

وبدون أي فكرة عن المكان الذي كان بأحدنا إليه، دخلنا المصعد ونزلنا في الطابق العاشر، ثم انجها إلى غرفه. أخرج سنودن مفاحاً من محفظه وفتح الباب. وقال: "مرحباً بكم. أسف لأن الأمر فوضوي بعض الشيء، لكنني سأعود قريباً". في الأساس لم أغادر الغرفة منذ بضعة أسابيع.

كانت الغرفة فوضوية بالفعل، مع وجود أطباق من طعام خدمة الغرف نصف المأكول مكدسة

كان هناك على الطاولة ملابس متسخة مبعثرة في كل مكان. أزاح سنودن كرسيًا ودعاني للجلوس. ثم جلس على سريره. ولأن الغرفة كانت صغيرة، فقد جلسنا على مسافة أقل من خمسة أقدام من بعضنا البعض. كانت محادثتنا متوترة ومحرجة ومتكلفة.

أثار سنودن على الفور مسألة الأمن، فسألني عما إذا كان لدي هاتف محمول. كان هاتفي يعمل فقط في البرازيل، لكن سنودن أصر على أن أزيل البطارية أو أضعها في ثلاجة عرفتة الصغيرة، وهو ما من شأنه على الأقل أن يخنق المحادثات، ويجعل من الصعب سماعها.

وكما أخبرتني لورا في إبريل/نيسان الماضي، قال سنودن إن الحكومة الأميركية تملك القدرة على تنشيط الهواتف المحمولة عن بعد وبحولها إلى أجهزة نصت. وعلى هذا فقد كنت أعلم أن هذه التكنولوجيا موجودة، ولكنني كنت أعبر مخاوفهم مجرد جنون. ولكنني كنت أنا من ضلل الطريق. فقد استخدمت الحكومة هذا التكتيك في التحقيقات الجنائية لسنوات. ففي عام 2006، حكم قاضٍ فيدرالي برأس المحاكمة الجنائية لأعضاء عصابة نيويورك المزعومين بأن استخدام مكتب التحقيقات الفيدرالي لما يسمى بالأجهزة الجواله - تحويل الهاتف المحمول الخاص بالشخص إلى جهاز نصت من خلال التنشيط عن بعد - كان قانونياً.

وبمجرد أن أغلقت هاتفي المحمول بإحكام داخل اللجاجة، أخرج سنودن الوسائد من سريره ووضعها أسفل الباب. وأوضح: "هذه الوسائد مخصصة للمارة في الممر. قد تكون هناك أنظمة صوت وكاميرات في الغرفة، ولكن ما نحن على وشك مناقشته سيُذاع على الأخبار على أي حال".

كانت قدرتي على تقييم أي من هذا محدودة للغاية. فما زلت لا أعرف سوى القليل عن هوية سنودن، أو مكان عمله، أو الدافع الحقيقي وراءه، أو ما فعله، لذا لم أكن أستطيع أن أجزم بالتهديدات التي قد تكون كامنه، سواء كانت من قبل المراقبة أو أي نوع آخر. وكان شعوري الوحيد الثابت هو عدم اليقين.

ويدون أن يكلف نفسها عناء الجلوس أو قول أي شيء، بدأت لورا، ربما لتخفيف توترها، في إخراج الكاميرا والحامل اللائي وبركبيهما. ثم جاءت ووضعت الميكروفونات على سنودن وأنا.

لقد نافشنا خطبها لتصويرنا أثناء وجودنا في هونج كونج: فهي في نهاية المطاف مخرجة أفلام وثائقية تعمل على فيلم عن وكالة الأمن القومي. ومن المحتم أن يصبح ما كنا نفوم به جزءاً كبيراً من مشروعها. كنت أعلم ذلك، ولكنني لم أكن مستعداً لبدء التسجيل في وقت قريب. كان هناك تنافر معرفي كبير بين الاجتماع بشكل سري مع مصدر كان بالنسبة للحكومة الأميركية غير قادر على كشف أسرارنا. ارتكبوا جرائم خطيرة، ومن ناحية أخرى فاموا بتصويرها.

كانت لورا جاهزة في غضون دقائق. وأعلنت قائلة: "سأبدأ التصوير الآن"، وكأنها كانت تفعل ذلك على النحو الأكثر طبيعية في العالم. وإدراكنا أننا على وشك أن نخضع للتصوير زاد من حدة التوتر.

كان التفاعل الأولي بيني وبين سنودن محرراً بالفعل، ولكن بمجرد أن بدأت الكاميرا في التصوير، أصبحنا على الفور أكثر رسمية وأقل ودية؛ حيث نصلب وضعنا وتباطأ حديثنا. على مر السنين، ألفت العديد من الخطب حول كيف تغير المراقبة السلوك البشري، مسلطاً الضوء على الدراسات التي تُظهر أن الأشخاص الذين يعرفون أنهم يخضعون للمراقبة يكونون أكثر تقييداً، وأكثر حذراً فيما يقولونه، وأقل حرية. والآن رأيت وشعرت بمثال حي لهذه الديناميكية.

نظراً لعدم جدوى محاولتنا لمبادل المجاملات، لم يكن هناك ما يمكننا فعله سوى الانخراط في الحديث على الفور. "لدي الكثير من الأسئلة لك، وسأبدأ في طرحها، واحداً تلو الآخر، وإذا كان هذا مناسباً لك، فيمكننا الانطلاق من هناك"، بدأت.

"حسناً"، هكذا قال سنودن، وكان من الواضح أنني شعرت بالارتياح عندما بدأت في العمل. كان لدي هدفان رئيسيان في تلك اللحظة. ولأننا جميعاً كنا نعلم أن هناك خطراً كبيراً يتمثل في إمكانية ابعثاله في أي وقت، فقد كانت أولويتي العاجلة هي معرفته كل ما يمكنني معرفته عن سنودن: حياته، ووطنه، وما الذي دفعه إلى الاختيار الاستثنائي الذي اتخذته، وما فعله على وجه التحديد لسرقته تلك الوثائق ولماذا، وماذا كان يفعل في هونغ كونج. وثانياً، كنت عازماً على معرفته ما إذا كان صادقاً وصريحاً تماماً أم أنه يخفي أشياء مهمة عن هويته وما فعله.

على الرغم من أنني كنت كاتباً سياسياً لمدة ثماني سنوات تقريباً، فإن الخبرة الأكثر صلة بما كنت على وشك القيام به كانت مسيرتي المهنية السابقة كمحامي، والتي تضمنت أخذ إفادات الشهود. في الإفادة، يجلس المحامي على طاولة مع شاهد لساعات، وأحياناً لأيام. ويُجبر الشاهد بموجب القانون على التواجد هناك ويُطلب منه الإجابة على كل أسئلة بصدق. ويتلخص أحد الأهداف الرئيسية في فضح الأكاذيب، والعتور على التناقضات في قصة الشاهد، وكسر أي خيال أبكره الشاهد من أجل السماح للتحقيق المخفية بالظهور. كان أخذ الإفادات أحد الأشياء الغريبة التي أحسبها حقاً في كوني محامياً، وقد طورت كل أنواع التكتيكات لتحطيم الشاهد. كانت تنطوي دائماً على وابل لا هوادة فيه من الأسئلة، وكثيراً ما تكون نفس الأسئلة تُطرح مراراً وتكراراً ولكن في سياقات مختلفة، ومن اتجاهات وزوايا مختلفة، لاختبار صلابة القصة.

قصة

النحول عن موقفي مع سنودن على الإنترنت، حيث كنت على استعداد لأن أكون
كانت هذه هي التكتيكات العدوانية التي استخدمتها في ذلك اليوم، والتي كانت سلبية ومحترمة.
بقدر ما كنت أسريح في الحمام أو أتناول وجبة خفيفة، أمضيت خمس ساعات متواصلة في اسنجاوبه.
بدأت مع طفولته المبكرة، ونجاريه في المدرسة الابتدائية، وحياته قبل الحكومة
لقد طلبت منه أن يذكر لي كل التفاصيل التي يستطيع تذكرها. لقد علمت أن سنودن كان
ولد في ولاية كارولينا الشمالية ونشأ في ماريلاند، وهو ابن عائلة من الطبقة المتوسطة الدنيا
موظفو الحكومة الفيدرالية (كان والده في خفر السواحل لمدة ثلاثين عاماً)
لقد شعر سنودن بأنه لا يواجه أي تحديات في المدرسة الثانوية ولم يكملها أبداً، على الرغم من أنه كان
مهم بالإسرت أكثر من اهتمامه بالفصول الدراسية.

وعلى الفور تعريفاً، تمكنت من رؤية ما لاحظته من محادثتنا عبر الإنترنت: كان سنودن
شديد الذكاء والعقلانية، وكانت عمليات تفكيره منهجية. وكانت إجاباته واضحة ومقنعة. وفي
كل حالة بفرها، كانت إجاباته متجاوبة بشكل مباشر مع ما سأله عنه، وكانت مدروسة ومدروسة. ولم تكن
هناك طرق ملبوسة غريبة أو قصص غير محتملة إلى حد كبير من النوع الذي يشكل السمة المميزة
للأشخاص غير المستقرين عاطفياً أو أولئك الذين يعانون من أمراض نفسية. وكان استقراره
وتركيته يغرسان الثقة في نفسه.

ورغم أننا نكون انطباعات عن الناس بسهولة من خلال التفاعلات عبر الإنترنت، فإننا ما
زلنا في حاجة إلى الالتقاء بهم شخصياً حتى نتمكن من تكوين شعور موثوق به بهويتهم. وسرعان ما
شعرت بتحسن في التعامل مع الموقف، وتعافيت من الشكوك والارتباك الأوليين اللذين
انابني بشأن هوية الشخص الذي أتعامل معه. ولكنني ظلت مشككاً بشدة لأنني كنت أعلم أن مصداقية
كل ما كنا على وشك القيام به تعتمد على مصداقية ادعاءات سنودن حول هويته.

لقد قضينا عدة ساعات في الحديث عن تاريخ عمله وبطوره الفكري. وكما هو الحال مع
بالسبة للعديد من الأميركيين، تغيرت آراء سنودن السياسية بشكل كبير بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.
الهجوم: لقد أصبح أكثر "وطييه" بكثير. في عام 2004، عندما كان في العشرين من عمره، انضم إلى
الجيش الأمريكي ينوي القتال في حرب العراق، وهو ما كان يعتقد في ذلك الوقت أنه
لقد بذلنا جهداً نبيلاً لتحرير الشعب العراقي من الظلم. وبعد بضعة أسابيع فقط من التدريب الأساسي،
ومع ذلك، فقد رأى أثناء التدريب أن الحديث كان أكثر عن قبل العرب من الحديث عن تحريرهم.
أي شخص. بحلول الوقت الذي كُسرت فيه كلنا سافيه في حادث تدريب وكان
اضطر إلى ترك الجيش، وأصبح محبطاً للغاية بشأن الواقع.
غرض الحرب.

لكن سنودن ما زال يؤمن بالخير الأساسي للحكومة الأمريكية،

ولكن في عام 2002، كان يعمل في وكالة فيدرالية. ورغم أنه لم يحصل على شهادة الثانوية العامة، إلا أنه تمكن في بداية شبابه من خلق فرص لنفسه، بما في ذلك العمل الفني المدفوع الأجر بثلاثين دولاراً في الساعة قبل بلوغه الثامنة عشرة، وكان مهندس أنظمة معتمداً من شركة مايكروسوفت منذ عام 2002. ولكنه نظر إلى العمل في الحكومة الفيدرالية باعتباره شيئاً نبيلًا وواعدًا على الصعيد المهني، لذلك بدأ كحارس أمن في مركز الدراسات المتقدمة للغات في جامعة ماريلاند، وهو مبنى تدريبه وتستخدمه وكالة الأمن القومي سرًا. وقال إن الهدف كان الحصول على تصريح سري للغاية وبالتالي وضع قدمه في الباب للقيام بأعمال فنية.

ورغم أن سنودن ترك الدراسة الثانوية، إلا أنه كان يتمتع بموهبة فطرية في مجال التكنولوجيا، وهو ما أصبح واضحاً في سنوات مراهقته المبكرة. وإلى جانب ذكائه الواضح، مكنه هذه الصفات، على الرغم من صغر سنه وافقاره إلى التعليم الرسمي، من التقدم بسرعة في وظائفه، فانتقل بسرعة من حارس أمن إلى منصب خبير تقني في وكالة الاستخبارات المركزية في عام 2005.

لقد أوضح سنودن أن مجتمع الاستخبارات بأكمله كان في أمس الحاجة إلى موظفين متمرسين في مجال التكنولوجيا. فقد تحول إلى نظام ضخم مترامي الأطراف إلى الحد الذي جعل العثور على عدد كافٍ من الأشخاص القادرين على تشغيله أمراً صعباً. وعلى هذا فقد اضطرت وكالات الأمن القومي إلى اللجوء إلى مجموعات المواهب غير التقليدية لتجنيد الموظفين. وكان الأشخاص الذين يتمتعون بمهارات حاسوبية متقدمة إلى حد كافٍ يميلون إلى أن يكونوا صغاراً ومنعزلين في بعض الأحيان، وكثيراً ما فشلوا في التألق في التعليم السائد. وكثيراً ما وجدوا أن ثقافة الإنترنت أكثر تحفيزاً من المؤسسات التعليمية الرسمية والفاعلات الشخصية. وأصبح سنودن عضواً فيما في فريق تكنولوجيا المعلومات في الوكالة، وكان أكثر درايه وكفاءة بشكل واضح من معظم زملائه الأكبر سناً من خريجي الجامعات. وشعر سنودن بأنه وجد البيئة المناسبة تماماً التي سكاها فيها مهاراته وسيم تجاهل افتقاره إلى المؤهلات الأكاديمية.

في عام 2006، انتقل من كونه متعاقدًا مع وكالة المخابرات المركزية إلى موظف بدوام كامل، مما زاد من فرصه بشكل أكبر. في عام 2007، علم بإعلان وظيفة في وكالة المخابرات المركزية يتضمن العمل على أنظمة الكمبيوتر أثناء وجوده في الخارج. وبفضل التوصيات المتوهجة من مديره، حصل على الوظيفة وانتهى به الأمر بالعمل لصالح وكالة المخابرات المركزية في سويسرا. كان متمركزاً في جنيف لمدة ثلاث سنوات، حتى عام 2010، وتم نشره هناك متخفياً بأوراق اعتماد دبلوماسية.

وكما وصف سنودن عمله في جنيف، فقد كان أكثر من مجرد

"مدير الأنظمة". كان يعتبر الخبير التقني والأمن السيرانى الأول فى سويسرا، وأمر بالسفر فى جميع أنحاء المنطقة لإصلاح المشاكل التى لم يستطع أحد غيره حلها. وقد اختارته وكالة الاستخبارات المركزية لدعم الرئيس فى قمة حلف شمال الأطلسى فى رومانيا عام 2008. وعلى الرغم من هذا النجاح، إلا أنه خلال فترة عمله مع وكالة الاستخبارات المركزية بدأ سنودن يشعر بفلق شديد إزاء تصرفات حكومته.

"بسبب قدرة الخبراء الفسنى على الوصول إلى أنظمة الكمبيوتر، رأيت الكثير من الأشياء السرية"، كما أخبرنى سنودن، "وكان الكثير منها سيئاً للغاية. بدأت أفهم أن ما تفعله حكومتي حقاً فى العالم يختلف كثيراً عما تعلمنه دائماً. وهذا الاعتراف بدوره يقودك إلى البدء فى إعادة تقييم كيفية نظرتك إلى الأشياء، وطرح المزيد من الأسئلة حولها".

ومن الأمثلة التى رواها محاوله ضباط وكالة الاستخبارات المركزية تجنيد مصرفى سويسري لعدم معلومات سرية. فقد أرادوا أن يعرفوا المعاملات المالية لأشخاص محل اهتمام الولايات المتحدة. وروى سنودن كيف تصادق أحد الضباط المنخفين مع المصرفى، وأرغمه على شرب الخمر ذات ليلة، وشجعه على العودة إلى منزله بالسيارة. وعندما أوفقت الشرطة المصرفى وألقت القبض عليه بهمة العبادة بحث تأثير الكحول، عرض عليه عميل وكالة الاستخبارات المركزية المساعدة الشخصية بطرق مختلفة، شريطة أن يتعاون المصرفى مع الوكالة. ولكن جهود التجنيد فشلت فى نهاية المطاف. وقال: "لقد دمروا حياة الهدف بسبب شيء لم ينجح حتى، ثم ابتعدوا ببساطته". وبعيداً عن المخطط نفسه، كان سنودن منزعجاً من الطريقة التى تباهى بها العمل بالأساليب المستخدمة فى اصطياد صيده. وكان هناك عنصر إضافي من الإحباط ناجماً عن جهود سنودن لجعله يخسر.

رؤسائه على علم بالمشاكل فى أمن الكمبيوتر أو الأنظمة التى يعتقد أنها تتجنبها وقال إن هذه الجهود قوبلت بالرفض فى أغلب الأحيان.

"سيفولون أن هذه ليست وظيفتك، أو سيقال لك أنك لا تملك ما يكفي من المال المعلومات التى تمكنك من إصدار مثل هذه الأحكام. فى الأساس، سينم توجيهك بعدم" قال إنه لا داعي للقلق بشأن ذلك". لقد اكتسب سمعة طيبة بين زملائه كشخص "الذي أثار الكثير من المخاوف، وهي سمة لم تجعله محبوباً لدى رؤسائه. "كان هذا عندما بدأت أرى حقاً مدى سهولة فصل السلطة عن المساءلة، كلما ارتفعت مستويات السلطة، كلما قلت الرقابة والمساءلة."

فى أواخر عام 2009، قرر سنودن، الذي أصيب بخيبة الأمل، أنه أصبح مستعداً لمعادرة وكالة الاستخبارات المركزية. وفى هذه المرحلة، فى نهاية فترة عمله فى حيف، بدأ لأول مره فى التفكير فى كيفية التعامل مع مثل هذه العصية يفكر فى أن يصبح مُبلغاً عن المخالفات ويُسررب الأسرار التى يعتقد أنها كشف عن مخالفات.

"لماذا لم تفعل ذلك إذن؟" سألت.

في ذلك الوقت، كان يعتقد أو على الأقل يأمل أن يؤدي انتخاب باراك أوباما رئيساً إلى إصلاح بعض أسوأ الانتهاكات التي شهدتها. فقد نولى أوباما منصبه متعهداً بتغيير الانتهاكات المعرّضة للأمن القومي التي بُررت بالحرب ضد الإرهاب. وكان سنودن يتوقع أن يتم على الأقل تلطيف بعض أكثر جوانب عالم الاستخبارات والجيش خشونة.

"ولكن بعد ذلك أصبح من الواضح أن أوباما لم يكن يواصل هذه الانتهاكات فحسب، بل كان في كسر من الحالات يوسع نطاقها"، كما قال. "أدركت حينها أنني لا أستطيع الانتظار حتى يأتي زعيم لإصلاح هذه الأمور. فالقيادة تلخص في التصرف أولاً والعمل كمثال للآخرين، وليس انتظار الآخرين للتصرف".

كما أعرب عن قلقه إزاء الأصرار الذي قد ينجم عن الكشف عن ما تعلمه في وكالة الاستخبارات المركزية. وقال في إشارة إلى العملاء السريين والمخبرين: "عندما تسرب أسرار وكالة الاستخبارات المركزية، فإنك بذلك تلحق الأذى بالناس. لم أكن راغباً في فعل ذلك. ولكن عندما تسرب أسرار وكالة الأمن القومي، فإنك لا تلحق سوى الضرر بالنظام المسينة. لقد شعرت بارتياح أكبر إزاء هذا".

وهكذا عاد سنودن إلى وكالة الأمن القومي، هذه المرة للعمل لصالح شركة ديل، التي تعاقدت مع الوكالة. وفي عام 2010، تم تعيينه في اليابان، حيث حصل على درجة أعلى كثيراً من الوصول إلى أسرار المراقبة مقارنة بما كان يتمتع به من قبل.

"لقد بدأت الأشياء التي شاهدها ترعجني حقاً"، كما قال سنودن. "لقد مكنت من مشاهدة الطائرات بدون طيار في الوقت الفعلي وهي تراقب الأشخاص الذين قد نقتلهم. كان بإمكانك مشاهدة قرى بأكملها ومعرفة ما يفعله الجميع. لقد شاهدت وكالة الأمن القومي تتعقب أنشطة الناس على الإنترنت أثناء كتابتهم. لقد أدركت مدى التدخل الذي أصبحت عليه قدرات المراقبة الأمريكية. لقد أدركت مدى اتساع هذا النظام. ولم يكن أحد تقريباً يعرف ما يحدث".

لقد شعر بالحاجة الملحة إلى تسريب ما كان يراه. "كلما أمضيت وقتاً أطول في وكالة الأمن القومي في اليابان، كلما أدركت أنني لا أستطيع أن أحتفظ بكل شيء لنفسى. لقد شعرت أنه من الخطأ أن أساهم في إخفاء كل هذا عن عامة الناس".

وفي وقت لاحق، بمجرد الكشف عن هوية سنودن، حاول المراسلون تصويره باعتباره رجلاً بسيط التفكير ومن ذوي المستوى المتدني في مجال تكنولوجيا المعلومات، والذي صادف أن عثر على معلومات سرية. ولكن الواقع كان مختلفاً تماماً.

أخبرني سنودن أنه طوال فترة عمله في كل من وكالة المخابرات المركزية ووكالة الأمن القومي، كان يتلقى تدريباً تدريجياً ليصبح عميلاً إلكترونيًا رفيع المستوى، وهو شخص يخترق

في اليابان، كان يتدرب على اختراق الأنظمة العسكرية والمدنية في بلدان أخرى، لسرقة المعلومات أو إعداد الهجمات دون ترك أي أثر. وفي اليابان، تكثف هذا التدريب. وأصبح ماهراً في أكثر الأساليب تطوراً لحماية البيانات الإلكترونية من وكالات الاستخبارات الأخرى، وحصل رسمياً على شهادة كعمل سبراني رفيع المستوى. وفي النهاية تم اختياره من قبل أكاديميه تدريب مكافحة التجسس المشتركة التابعة لوكالة استخبارات الدفاع لتدريس مكافحة التجسس السبراني في دورة مكافحة التجسس الصينية.

وكاتب أساليب الأمن التشغيلية التي أصر على أن سبغها هي الأساليب التي تعلمها وحتى ساعد في تصميمها في وكالة المخابرات المركزية وخاصة في وكالة الأمن القومي. في يوليو/تموز 2013 أكدت صحيفة نيويورك تايمز ما قاله لي سنودن، حيث ذكرت أن "إدوارد سنودن أثناء عمله مع أحد المتعاقدين مع وكالة الأمن القومي تعلم كيف يكون قرصاناً"، وأنه "حول نفسه إلى نوع من خبراء الأمن السبراني الذي تسعى وكالة الأمن القومي يأنسه إلى جسيده". وقال صحيفة نيويورك تايمز إن التدريب الذي تلقاه هناك كان "مركزاً في بحوله نحو الأمن السبراني الأكثر تطوراً". وأضافت المقالة أن الملفات التي تمكن سنودن من الوصول إليها أظهرت أنه "تحول إلى الجانب الهجومي من التجسس الإلكتروني أو الحرب السبرانية، حيث تقوم وكالة الأمن القومي بفحص أنظمة الكمبيوتر في دول أخرى لسرقة المعلومات أو لإعداد برامج تجسس".

الهجمات.

ورغم محاولتي الالتزام بالتسلسل الزمني في طرح الأسئلة، إلا أنني لم أستطع في كثير من الأحيان مقاومة الففز إلى الأمام، وذلك في الأغلب بسبب الحماس. فقد كنت أرغب بشكل خاص في الوصول إلى جوهر ما كان بالنسبة لي اللغز الأكثر إثارة للدهشة منذ بدأت الحديث معه: ما الذي دفع سنودن حملاً إلى الخلق عن حياته المهنية، وتحويل نفسه إلى مجرم محتمل، وانتهاك متطلبات السرية والولاء التي تم غرسها في رأسه لسنوات؟

لقد طرحت نفس السؤال بطرق مختلفة عديدة، وأجاب سنودن على هذا السؤال بطرق مختلفة عديدة، ولكن التفسيرات التي قدمها كانت إما سطحية للغاية، أو مجردة للغاية، أو خالية من العاطفة والإقناع. لقد كان مربحاً للغاية في الحديث عن أنظمة وتقنيات وكالة الأمن القومي، ولكن من الواضح أنه لم يكن مرتاحاً عندما كان هو نفسه هو الموضوع، وخاصة في الرد على الاقتراح بأنه قام بشيء شجاع وغير عادي يستحق تفسيراً نفسياً. بدت إجاباته أكثر تجريدية من كونها غريزية، ولهذا وجدت أنها غير مقنعة. لقد قال إن العالم له الحق في معرفة ما يجري لخصوصيته؛ إنه يشعر بالترام أخلاقياً باتخاذ موقف ضد الظلم؛ ولا يمكنه في ضمير مرتاح أن يظل صامناً.

حول التهديد الخفي للقيم التي يعتز بها

لقد اعتقدت أن هذه القيم السياسية حقيقية بالنسبة له، ولكنني أردت أن أعرف ما الذي دفعه شخصياً إلى الصحة بحياته وحرته دفاعاً عن هذه القيم، وشعرت أنني لم أحصل على الإجابة الحقيقية. ربما لم يكن لديه الإجابة، أو ربما كان، مثل العديد من الرجال الأميركيين، وخاصة عندما ينغمسون في ثقافة الأمن القومي، متردداً في الخوض في أعماق نفسه، ولكن كان لزاماً علي أن أعرف.

وبعيداً عن أي شيء آخر، كنت أريد التأكد من أنه اتخذ اختياره بفهم حقيقي وعقلاني للعواقب: لم أكن على استعداد لمساعدته في تحمل مثل هذه المخاطرة الكبيرة ما لم أكن مقتنعاً بأنه يفعل ذلك باستقلالية كاملة ووكالة، مع فهم حقيقي لغرضه.

وأخيراً، أعطاني سنودن إجابة شعرت أنها بامضة بالحياة وحقيقية. قال: "إن المقياس الحقيقي لقيمة الشخص ليس ما يقول إنه يؤمن به، بل ما يفعله دفاعاً عن هذه المعتقدات. وإذا لم تتصرف وفقاً لمعتقداتك، فمن المحتمل أن هذه المعتقدات ليست حقيقية".

كيف استطاع تطوير هذا المقياس لقيم قيمته؟ من أين استمد هذا الاعتقاد بأنه لا يستطيع التصرف بشكل أخلاقي إلا إذا كان على استعداد للضحية بمصالحه الخاصة من أجل الصالح العام؟

"لقد نشأت في أماكن مخلقة كثيرة، واكتسبت الكثير من الخبرات"، هكذا قال سنودن. لقد نشأ وهو يقرأ كميات كبيرة من الأساطير اليونانية، وتأثر بكتاب جوزيف كامبل "البطل ذو الألف وجه"، والذي أشار إلى أنه "يجد خيوطاً مشتركة بين القصص التي تتفاسمها جميعاً". وكان الدرس الأساسي الذي تعلمه من هذا الكتاب هو "أنا نحن الذين نضفي على الحياة معنى من خلال أفعالنا والعصص التي نخلفها من خلالها". فالتاس هم فقط ما يحددهم أفعالهم. "لا أريد أن أكون شخصاً بظل خائفاً من التصرف دفاعاً عن مبادئ".

كان هذا الموضوع، هذا البناء الأخلاقي لقيم هوية المرء وقيمته، من الموضوعات التي واجهها بشكل متكرر في مساره الفكري، بما في ذلك، كما أوضح بخجل، من ألعاب الفيديو. قال إن الدرس الذي تعلمه سنودن من الاعماس في ألعاب الفيديو هو أن شخصاً واحداً فقط، حتى الأكبر عجزاً، يمكنه مواجهة الظلم العظيم. "غالباً ما يكون البطل شخصاً عادياً، يجد نفسه في مواجهة ظلم خطر من قوى قوية ولديه خيار الفرار خوفاً أو العسال من أجل معتقداته. كما يُظهر التاريخ أن الأشخاص العاديين على ما يبدو الذين لديهم قدر كافٍ من العزم على العدالة يمكنهم الانتصار

"على أقوى الخصوم."

لم يكن أول شخص سمعته بزعم أن ألعاب الفيديو كانت أداة في تشكيل نظرتهم للعالم. فقبل سنوات، ربما كنت لأسخر من هذا، لكنني أصبحت أتقبل حقيقة مفادها أن ألعاب الفيديو لعبت بالنسبة لجيل سنودن دوراً لا يقل خطورة في تشكيل الوعي السياسي، والمنطوق الأخلاقي، وفهم المرء لمكانه في العالم عن الأدب والتلفزيون والسينما. وهي أيضاً كثيراً ما تطرح معضلات أخلاقية معقدة وتستفز الأمل، وخاصة بالنسبة للأشخاص الذين بدأوا يشككون في ما تعلموه.

لقد تطور التفكير الأخلاقي المبكر لدى سنودن – الذي استمد من العمل الذي شكل، على حد تعبيره، "نموذجاً لما نريد أن نصبح عليه، ولماذا" – إلى تأمل جاد في الذات فيما يتصل بالتزامات الأخلاقية والحدود النفسية. وقد أوضح سنودن قائلاً: "إن ما يجعل الإنسان سلبياً ومطعاً هو الخوف من العواقب، ولكن بمجرد أن تتخلي عن نعلك بأشياء لا يهيك في نهاية المطاف – المال، أو المهنة، أو السلامة الجسدية – فإنك تستطيع أن تتغلب على هذا الخوف".

كان الإنترنت يشكل أهمية بالغة بالنسبة لنظرته للعالم. فبالنسبة للعديد من أبناء جيله، لم يكن الإنترنت بالنسبة له مجرد أداة معزولة يستخدمها في أداء مهام منعصلة. بل كان الإنترنت بمثابة العالم الذي تطور فيه عقله وشخصيته، ومكان قائم بذاته يوفر له الحرية والاستكشاف وإمكانية النمو الفكري والفهم.

بالنسبة لسنودن، كانت الصفات الفريدة للإنترنت ذات قيمة لا تضاهي، بحب الحفاظ عليه بأي ثمن. لقد استخدم الإنترنت عندما كان مراهقاً لاستكشاف الأفكار والتحدث مع أشخاص في أماكن بعيدة ومن خلفيات مختلفة تماماً لم يكن ليصادفه من قبل. "في الأساس، سمح لي الإنترنت "أختبر الحرية وأستكشف قدراتي الكاملة كإنسان." من الواضح عندما يتحدث سنودن عن قيمة الإنترنت، فإنه يبدو حيويًا وعاطفيًا. وأضاف: "بالنسبة للعديد من الأطفال، يعد الإنترنت وسيلة لتحقيق الذات. فهو يسمح لهم لاستكشاف من هم ومن يريدون أن يكونوا، ولكن هذا لن ينجح إلا إذا تمكنا من أن نكون حاصين ومجهولين، حتى نرتكب الأخطاء دون أن يتبعنا أحد. أنا قلق من أن "كان جيلي هو الجيل الأخير الذي يتمتع بهذه الحرية."

لقد أصبح واضحاً لي الدور الذي لعبه هذا في قراره. قال لي سنودن: "لا أريد أن أعيش في عالم لا تتمتع فيه بالخصوصية ولا بالحرية، حيث يتم إخماد العيمة الفريدة للإنترنت". لقد شعر بأنه مجبر على فعل ما بوسعه لحماية خصوصيته. منع حدوث ذلك أو، بشكل أكثر دقة، تمكين الآخرين من اتخاذ الاختبار

ما إذا كان من الواجب التصرف أم لا للدفاع عن تلك القيم.

وعلى هذا المنوال، أكد سنودن مراراً وتكراراً أن هدفه لم يكن تدمير قدرة وكالة الأمن القومي على القضاء على الخصوصية. وقال: "ليس من دوري أن أتخذ هذا الاختيار". بل إنه أراد أن يعرف المواطنون الأميركيون والناس في مختلف أنحاء العالم ما يجري لخصوصيتهم، وأن يزودهم بالمعلومات. وأصر على القول: "لا أنوي تدمير هذه الأنظمة، بل أن أسمح للجمهور بأن يقرر ما إذا كان ينبغي لها أن تستمر".

في كثير من الأحيان، يتم شيطنة المبلغين عن المخالفات مثل سنودن باعتبارهم معزلي أو فاشلي، ولا يصرفون بدافع من ضميرهم بل بسبب الاغتراب والإحباط من الحياة الفاشلة. كان سنودن على العكس من ذلك: فقد عاش حياة مليئة بالأشياء التي ينظر إليها الناس على أنها الأكثر قيمة. وكان قراره بنسريب الوثائق يعني الخلق عن صديقة كان يحبها لفترة طويلة، وحياة في جنة هاواي، وأسرة داعمة، ومهنة مسقرة، ورأس مربح، وحياة مليئة بالاحتمالات من كل نوع.

وبعد انتهاء مهمة سنودن في وكالة الأمن القومي في اليابان في عام 2011، عاد للعمل مرة أخرى في شركته دبل، ولكن هذه المرة في مكتب وكالة الاستخبارات المركزية في ماريلاند. وبفضل المكافآت، كان في طريقه إلى تحقيق دخل يبلغ نحو 200 ألف دولار في ذلك العام، وذلك من خلال العمل مع مايكروسوفت وشركات تكنولوجيا أخرى لبناء أنظمة آمنة لوكالة الاستخبارات المركزية وغيرها من الوكالات لتخزين الوثائق والبيانات. وقال سنودن عن ذلك الوقت: "كان العالم يزداد سوءاً. وفي ذلك المصعب، رأيت بنفسى أن الدولة، وخاصة وكالة الأمن القومي، كانت تعمل جنباً إلى جنب مع صاعه التكنولوجيا الخاصة للحصول على إمكانيه الوصول الكامل إلى اتصالات الناس".

لقد كان سنودن طيلة الساعات الخمس التي استغرقها عملية الاستجواب في ذلك اليوم - بل وطوال الوقت الذي تحدث فيه معه في هونج كونج - يتسم نبرة صوته بالهدوء والصرامة والواقعية. ولكن عندما شرح لنا ما اكتشفه والذي دفعه في النهاية إلى التحرك، أصبح متحمساً، بل وحتى مضطرباً بعض الشيء. وقال: "لقد أدركت أنهم كانوا يبنون نظاماً يهدف إلى القضاء على كل أشكال الخصوصية على مستوى العالم. بحيث لا يتمكن أحد من التواصل إلكترونياً دون أن تتمكن وكالة الأمن القومي من جمع وتخزين وتحليل الاتصالات".

كان هذا الإدراك هو الذي عرر تصميم سنودن على أن يصبح كاشعاً عن المخالفات. في عام 2012، نقله دبل من ماريلاند إلى هاواي. وقضى أجزاء من عام 2012 في تنزيل الوثائق التي اعتقد أن العالم يجب أن يراها. كما أخذ بعض الوثائق الأخرى لبس للنشر، ولكن حتى يتمكن الصحفيون من الاطلاع عليها.

فهم سياق الأنظمة التي كانوا يقدمون التقارير بشأنها.

في أوائل عام 2013، أدرك أنه كان بحاجة إلى مجموعة واحدة من الوثائق

كان من المفترض أن يسكمل الصورة التي أراد تقديمها للعالم والتي لم يكن بوسع الوصول إليها أثناء وجوده في شركة دبل. ولن يكون من الممكن الوصول إلى هذه الصور إلا إذا حصل على وظيفة مخلّعة، حيث سسم نعيته رسمياً كمحلل للبنى الأساسية، مما يسمح له بالوصول إلى مستودعات المراقبة الحام لوكالة الأمن القومي.

وعلى هذا الأساس نعدم سنودن لشغل وظيفة شاغرة في هاواي لدى شركه "بوز ألى هاملتون"، إحدى أكبر شركات المعاومات الدفاعية الخاصة وأكثرها نفوذاً في البلاد، والتي تضم مسؤولين حكوميين سابقين. وقد قبل سنودن تخفيضاً في راتبه للحصول على هذه الوظيفة، لأنها أياحت له الوصول إلى المجموعة الأخيرة من الملفات التي شعر أنه يحتاج إليها لاستكمال صورة التجسس التي تقوم بها وكالة الأمن القومي. والأمر الأكثر أهمية هو أن هذا الوصول سمح له بجمع المعلومات عن المراقبة السرية التي تقوم بها وكالة الأمن القومي للبنى الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية بالكامل داخل الولايات المتحدة.

في منتصف مايو/أيار 2013، طلب سنودن إجازة لمدة أسبوعين لتلقى العلاج من الصرع، وهي الحالة التي علم أنه يعاني منها في العام السابق. وحزم أمتعته، بما في ذلك عدة أفراص فلاش مليئة بوثائق وكالة الأمن القومي، إلى جانب أربعة أجهزة كمبيوتر محمولة فارغة لاستخدامها لأغراض مخلّعة. ولم يخبر صديقه إلى أن كان ذاهباً؛ بل كان من الشائع أن يسافر للعمل دون أن يتمكن من إخبارها بوجهه. كان يريد أن يبعثها غير مدركة لخططه، من أجل تجنب تعريضها لمصايقات الحكومة بمجرد الكشف عن هويته.

وصل إلى هونج كونج قادماً من هاواي في 20 مايو/أيار، وأجرى تسجيل دخوله في فندق ميرا باسمه الحقيقي، وظل هناك منذ ذلك الحين.

كان سنودن يقيم في الفندق بشكل علني، وكان يدفع ببطاقة الائتمان الخاصة به، لأنه كان يعلم أن تحركاته سوف تخضع في نهاية المطاف للتدقيق من جانب الحكومة ووسائل الإعلام وكل شخص آخر تقريباً. وكان يريد منع أي ادعاء بأنه كان عميلاً أجنبياً، وهو ما كان ليسهل ادعاءه لو قضى هذه الفترة مخبئاً. وقال إنه كان يهدف إلى إثبات أن تحركاته يمكن تفسيرها، وأنه لا توجد مؤامرة، وأنه كان يتصرف بمفرده. وبالنسبة للسلطات في هونج كونج والصين، بدا وكأنه رجل أعمال عادي، وليس شخصاً يختبئ بعيداً عن الأنظار. وقال: "أنا لا أخطط لإخفاء هويتي، لذا ليس لدي سبب للاختباء وتغذية نظريات المؤامرة أو حملات الشيطنة".

ثم طرحت السؤال الذي كان يجول في ذهني منذ تحدثنا لأول مرة عبر الإنترنت: لماذا اختار هونج كونج كوجهة له بعد أن أصبح مسعداً للكشف عن الوثائق؟ ومن الواضح أن إجابة سنودن أظهرت أن القرار كان صائباً.

بناءً على تحليل دقيق.

كان أولوية الأولى، كما قال، هي ضمان سلامته الجسدية من التدخل الأمريكي أثناء عمله مع لورا وأما على الوثائق. وإذا اكتشفت السلطات الأمريكية خطئه لتسريب الوثائق، فإنها ستحاول منعه، أو اعتقاله أو ما هو أسوأ من ذلك. وكان يعتقد أن هونغ كونج، على الرغم من استقلالها شبه الكامل، جزء من الأراضي الصينية، وأن العملاء الأمريكيين سيجدون صعوبة أكبر في العمل ضده هناك مقارنة بالأمم المتحدة الأخرى التي اعتبرها مرشحة للبحث عن ملجأ نهائي، مثل دولة صغيرة في أمريكا اللاتينية مثل الإكوادور أو بوليفيا. كما ستكون هونغ كونج أكثر استعداداً وقدره على مقاومة الضغوط الأمريكية لتسليمه مقارنة بدولة أوروبية صغيرة مثل أيسلندا.

ورغم أن نشر الوثائق على الملأ كان الاعتبار الرئيسي الذي راود سنودن عند اختياره للمكان، فإنه لم يكن الاعتبار الوحيد. فقد أراد أيضاً أن يكون في مكان يلتزم فيه الناس بالقيم السياسية التي كانت مهمة بالنسبة له. وكما أوضح، فإن شعب هونغ كونج، على الرغم من خضوعه في نهاية المطاف للحكم القمعي للحكومة الصينية، ناضل من أجل الحفاظ على بعض الحريات السياسية الأساسية وخلق مناخ نابض بالحياة من المعارضة. وأشار سنودن إلى أن هونغ كونج استُخبت زعماءها ديمقراطياً، كما كانت أيضاً موفعةً لاحتجاجات شوارع ضخمة، بما في ذلك مسيرة سنوية ضد حملة القمع في ميدان السلام السماوي.

كان هناك أماكن أخرى كان يوسعه أن يذهب إليها، مما يوفر له قدرًا أعظم من الحماية من أي تحرك أمريكي محتمل، بما في ذلك البر الرئيسي للصين. وكانت هناك بالتأكيد بلدان تتمتع بقدر أعظم من الحرية السياسية. ولكن هونغ كونج، على حد تعبيره، توفر أفضل مزيج من الأمن المادي والقوة السياسية.

لا شك أن القرار كان ينطوي على بعض العيوب، وكان سنودن على علم بها جميعاً، بما في ذلك علاقة المدينة بالبر الرئيسي للصين، وهو ما من شأنه أن يمنح المتقدين وسيلة سهلة لسيطنته. ولكن الخيارات لم تكن مثالية. فقد كان يقول في كثير من الأحيان: "كل خياراتي سيئة"، والواقع أن هونغ كونج وفرت له بالفعل قدرًا من الأمن وحرية الحركة كان من الصعب تكراره في أي مكان آخر.

وبعد أن حصلت على كل الحقائق حول القصة، أصبح لدي هدف آخر: التأكد من أن سنودن يفهم ما قد يحدث له بمجرد الكشف عن هويته باعتباره المصدر وراء هذه التسريبات.

لقد شنت إدارة أوباما ما وصفه الناس عبر الطيف السياسي

كان المظاهرون يدعون إلى شن حرب غير مسبقة على المبلغين عن المخالفات. وكان الرئيس، الذي خاص حملته الانتخابية على أساس التعهد بامتلاك "الإدارة الأكثر شفافية في التاريخ"، وبعهد على وجه التحديد بحماية المبلغين عن المخالفات، الذين أشاد بهم باعتبارهم "نبلاء" و"شجعان"، قد فعل العكس تماماً.

لقد قامت إداره أوباما بملاحقة عدد أكبر من المسربين الحكوميين بموجب قانون التجسس لعام 1917 – ما مجموعه سبعة – مقارنة بكل الإدارات السابعة في تاريخ الولايات المتحدة مجتمعة: بل وأكثر من ضعف هذا الإجمالي. وقد تم بنى قانون التجسس أثناء الحرب العالمية الأولى لتمكين وودرو ويلسون من تجريم المعارضة للحرب، والعقوبات التي يفرضها شديدة: فهي تشمل السجن مدى الحياة وحتى عقوبة الإعدام.

لا شك أن القانون سوف يفرض سلطته الكاملة على سنودن. وسوف تهمه وزارة العدل في عهد أوباما بارتكاب جرائم قد تؤدي إلى سجنه مدى الحياة، وسوف يتوقع أن يتعرض لإدانته واسعه النطاق باعتبارها حائلاً.

"ماذا تعتقد أنه سيحدث لك عندما تكشف عن نفسك كمصدر؟" سألت.

أجاب سنودن في مقطع سريع أوضح أنه فكر في هذا السؤال مرات عديدة من قبل: "سيقولون إنني انتهكت قانون التجسس. وأنني ارتكبت جرائم خطيرة. وأنني ساعدت أعداء أميركا. وأنني عرضت الأمن القومي للخطر. وأنا على يقين من أنهم سيقبضون كل حادثة يمكنهم الحصول عليها من ماضي، وربما يبالغون أو حتى يفبركون بعضها، لشطني قدر الإمكان".

وقال إنه لا يريد الذهاب إلى السجن. وأضاف: "سأحاول ألا أفعل ذلك. ولكن إذا كانت هذه هي النتيجة المترتبة على كل هذا، وأنا أعلم أن هناك فرصه كبيره لذلك، فقد قررت منذ فترة أنني أستطيع أن أتعايش مع ما يفعلونه بي. الشيء الوحيد الذي لا أستطيع أن أتعايش معه هو أنني لم أفعل شيئاً".

في ذلك اليوم الأول، وفي كل يوم منذ ذلك الحين، كان فرار سنودن وبأمله الهادئ لقد كانت توقعاتي لما قد يحدث له مفاجئة ومؤثرة للغاية. لم أراه قط يظهر ذرة من الندم أو الخوف أو القلق. لقد أوضح دون تردد، أدرك أنه اتخذ قراره، وفهم العواقب المحتملة، وكان مستعداً لقبولهم.

بدا أن سنودن اسمد شعوراً بالقوة من اتخاذ هذا القرار. فقد أظهر رياطة جأش غير عادية عندما تحدث عن ما قد يفعله به الحكومة الأمريكية. وكان مشهد هذا الشاب البالغ من العمر تسعة وعشرين عاماً وهو يرد على هذا السؤال بمثابة صدمة حقيقية.

لقد كان هذا الرجل ملهماً للغابة، فقد كان الطريق إلى التهديد يعقود من الزمان، أو الحياة، في سجن شديد الحراسة _ وهو احتمال من شأنه أن يخيف أي شخص تقريباً حتى بصيحه بالشلل. وكانت شجاعته معدية: فقد تعهدت أنا ولورا لبعضنا البعض مراراً وتكراراً ولنسودن بأن كل عمل نقوم به وكل قرار ننخذه من تلك النقطة فصاعداً سوف يحترم اختياره. وشعرت بواجبي في نقل القصة بالروح التي حركت الفعل الأصلي الذي قام به سنودن: الشجاعة المتجذرة في قناعة المرء بأنه يفعل ما يعتقد أنه صحيح، ورفض التخوف أو الردع بالتهديدات التي لا أساس لها من الصحة من قبل المسؤولين الحاقدين الحريصين على إخفاء أفعالهم.

وبعد خمس ساعات من الاسجواب، افسعت بما لا يدع مجالاً للشك بأن كل مزاعم سنودن كانت صحيحة وأن دوافعه كانت مدروسة وحقيقية. وقبل أن تتركه، عاد إلى النقطة التي أثارها بالفعل مرات عديدة: فقد أصر على التعريف بنفسه بأعباءه المصدر للوثائق، وفعل ذلك علناً في أول مقال نشرناه. وقال: "إن أي شخص يقوم بعمل مهم كهذا عليه التزام بشرح الأسباب التي دفعته إلى القيام بذلك وما يأمل في تحقيقه للعامة". كما أنه لم يكن راغباً في زيادة مآخ الخوف الذي عززته حكومة الولايات المتحدة من خلال الاختباء.

فضلاً عن ذلك، كان سنودن على يقين من أن وكالة الأمن القومي ومكتب التحقيقات الفيدرالي سوف يحددان بسرعة مصدر التسريبات بمجرد ظهور قصصنا. ولم يتخذ كل الخطوات الممكنة لإخفاء آثاره لأنه لم يكن يريد أن يخضع زملاؤه للتحقيقات أو الاتهامات الكاذبة. وأصر على أنه باستخدام المهارات التي اكتسبها وأنظمه وكالة الأمن القومي المنسأهله بشكل لا يصدق، كان يوسعه إخفاء آثاره لو إخبار القيام بذلك، حتى لو قام بتنزيل أكبر عدد ممكن من الوثائق السرية للغاية. ولكنه إختار بدلاً من ذلك ترك بعض البصمات الإلكترونية على الأقل ليتم إكتشافها، وهو ما يعني أن البقاء مختبئاً لم يعد خياراً.

ورغم أني لم أكن راغباً في مساعدة الحكومة على معرفه هوية مصدر معلوماتي من خلال الكشف عنه، فقد أفنعتني سنودن بأن إكتشاف هويته أمر لا مفر منه. والأمر الأكثر أهمية هو أنه كان عازماً على تعريف نفسه في نظر الجمهور بدلاً من السماح للحكومة بتعريفه.

كان الخوف الوحيد الذي شعر به سنودن من كشف هويته هو أنه قد يصرف الانتباه عن جوهر ما كشفه. وقال: "أعلم أن وسائل الإعلام تشخص كل شيء، وستريد الحكومة أن نجعلني الفصه، لمهاجمة الرسول". كانت خطئه هي التعريف بنفسه في وقت مبكر، ثم الاختفاء عن الأنظار للسماح بالتركيز على وكالة الأمن القومي وأنشطتها النجسسية. "بمجرد أن أعرف على هوسي وأقوم بكشفها، سأقوم بفحصها".

"أشرح نفسي"، قال، "لن أتحدث عن أي شيء إعلامي. لا أريد أن أكون القصة".

لقد زعمت أنه بدلاً من الكشف عن هوية سنودن في المقال الأول، يجب علينا الانتظار لمدة أسبوع حتى تتمكن من الإبلاغ عن المجموعة الأولية من القصص دون تشتت الانتباه. كانت فكرتنا بسيطة: إنناح قصة ضخمة واحدة تلو الأخرى، كل يوم، نسخة صحفية من الصدمة والرعب، بدءاً بأسرع ما يمكن وتنتهي بالكشف عن مصدرنا. في نهاية اجتماعنا في ذلك اليوم الأول، اتفقنا جميعاً؛ كان لدينا خطة.

* * *

خلال الفترة المبقية من إقامتي في هونج كونج، كنت ألقي بسنودن وأحدث معه كل يوم على مهل. ولم أنم قط أكثر من ساعتين في أي ليلة، وحتى هذا لم يكن ممكناً إلا باستخدام وسائل مساعدة على النوم. أما بغية وفي فقد قضينه في كتابة مقالات تستند إلى وثائق سنودن، وبمجرد أن بدأت في النشر، أجريت مقابلات لمناقشتها.

لقد ترك سنودن لي وللورا حربه اختيار العصوص التي ينبغي نشرها، والترتيب الذي ينبغي أن يتم به نشرها، وكيفية عرضها. ولكن في اليوم الأول، أكد سنودن - كما فعل في مناسبات عديدة قبل ذلك وبعده - على ضرورة فحص كل المواد بعناية. وقال لنا: "لقد اخترت هذه الوثائق اسناداً إلى ما يخدم المصلحة العامة، ولكنني أعتمد عليكم في استخدام حكمكم الصحفي لنشر تلك الوثائق التي ينبغي للعامة أن يطلعوا عليها والتي يمكن الكشف عنها دون الإضرار بأي شخص بريء". وليسبب واحد فقط، كان سنودن يدرك أن قدرنا على إثارة نغاش عام حقيقي تتوقف على عدم السماح للحكومة الأميركية بأي ادعاءات صحيحة بأننا عرضنا حياة الناس للخطر من خلال نشر الوثائق.

كما أكد على أهميه نشر الوثائق بطريقة صحفية - أي العمل مع وسائل الإعلام وكتابة مقالات توفر السياق للمواد، بدلاً من مجرد نشرها بالجملة. وكان يعتقد أن هذا النهج من شأنه أن يوفر المزيد من الحماية القانونية، والأهم من ذلك أنه من شأنه أن يسمح للجمهور بمعالجة الكشوفات بطريقة أكثر تنظيماً وعقلانية. وقال: "لو كنت أريد نشر الوثائق على الإنترنت بالجملة، لكان بوسعي أن أفعل ذلك بنفسي. أريدكم أن تأكدوا من نشر هذه القصص واحدة تلو الأخرى، حتى يتسنى للناس أن يفهموا ما ينبغي لهم أن يعرفوه". وقد اتفقنا جميعاً على أن هذا الإطار من شأنه أن يحكم كيفية إعداد التقارير.

في عدة مناسبات، أوضح سنودن أنه كان يريد مني ومن لورا أن أشارك في القصص منذ البداية لأنه كان يعلم أننا سننشرها بشكل عدواني ولن نكون عرضة للتهديدات الحكومية. وكان يشر في كثير من الأحيان إلى صحيفة نيويورك تايمز وغيرها من المنافذ الإعلامية الكبرى التي نشرت قصصاً كبيرة بناءً على طلب الحكومة. ولكن في حين كان يريد تعاريف عدوانية، كان يريد أيضاً من الصحفيين الدقيقين أن يأخذوا الوقت اللازم لضمان عدم إمكانية الطعن في حقائق القصة وأن يتم فحص جميع المقالات بدقة. وقال: "بعض الوثائق التي أعطيتك إياها ليست للنشر، ولكن لفهمك الخاص لكيفية عمل هذا النظام حتى تتمكن من الإبلاغ بالطريقة الصحيحة".

بعد أول يوم كامل قضيه في هونج كونج، غادرت غرفة سنودن في الفندق، وعدت إلى غرفتي، وبقيت مستيقظاً طوال الليل لكتابة أربع مقالات، على أمل أن تبدأ صحيفة الجارديان في نشرها على الفور. كان الأمر ملحاً: كنا في حاجة إلى أن يراجع سنودن معنا أكبر عدد ممكن من الوثائق قبل أن يصبح، بطريقة أو بأخرى، غير قادر على التحدث أكثر.

كان هناك مصدر آخر للإلحاح أيضاً. ففي سيارة الأجرة التي كنت أسيقلها في طريقي إلى مطار جون كينيدي، أخبرتني لورا أنها تحدثت مع العديد من وسائل الإعلام الكبرى والمراسلين بشأن وثائق سنودن.

وكان من بين هؤلاء بارتون جيلمان، الحائز على جائزة بوليسر مرتين والذي كان يعمل في هيئة تحرير صحيفة واشنطن بوست ويعمل الآن مع الصحيفة على أساس مستقل. واجهت لورا صعوبة في إقناع الناس بالسفر معها إلى هونج كونج، لكن جيلمان، الذي كان مهتماً منذ فترة طويلة بغضائا المراقبة، كان مهتماً جداً بالقصة.

وبناء على توصية لورا، وافق سنودن على تسليم "بعض الوثائق" إلى جيلمان، بقصد أن يقوم هو والصحيفة، إلى جانب لورا، بالإبلاغ عن بعض الاكتشافات المحددة.

لقد كنت أحترم جيلمان ولكنني لم أكن أحترم صحيفة واشنطن بوست، والتي تعتبر في نظري بمثابة بطل الوحش الإعلامي في واشنطن العاصمة، والتي تجسد أسوأ سمات وسائل الإعلام السياسية في الولايات المتحدة: العرب المفرط من الحكومة، والتبجيل لمؤسسات دولة الأمن القومي، والاستبعاد الروسني للأصوات المعارضة. وكان الناقد الإعلامي للصحيفة، هوارد كيرتر، قد وثق في عام 2004 كيف عملت الصحيفة بشكل منهجي على تضخيم الأصوات المؤيدة للحرب في الفترة التي سبقت غزو العراق في حين قللت من أهمية المعارضة أو استبعدتها. وخلص كيرتر إلى أن التغطية الإخبارية للصحيفة كانت "منحازة بشكل لافت للنظر" لصالح الغزو. وفي رأيي ظلت صفحة الافتتاحات في الصحيفة واحدة من أكثر الصفحات التي نشرتها الصحيفة شعبية.

من أشد المشجعين صخباً وغباءً للعسكرة الأميركية والسرية والمراقبة.

لقد حصلت الصحيفة على سبق صحفي كبير لم تنجح في الحصول عليه ولم يقم المصدر - سنودن - باختياره (ولكنه وافق عليه بناء على توصية من لورا). والواقع أن أول محادثة مشفرة أجريتها مع سنودن نشأت عن غضبه إزاء النهج الذي تتبناه الصحيفة والذي يحركه الخوف.

كان أحد الانتقادات القليلة التي وجهتها إلى موقع ويكيليكس على مر السنين هو أنه في بعض الأحيان كان يسلم معلومات سرية إلى نفس المؤسسات الإعلامية الرسمية التي تبذل قصارى جهدها لحماية الحكومة، وبالتالي تعزيز مكانتها وأهميتها. إن المعلومات الحصرية عن الوثائق السرية للغاية ترفع من مكانة المنشور بشكل فريد وتقوي الصحفي الذي ينشر الأخبار. ومن المنطقي أكثر أن نمنح مثل هذه المعلومات السرية إلى الصحفيين المستقلين والمؤسسات الإعلامية، وبالتالي تضخيم أصواتهم ورفع مكانتهم ونعظّم تأثيرهم.

والأسوأ من ذلك أنني كنت أعلم أن الصحيفة سوف تلتزم بقواعد الحماية غير المكنونة التي تحكم كيفية نشر وسائل الإعلام الرسمية للأسرار الرسمية. ووفقاً لهذه القواعد، التي تسمح للحكومة بالسيطرة على عمليات الكشف عن الأسرار وتقليص تأثيرها، فإن المحررين يذهبون أولاً إلى المسؤولين وينصحونهم بما يعززون نشره. ثم يخبر مسؤولو الأمن القومي المحررين بكل الطرق التي من المفترض أن تلحق الضرر بالأمن القومي نتيجة للكشف عن الأسرار. وتجري مفاوضات مطولة حول ما سيتم نشره وما لن يتم نشره. وفي أفضل الأحوال، يؤدي هذا إلى تأخير كبير. وفي كثير من الأحيان يتم قمع المعلومات الجديرة بالاهتمام. وهذا هو على الأرجح ما دفع الصحيفة، عندما نشرت تقريراً عن وجود مواقع سرية تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية في عام 2005، إلى إخفاء هويات البلدان التي توجد بها السجون، وبالتالي السماح باستمرار مواقع التعذيب غير القانونية التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية.

وقد تسببت هذه العملية نفسها في قيام صحيفة نيويورك تايمز بإخفاء وجود برنامج التفتيش الذي تنعذه وكالة الأمن القومي دون أمر قضائي منذ أكثر من عام بعد أن كشف مراسلوها عن هوياتهم. كان جيمس رايزن وإيريك ليشبلاو على استعداد لتقديم تقرير عن ذلك في منتصف عام 2004. وقد استدعى ناشر الصحيفة، آرثر سولزبرجر، ورئيس تحريرها بيل كيلر، إلى المكتب البيضاوي ليصر بشكل سخي على أنهم سيساعدون الإلهابيين إذا كشفوا أن وكالة الأمن القومي كانت تتجسس على الأميركيين دون أوامر قضائية. كان هذا مطلوباً بموجب القانون. وقد امتثلت صحيفة نيويورك تايمز لهذه الإساءات ومنعت النشر. من المادة لمدة خمسة عشر شهراً - حتى نهاية عام 2005، بعد إعادته انتخاب بوش. (مما يسمح له بالترشح لإعادة انتخابه مع إخفاء ذلك عن الجمهور)

ولكن في النهاية، لم تنشر صحيفه نيويورك تايمز قصة وكالة الأمن القومي إلا لأن رايزن كان على وشك نشر الكشوفات في كتابه، ولأن الصحيفة لم تكن تريد أن يسبقها مراسلها في نشرها.

ثم هناك النبرة التي تستخدمها وسائل الإعلام الرسمية لمناقشة مخالفات الحكومة. إن ثقافة الصحافة الأميركية تفرض على المراسلين تجنب أي بيانات واضحة أو إعلانية ودمج تأكيدات الحكومة في تقاريرهم، ومعاملتها باحترام مهما كانت نافهه. وهم يستخدمون ما يسخر منه كاتب العمود الإعلامي في صحيفة واشنطن بوست، إريك ويمبل، باعتباره لغة وسطية: لا يقولون أي شيء حاسم على الإطلاق، بل يمنحون بدلاً من ذلك مصداقية مساوية لدفاعات الحكومة والحقائق الفعلية، وكل هذا له تأثير يخفي الكشف إلى فوضى مشوشة وغير متماسكة وغير ذات أهمية في كثير من الأحيان. وفوق كل شيء، يعطون وزناً كبيراً للادعاءات الرسمية، حتى عندما تكون هذه الادعاءات كاذبة أو خادعة بشكل واضح. لقد كانت هذه الصحافة التي تحركها المخاوف والمتملعة هي التي قادت صحيفة نيويورك تايمز، وصحيفة واشنطن بوست، ونيويورك تايمز إلى الانهيار.

العديد من المفاذ الأخرى رفضت استخدام كلمة "تعذيب" في تقاريرها عن بوش. أساليب الاسجواب، على الرغم من أنهم استخدموا هذه الكلمة بحرية لوصف نفس الكيكاك بالضبط عندما تستخدمها حكومات أخرى حول العالم. كما كان أن ما أدى إلى الكارثة التي حلت بوسائل الإعلام التي كانت تروج لمزاعم الحكومة التي لا أساس لها عن صدام والعراق من أجل إقناع الرأي العام الأميركي بحرب مبنية على ذرائع كاذبة عملت وسائل الإعلام الأميركية على تضخيمها بدلاً من التحقيق فيها. وهناك قاعدة أخرى غير مكتوبة تهدف إلى حماية الحكومة، وهي أن وسائل الإعلام لا تنشر سوى عدد قليل من هذه الوثائق السرية، ثم تتوقف عن ذلك. بل إنها كانت لنشر تقارير عن أرشيف مثل أرشيف سنودن بهدف الحد من تأثيره - فسر حفته من القصص، وتلذذ بالثناء على "السبق الصحفي الكبير"، وجمع الحوائز، ثم تبعد، ويؤكد من أن شيئاً لم يغير حقاً. وقد انفعنا أنا وسنودن ولورا على أن البغطة الإعلامية الحقيقية للأحداث في العراق لا ينبغي أن تكون أكثر من مجرد بغطة إعلامية. كانت وثائق وكالة الأمن القومي يعني أنه كان علينا أن ننشر بشكل مكثف قصة تلو الأخرى. بعد ذلك، ولا تتوقف حتى بسم بغطة جميع القضايا ذات المصلحة العامة، لا بغض النظر عن الغضب الذي تسببوا فيه أو التهديدات التي أثاروها.

كان سنودن واضحاً منذ محادثتنا الأولى بشأن مبررانه لعدم ثقته في وسائل الإعلام الرسمية فيما يتصل بعصنه، مشيراً مراراً وتكراراً إلى إخفاء صحيفة نيويورك تايمز لعمليات التنصت التي قامت بها وكالة الأمن القومي. وقد توصل إلى الاعتقاد بأن إخفاء الصحيفة لهذه المعلومات ربما كان سبباً في تغيير نتيجة التحقيق.

انتخابات 2004. وقال "إخفاء هذه القصة غير التاريخ".

كان مصمماً على فضح مدى نظرف تجسس وكالة الأمن القومي الذي كشفت عنه الوثائق، وذلك لتمكين مناقشة عامة دائمة ذات عواقب حقيقية، بدلاً من تحقيق سبق صحفي لمرة واحدة لن يحقق شيئاً سوى الثناء والتقدير للمراسلين. وهذا يتطلب الكشف بلا خوف، والتعبير عن الازدراء للأعداء الواهية التي نسوقها الحكومة وإثارة الخوف، والدفاع الثابت عن صواب تصرفات سنودن، والإدانة الواضحة لوكالة الأمن القومي – وهو بالضبط ما كانت الصحيفة لتمنع مراسليها من القيام به عندما يتحدثون عن الحكومة. كنت أعلم أن أي شيء نفعله الصحيفة من شأنه أن يخفف من تأثير الكشف. وبدأ تلقيها لحزمة من وثائق سنودن مخالفاً تماماً لكل ما اعتقدت أننا نحاول تحقيقه.

وكما هي العادة، كانت لورا لديها أسباب مقنعة لرغبتها في جذب انتباه صحيفة واشنطن بوست. ففي البداية، اعتقدت أن من المفيد إشراك المسؤولين في واشنطن في الكشف عن هذه التسريبات لجعل مهاجمتها أو حتى تجريمها أكثر صعوبة. وإذا ما نشرت صحيفة واشنطن المفضلة تقارير عن التسريبات، فسوف يكون من الأصعب على الحكومة شيطنة المتورطين فيها.

وعلاوة على ذلك، وكما أشارت لورا بشكل عادل، لم تتمكن هي ولا سنودن من التواصل معي لفترة طويلة بسبب انفقاري إلى التشفير، وبالتالي كانت هي التي تحملت العبء الأولي المتمثل في الحصول على آلاف الوثائق السرية للغاية لوكالة الأمن القومي التي قدمها لها مصدرنا. لقد شعرت بالحاجة إلى العثور على شخص يمكنها أن تثق به في هذه المواد السرية والعمل مع مؤسسة من شأنها أن توفر لها بعض الحماية. كما أنها لم تكن ترغب في السفر إلى هويج كويج بمفردها. وبما أنها لم تتمكن من الحدث معي في البداية، وبما أن المصدر شعر بأن شخصاً آخر يجب أن يساعد في الإبلاغ عن قصه برزيم، فقد خلصت إلى أنه من المنطقي أن تلجأ إلى جيلمان.

لقد فهمت السبب الذي دفع لورا إلى الحدث إلى الصحيفة، ولكنني لم أوافق عليه قط. لقد كانت فكرة أننا في حاجة إلى مشاركة مسؤولين من واشنطن في العصة، في نظري، هي بالضبط ذلك النوع من النهج المفرط في تجنب المخاطرة، والذي لا يلزم بالقواعد المكتوبة، والذي كنت أرغب في تجنبه. لقد كنا صحفيين مثل أي شخص آخر في الصحيفة، وكان تزويدهم بالوثائق حتى نحظى بالحماية، في رأيي، بمثابة تعزيز للفرضية ذاتها التي كان ينبغي لنا أن نسعى إلى نعويضها. ورغم أن جيلمان أنهى به الأمر إلى تقديم بعض التقارير الرائعة والمهمة باستخدام المواد، إلا أن سنودن، أثناء محادثتنا الأولية، بدأ يشعر بالندم على مشاركة الصحيفة، على الرغم من أنه كان المسؤول عن التحقيق في القضية. أحد الذين قرروا في النهاية قبول توصية لورا بضمهم.

كان سنودن منزعجاً مما اعتبره تباطؤاً من جانب الصحيفة، وتهوراً في إشراك هذا العدد الكبير من الناس في الحديث بطريقة غير آمنة عما فعله، وخاصة الخوف الذي أظهره من خلال عقد اجتماعات لا نهاية لها مع المحامين الذين يروجون للذعر. وكان سنودن غاضباً بشكل خاص لأن جيلمان، بناءً على طلب محامي الصحيفة ومحرريها، رفض في النهاية السفر إلى هونج كونج لمقابله ومراجعة الوثائق.

وعلى الأقل كما نقل سنودن ولورا، فقد أبلغ محامو الصحيفة جيلمان بأنه لا ينبغي له أن يسافر إلى هونج كونج؛ كما نصحوا لورا بعدم الذهاب إلى هناك وسحبوا عرضهم بدفع تكاليف سفرها. وكان هذا يستند إلى نظرية سخيفة مدفوعة بالخوف؛ مفادها أن أي مناقشات حول معلومات سرية للغاية تجري في الصين، وهي دولة مراقبة شامله، قد تكون مسموعة من قبل الحكومة الصينية. وهذا بدوره قد تنظر إليه الحكومة الأميركية باعتبارها نقلاً متهوراً للأسرار إلى الصينيين، وهو ما قد يؤدي إلى المسؤولية الجنائية للصحيفة وجيلمان بموجب قوانين التجسس.

كان سنودن، بطريقة الهادئة الهادئة، غاضباً. فقد ضحى بحياته كلها وخاطر بكل شيء من أجل نشر هذه القصة. ولم يكن لديه أي حماية تقريباً، ولكن هذه العملية الإعلامية الضخمة التي تتمتع بكل أشكال الدعم القانوني والمؤسسي لم تكن لخاطر بإرسال مراسل إلى هونج كونج لمعابله. وقال: "أنا مستعد لسليمهم هذه القصة الضخمة على الرغم من المخاطر الشخصية الكبيرة التي قد يتعرضون لها، ولن يستقلوا حتى طائرة". لقد كان هذا بالضبط النوع من الخضوع الخجول الذي يبداه الحكومات من جانب "سلك الصحافة المعادي" الذي فضيت سنوات في إداته.

ولكن عملية تسليم بعض الوثائق إلى الصحيفة كانت قد تمت، ولم يكن بوسعني أو بوسعه أن يفعل شيئاً لعكس ذلك. ولكن في تلك الليلة الثانية في هونج كونج، بعد أن التفت بسنودن، قررت أن صحيفة واشنطن بوست، بصوتها المشوش المؤيد للحكومة، وخوفها، ولعتها الوسطية، لن تشكل الكيفية التي سيعمهم بها إلى الأبد وكالة الأمن القومي وسنودن. فمن كان أول من كشف هذه القصة سوف يلعب الدور السائد في كفية مناقشتها وبأطيرها، وكن مصمماً على أن تكون صحيفه الغارديان وأنا من سيفعلان ذلك. ولكي يكون لهذه القصة التأثير الذي ينبغي لها أن تحدثه، فإن الفواعد غير المكتوبة للصحافة المؤسسية – المصممة لتخفيف حدة التوتر – سوف يفرض قيوداً على حرية التعبير. كان لابد من كسر تأثير الكشوفات وحماية الحكومة، وليس طاعتها. وتود الصحيفة أن تفعل الأمر الأخير، أما أنا فلا.

لذا، بمجرد وصولي إلى غرفتي بالفندق، انتهيت من العمل على القصص الأربع المنفصلة. القصة الأولى

كان التقرير الأول عن برنامج التنصت الذي أطلقته وكالة الأمن القومي الأميركية في عام 2009، والذي كان تناول الأمر السري الذي أصدرته محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية والذي ألزم شركة فيريزون، إحدى أكبر شركات الهاتف في أميركا، بسليم وكالة الأمن القومي جميع سجلات هواتف الأميركيين. أما التقرير الثاني فقد تناول تاريخ برنامج التنصت الذي بنه بوش، والذي استند إلى تقرير داخلي سري للغاية صدر في عام 2009 عن المفتش العام لوكالة الأمن القومي؛ وتقرير آخر تناول بالتفصيل برنامج "المخبر اللامحدود" الذي قرأت عنه على متن الطائرة؛ أما التقرير الأخير فقد تناول برنامج "بريسم"، الذي علمت به لأول مرة في منزلي في البرازيل. وكانت هذه القصة، قبل كل شيء، هي التي دفعني إلى الإبحار: فقد كانت هذه هي الوثيقة التي كانت صحيفة واشنطن بوست تعمل على إعداد تقرير عنها. ولكي ننحرك بسرعة، كنا في حاجة إلى أن تكون صحيفة الغارديان على استعداد للنشر على الفور. ومع اقتراب المساء في هونج كونج - أو في الصباح الباكر في نيويورك - انتظرت بفارغ الصبر حتى استيقظ محررو الغارديان في نيويورك، وظللت أنحني كل خمس دقائق من تسجيل جانين جيسون في خدمة الدردشة على جوجل، وهي طريقتنا المعتادة في التواصل. وبمجرد أن رأيت أنها فعلت ذلك، أرسلت لها على الفور رسالة: "ينعين علينا أن نتحدث".

بحلول تلك اللحظة، أدركنا أن النحدث عبر الهاتف أو الدردشة عبر جوجل أمر غير وارد. فكلاهما غير آمن إلى حد كبير. لقد فشلنا بطريقة ما في الاتصال عبر OTR، برنامج الدردشة المشفر الذي كنا نستخدمه، لذا افترحت جانين أن نجرب Cryptocat، وهو برنامج صدر مؤخراً مصمم لعرقلة مراقبه الدولة والذي أصبح وسيلة الأساسية للتواصل طوال فترة وجودي في هونج كونج.

لقد أخبرتها عن لعاني في ذلك اليوم مع سنودن، وأنتى كنت مقنعاً بمصداقيه وبالوثائق التي قدمها. وأخبرتها أنني كتبت بالفعل عدداً من المقالات. وكانت جانين متحمسة بشكل خاص لقصة فيريزون.

"رائع"، قلت. "المقالة جاهزة. إذا كان هناك تعديلات طفيفة، فلا بأس، فلنقم بها". أكدت لجانين على ضرورة النشر بسرعة. "لننشرها الآن".

ولكن كانت هناك مشكلة. فقد كان محررو صحيفة الجارديان يجتمعون مع وكان محامو الصحيفة يسمعون تحذيرات مثيرة للعقل. نقلت جانين ما كانت تشعر به وقد أخبرنا محامو الجارديان أن نشر المعلومات السرية يمكن أن يكون نم تصويره (على الرغم من الشكوك) على أنه جريمة من قبل الحكومة الأمريكية، وهو انتهاك للدستور. قانون التجسس، حتى بالنسبة للصحف. وكان الخطر حاداً بشكل خاص بالنسبة الوثائق المتعلقة باستخبارات الإشارات. وقد امتنعت الحكومة عن مفاضة وسائل الإعلام في الماضي، ولكن فقط طالما التزمت وسائل الإعلام بذلك. قواعد غير مكتوبة تمنح المسؤولين نظرة مسبقة وفرصة للمناقشة إن نشر مثل هذه المعلومات من شأنه أن يضر بالأمن القومي. وهذه العملية التشاورية مع

وأوضح محامو الجارديان أن الحكومة هي التي تمكن الصحف من إثبات عدم وجود نية لديها للإضرار بالأمن القومي من خلال نشر وثائق سرية للغاية وبالتالي تفنقر إلى القصد الجنائي المطلوب لملاحقتها قضائياً.

لم يحدث قط تسريب لوثائق من وكالة الأمن القومي، ناهيك عن واحدة من هذه الوثائق. حجم وحساسية الأمر. اعتقد المحامون أن هناك احتمالية لوجود جريمة جنائية. إن العرض ليس فقط لسنودن، بل وأيضاً، نظراً لتاريخ إدارة أوباما، الصحيفة أيضاً. قبل أسابيع قليلة من وصولي إلى هونج كونج، تم الكشف عن أن حصلت وزارة العدل في عهد أوباما على أمر من المحكمة لقراءة رسائل البريد الإلكتروني وسجلات الهاتف للمراسلين والمحررين من وكالة أسوشيتد برس للعثور على مصدر للقصة.

وبعد ذلك مباشرة تقريباً، كشف تقرير جديد عن هجوم أكثر نظراً على عملية جمع الأخبار: فقد قدمت وزارة العدل إفادة قضائية تهم رئيس مكتب فوكس نيوز في واشنطن جيمس روزن بأنه "مشارك" في الجرائم المزعومة التي ارتكبها مصدره، على أساس أن الصحفي "ساعد وشجع" المصدر على الكشف عن معلومات سرية من خلال العمل معه عن كذب لتلقي المواد.

لقد لاحظ الصحفيون لسنوات عديدة أن إدارة أوباما شت هجمات غير مسبوقة على الصحافة. ولكن حادثة روزن كانت بمثابة تصعيد كبير. إن تجريم التعاون مع المصدر باعباره "مساعدة وبخريص" يعني تجريم الصحافة الاستقصائية ذاتها: فلا يحصل أي صحفي على معلومات سرية من دون العمل مع مصدره للحصول عليها. وقد جعل هذا المناخ جميع محامي وسائل الإعلام، بما في ذلك محامي صحيفة الجارديان، أكثر حذراً وحتى خوفاً.

"قال لي جيسون، إنهم يقولون إن مكتب التحقيقات الفيدرالي قد يأتي ويغلق مكتبنا ويسولي على ملعاتنا".

لقد اعتقدت أن هذا سخيف: ففكرة أن تقوم الحكومة الأميركية بإغلاق صحيفة كبرى مثل صحيفة الجارديان الأميركية ومداهمة مكاتبها كانت بمثابة نصيحة مفرطة في الفلج جعلتني، أثناء مسيرتي القانونية، أعلم أن أكره التحذيرات المفرطة التي يوجهها المحامون. ولكنني كنت أعلم أن جيسون لن يفعل ذلك ولن يستطيع ببساطة أن يتجاهل هذه المخاوف.

"ماذا يعني هذا بالنسبة لما نقوم به؟" سألت. "متى يمكننا النشر؟"
"أنا لست متأكداً حقاً، جيلين"، قال لي جيسون. "نحن بحاجة إلى ترسب كل شيء أولاً. سنلغي بالمحامين مرة أخرى غداً وسنعرف المزيد حينها".
لقد كنت قلقاً حقاً. لم يكن لدي أي فكرة عن كيفية تعامل محرري الجارديان مع الأمر.

رد الفعل. استغلاليتي في الجارديان وحقيقته أنني كتبت عددًا قليلًا من المقالات مع الاستشارات التحريرية، والتي بالتأكيد ليست حساسة مثل هذه، يعني أنني كنت التعامل مع عوامل غير معروفة. والواقع أن القصة برمتها كانت فريدة من نوعها: فقد كانت من المستحيل أن نعرف كيف سينفعل أي شخص لأنه لم يحدث شيء مثل هذا من قبل. لقد حدث هذا من قبل. فهل يخاف المحررون ويخشون التهديدات الأميركية؟ وهل يحسبون أن يضطروا إلى الاستسلام؟ هل يفضلون فضاء أساييغ في المفاوضات مع الحكومة؟ هل يفضلون السماح هل تنشر الصحيفة القصة حتى تشعر بالأمان؟

لقد كنت حريصاً على نشر قصة فيريزون على الفور: فقد كان لدينا وثيقة قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية وكانت حفيظة بكل وضوح. ولم يكن هناك سبب لحرمان الأميركيين من حقهم في معرفة ما تفعله الحكومة بخصوصيتهم، ولو لدقيقة واحدة أخرى. وكان الالتزام الذي شعرت به تجاه سنودن ملجأً بنفس القدر. فقد اتخذ قراره بروح من الشجاعة والعاطفة والقوة. وكنت عازماً على أن تكون العارير التي أعدها مدفوعة بنفس الروح، وأن تفي بالضحايا التي قدمها مصدرنا. والصحافة الجريئة وحدها هي الفادرة على منح القصة القوة التي تحتاج إليها للتغلب على مناخ الخوف الذي فرضته الحكومة على الصحفيين ومصادرهم. وكانت المخاوف القانونية المعلقة وتردد صحيفة الجارديان نقيضاً لمثل هذه الجرأة.

في تلك الليلة، اتصلت بديفيد واعترفت له بقلقي المتزايد بشأن صحيفة الغارديان. وناقشت أنا ولأورا مخاوفي أيضاً. وافقنا على منح صحيفة الغارديان مهلة حتى اليوم التالي لنشر المقال الأول أو سنبحث خيارات أخرى.

بعد بضع ساعات، جاء إيوان ماكاسكيل إلى غرفتي للحصول على تحديث بشأن سنودن، الذي لم يكن قد التقى به بعد. لقد شاركه قلقي بشأن الأخير. وقال عن صحيفة الغارديان: "لا داعي للقلق، فهم عدوانيون للغاية". كان آلان روسبريدجر، رئيس تحرير صحيفة الغارديان في لندن لفترة طويلة، هو إيوان وأكد لي أنه "منخرط للغاية" في القصة و"ملتزم بالنشر".

مازلت أنظر إلى إيوان بأعباريه رجل شركة، لكنني كنت أشعر بتحسن قليلاً تجاهه، نظراً لرغبته في النشر بسرعة. بعد أن غادر، أخبرني سنودن عن إيوان يسافر معنا، ويشير إليه بأعباريه "حليسة أطفال" الجارديان، وقال إنه أردت أن ألقى بهم في اليوم التالي. أوضحت لهم أن الحصول على إيوان على متن الطائرة كان أمراً صعباً. خطوة مهمة في جعل محرري الجارديان يشعرون بالراحة الكافية "لا مشكلة"، قال سنودن. "لكنك تعلم أن لديك مرافقاً. هذا هو المكان الذي يجب أن أزره فيه". لماذا أرسلوه؟

كان اجتماعهم مهماً. في صباح اليوم التالي، جاء إيوان معنا إلى

في اليوم التالي، توجهت إلى فندق سنودن، وقضيت ساعتين تقريباً في استجوابه، وغطيت نفس الموضوع الذي تناولته في اليوم السابق. وفي النهاية سألتني إيوان: "كيف يمكنك أن أعرف أنك ما نقوله؟". ثم أخرج سنودن من حقيبته كومة من الوثائق: جواز سفره الدبلوماسي الذي انتهت صلاحيته الآن، وبطاقة هوية سابقة لوكالة الاستخبارات المركزية، ورخصة قيادة، وبطاقة هوية حكومية أخرى.

غادرنا غرفة الفندق معاً. قال إيوان: "أنا مفتح تماماً بأنه حقيقي. ليس لدي أي شك". في رأيه، لم بعد هناك أي سبب للانظار. "سأصل بالآن بمجرد عودتنا إلى الفندق وأخبره أنه تتعين علينا البدء في النشر الآن".

منذ تلك النقطة فصاعداً، أصبح إوين جزءاً كاملاً من فريقنا. فقد شعرت لورا وسنودن بالراحة معه على الفور، وكان لزاماً علي أن أعترف بأنني شعرت بنفس الشعور. وأدركنا أن شكوكتنا كانت بلا أساس على الإطلاق: فقد كان يختبئ تحت سطح مظهر إوين الهادئ واللطيف مراسل شجاع حريص على متابعة هذه القصة بالطريقة التي اعتقدنا جميعاً أنها ضرورية. ولم يكن إوين، على الأقل كما كان يرى نفسه، هناك لفرض العبود المؤسسية، بل كان هناك لغطية الأحداث، وفي بعض الأحيان للمساعدة في التغلب على هذه العبود. والواقع أنه أثناء إقامتنا في هونج كونج، كان إوين غالباً هو الصوت الأكثر تطرفاً، حيث كان يدافع لصالح الكشف عن معلومات لم أكن أنا ولا لورا - أو حتى سنودن - مأكدين من ضرورة الكشف عنها بعد. وسرعان ما أدركت أن دفاعه عن الغطية الصحفية العدوانية داخل صحيفه الحارديان سوف يكون أمراً حيواً في إبقاء لندن وراء ما كنا نفعله، وكان الأمر كذلك بالفعل. وبمجرد حلول الصباح في لندن، اتصلت أنا وإوين بالآن. أردت أن أتحدث معه عن كل ما يجري في لندن.

لنقل بوضوح قدر الإمكان أنني كنت أتوقع - أطالب، حتى لو كان بدأ صحيفة الجارديان النشر في ذلك اليوم، للحصول على فكرة واضحة عن موقف الصحيفة. بحلول تلك النقطة - كان هذا هو اليوم الثاني الكامل لي في هونج كونج - كنت قد التزمت عفوياً إلى نقل القصة إلى مكان آخر إذا شعرت بأي تردد مؤسسي كبير.

لعد كنت صريحاً. قلت لالان: "أنا مسعد لنشر هذا المقال عن فيريزون، ولا أفهم على الإطلاق لماذا لا نقوم بذلك الآن. ما سبب التأخير؟"

لعد أكد لي أنه لن يكون هناك أي تأخير. "أنا موافق. نحن مستعدون للنشر. يجب أن تعقد حائين اجتماعاً أخيراً مع المحامين بعد ظهر اليوم. أنا مأكد من أننا سننشر

بعد ذلك."

لقد طرحت مسألة تورط الصحيفة في قصة PRISM، والتي لم تكن سوى لقد غدّي ذلك شعوري بالإلحاح. ثم فاجأني آلان: لم يكن يريد فقط أن يكون الأول

كان من الواضح أن بيروس كان حريصاً على نشر قصص وكالة الأمن القومي بشكل عام، لكنه أراد أيضاً أن يكون أول من ينشر قصة برنامج PRISM على وجه التحديد، وكان حريصاً بوضوح على أن يكون السبق لصحيفة واشنطن بوست. وقال: "ليس هناك من سبب يجعلنا نحضن لهم".

"هذا رائع معي."

كانت لندن مقدمة عن نيويورك بأربع ساعات، لذا كان من المفترض أن يمر بعض الوقت قبل أن يصل جانين إلى المكتب، بل وربما وقت أطول قبل أن تلقى بالمحامين. لذا أمضت أمسية هونج كونج مع إيان في وضع اللمسات الأخيرة على قصتنا الخاصة بمشروع بريزم، مطمئناً إلى أن روسبريدجر كان عدوانياً إلى الحد اللازم.

لقد اسهنا من مقاله PRISM في ذلك اليوم واستخدمنا النشيفر لإرسالها بالبريد الإلكتروني إلى جانين وسنيوارت ملر في نيويورك. والآن أصبح لدينا خبران رئيسيان جاهزان للنشر: لقد بدأ صبري واستعدادي للانتظار بنفدان. PRISM و Verizon.

بدأ جانين اجتماعها مع المحامين في الساعة الثالثة بعد الظهر بتوقيت نيويورك أو الثالثة صباحاً بتوقيت هونج كونج، وجلست معهم لمدة ساعتين. بقيت مستيقظاً في انتظار معرفة النتيجة. عندما تحدثت مع جانين، كنت أريد سماع شيء واحد فقط: أننا نشرنا على الفور مقال فيريزون.

ولكن هذا لم يحدث، ولم يكن الأمر قريباً من ذلك. فقد أخبرني أن هناك أسئلة قانونية "كبيرة" لا تزال بحاجة إلى معالجتها. وبمجرد حل هذه الأسئلة، كان لزاماً على صحيفة الغارديان أن يحظر المسؤولين الحكوميين بخططنا لإعطائهم الفرصة لإقناعنا بعدم نشر العملية التي كنت أكرهها وأدينها منذ فتره طويله. وقد قبلت أن صحيفة الغارديان سوف تضطر إلى السماح للحكومة بتقديم حججها لصالح عدم النشر، بشرط ألا تتحول العملية إلى وسيلة مطولة لتأخير القصة لأسابيع أو تخفيف تأثيرها.

"يبدو أننا على بعد أيام أو حتى أسابيع من النشر - ولبس ساعات"، هكذا أخبرت جانين، محاولاً إخفاء كل انزعاجي وبعاد صبري في محادثته عبر الإنترنت. "اسمحوا لي أن أؤكد لكم أنني سوف أخذ أي خطوات ضرورية لضمان نشر هذه القصة الآن". كان التهديد ضمنياً ولكنه لا لبس فيه: إذا لم أتمكن من نشر المعالاة على الفور في صحيفة الجارديان، فسوف أذهب إلى مكان آخر.

"لقد أوضحت ذلك بالفعل" أجابت باختصار.

كان ذلك اليوم قد انتهى في نيويورك، وكنت أعلم أن شيئاً لن يحدث حتى اليوم التالي على الأقل. كنت أشعر بالإحباط، وفي هذه المرحلة كنت أشعر بالقلق الشديد. كانت صحيفة واشنطن بوست تعمل على مقالها المنشور في مجله بريزم، وكانت لورا، التي كانت على وشك أن تغادر نيويورك، في طريقها إلى نيويورك. لدي سطر في هذه القصة، سمعت من جلمان أنهم كانوا يخططون لـ

تم النشر يوم الأحد، والذي كان بعد خمسة أيام.

وبعد أن تحدثت مع ديفيد ولورا في الأمر، أدركت أنني لم أعد راغباً في انتظار صحيفة الغارديان. وافقنا جميعاً على أنني لابد وأن أبدأ في استكشاف البدائل كخطة بديلة في حالة حدوث مزيد من التأخير. وسرعان ما أثمرت مكالماتي إلى مجلة "صالون"، دار النشر التي أعمل بها منذ سنوات، فصلاً عن مجلة "ذا نشن". فقد أخبرني كلاهما في غضون ساعات قليلة أنهما سيكونان سعيدين بنشر قصص وكالة الأمن القومي على الفور، وعرضاً على كل الدعم الذي قد أحتاج إليه، مع وجود محامين مستعدين لفحص المقالات على الفور.

كان من دواعي التشجيع أن نعلم أن هناك موقعين جاهزين ومسعدين لنشر مقالات وكالة الأمن القومي. ولكن في محادثات مع ديفيد، قررنا أن هناك بدلاً أكثر قوة: إنشاء موقعنا على الإنترنت، بعنوان NSAdisclosures.com، والبدء في نشر المقالات هناك، دون الحاجة إلى أي منفذ إعلامي موجود. وبمجرد أن أعلننا علناً عن حقيقة أننا نملك هذا الكنز الضخم من الوثائق السرية حول تجسس وكالة الأمن القومي، كنا قادرين بسهولة على تجنيد محررين متطوعين ومحامين وباحثين وممولين: فريق كامل، مدفوع فقط بشغف بالشفافية والصحافة المعادية الحفيفية، مكرس للإبلاغ عن ما كنا نعرف أنه أحد أهم السريبات في تاريخ الولايات المتحدة.

منذ البداية، اعتقدت أن الوثائق تقدم فرصة للإفاء الضوء ليس فقط على التجسس السري لوكالة الأمن القومي، بل وأيضاً على الديناميكيات المفسدة للصحافة المؤسسية. وكان من المغري للغاية بالنسبة لي أن أكشف عن واحد من أهم العنصر في السنوات الأخيرة من خلال نموذج جديد ومستقل للقرارات، منفصل عن أي مؤسسة إعلامية كبيرة. فمن شأنه أن يؤكد بجرأه أن ضمان التعديل الأول للصحافة الحرة والقدرة على ممارسة الصحافة المهمة لا يعتمدان على الانتماء إلى مؤسسة إعلامية كبيرة. إن ضمان حرية الصحافة لا يحمي المراسلين المؤسسيين فحسب، بل وأي شخص منخرط في الصحافة، سواء كان موظفاً أم لا. والشجاعة التي تنقلها مثل هذه الخطوة – سوف تنشر آلاف الوثائق السرية للغاية لوكالة الأمن القومي دون حماية مؤسسه إعلامية كبيرة – من شأنها أن تشجع الآخرين وتساعد في تحطيم مناخ الخوف الحالي.

في تلك الليلة، لم أنم إلا بالكاد. قضيت ساعات الصباح الباكر في هونج كونج أنصّل بأشخاص أثق في آرائهم: أصدقاء، ومحامون، وصحفيون، وأشخاص عملت معهم عن كثب. وقد قدموا لي جميعاً نفس النصيحة، وهو ما لم يفاجئني حقاً: فمن الخطورة بمكان أن أفعل هذا بمفردي، في غياب بنية إعلامية قائمة.

لقد أردنا سماع الحجج ضد التصرف بشكل مستعل، وقد قدموا العديد من الحجج الجيدة.

بحلول وقت متأخر من الصباح، وبعد أن سمعت كل التحذيرات، اتصلت بديفيد مرة أخرى بينما كنت أتحدث في نفس الوقت عبر الإنترنت مع لورا. كان ديفيد مصراً بشكل خاص على أن الذهاب إلى صالون أو نيس سيكون حذراً للغاية ومدفوعاً بالخوف - "خطوه إلى الوراء"، كما وصفها، وإذا تأخر الجارديان أكثر من ذلك، فإن نشر القصص على موقع ويب تم إنشاؤه حديثاً فقط يمكن أن يجسد الروح الشجاعة التي تحرك التقارير التي أردنا القيام بها. كان مفتعلاً أيضاً بأن ذلك من شأنه أن يلهم الناس في كل مكان. ورغم تشككها في البدايه، كانت لورا مفتتحة بأن اتخاذ مثل هذه الخطوة الجريئة - إنشاء شبكه عالمية من الناس المخلصين لشفافية وكالة الأمن القومي - من شأنه أن يطلق العنان لطفرة هائلة وقوية من العاطفة. لذا مع اقتراب فترة ما بعد الظهر في هونج كونج، قررنا معاً أنه إذا تأخر الجارديان أكثر من ذلك، فإن نشر القصص على موقع ويب

تم إنشاؤه حديثاً سوف يجسد الروح الشجاعة التي نحرك التقارير التي أردنا القيام بها. لم يكن صحيفة الغارديان راغبة في النشر بحلول نهاية ذلك اليوم - والذي لم يكن قد بدأ بعد على الساحل الشرقي - سأغادر وأفوم على الفور بنشر معالة فيريزون على موقعنا موقع ويب جديد. على الرغم من أنني كنت أدرك المخاطر التي ينطوي عليها الأمر، إلا أنني كنت متحمساً للغاية لقد كنت أعلم أيضاً أن وجود هذه الخطه البديله من شأنه أن يجعلني أكثر قدرة على اتخاذ القرار. لقد أصبحت أقوى في مناقشاتي ذلك اليوم مع الجارديان: لقد شعرت أنني لست بحاجة إلى البقاء مرتبط بهم للقيام بهذا التقرير، والتحرر من المرفقات هو دائماً ممكن.

وعندما تحدثت مع سنودن في نفس اليوم، أخبرته بخطتنا، فقال: "إنها محفوفة بالمخاطر، ولكنها جريئة. وأنا أحبها".

تمكنت من النوم لساعتين أو ثلاث، ثم استيقظت في منتصف فترة ما بعد الظهر في هونج كونج، ثم واجهت حقيقه مفادها أنني سأضطر إلى الانتظار لساعات حتى يبدأ صباح الأربعاء في نيويورك. كنت أعلم أنني سأبلغ صحيفة الغارديان بإذار نهائي بطريقة ما. وأردت أن أواصل العمل.

بمجرد أن رأيت جانين على الإنترنت، سألتها عن الخطه. "هل سننشر اليوم؟"

"أمل ذلك"، أجابني. لقد أثار عدم بعينها انزعاجي. كانت صحيفة الغارديان لا تزال تنوي الاتصال بوكاله الأمن القومي في ذلك الصباح لإبلاغها بنوآنا. قالت إننا لن نعرف جدول النشر الخاص بنا إلا بعد أن نتلقى ردّاً منهم.

"لا أفهم لماذا ننظر"، قلت، وقد فقدت صبري الآن إزاء تأخيرات الجارديان. "بالنسبة لفصه واضحة ومباشرة إلى هذا الحد، فمن بهم بما يعتقدون أنه ينبغي لنا أن ننشره أو لا ينبغي لنا أن ننشره؟"

وبعيداً عن احتقاري لهذه العملية - إذ لا ينبغي للحكومة أن تتعاون مع الصحف في تحديد ما ينبغي نشره - كنت أعلم أنه لا توجد حجة معقولة تتعلق بالأمن القومي ضد تقريرنا المحدد الذي أصدره شركه فريزون، والذي يضمن أمراً قضائياً بسيطاً يظهر عملية جمع سجلات هواتف الأميركيين بشكل منهجي. وكانت فكرة أن "الإرهابيين" سوف يسفدون من كشف هذا الأمر مثيرة للسخرية: ذلك أن أي إرهابي قادر على ربط حذائه بنفسه لابد وأن يعلم بالفعل أن الحكومة تحاول مراقبة اتصالاته الهاتفية. والواقع أن الناس الذين سوف يتعلمون شيئاً من مقالنا ليسوا "الإرهابيين" بل الشعب الأمريكي.

لقد كررت جانين ما سمعته من محامي الغارديان وأصرت على أنني أعمل تحت افراض خاطئ إذا كنت أعتقد أن الصحيفة سوف تتعرض للنمر حتى تمنع من النشر. وبدلاً من ذلك، قالت إن الأمر يتطلب قانوناً أن يسمعوها ما يقوله المسؤولون الأميركيون، ولكنها أكدت لي أنها لن نخيفها أو نؤثر عليها المناشدات الغامضة والرافة المتعلقة بالأمن القومي.

لم أنوقع أن تتعرض صحيفة الغارديان للنمر؛ بل لم أكن أعلم ذلك. وكنت أشعر بالقلق من أن التحدث إلى الحكومة قد يؤدي على أقل تقدير إلى تأخير الأمور بشكل كبير. وكانت صحيفة الغارديان تمنع باريخ حافل بالعارير العدوانية والمتحدة، وهو أحد الأسباب التي دفعني إلى الذهاب إلى هناك في المعام الأول. وكنت أعلم أنهم يمتنعون بالحق في إظهار ما قد يفعلونه في هذا الموقف بدلاً من أن أضطر إلى أن أتحدث إليهم. لقد افترضت الأسوأ. لقد كان إعلان جانين عن الاستعجال مطمئناً إلى حد ما. فقلت: "حسناً"، وأنا على استعداد للانتظار والرفق. ثم كتبت: "ولكن من وجهة نظري، فإن هذا سوف يُنشر اليوم. ولست على استعداد للانتظار لفترة أطول".

وفي حوالي منتصف النهار بتوقيت نيويورك، أخبرني جانين أنهم اتصلوا بوكاله الأمن القومي والبيت الأبيض لإبلاغهما بأنهما يعتزمان نشر مواد سرية للغاية. ولكن أحداً لم يرد على اتصالهما. وكان البيت الأبيض قد عين سوزان رايس مستشارة جديدة للأمن القومي في ذلك الصباح. وكان مراسل صحيفة الجارديان لشؤون الأمن القومي، سبنسر أكرمان، يتمتع بعلاقات طيبة في واشنطن. وقد أخبر جانين أن المسؤولين "منشغلون" بسوزان رايس.

"في الوقت الحالي، لا يعتقدون أنهم بحاجة إلى معاودة الاتصال بنا"، كتبت جانين. "سوف يتعلمون بسرعة أنهم بحاجة إلى معاودة الاتصال بي". في الساعة 3:00 صباحاً - 3:00 مساءً بتوقيت نيويورك - لم أسمع شيئاً بعد.

جانين

"هل لديهم أي نوع من المواعيد النهائية، أم أنهم يفعلون ذلك فقط عندما يشعرون بالرغبة في الحصول عليها

"العودة إلينا؟" سألت بسخرية.

فأجابت أن صحيفة الغارديان طلب الرد من وكالة الأمن القومي "قبل نهاية اليوم".

"ماذا لو لم يستجيبوا بحلول ذلك الوقت؟" سألت.

"سوف سخذ قرارا حيا"، قالت.

ثم أضاف جانين عاملاً آخر معقداً: فقد كان رئيسها آلان روسبريدجر قد صعد للو على متن طائرة من لندن إلى نيويورك للإشراف على نشر قصص وكالة الأمن القومي، ولكن هذا يعني أنه لن يكون متاحاً خلال الساعات السبع التالية أو نحو ذلك.

"هل تستطيع نشر هذا المعال بدون آلان؟" إذا كانت الإجابة "لا"، فلن تكون هناك فرصة لنشر المقال في ذلك اليوم. لم يكن من المقرر حتى وصول طائرة آلان إلى مطار جون كيندي الدولي حتى وقت متأخر من الليل. "سوف نرى"، قالت.

لقد شعرت وكأنني أواجه نفس النوع من الحواجز المؤسسية التي تمنعني من القيام بتغطية صحفية عدوانية والتي انضمت إلى صحيفة الجارديان لتجنبها: المخاوف القانونية. والتشاور مع المسؤولين الحكوميين، والسلسلات الهرمية المؤسسية. والنفور من المخاطرة، والتأخير.

وبعد لحظات، وفي حوالي الساعة الثالثة والربع بعد الظهر بتوقيت نيويورك، أرسل لي ستيفارت ميلار، نائب جانين، رساله فوريه: "انصلب الحكومه مره أخرى. جانين تتحدث معهم الآن".

لقد انتظرت ما بدا وكأنه أبدية. وبعد حوالي ساعه، انصلب بي جانين وروب لي ما حدث. كان هناك ما يعرب من اثني عشر مسؤولاً رفيع المستوى على الهامف من العديد من الوكالات، بما في ذلك وكالة الأمن القومي، ووزاره العدل، والبيت الأبيض. في البدايه كانوا معالين ولكن ودودين، وأخبروها أنها لا تفهم معنى أو "سياق" أمر المحكمة الصادر عن فبريزون. أرادوا تحديد موعد للقاء معها "في وقت ما من الأسبوع المقبل" للقاء وشرح الأمور.

وعندما أخبرتهم جانين بأنها تريد أن تنشر القصة في ذلك اليوم، وأنها ستفعل ذلك ما لم نسمع أسباباً محددة وملموسة تمنعها من ذلك، أصبحوا أكثر عدوانية، بل وحتى أكثر ترويعاً. فقد أخبروها بأنها ليست "صحافيه جاده"، وأن صحيفة الغارديان ليست "صحيفة جاده" بسبب رفضها إعطاء الحكومة المزيد من الوقت للدفاع عن فمع القصة.

وفالوا في محاوله واضحه لكسب الوقت: "لا يمكن لأي وسيله صحفیه عادیه أن تنشر هذا بسرعة دون أن تلتقي بنا أولاً".

أعتقد أنهم على حق، هذا هو الهدف. القواعد الموضوعية

إن هذا يعني أن الحكومة سوف تسمح للحكومة بالسيطرة على عملية جمع الأخبار وتقييدها والقضاء على العلاقة العدائية بين الصحافة والحكومة. وبالنسبة لي، كان من الأهمية بمكان أن يعرفوا منذ البداية أن هذه العواعد المفسدة لن تنطبق في هذه الحالة. وسوف يتم نشر هذه القصص من خلال مجموعة مختلفة من القواعد، وهي القواعد التي من شأنها أن تحدد هيئة صحفية مستقلة وليس خاضعة.

لقد شجعتني نبرة جانين القوية والمتحدية. فقد أكدت أنه على الرغم من تكرارها لطلابها، فإنهم فشلوا في تقديم طريفه واحدة محددة يمكن أن يتضرر بها الأمن القومي من النشر. ولكنها مع ذلك لم تتعهد بالنشر في ذلك اليوم. وفي نهاية المكالمة، قالت: "سأرى ما إذا كان بوسعي الوصول إلى آلان، ثم سنقرر ما يجب القيام به".

انتظرت نصف ساعة ثم سألتها بصراحة: "هل سننشر اليوم أم لا؟ هذا كل ما أريد أن أعرفه".

لقد بهرت من السؤال. كان من الصعب الوصول إلى آلان. كان من الواضح أنها كانت في موقف صعب للغاية: من ناحية، كان المسؤولون الأميركيون ينهملونها بمرارة بالتهور؛ ومن ناحية أخرى، كانت تجعلني أقدم بمطالب لا هوادة فيها. وعلاوة على ذلك، كان رئيس تحرير الصحيفة على متن طائرة، مما يعني أن أحد أصعب القرارات وأكثرها أهمية في تاريخ الصحيفة الممتد 190 عامًا قد وقع على كفيها.

وبينما كنت أبواصل مع جانين عبر الإنترنت، كنت أحدث على الهاتف مع ديفيد طوال الوقت. قال ديفيد: "إنها الساعة تعرب من الخامسة مساءً. هذا هو الموعد النهائي الذي حددته لهم. لقد حان الوقت لاتخاذ القرار. ينبغي عليهم النشر الآن أو ينبغي عليك أن يخبرهم بأنك توقفت عن الكتابة". لقد كان محملاً، ولكنني كنت متردداً. إن تركي لصحيفة الغارديان قبل نشري لواحدة من أكبر التسريبات المتعلقة بالأمن القومي في تاريخ الولايات المتحدة من شأنه أن يتسبب في فضيحة إعلامية ضخمة. وسوف يكون ذلك ضاراً للغاية بالنسبة لصحيفة الغارديان، حيث سأضطر إلى تقديم نوع من التفسير العام، الأمر الذي من شأنه أن يجبرهم بدوره على الدفاع عن أنفسهم، ربما من خلال مهاجمتي. وسوف يكون لدينا سيرك ضخم بين أيدينا، وعرض جانيني ضخم من شأنه أن يلحق الضرر بنا جميعاً. والأسوأ من ذلك، أنه من شأنه أن يصرف الانتباه عن المكان الذي ينبغي أن ينصب عليه التركيز: على الكشف عن معلومات وكالة الأمن القومي.

كان عليّ أيضاً أن أعترف بمخاوفي الشخصية: كان نشر مئات، إن لم يكن آلاف، من ملفات وكالة الأمن القومي السرية للغاية، يشكل مخاطرة كبيرة، حتى لو كان ذلك كجزء من منظمة كبيرة مثل صحيفة الجارديان. وكان القيام بذلك بمفردي، دون حماية مؤسسية، بمثابة مغامرة غير مضمونة. سيكون الأمر أكثر خطورة. كل التحذيرات الذكية من الأصدقاء والمحامين الذين كنت أسمع إليهم تم تشغيل هذه الكلمة بصوت عالٍ في رأسي.

وبينما كنت متردداً، قال ديفيد: "ليس أمامك خيار آخر. إذا كانوا يخشون النشر، فهذا ليس المكان المناسب لك. لا يمكنك العمل بالخوف وإلا فلن تحقق أي شيء. هذا هو الدرس الذي علمك إياه سنودن للنو".

لقد كتب معاً ما كنت سأقوله لجانين في صندوق الدردشه الخاص بنا: "الآن الساعة الخامسة مساءً، وهو الموعد النهائي الذي أعطيتك إياه. وإذا لم ننشر الرسالة على الفور - في غضون الثلاثين دقيقة القادمة - فإنتي أنتهي بموجب هذا العهد مع صحيفة الغارديان". وكدت أن أضغط على زر "إرسال"، ثم عدت إلى التفكير. فقد كانت الرسالة تهديداً صريحاً للغاية، أو مذكرة فدية افراصة. وإذا تركت صحيفة الغارديان في ظل هذه الظروف، فإن كل شيء سوف يصبح معلماً للعامة، بما في ذلك هذا السطر. لذا فقد خففت من حدة نبرتي: "أنفهم مخاوفك وأنتك مضطرة إلى القيام بما تشعرين أنه صحيح. وسوف أمضي قدماً وأفعل الآن ما أعتقد أنه ينبغي القيام به أيضاً. وأنا آسفة لأن الأمر لم ينجح". ثم ضغطت على زر "إرسال".

في غضون خمسة عشر ثانية، رن الهاتف في غرفتي بالفندق. كانت جانين. قالت: "أعتقد أنك تتصرف بظلم فظيع"، وكانت منزعجة بوضوح. إذا غادرت، فإن صحيفة الغارديان - التي لم يكن لديها أي من الوثائق - سوف تفقد القصة بأكملها.

"أعتقد أنك أنت من يصرف بطريقة غير عادلة"، أجبت. "لقد سألتك مراراً وتكراراً عن الموعد الذي تنوي فيه النشر، وترفض أن تعطيني إجابة، بل تعرض عليّ فقط النهرب بخجل".

قالت جانين: "سننشر اليوم. نحن على بعد ثلاثين دقيقة على الأكثر. نفوم فقط ببعض التعديلات النهائية، ونعمل على العناوين الرئيسية، والتنسيق. لن ننشر قبل الساعة الخامسة والنصف".

"حسناً، إذا كانت هذه هي الخطة، فلا توجد مشكلة"، قلت. "أنا على استعداد بالطبع في الساعة 5:40 مساءً، أرسلت

لي جانين رسالة فورية تحوي على رابط، وهو الرابط الذي كتب أسطر رؤيته منذ أيام. قالت: "إنه مباشر".

"وكاله الأمن القومي تجمع سجلات هواتف ملايين من عملاء فبريزون يومياً"، هذا ما جاء في العنوان الرئيسي، يليه عنوان فرعي: "حصري: أمر قضائي سري للغاية يلزم فبريزون بتسليم جميع بيانات المكالمات يظهر حجم المراقبة المحلية في عهد أوباما".

وقد نبع ذلك رابط إلى أمر محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية الكامل. لقد أخبرنا فمراب مقالنا الفصة كاملة:

نفوم وكالة الأمن القومي حالياً بجمع سجلات هواتف ملايين العملاء في الولايات المتحدة

أعلى شركة فبريزون، إحدى أكبر شركات الاتصالات في الولايات المتحدة، عن إعلاؤها بموجب أمر قضائي سري للغاية صدر في أبريل/نيسان الماضي.

وبص الأمر الذي حصلت صحيفه الغارديان على نسخة منه، على أن يقوم شركه فيربورن بنرويد وكالة الأمن القومي "بشكل مستمر ويومي" بمعلومات عن جميع المكالمات الهاتفية في أنظمتها، سواء داخل الولايات المتحدة أو في الولايات المتحدة ودول أخرى.

وتظهر الوثيقة لأول مرة أنه في ظل إدارة أوباما يتم جمع سجلات الاتصالات لملايين المواطنين الأميركيين بشكل عشوائي وبكميات كبيرة بغض النظر عما إذا كانوا مشتباه بهم في ارتكاب أي مخالفات أم لا.

كان تأثير المقال فوراً وهائلاً، إلى حد يفوق أي شيء كنت أتوقعه. فقد كان الخبر الرئيسي في كل نشره إخباريه وطنيه في تلك الليلة، وهيمن على المناقشات السياسيه والإعلاميه. وغمرنتي طلبات إجراء المقابلات من كل منافذ التلفزيون الوطنيه تقريباً: سي إن إن، وام إس إن بي سي، وإن بي سي، وبرنامج بوداي، وصباح الخير أميركا، وغيرها. وفضيت ساعات عديدة في هونج كونج أحدث إلى عدد كبير من المحاورين التلفزيونيين المعاصطين، وهي تجربة غير عاديه في حياتي المهنيه ككاتب سياسي، وكثيراً ما كنت على خلاف مع الصحافة الرسميه التي تعاملت جميعها مع القصة باعتبارها حدثاً رئيسياً وفضيحة حقيقية.

وردًا على ذلك، دافع المتحدث باسم البيت الأبيض، كما كان متوقعًا، عن الجزء الأكبر من ووصف برنامج جمع المعلومات بأنه "أداة أساسية في حماية الأمة من التهديدات الإرهابية". رئيسة لجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ الديمقراطي ديان فينشباين، أحد أكثر المؤيدين ثباتًا في الكونجرس للأمن القومي الدوله بشكل عام والمرافقه الأمريكيه بشكل خاص، لم اسدعأؤها وفعًا للمعايير التي لم وضعها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر إثارة الخوف من خلال إخبار المراسلين بأن البرنامج ضروري لأن "الناس" "أريد أن أحافظ على وطني آمنًا."

ولكن لم يأخذ أحد هذه الادعاءات على محمل الجد تقريباً. فقد نشرت صحيفه نيويورك تايمز المؤيدة لأوباما في افتتاحيتها إدانة قاسية للإدارة. ففي افتتاحية بعنوان "شبكة الرئيس أوباما"، أعلنت الصحيفة: "ثبت السيد أوباما الحقيقة البديهية المتمثلة في أن السلطة التنفيذية سوف تستخدم أي سلطة تُمنح لها، ومن المرجح أن تسعى لاستخدامها". وفي سخرية من استحضار الإدارة المكرر لمصطلح "الإرهاب" لتبرير البرنامج، أعلنت الافتتاحية: "لقد فقدت الإدارة الآن كل مصداقيتها". (وقد أثارت صحيفة نيويورك تايمز بعض الجدل، ولكنها خفت من حدة هذا الإدانة بعد عدة ساعات من نشرها لأول مرة بإضافة عبارة "في هذه القضية").

أصدر السيناتور الديمقراطي مارك أودال بياناً قال فيه إن "هذا النوع من المراقبة واسعة النطاق ينبغي أن يثير قلقنا جميعاً وهو من النوع الذي قد يجده الأميركيون صادمًا من تجاوزات الحكومة". وقالت منظمة اتحاد الحريات المدنية الأميركية إن "البرنامج من منظور الحريات المدنية لا يمكن أن يكون أكثر إثارة للقلق... فهو يتجاوز كل الحدود".

أوروبية، وهي تقدم دليلاً إضافياً على مدى تأثير الديمقراطية الأساسية على المجتمع. "إن حقوق الإنسان يتم التنازل عنها سرّاً لمطالب وكالات الاستخبارات غير الخاضعة للمساءلة". وقد كتب نائب الرئيس السابق آل جور على تويتر، مرفقاً بفصتنا، قائلاً: "هل أنا فقط، أم أن المراقبة الشاملة أمر فاضح إلى حد الفظاعة؟"

وبعد وقت قصير من نشر القصة، أكدت وكالة أسوشيتد برس من عضو في مجلس الشيوخ لم تكشف عن اسمه ما كنا نشبه به بقوة: وهو أن برنامج جمع سجلات المكالمات الهاتفية بالجملة كان مستمراً لسنوات، وكان موجهاً إلى جميع شركات الاتصالات الكبرى في الولايات المتحدة، وليس فقط إلى شركة فريزون.

خلال السنوات السبع التي قضيتها في الكتابة والتحدث عن وكالة الأمن القومي، لم أرى قط أي كشف يشر مثل هذا العذر من الاهتمام والعاطفة. ولم يكن لدي الوقت الكافي لتحليل السبب وراء هذا الصدى القوي الذي أحدثه هذا الكشف، وسبب إناره موجة عارمة من الاهتمام والسخط؛ وفي الوقت الحالي، كنت أنوي ركوب الموجة بدلاً من محاولة فهمها.

وعندما انتهت أخيراً من المقابلات التلفزيونية في حوالي منتصف النهار بنوفمبر هونج كونج، توجهت مباشرة إلى غرفة سنودن في الفندق. وعندما دخلت الغرفة، كان يشاهد قناة سي إن إن. وكان الضيوف يناقشون وكالة الأمن القومي، ويعربون عن صدمتهم إزاء نطاق برنامج التجسس. وكان المضيفون غاضبين لأن كل هذا كان يجري في الخفاء. وكان كل ضيف تقريباً يسدعه المضيفون يندد بالتجسس المحلي الشامل.

قال سنودن وهو منحمس بوضوح: "إنها موجودة في كل مكان. لقد شاهدت كل المقابلات التي أجريتها. وبدا أن الجميع فهموا الأمر".

في تلك اللحظة، شعرت بإحساس حقيقي بالإنجاز. كان الخوف الكبير الذي شعر به سنودن أنه كان على استعداد لإهدار حياته من أجل اكتشافات لا يهم بها أحد - كان ثبت أن هذا لا أساس له من الصحة منذ اليوم الأول: لم نر أي أثر للامبالاة أو اللامبالاة. لقد ساعدته لورا وأنا في إطلاق العنان للمناقشة التي كنا نعتقد جميعاً أنها ضرورة بشكل عاجل - والآن تمكنت من رؤيته وهو يشاهد كل ما يحدث.

ونظراً لخطه سنودن في الكشف عن هويته بعد الأسبوع الأول من نشر العصص، فقد كنا نعلم أن حريته من المرجح أن تنتهي قريباً جداً. وبالنسبة لي، كان البغين المحزن بأنه سوف يتعرض قريباً للهجوم - أو مطاردته أو حبسه في قفص باعتباره مجرماً - يخيم على كل ما يقوم به. ولم يبد أن هذا الأمر يزعجه على الإطلاق، ولكنه جعلني عازمة على تبرير اختياره، ونعظيم قيمة الكشوفات التي خاطر بكل شيء من أجل تقديمها للعالم. لقد كانت بداية طيبة، وكانت مجرد البداية.

"يعتقد الجميع أن هذه قصة لمرة واحدة، أو سبق صحفي مسفل"، هكذا قال سنودن.

"لا أحد يعلم أن هذا مجرد غيض من ففض، وأن هناك الكثير في المستقبل." التفت إلى وقال: "ما الذي سيحدث بعد ذلك ومتى؟"
"قلب. "عدا "PRISM."

* * *

عدت إلى غرفتي في الفندق، ورغم أنني كنت على وشك أن أفضي الليلة السادسة من الأرق، إلا أنني لم أستطع أن أغفو. فقد كان الأدرينالين قوياً للغاية. وفي الساعة الرابعة والنصف مساءً، باعتبارها أُملي الوحيد في الحصول على بعض الراحة، تناولت عماراً ساعد على النوم وصبب المنبه على الساعة السابعة والنصف مساءً، وهو الموعد الذي كنت أعلم فيه أن محرري صحيفة الغارديان في نيويورك سصلون إلى الإنترنت.

في ذلك اليوم، دخلت جانين على الإنترنت مبكراً. بادلنا الهانبي وانبهنا رد الفعل على المعال. على الفور، كان من الواضح أن نيره تبادلنا كانت لقد تغيرت الأمور جذرياً. لقد مررنا للنو بنحدي صحفي كبير معاً. كانت جانين فخورة بالمقال وكنت فخورة بمقاومتها السمر الحكومي وفرارها بنشر المعال. كانت صحيفة الجارديان قد نشرت معالاً في صحيفة نيويورك باهر. بلا خوف، بإعجاب، بنجح.

على الرغم من أنه بدا في ذلك الوقت أن هناك تأخيراً كبيراً، إلا أنه كان من الواضح في الماضي، أدركت أن الجارديان قد تحركت إلى الأمام بسرعه ملحوظة و الجرأة: أكثر من أي مكان إخباري آخر بنفس الحجم والمكانة، على حد اعتقادي. كان من الممكن أن يحدث ذلك. وكانت جانين الآن على يقين من أن الصحيفة لم يكن لديها أي نية "لقد أصر آلان على نشر PRISM اليوم"، قالت. أنا، من بين أولئك الذين قرأوا هذا الكتاب، بالطبع، لم يكن بوسعي أن أكون أكثر

سعادة. وما جعل الكشف عن برنامج بربرم بالغ الأهمية هو أن البرنامج سمح لوكالة الأمن القومي بالحصول على أي شيء تريده تقريباً من شركات الإنترنت التي يستخدمها مئات الملايين من الناس في مختلف أنحاء العالم الآن كوسيلة أساسية للتواصل. وقد أصبح هذا التحرك ممكناً بفضل العوانين التي أقرتها حكومة الولايات المتحدة في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، والتي منحت وكالة الأمن القومي سلطات واسعة النطاق لفرض قيود على الاتصالات. مراقبة الأميركيين وامتلاك سلطة غير محدودة تقريباً لتنفيذ عمليات قتل عشوائية المراقبة الجماعية لمجموعات سكانية أجنبية بأكملها.

إن قانون تعديلات قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية لعام 2008 هو القانون الحاكم الحالي لعمليات المراقبة التي تقوم بها وكالة الأمن القومي. وقد أفره الكونجرس من الحزبين في أعقاب فضيحة النصت التي قامت بها وكالة الأمن القومي في عهد بوش، وكانت النتيجة الرئيسة لهذا القانون إضفاء الشرعية على جوهر برنامج بوش غير القانوني. وكما كشفت الفضيحة، كان بوش قد تخلى عن برنامجه غير القانوني.

لقد أصدر الرئيس أوباما أمراً سرياً لوكالة الأمن القومي بالتنصت على الأميركيين وغيرهم داخل الولايات المتحدة، مبرراً الأمر بضرورة البحث عن الأنشطة الإرهابية. وقد ألغى الأمر الشرط الذي يتطلب الحصول على مذكرات معتمدة من المحكمة والتي تعد ضرورية عادة للتجسس المحلي، وأسفر الأمر عن مرافقة سرية لآلاف الأشخاص داخل الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من الاحتجاج على عدم قانونية هذا البرنامج، فإن قانون المراقبة الاستخباراتية الأجنبية لعام 2008 سعى إلى إضفاء الطابع المؤسسي على بعض هذا البرنامج، وليس إنهائه. ويستند القانون إلى التمييز بين "المواطنين الأميركيين" (المواطنين الأميركيين وأولئك الدس بقمون بشكل قانوني على الأراضي الأميركية) وكل الناس الآخرين. ولاستهداف مكالمات هاتفية أو رسائل بريد إلكتروني لمواطن أميركي بشكل مباشر، يعين على وكالة الأمن القومي الحصول على إذن فردي من محكمة المراقبة الاستخباراتية الأجنبية.

ولكن بالنسبة لجميع الأشخاص الآخرين، أينما كانوا، لا توجد حاجة إلى مذكرة فردية، حتى لو كانوا يتواصلون مع أشخاص أميركيين. فبموجب المادة 702 من قانون 2008، لا يُطلب من وكالة الأمن القومي إلا مره واحدة في السنة أن تقدم إلى محكمة المراقبة الاستخباراتية الأجنبية مبادئها التوجيهية العامة لتحديد الأهداف في ذلك العام. وتتلخص المعيار في أن المراقبة سوف "تساعد في جمع معلومات استخباراتية أجنبية مشروعة" - ثم تتلقى إذنًا شاملاً بالمضي قدماً. وبمجرد أن تختم محكمة المراقبة الاستخباراتية الأجنبية هذه التصاريح بكلمة "موافقة"، تصبح وكالة الأمن القومي مخولة باستهداف أي مواطن أجنبي يريد للمراقبة، ويمكنها إرغام شركات الاتصالات والإنترنت على توفير الوصول إلى جميع الاتصالات التي يجريها أي شخص غير أميركي، بما في ذلك تلك التي تجري مع أشخاص أميركيين - محادثات فيسبوك، ورسائل البريد الإلكتروني على موقع ياهو، وعمليات البحث على موقع جوجل. ولا توجد حاجة لإقناع المحكمة بأن الشخص مذنب بأي شيء، أو حتى أن هناك سبباً لاعتبار الهدف موضع شك، ولا يوجد حاجة لصفة الأشخاص الأميركيين الذين ينتهي بهم الأمر إلى الخضوع للمراقبة في هذه العملية.

كان أول أمر يجب على محرري الجارديان القيام به هو تقديم المشورة للحكومة نينا هي نشر قصة PRISM. مره أخرى، ستمنحهم مهلة نهائية قدرها في نهاية ذلك اليوم، بتوقيت نيويورك. وهذا يضمن لهم يوماً كاملاً نعل أي اعتراضات، مما يجعل شكواهم الحتمية من عدم قدرتهم على تقديم أي اعتراضات غير صالحة. كان لدي الوقت الكافي للرد. ولكن كان من المهم بنفس القدر الحصول على تعليقات من شركات الإنترنت التي قدمت للوكالة، وفقاً لوثائق وكالة الأمن القومي، مع إمكانية الوصول المباشر إلى خوادمهم كجزء من PRISM: Facebook وGoogle وApple، يوتيوب، سكايب، والباقي.

وبعد ساعات من الانتظار، عدت إلى غرفة سنودن في الفندق، حيث كانت لورا تعمل معه في قضايا مختلفة. وفي هذه المرحلة، وبعد أن عبرت عن حيرة كبيرة،

في ذلك الوقت – مع نشر أول كشف متفجر – أصبح سنودن أكثر نقظة بشأن أمنه بشكل واضح. فبعد أن دخلت، وضع وسائد إضافية على الباب. وفي عدة نقاط، عندما أراد أن يربني شيئاً على جهاز الكمبيوتر الخاص به، وضع بطانية فوق رأسه لمنع كاميرات السقف من التقاط كلمات المرور الخاصة به. وعندما رن الهاتف، نجمدنا جميعاً: من المتصل؟ رد سنودن، بتردد شديد، بعد عدة رنات: كانت مدبرات العدق، اللاني رأين علامة "عدم الإزعاج" على بابه، بتحققن مما إذا كان يريد تنظيف غرفته. فقال بفضاظة: "لا، شكرآ".

كان الجو متوتراً دوماً عندما التقينا في غرفة سنودن؛ ولم يشند هذا الجو إلا بعد أن بدأنا في النشر. ولم تكن لدينا أدنى فكرة عما إذا كانت وكالة الأمن القومي قد حددت مصدر التسريب. وإذا كانت قد فعلت، فهل كانت تعرف مكان سنودن؟ وهل كان عملاء هونج كونج أو الصين على علم بذلك؟ فقد يطرق باب سنودن في أي لحظة، الأمر الذي من شأنه أن يضع نهاية فورية وغير سارة لعملنا معاً.

في الخلفية، كان اللفاز يعمل باستمرار، وبدا وكأن هناك من يتحدث عن وكالة الأمن القومي. وبعد انتشار قصه فيريزون، لم تحدث برامج الأخبار إلا عن "جمع عشوائى للبيانات" و"تسجيلات الهاتف المحلية" و"انتهاكات المراقبة". وبينما كنا نناقش قصصنا التالية، كنت أنا ولاورا نراقب سنودن ونراقب الهيجان الذي أثاره.

ثم في الساعة الثانية صباحاً بتوفيت هونج كونج، عندما كان من المقرر نشر مقال PRISM، سمعت من جانين.

وقالت "لقد حدث أمر غريب للغاية. إن شركات التكنولوجيا تنكر بشدة ما ورد في وثائق وكالة الأمن القومي. وتصر على أنها لم تسمع قط عن برنامج بريزم".

لقد استعرضنا التفسيرات المحتملة لإنكارهم. ربما كانت وثائق وكالة الأمن القومي مبالغاً في تقدير قدرات الوكالة. ربما كانت شركات التكنولوجيا تكذب ببساطة، أو ربما كان الأفراد الذين تمت مغابلتهم يجهلون الترتيبات التي أبرمتها شركاتهم مع وكالة الأمن القومي. أو ربما كان برنامج PRISM مجرد اسم رمزي داخلى لوكالة الأمن القومي، ولم يتم مشاركته مع الشركات مطلقاً.

ومهما كان التفسير، فقد كان علينا إعادة كتابة قصتنا، ليس فقط لتشمل الإنكار، ولكن لتغيير التركيز على التفاوت الغربى بين وثائق وكالة الأمن القومي وموقف شركات التكنولوجيا.

"لا ينبغي لنا أن نتخذ موقفاً بشأن من هو على حق. دعونا نعبر عن الخلاف ونترك الأمور تجري على ما برام".

"لقد اقترحت أن يقوموا بحل هذه المسألة علناً". كانت نيتنا أن تجبر القصة على إجراء مناقشة مفتوحة حول ما وافقت صناعة الإنترنت على فعله مع اتصالات مستخدميها؛ وإذا تعارضت روايتهم مع وثائق وكالة الأمن القومي، فسوف يحتاجون إلى حل هذه المسألة أمام أعين العالم، وهذا هو ما ينبغي أن يحدث

وافقت جانين وأرسلت لي بعد ساعتين المسودة الجديدة لقصة PRISM. وكان عنوانها:

برنامج NSA Prism يستغل بيانات المستخدمين من Apple وGoogle وشركات أخرى

• برنامج Prism السري للعبه يزعم الوصول المباشر إلى حوادم الشركات بما في ذلك Apple وGoogle وFacebook

• تنفي الشركات أي علم لها بالبرنامج قيد التشغيل منذ عام 2007

وبعد أن استشهدت بوثائق وكالة الأمن القومي التي تصف برنامج بريزم، أشارت المقالة إلى: "على الرغم من أن العرض التقديمي يزعم أن البرنامج يتم تشغيله بمساعدة الشركات، فإن كل من اسجاب لطلب الجارديان للتعليق يوم الخميس نفى معرفته بأي برنامج من هذا القبيل". لقد بدا المعال رائعا بالنسبة لي، وبعهدت جانين بنشره في غضون نصف ساعة.

وبينما كنت أنتظر بفارغ الصبر مرور الدقائق، سمعت رنيناً يشير إلى وصول رسالة دردشة. كنت أتمنى تأكيداً من جانين، لتخبرني بأن مقالة PRISM قد نُشرت. كانت الرسالة من جانين، لكنها لم تكن كما توقعت.

فالت: "لقد نشرت صحيفة بوست للنو مقالها عن PRISM".

لماذا؟ أردت أن أعرف لماذا غيرت صحيفة بوست فجأة جدول النشر الخاص بها حتى تتمكن من نشر مقالها قبل ثلاثة أيام من الموعد المحدد؟

علمت لورا بعد فترة وجيزة من باريون جيلمان أن الصحيفة علمت بنوابانا بعد أن اتصلت صحيفة الجارديان بمسؤولين أمريكيين بشأن برنامج بريزم في ذلك الصباح. وقد نقل أحد هؤلاء المسؤولين، الذي كان يعلم أن الصحيفة تعمل على قصة مماثلة، خبر مقالنا عن بريزم. ثم سارعت الصحيفة إلى تسريع جدول أعمالها لتجنب السبق الصحفي.

والآن أصبحت أكره المداولة أكثر من ذلك: فقد اسغل مسؤول أمريكي هذا الإجراء المسبق للنشر، والذي من المفترض أنه مصمم لحماية الأمن القومي، لصمان أن تنشر صحيفته المفصلة القصة أولاً.

بمجرد أن اسوعبت المعلومات، لاحظت الانفجار الذي حدث على تويتر حول مقالة صحيفة واشنطن بوست عن برنامج PRISM. ولكن عندما ذهبت لقراءتها، رأيت شيئاً مفقوداً:

هناك تناقض بين رواية وكالة الأمن القومي وتصريحات شركات الإنترنت.

وقد جاء في المقال الذي حمل عنوان "الولايات المتحدة والمخابرات البريطانية تستخرجان بيانات من تسع شركات إنترنت أميركية في إطار برنامج سري واسع النطاق"، والذي حمل عنوان "جيلمان ولورا"، أن "وكالة الأمن القومي ومكتب التحقيقات الفيدرالي يجسسان بشكل مباشر على الخوادم المركزية لتسع شركات إنترنت أميركية رائدة، ويستخرجان محادثات صوتية ومرئية، وصوراً، ورسائل إلكترونية، ووثائق، وسجلات اتصالات تمكن المحللين من تعقب الأهداف الأجنبي". والأمر الأكثر أهمية هو أن المقال زعم أن الشركات التسع "تشارك عن علم في عمليات برزيم".

وبعد عشر دقائق، تم نشر مقالنا في مجلة PRISM، مع تركيز مختلف إلى حد ما ونبرة أكثر حذراً، حيث سلط الضوء بشكل بارز على النفي الشديد لشركات الإنترنت.

ومرة أخرى، كان رد الفعل مفرجاً. فضلاً عن ذلك، كان رد الفعل دولياً. فخلافاً لشركات الاتصالات الهانفية مثل فيريزون، التي تتخذ من بلد واحد مقراً لها في العموم، فإن شركات الإنترنت العملاقة عالمية. فالمليارات من البشر في مختلف أنحاء العالم - في بلدان تقع في كل قارة - يستخدمون فيسبوك، وجي ميل، وسكايب، وياهو! كوسيلة أساسية للاتصال. ولقد كان من المدهش على المستوى العالمي أن نعلم أن هذه الشركات قد دخلت في ترتيبات سرية مع وكالة الأمن القومي الأميركية لتوفير الوصول إلى اتصالات عملائها.

والآن بدأ الناس يتكهنون بأن القصة السابعة التي نشرتها شركة فيريزون لم تكن حدثاً منفرداً: فقد أشارت المقالتان إلى تسريب خطير من وكالة الأمن القومي الأميركية. كان نشر قصة برزيم بمثابة اليوم الأخير منذ عدة أشهر حيث كنت قادراً على قراءة، ناهيك عن الرد على، جميع رسائل البريد الإلكتروني التي نلقيها. وبينما كنت أتصفح صندوق الوارد الخاص بي، رأيت أسماء كل وسيلة إعلامية رئيسية تقريباً في العالم تريد إجراء مقابلة: كان النفاس العالمي الذي أراد سنودن إثارة قد بدأ بالفعل - بعد يومين فقط من العصص. فكرت في الكم الهائل من الوثائق التي لم يظهر بعد، وما قد يعنيه هذا لحياي، والتأثير الذي قد تخلفه على العالم، وكيف ستتستجيب حكومة الولايات المتحدة بمجرد إدراكها لما تواجهه.

في تكرار لما حدث في اليوم السابق، فضيت الساعات الأولى من صباح هونج كونج في متابعة برامج تلفزيونية في أوقات الذروة في الولايات المتحدة. وهكذا كان النمط الذي اتبعه طيلة فترة إقامتي في هونج كونج: العمل على العصص طوال الليل مع صحيفه الجارديان، وإجراء المقابلات أثناء النهار مع وسائل الإعلام، ثم الانضمام إلى لورا وسنودن في غرفة الفندق.

كنت أستغل سيارات الأجرة في كثير من الأحيان في هونج كونج في الساعة 3.00 أو 4.00 صباحاً، وأذهب لمشاهدة التلفزيون

الاسنوديوهات، مع وضع تعليمات "الأمن الشغلي" لسنودس في الاعتبار دائماً: عدم السماح أبداً
افصل جهاز الكمبيوتر الخاص بي أو محركات الأقراص المحمولة المملوكة بالمستندات لمنع العبث بها
أو السرقة. سافرت في شوارع هونج كونج المهجورة بحقيبة الظهر الثقيلة الخاصة بي
لقد كانت مثبتة بشكل دائم على كتفي، بغض النظر عن المكان أو الساعة. لقد قابلت
كنت أشعر بالجنون في كل خطوة على الطريق، وغالباً ما وجدت نفسي أنظر من فوق كتفي،
أمسك حقيبتى بقوة أكبر في كل مرة يقترب منها شخص ما.

وعندما انتهت من المقابلات التلفزيونية، كنت أعود إلى غرفة سنودس، حيث واصلت أنا
ولورا وسنودس - وفي بعض الأحيان كان ماكاسكيل يرافعنا - عملنا، ولم نقطع تقدمنا إلا لنلقي نظرة
على التلفزيون. ولقد أذهلنا رد الفعل الإيجابي، ومدى أهميته مشاركة وسائل الإعلام في الكشف
عن هذه الحقائق، ومدى غضب أغلب المعلقين: ليس على أولئك الذين جلبوا لنا الشفافية، بل على
المستوى غير العادي من المراقبة الحكومية التي كشفناها.

لقد شعرت الآن أنني قادر على تنفيذ إحدى الاستراتيجيات التي خططنا لها، حيث رددت بتحد
وازدراء على تكتيك الحكومة الممثل في استحضار أحداث الحادي عشر من سبتمبر كمبرر لهذه
البحسب. وبدأت في التديد باهجمات واشنطن المسهولة والمنوقعة - بأننا عرضنا الأمن القومي
للخطر، وأنها كنا نساعد الإرهاب، وأنها ارتكبت جريمة بالكشف عن أسرار وطنية.

لقد شعرت بالجرأة لأزعم أن هذه كانت الاستراتيجيات الشفافة والمناعبة التي يتتبعها
المسؤولون الحكوميون الذين تم ضبطهم وهم يقومون بأشياء تسبب لهم الإحراج وتضرر
بسمعتهم. إن مثل هذه الهجمات لن نردعنا عن إعداد تقاريرنا: لقد كنا سننشر المزيد من القصص من
الوثائق، بغض النظر عن إثارة الخوف والتهديدات، ونقوم بواجبنا كصحافيين. لقد أردت أن أكون
واضحاً: لقد كان الترهيب والشيطنه المعادان بلا جدوى. وعلى الرغم من هذا الموقف المنحدي، كانت
معظم وسائل الإعلام، في تلك الأيام الأولى، داعمة لعملنا.

لقد فاجأني هذا الأمر، لأن وسائل الإعلام الأميركية بشكل عام، وخاصة منذ أحداث الحادي عشر من
سبتمبر/أيلول (وقبل ذلك أيضاً)، كانت مسطرفة وموالية للحكومة بشدة، وبالتالي معادية،
وأحياناً شرسة، لأي شخص يكشف أسرارها.

عندما بدأ موقع ويكيليكس في نشر وثائق سرية تتعلق بحربي العراق وأفغانستان،
وخاصة البرقيات الدبلوماسية، فاد الصحافيون الأميركيون أنفسهم دعوات لمقاضاة
ويكيليكس، وهو سلوك مذهل في حد ذاته. فالمؤسسة ذاتها التي تكرر نفسها ظاهرياً لإضفاء
الشفافية على تصرفات الأقوياء لم تكن بادانة هذه الأفعال، بل حاولت أيضاً إدانتها.

إن ما فعله ويكيليكس - بلقي معلومات سرية من مصدر داخل الحكومة ثم الكشف عنها للعالم - هو في الأساس ما تفعله المؤسسات الإعلامية طيلة الوقت.

لقد كنت أتوقع أن توجه وسائل الإعلام الأميركية عدائها نحوي، وخاصة مع استمرارنا في نشر الوثائق، ومع بدء اتضاح نطاق التسريب غير المسبوق. وبصفتي ناقدًا قاسيًا للمؤسسة الصحافية والعديد من أعضائها البارزين، فقد كنت أعتبر نفسي بمثابة مغناطيس طبيعي لمثل هذا العداء. ولم يكن لدي سوى عدد قليل من الحلفاء في وسائل الإعلام التقليدية. وكان أغلبهم من الأشخاص الذين هاجمت أعمالهم علنًا، وبشكل متكرر، وبلا هوادة. وكنت أتوقع أن ينقلبوا عليّ عند أول فرصة، ولكن ذلك الأسبوع الأول من الظهور الإعلامي كان بمثابة مهرجان حب افتراضي، وليس فقط عندما كنت على الهواء.

في يوم الخميس، اليوم الخامس لإقامته في هونج كونج، ذهبت إلى غرفه سنودن في الفندق، فقال لي على الفور إنه يحمل أباء "مقلعة بعض الشيء". فقد اكتشف جهاز أمني منصل بالإنترنت في المنزل الذي يعيش فيه مع صديقه منذ فترة طويلة في هاواي أن شخصين من وكالة الأمن القومي - أحد العاملين في الموارد البشرية و"ضابط شرطه" من وكالة الأمن القومي - جاءا إلى منزلهما بحثًا عنه.

كان سنودن مأكدًا بقرينًا من أن هذا يعني أن وكالة الأمن القومي قد حددت هويته بأعباره من المرجح أن يكون المصدر الرئيسي للسريرات، لكنني كنت مشككًا. "إذا اعبدوا أنك فعلت هذا، فسوف يعاقبوك". إرسال جحافل من عملاء مكتب التحقيقات الفيدرالي مع مذكره بنفسه وربما فرق SWAT، وليس ضابط واحد من وكالة الأمن القومي وموظف الموارد البشرية. لقد نصورت أن هذا مجرد الاستعلام اللفاني والرويني، الذي يتم تشغيله عندما يتغيب موظف في وكالة الأمن القومي لغيره بضعة أسابيع دون تفسير. لكن سنودن اقترح أنهم ربما كانوا أن نكون مواضعة عمدًا لتجنب جذب انتباه وسائل الإعلام أو إثارة جهد لقمع الأدلة.

أيا كان ما تعنيه الأخبار، فقد أكدت على ضرورة التحضير السريع لمعالنا وفيديو يكشف عن أن سنودن هو مصدر هذه المعلومات. لقد كنا مصممين على أن العالم سوف يسمع أولًا عن سنودن وأفعاله ودوافعه، من سنودن نفسه، وليس من خلال حملة شيطنة نشرتها الولايات المتحدة الحكومة بينما كان مخبئًا أو محتجزًا وغير قادر على التحدث عن نفسه.

كانت خطتنا أن ننشر معالتي أخريين، واحده يوم الجمعة في اليوم التالي، والأخرى بعد ذلك في يوم السبت. ثم في يوم الأحد، كنا ننشر مقالًا طويلًا عن سنودن، مصحوبًا بمقابلة مسجلة بالفديو، وجلسة أسئلة وأجوبة مطبوعة معه، والتي كان إبان فد نشرها في وقت سابق.

سوف بحري

كانت لورا قد أمضت الثماني والأربعين ساعة السابقة في تحرير لقطات من مقابلاتي الأولى مع سنودن، لكنها قالت إنها كانت مفصلة للغاية وطويلة ومجزأة بحيث لا يمكن استخدامها. أرادت تصوير مقابلة جديدة على الفور، مقابلة أكثر إيجازاً وتركيزاً، وكبت قائمة تتضمن عشرين سؤالاً محدداً لأطرحها عليه. أصغت العديد من الأسئلة الخاصة بي بينما قامت لورا بإعداد الكاميرا وأرشدتنا إلى مكان الجلوس. يبدأ الفيلم الشهير بـ "اسمى إيد سنودن، عمري تسعة وعشرون عاماً، وأعمل لدى شركة بوز أليس هاملتون كمحلل للبنية الأساسية في وكالة الأمن القومي في هاواي".

ولقد واصل سنودن تقديم إجابات واضحة وصارمة وعقلانية لكل سؤال: لماذا قرر الكشف عن هذه الوثائق؟ لماذا كان هذا الأمر مهماً بما يكفي لبضحي بحريته؟ ما هي أهم الاكتشافات؟ هل تضمنت هذه الوثائق أي شيء إجرامي أو غير قانوني؟ ماذا كان يتوقع أن يحدث له؟

وبنما كان يعطي أمثله على المراقبة غير القانونية والبدخلية، أصبح منحمساً وعاطفياً. ولكن فقط عندما سأله عما إذا كان يتوقع عواقب، أجاب: كان إيوان يشعر بالضيق، خوفاً من أن تستهدف الحكومة أسرته وصديقه للانعام. وقال إنه سيتجنب الاتصال بهم لتقليل المخاطر، لكنه كان يعلم أنه لا يستطيع حمايتهم بالكامل. قال وهو يذرف الدموع في عينيه، وهي المرة الأولى والوحيدة التي رأيت فيها ذلك يحدث: "هذا هو الشيء الوحيد الذي يبقيني مستيقظاً في الليل، ما سيحدث لهم". بينما كانت لورا تعمل على تحرير الفيديو،

أنهت أنا وإوين فصيلاً باليسين. كشفت المعاله النالنه، التي نُشرت في نفس اليوم، عن قضية رئاسية سرية للغاية. في نوفمبر/نشرين الثاني 2012، وقع الرئيس أوباما على توجيه يأمر فيه البناغون والوكالات ذات الصلة بالاستعداد لسلسلة من العمليات السيرانية الهجومية العدوانية في مختلف أنحاء العالم. وبوضح التوجيه الرئاسي السري للغاية الذي حصلت عليه صحيفة الغارديان أن "كبار مسؤولي الأمن القومي والاستخبارات طلب منهم إعداد قائمه بالأهداف الخارجية المحملة للهجمات السيرانية الأميركية".

كان المقال الرابع، الذي نُشر كما كان مخططاً له يوم السبت، عن برنامج نغفب البانات الذي أطلقته وكالة الأمن القومي الأميركية، والذي أطلق عليه اسم "المخبر اللامحدود"، ووصف فيه التقارير التي أظهرت أن وكالة الأمن القومي كانت تجمع ويحلل ويخزن مليارات المكالمات الهاتفية ورسائل البريد الإلكتروني المرسله عبر البنية الأساسية للاتصالات في الولايات المتحدة.

أثارت مسألة ما إذا كان مسؤولو وكالة الأمن القومي قد كذبوا على الكونجرس عندما رفضوا الإجابة على أسئلة أعضاء مجلس الشيوخ حول عدد الاتصالات المحلية التي تم اعتراضها، زاعمين أنهم لا يحتفظون بمثل هذه السجلات ولا يمكنهم تجميع مثل هذه البيانات.

بعد نشر مقال "المخبر اللامحدود"، خطبت أنا ولورا للقاء في فندق سنودن. ولكن قبل أن أغادر غرفتي، فجأة، بينما كنت جالسة على سريري في الفندق، تذكرت سينسيناتوس، مراسلي المجهول عبر البريد الإلكتروني قبل ستة أشهر، والذي أمطرني بوابل من الطلبات لتثبيت برنامج PGP حتى يتمكن من تزويدي بمعلومات مهمة. وفي خضم كل ما كان يحدث، فكرت أنه ربما كان لديه هو أيضاً قصة مهمة ليخبرني بها. ولأنني لم أتمكن من تذكر اسم بريده الإلكتروني، فقد تمكنت أخيراً من تحديد موقع إحدى رسائله القديمة من خلال البحث عن كلمات رئيسية.

"مرحباً: أخبار جيدة"، كتبت له. "أعلم أن الأمر استغرق مني بعض الوقت، ولكنني أستخدم بريد الإلكتروني أخيراً. لذا فأنا مسعد للحدث في أي وقت إذا كنت لا تزال مهتماً". ضغطت على PGP "لديال".

وبعد وقت قصير من وصولي إلى غرفته، قال سنودن، مع قدر كبير من السخرية: "بالمناسبة، هذا سينسيناتوس الذي أرسله للنو عبر البريد الإلكتروني، هو أنا". لقد استغرق الأمر مني بضع لحظات حتى أسوعب الأمر وأسعيد رباطة جأشي. ذلك الشخص الذي حاول يائساً قبل عدة أشهر إقناعي باستخدام نشفير البريد الإلكتروني... كان سنودن. لم يكن أول اتصال لي به في مايو، بل قبل شهر واحد فقط، بل قبل عدة أشهر. قبل الاتصال بلاورا بشأن التبريات، وقبل الاتصال بأي شخص، حاول الاتصال بي.

والآن، ومع مرور كل يوم، أصبحت الساعات والساعات التي قضيتها معاً بعوي الروابط بيننا. وسرعان ما تحول الحرج والتوتر الذي ساد اجتماعنا الأول إلى علاقة تعاون وثقة وهدف مشترك. وكنا نعلم أننا بدأنا معاً أحد أهم الأحداث في حياتنا.

ولكن بعد أن انتهينا الآن من مقال "المخبر اللامحدود"، نحول المزاج الخفيف نسبياً الذي تمكنا من الحفاظ عليه طيلة الأيام القليلة الماضية إلى قلق ملموس: فقد أصبحنا على بعد أقل من أربع وعشرين ساعة من الكشف عن هوية سنودن، وهو ما كنا نعلم أنه سيغير كل شيء، وخاصة بالنسبة له. لقد مر الثلاثة منا بنجربة قصيرة ولكنها مكيفة وممتعة بشكل استثنائي. وكان من المفرد أن يتم إبعاد أحدها، سنودن، من المجموعة قريباً، ومن المرجح أن يذهب إلى السجن لمدة عام.

لعد كان هذا الأمر بمثابة صدمة حقيقية بالنسبة لي منذ فترة طويلة - وهي الحديقة التي كانت تخيم على الأجواء منذ البداية، ونعكر صفو الأجواء، على الأقل بالنسبة لي. ولم يكن سنودن هو الوحيد الذي بدا غير منزعج من هذا الأمر. والآن تسالت روح الدعابة المحنونة إلى تعاملاتنا.

قال سنودن مازحا وهو يأمل غرفتنا: "أنا أنصل بالسرير السفلي في غوانتنامو".
الآفاق. وعندما تحدثنا عن المقالات المسبقة، كان يقول أشياء مثل، "هذا سيحدث في لائحة الاتهام. والسؤال الوحيد هو ما إذا كان الأمر سيدخل في لائحة الاتهام الخاصة بك أم في لائحة الاتهام الخاصة بي." لقد ظل هادئًا بشكل لا يمكن تصوره في الغالب. حتى الآن، مع اقتراب الساعة من نهايتها، وبعد أن حصل على حريته، ذهب سنودن إلى الفراش في الساعة العاشرة والصف، كما كان يفعل كل ليلة أثناء فترة اعتقاله. الوقت في هونج كونج. بينما لم أتمكن من الحصول على أكثر من ساعتين من النوم المضطرب في وقت ما، كان يحافظ على ساعات عمل ثابتة. "حسنًا، سأذهب إلى النوم"، كان يقول أعلن بشكل عرضي كل ليلة قبل التقاعد لمدة سبع ساعات ونصف من الصوت كان سنودن ينام بشكل جيد، وبدوا أنه منعش تمامًا في اليوم التالي. عندما سألتها عن قدرته على النوم بشكل جيد في ظل هذه الظروف، قال إنه شعر بسلام عميق مع ما فعله، وبالتالي كانت الليالي سهلة. "أعنف أنني لم يتبق لي سوى أيام قليلة مع وسادة مريحة"، قال. مازحني قائلاً: "لذا قد يكون من الأفضل أن أستمع بها".

* * *

في يوم الأحد بعد الظهر بوقت هونج كونج، قمت أنا وإوين بوضع اللمسات الأخيرة على مقالنا الذي قدمنا فيه سنودن للعالم، بينما أنهت لورا تحرير الفيديو. وتحدثت مع جانين، التي سجلت دخولها للدردشه مع بداية الصباح في نيويورك، حول الأهمية الخاصة للتعامل مع هذه الأخبار بعناية وشعوري الشخصي بالالتزام تجاه سنودن لتحقيق العدالة في اختياراته. لقد أصبحت أثق في زملائي في الغاردبان أكثر فأكثر، سواء من الناحية التحريرية أو بسبب شجاعهم. ولكن في هذه الحالة، أردت أن أراجع كل تعديل، كبيرًا كان أم صغيرًا، حتى أتمكن من الكشف عن سنودن للعالم.

في وقت لاحق من ظهر ذلك اليوم في هونج كونج، جاءت لورا إلى غرفتي في الفندق لعرض الفيديو الذي أعدته لي وإوين. وشاهدنا نحن الثلاثة الفيديو في صمت. كان عمل لورا رائعاً - كان الفيديو بسيطاً والمونتاจ رائعاً - ولكن القوة كانت في المفام الأول في الاستماع إلى سنودن وهو يتحدث عن نفسه. فقد عبر ببراعة عن اقتناعه وشعفه وقوة التزامه التي دفعته إلى الحرك. وكنت أعلم أن جرائه في العدم للمطالبة بما فعله وتحمل المسؤولية عن أفعاله، ورفضه الاختباء والتعرض للمطاردة، من شأنه أن يلهم الملايين.

لقد كنت أرغب أكثر من أي شيء آخر في أن يرى العالم شجاعة سنودن. لقد عملت حكومة الولايات المتحدة بجد شديد على مدى العقد الماضي لإظهار قوتها غير المحدودة. لقد بدأت الحروب، وعذبت الناس وسجنتهم دون توجيه اتهامات إليهم، وقصفت أهدافاً بطائرات بدون طيار في عمليات قتل خارج نطاق القضاء. ولم يكن الرسل بمنأى عن هذه النهم: فقد تعرض المبلغون عن المخالفات للإساءة والملاحقة القضائية، ويعرض الصحفيون للتهديد بالسجن. ومن خلال عرض مدروس بعناية للترهيب لأي شخص يفكر في تحدي ذي مغزى، سعت الحكومة جاهدة إلى إظهار للناس في جميع أنحاء العالم أن قونها لا نقدتها القوانين ولا الأخلاق، ولا المبادئ ولا الدستور: انظروا ماذا يمكننا أن نفعل وماذا سنفعل لأولئك الذين يعرقلون أجندتنا.

لقد تحدى سنودن الترهيب بكل صراحة ووضوح. فالشجاعة معدية. وكنت أعلم أنه قادر على حث العديد من الناس على القيام بنفس الشيء.

في الساعة الثانية بعد الظهر بالتوقيت الشرقي يوم الأحد 9 يونيو، نشرت صحيفة الجارديان الفصحة الذي كشف عن سنودن للعالم: "إدوارد سنودن: المبلغ عن المخالفات وراء

"كشف وكالة الأمن القومي عن عمليات المراقبة التي قامت بها". كان الجزء العلوي من المقال يضم اثني عشر تقريراً من إعداد لورا.

فيديو مدته دقيقة؛ السطر الأول يقول، "الشخص المسؤول عن واحدة من أكثر

أحد أهم السرييات في التاريخ السياسي الأمريكي هو إدوارد سنودن، وهو رجل سابق يبلغ من العمر 29 عاماً.

مساعدة فني لوكالة المخابرات المركزية وموظف حالي في شركة المعاومات الدفاعية Booz

"ألين هامليون". لقد روت المقالة قصة سنودن، ونعلت دوافعه، و

وأعلن أن "سنودن سوف يسجل في التاريخ باعتباره أحد أكثر المسؤولين الأمريكيين فطاعة".

"المبلغون عن المخالفات، إلى جانب دانييل السبيرج وبرادلي مانينغ".

معبس من ملاحظة سنودن المبكرة إلى لورا وأنا: "أفهم أنني سأكون

لقد عانى من أفعالي ولكنني سأكون راضياً إذا تم إنشاء اتحاد سري.

العانون والعفو غير المكافئ والسلطات التنفيذية التي لا تقاوم والتي تحكم العالم الذي أحبه

"تكشف ولو للحظة".

لقد كان رد الفعل على المقال والعديد أكثر حدة من أي شيء شهدته ككاتب. وفي اليوم التالي

كتب السبيرج نفسه في صحيفة الجارديان: "لم يحدث في التاريخ الأمريكي تسريب أكثر أهمية

من تسريب إدوارد سنودن لمواد وكالة الأمن القومي، وهذا يشمل بالتأكيد أوراق البناجون قبل

أربعين عاماً".

لقد قام مئات الآلاف من الناس بنشر الرابط الخاص بحساباتهم على موقع فيسبوك في الأيام القليلة الأولى فقط. وشاهد المقابلة على موقع يوتيوب ما يقرب من ثلاثة ملايين شخص. وشاهدها عدد أكبر من الناس على موقع الجارديان على الإنترنت. وكانت الاستجابة الساحقة

لقد كانت شجاعة سنودن بمثابة الصدمة والإلهام.

لقد تابعت أنا ولورا وسنودن ردود الفعل على كشفه، بينما ناقشت مع اثنين من خبراء استراتيجيات الإعلام في صحيفه الغارديان المقابلات التلفزيونية التي ينبغي لي أن أوافق على إحرائها صباح يوم الاثنين. وقد استقر رأينا على برنامج Morning Joe على قناة MSNBC، ثم برنامج وهما البرنامجان اللذان شكلا التغطية الإعلامية لسنودن طوال اليوم، NBC على قناة Today.

ولكن قبل أن أتمكن من الوصول إلى تلك المقابلات، انحرف مسارنا بسبب مكالمة هافنة في الساعة الخامسة صباحاً - بعد ساعات قليلة من نشر مقال سنودن - من قارئ قديم لي يعيش في هونج كونج، كنت أواصل معه بشكل دوري طيلة الأسبوع. وفي تلك المكالمة التي أحررتها في الصباح الباكر، أشار إلى أن العالم بأسره سوف يبحث قريباً عن سنودن في هونج كونج، وأصر على أن سنودن يحتاج على وجه السرعة إلى الاحتفاظ بمحاميين يتمتعون بصلات جيدة في المدينة. وكان لديه اثنان من أفضل محامي حقوق الإنسان على استعداد لتمثيله. فهل يمكن لثلاثهم أن يأبوا إلى فندق في الفور؟

لقد اتفقا على اللقاء بعد وقت قصير، في حوالي الساعة الثامنة صباحاً. نمت لبضع ساعات حتى اصل، قبل ساعة من الموعد، في الساعة السابعة صباحاً.

"لقد وصلنا بالفعل"، قال، "في الطابق السفلي من فندقكم. معي المحاميان. بهو الفندق مليء بالكاميرات والمراسلين. وسائل الإعلام تبحث عن فندق سنودن وسجده قريباً، ويقول المحامون إنه من الأهمية بمكان أن يصلوا إليه قبل أن تجده وسائل الإعلام".

بالكاد استيقظت، ارتديت أقرب ملابس وجدتها وبعثرت نحو الباب. وبمجرد فتحه، انبعثت ومضات من كاميرات متعددة في وجهي. من الواضح أن حشد وسائل الإعلام قد رشى أحد أفراد طاقم الفندق للحصول على رقم غرفتي. عرفت سيدتان عن نفسيهما على أنهما مراسلتان لصحيفة وول ستريت جورنال في هونج كونج؛ وكانت أخريان، بما في ذلك واحدة تحمل كاميرا كبيرة، من وكالة أسوشيتد برس.

لقد ألغوا الأسئلة وشكلوا نصف دائرة محركة حولي بينما كنت أسير إلى المصعد. لقد شقوا طريقهم إلى المصعد معي، وطرحوا سؤالاً نلوا الآخر، وأجبت على معظمها بإجابات قصيرة ومختصرة وغير مفيدة.

في الردده، انضمت مجموعة جديدة من الكاميرات والمراسلين إلى المجموعة. حاولت البحث عن العارئ والمحامين، لكنني لم أستطع التحرك خطوة واحدة دون أن يعترض طريقني أحد.

كنت قلقاً بشكل خاص من أن السرب سيحاول متابعتي ويجعلني

كان من المستحيل على المحامين الوصول إلى سنودن. قررت في النهاية عقد مؤتمر صحفي مرتجل في الردهة، والإجابة على الأسئلة حتى ينصرف المراسلون. وبعد حوالي خمسة عشر دقيقة، تفرق معظمهم.

ثم شعرت بالارتياح عندما عثرت على جيل فيليبس، كبير محامي الجارديان، التي توقفت في هونج كونج في طريقها من أستراليا إلى لندن لتقديم أنا واون مع المستشار القانوني. قال إنها تريد استكشاف كل السبل الممكنة "لصحيفة الجارديان لحماية سنودن. "ألان مصمم على أن نعطيه كل ما لديه من قوة." "قالت إننا نستطيع الحصول على الدعم القانوني"، حاولنا التحدث أكثر ولكن لم تكن لدينا أي خصوصية مع آخر عدد قليل من المراسلين يتربصون.

لقد وجدت فارني أخيراً، إلى جانب المحامين من هونج كونج اللذين أحضرهما معه. لقد خططنا لكيفية الحدث دون أن ينعبنا أحد، ثم توجهنا جميعاً إلى غرفة جيل. وبينما كنا لا نزال نلاحق حفنة من المراسلين، أغلقنا الباب في وجوههم.

لقد بدأنا على الفور في العمل. فقد أبدى المحامون رغبتهم في التحدث إلى سنودن على وجه السرعة للحصول على إذن رسمي منه لتمثيله، وعند هذه النقطة يمكنهم البدء في التصرف نيابة عنه.

استخدمت جيل هانفها بشكل محموم للتحقيق في هؤلاء المحامين، الذين التقينا بهم للنو، قبل أن تسلمهم سنودن. وتمكنت من تحديد أنهم معروفون بالفعل ومسفرون في مجمع حقوق الإنسان واللجوء ويبدو أنهم على صلة وثيقة بالسياسة في هونج كونج. وبينما كانت جيل تؤدي واجبها على الفور، قمت بتسجيل الدخول إلى برنامج الدردشة. وكان سنودن ولورا متصلين بالإنترنت.

كانت لورا، التي كانت تعيم الآن في فندق سنودن، مأكده من أن الأمر لم يكن سوى مسألة وقت قبل أن يجد المراسلون مكانهم أيضاً. كان سنودن حريصاً بوضوح على المغادرة. أخبرته عن المحامين الذين كانوا على استعداد للذهاب إلى غرفته في الفندق. قال سنودن إنهم يحب أن يلعبوه وبأخذه إلى مكان آمن. وقال: "لقد حان الوقت لدخول الجزء من الخطه حيث أطلب من العالم الحماية والعدالة".

"لكنني بحاجة إلى الخروج من الفندق دون أن يتعرف علي الصحفيون"، قال. "والا فسوف يتبعونني أينما ذهبت".

لقد نقلت هذه المخاوف إلى المحامين. سألتني أحدهم: "هل لديه أي أفكار لمنع ذلك؟"

لقد نقلت السؤال إلى سنودن.

"أنا في صدد اتخاذ خطوات لتغيير مظهري"، قال بوضوح

بعد أن فكرت في هذا الأمر مسبقاً، "أستطيع أن أجعل نفسي غير قابل للعرف".
في تلك اللحظة، فكرت في أن المحامين لابد وأن يتحدثوا إليه مباشرة. وقبل أن يتمكنوا
من القيام بذلك، كانوا في حاجة إلى أن يلو سنودن عبارة رسمية حول الاحتفاظ بهم بموجب هذه
الانفاقية. فأرسلت العبارة إلى سنودن، ثم أعادها إليّ على الآلة الكاتبة. ثم استولى المحامون
على الكمبيوتر وبدأوا في التحدث مع سنودن.
وبعد عشر دقائق، أعلن المحاميان أنهما سيوجهان على الفور إلى الفندق للقاء سنودن بينما كان
يحاول مغادرة الفندق دون أن يتم اكتشافه.
"ماذا تنوي أن تفعل معه بعد ذلك؟" سألت.

ومن المرجح أن يأخذه إلى بعثة الأمم المتحدة في هونج كونج وبطلبوا رسمياً حماية الأمم
المتحدة من الحكومة الأمريكية، على أساس أن سنودن لاجئ يطلب اللجوء. أو، كما قالوا، سيحاولون
ترتيب "بيت آمن".
ولكن كيف يمكن إخراج المحامين من الفندق دون أن يلاحظهم أحد؟ لقد توصلنا إلى خطة: سأخرج من
غرفة الفندق مع جيل وأذهب إلى الردهة لإغراء المراسلين الذين ما زالوا ينتظرون خارج بابنا لكي
يتبعوني. ثم ينتظر المحامون بضع دقائق ثم يخرجون من الفندق، على أمل ألا يلاحظهم أحد.

نجحت الخدعة. فبعد ثلاثين دقيقة من الدردشة مع جيل في مركز تجاري مجاور للفندق،
عدت إلى غرفتي وانصت بقلق بأحد المحامين على هاتفه المحمول.

"لقد خرج من السيارة قبل أن يبدأ الصحفيون في التجمع حول المكان"، هكذا قال. "لقد
التقينا به في غرفه بالفندق ثم عبرنا جسراً إلى مركز تسوق مجاور". أمام العرفه التي كان سنودن
قد البقى بنا فيها لأول مرة، كما علمت لاحقاً - "ثم إلى سيارتنا التي كانت نشظرنا. إنه معنا الآن".

أين أخذه؟

"من الأفضل عدم التحدث عن ذلك على الهاتف"، أجاب المحامي. "سيكون في أمان".

في الوب الراهن.

لقد شعرت براحة بالعه لأن سنودن أصبح في أيد أمينة، ولكننا كنا نعلم أن هناك احتمالاً
قوياً بأننا قد لا نراه أو نتحدث إليه مرة أخرى، على الأقل ليس كرجل حر. وعلى الأرجح، كما تصور،
سوف نراه بعد ذلك على شاشة التلفزيون، مرتدياً بدلة السجن البرنقالية ومقيداً بالأغلال،
داخل قاعة محكمة أمريكية، وهو يواجه اتهامات بالجنس.

وبنما كنت أستوعب الخبر سمعت طرقةً على بابي. كان مدير الفندق العام، الذي جاء
ليخبرني أن الهاتف يرن بلا توقف.
بالسبه لغرفتي (لقد أعطيت تعليمات لمكتب الاستقبال بحظر جميع المكالمات). هناك

وكان هناك أيضاً حشود من المراسلين والمصورين وأفراد الكاميرات في الردهة في انتظار طهوري.

"إذا أردت،" قال، "بمكثنا أن نخرجك من المصعد الخلفي ومن خلال مخرج لي يراه أحد. وقد قام محامي الجارديان بحجز غرفة لك في فندق آخر باسم مخلف، إذا كان هذا ما تريد القيام به."

كان هذا واضحاً من لغة مدير الفندق: نريدك أن تغادر بسبب الضجة التي أحدثتها. كنت أعلم أنها فكرة جيدة على أبة حال: كنت أرغب في مواصلة العمل مع بعض الخصوصية وكنت لا أزال أمل في الحفاظ على الاتصال بسنودن. لذا حُزمت أمتعيتي، وتبعت المدير إلى المخرج الخلفي، وقابلت إيوان في سارة كانت تنظرني، ثم حُجرت غرفة في فندق آخر باسم محامي الجارديان.

كان أول ما فعله هو تسجيل الدخول إلى الإنترنت، على أمل أن أسمع أخباراً من سنودن. وبعد عدة دقائق، ظهر على الإنترنت.

"أنا بحير"، هكذا أخبرني. "أنا في ملجأ آمن في الوقت الحالي. ولكنني لا أعرف مدى أمان المكان، أو إلى متى سأظل هنا. سأضطر إلى الانتقال من مكان إلى آخر، كما أن اتصالي بالإنترنت غير موثوق، لذا لا أعرف متى أو إلى أي مدى سأظل متصلاً بالإنترنت."

كان من الواضح أنه متردد في تقديم أي تفاصيل عن مكانه ولم أكن أرغب في ذلك. كنت أعلم أن قدرتي على المشاركة في إخفائه محدودة للغاية. لقد أصبح الآن الرجل الأكثر طلباً في العالم من قبل أقوى حكومة في العالم. كانت الولايات المتحدة قد طالبت بالفعل سلطات هونج كونج بأفعاله وسليمه إلى الحجز الأمريكي.

فنحدثنا باختصار وبطريقة مبهمة، وأعربنا عن أملنا المتبادل في أن نتواصل. وطلبت منه أن يبقى آمناً.

* * *

وعندما وصلت أخيراً إلى الاستوديو لإجراء المقابلات لبرنامج "مورنينج جو" وبرنامج "توداي"، لاحظت على الفور أن نبرة الاستجواب قد تغيرت بشكل كبير. فبدلاً من التعامل معي كمراسل، فضل المضيفون مهاجمة هدف جديد: سنودن نفسه، الذي أصبح الآن شخصية غامضة في هونج كونج. واسنانف العديد من الصحفيين الأميركيين دورهم المعتاد كخدم للحكومة. ولم تعد القصة أن الصحفيين كشفوا عن انتهاكات خطيرة ارتكبتها وكالة الأمن القومي، بل إن القصة كانت أن أميركياً يعمل لصالح الحكومة "خان" التزامه، وارتكب جرائم، ثم "فر إلى الصين".

كانت مقابلاتي مع كل من المضيفين، ميكا برززينسكي وسافانا حوثيري،

لقد كان رد فعلهم حاداً ولادعاً. لقد حرموني من النوم لأكثر من أسبوع كامل، ولم أعد أنحمل الانتعادات الموحية إلى سودن والتي كانت متضمنة في أسلهم: لقد شعرت أن الصحفيين يجب أن يحتفلوا، وليس أن يشيطنوا شخصاً نجح في جلب قدر أعظم من الشفافية إلى دولة الأمن القومي مقارنة بأي شخص آخر منذ سنوات.

وبعد بضعة أيام أخرى من المقابلات، قررت أن الوقت قد حان لمغادرة هونج كونج. فمن الواضح أنه أصبح من المستحيل الآن أن أبقى بسودن أو أساعده بأي شكل من الأشكال من هونج كونج، وفي تلك اللحظة كنت منهكاً تماماً، جسدياً وعاطفياً ونفسياً. وكنت حريصاً على العودة إلى ربو.

لقد فكرت في العودة إلى المنزل بالطائرة عبر نيويورك والوقوف ليوم واحد لإجراء المقابلات - فقط لإثبات أنني قادر على ذلك. ولكن أحد المحامين نصحتني بعدم القيام بذلك، بحجة أنه ليس من المنطقي أن أحمل مثل هذه المخاطر القانونية قبل أن نعرف كيف نخطط الحكومة للرد. وقال لي: "لقد مكثتم للتو من أكبر تسريب للأمن القومي في تاريخ الولايات المتحدة، ونشرت على شاشات التلفزيون رسالة تحدٍ لا مثيل لها. ولن يكون من المنطقي أن أخطط لزيارة الولايات المتحدة إلا بعد أن نتعرف على رد فعل وزارة العدل".

لم أوافق على هذا الرأي: فقد اعتقدت أنه من غير المرجح إلى حد كبير أن تعتقل إدارة أوباما صحافياً في خضم مثل هذه التقارير رفيعة المستوى. ولكنني كنت منهكاً للغاية بحيث لم أتمكن من الجدال أو المخاطرة. لذا فقد طلبت من صحيفة الغارديان حجز تذكرة العودة إلى ربودي جاسرو عبر دبي، التي لا تبعد كثيراً عن الولايات المتحدة. وفي الوقت الحالي، استتجت أنني قد بذلت ما يكفي من الجهد.

قناة... خلف قضبان الحياة... لطلب الكتب المترجمة
ولترجمة الكتب الانجليزية والكورية وجميع اللغات.
رابط القناة... <https://t.me/ALhyaah5>



اجمعها كلها

كان أرشيف الوثائق التي جمعها إدوارد سنودن مذهلاً من حيث الحجم والنطاق. وحتى بصفتي شخصاً أمضى سنوات في الكتابة عن مخاطر المراقبة السرية الأميركية، فقد وجدت أن اسعاع نطاق نظام التجسس صادم جداً، وخاصة لأنه لم تنفذه بوضوح دون أي مساءلة أو شفافية أو حدود تقريباً.

تم وصف الآلاف من برامج المراقبة المنفصلة التي تم وصفها في الأرشيف لم يكن من المفصود من قبل أولئك الذين نفذوها أن تصبح معلومة عامة. كانت بعض البرامج تستهدف السكان الأميركيين، لكن عشرات البلدان في جميع أنحاء العالم - بما في ذلك الديمقراطيات التي تعبر عادة حليفة للولايات المتحدة، مثل وكانت فرنسا والبرازيل والهند وألمانيا أيضاً أهدافاً لعمليات إباده جماعية عشوائية. مراقبة.

لقد تم تنظيم أرشيف سنودن بشكل أنيق، لكن حجمه ونعيمده جعله من الصعب للغاية معالجتها. فقد احتوت على عشرات الآلاف من وثائق وكالة الأمن القومي. تم إنتاجها من قبل كل وحدة وقسم فرعي تقريباً داخل الوكالة المرامية الأطراف، كما احتوت أيضاً على بعض الملفات من وكالات استخبارات أجنبية وثيقة الصلة بها. كانت الوثائق حديثة بشكل مذهل: معظمها من عامي 2011 و2012، والعديد منها من عام 2011. بعضها يعود تاريخه إلى مارس وأبريل من ذلك العام، قبل أشهر فقط من النقيب سنودن في هونغ كونغ.

كانت الغالبية العظمى من الملفات الموجودة في الأرشيف مصنفة على أنها "سرية للغاية". وكانت أغلب هذه الملفات تحمل علامة "FVEY"، أي أنها كانت معتمدة للتوزيع فقط على أقرب أربعة حلفاء لوكالة الأمن القومي في مجال المراقبة، وهم تحالف "العيون الخمس" الناطق باللغة الإنجليزية والذي يتألف من بريطانيا وكندا وأستراليا ونيوزيلندا. وكانت ملفات أخرى مخصصة للولايات المتحدة فقط، وكانت تحمل علامة "NOFORN" التي تعني "لا يجوز توزيعها في الخارج". وكانت بعض الوثائق، مثل أمر محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية الذي يسمح بجمع سجلات الهاتف والتوجيه الرئاسي الذي أصدره أوباما لإعداد عمليات سببرانية هجومية، من بين أكثر الأسرار التي تحفظ بها الحكومة الأميركية.

إن فك رموز الأرشيف ولغة وكالة الأمن القومي يتطلب منحنى تعليمي شديد الانحدار.

وتواصل الوكالة مع نفسها وشركائها بلغة خاصة بها، وهي لغة بيروقراطية ومتكلفة ولكنها في بعض الأحيان متفاخر بها وحتى ساخرة. وكانت أغلب الوثائق أيضاً فنية للغاية، وملبنة بالاختصارات والأسماء الرمزية المحظورة، وفي بعض الأحيان كانت تتطلب قراءة وثائق أخرى أولاً قبل أن يتسنى فهمها.

ولكن سنودن كان قد توقع المشكلة، فقام بإعداد قوائم بالاختصارات وأسماء البرامج، فضلاً عن فواميس الوكالة الداخلية للمصطلحات الفنية. ورغم ذلك، كانت بعض الوثائق غير مفهومه عند القراءة الأولى أو الثانية أو حتى الثالثة. ولم تظهر أهميتها إلا بعد أن جمعت أجزاء مختلفة من أوراق أخرى واستشرب بعض أبرز خبراء العالم في مجال المراقبة والشفير والقرصنة وباريخ وكالة الأمن القومي والإطار القانوني الذي يحكم التجسس الأمريكي.

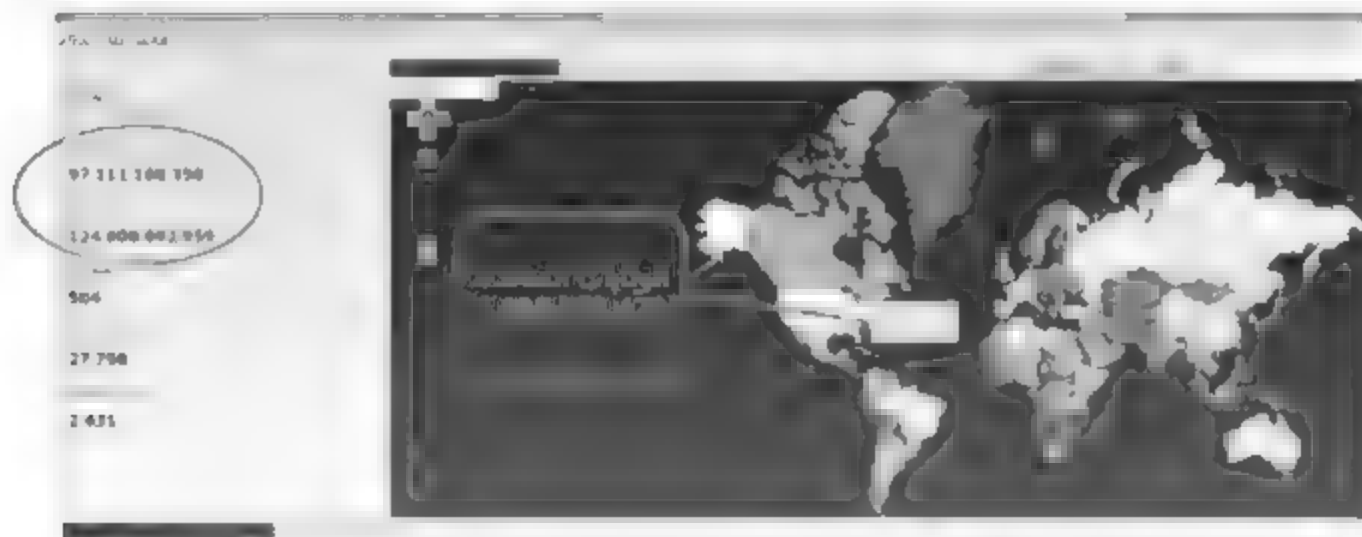
كان الأمر الذي زاد من صعوبة الأمر هو حقيقة وجود أكوام من الوثائق. غالباً ما يتم تنظيمها ليس حسب الموضوع ولكن حسب فرع الوكالة الذي تم فيه نشأت، واختلطت الاكتشافات الدرامية بكميات كبيرة من الأشياء العادية أو مادة نعية للغاية. وعلى الرغم من أن صحيفة الجارديان ابتكرت برنامجاً للبحث من خلال الملفات عن طريق الكلمات الرئيسية، والتي كانت ذات فائدة كبيرة، كان هذا البرنامج بعيداً عن كانت عملية هضم الأرشيف بطيئة للغاية، وكان العديد من بعد أشهر من اسلامنا للوثائق لأول مرة، لا تزال بعض المصطلحات والبرامج تتطلب هذه المعلومات مزيداً من العاربر قبل أن يتم الكشف عنها بشكل آمن ومماسك. ولكن على الرغم من هذه المشاكل، فإن ملفات سنودن كشفت بلا أدنى شك عن شبكة معقدة من عمليات المراقبة التي تستهدف الأميركيين (الذين هم خارج نطاق مهمة وكالة الأمن القومي بشكل واضح) وغير الأميركيين على حد سواء. فقد كشف الأرشيف عن الوسائل الفنية المستخدمة لاعتراض الاتصالات: التنصت على خوادم الإنترنت، والأقمار الصناعية، وكابلات الألياف الضوئية بحب الماء، وأنظمة الهاتف المحلية والأجنبية، وأجهزة الكمبيوتر الشخصية. كما حدد الأرشيف الأفراد المستهدفين بأشكال شديدة السطع من التجسس، وهي القائمة التي تراوحت بين الإرهابيين المزعومين والمشتبه بهم جنائياً إلى الزعماء المنتخبين ديمقراطياً من حلفاء الأمة وحتى المواطنين الأميركيين العاديين. كما ألقى الأرشيف الضوء على الاستراتيجيات والأهداف الشاملة لوكالة الأمن القومي.

كان سنودن قد وضع وثائق بالغة الأهمية في مقدمة الأرشيف، ووصفها بأنها ذات أهمية خاصة. وقد كشفت هذه الملفات عن مدى النفوذ غير العادي الذي تتمتع به الوكالة، فضلاً عن خداعها وحتى جرائمها. وكان برنامج "المخبر اللامحدود" أحد أوائل الاكتشافات من هذا القبيل، حيث أظهر أن وكالة الأمن القومي كانت تعمل على استغلال قدراتها في التجسس على الناس.

إن برنامج "المخبر اللامحدود" يحسب كل المكالمات الهاتفية ورسائل البريد الإلكتروني التي يتم جمعها كل يوم من مختلف أنحاء العالم بدقة حسابية. وقد وضع سنودن هذه الملفات في مكان بارز ليس فقط لأنها حددت حجم المكالمات ورسائل البريد الإلكتروني التي يتم جمعها وتخزينها بواسطة وكالة الأمن القومي - والتي تصل إلى مليارات الدولارات كل يوم - بل وأيضاً لأنها أثبتت أن رئيس وكالة الأمن القومي كيث ألكسندر وغيره من المسؤولين كذبوا على الكونجرس. ولقد زعم مسؤولون في وكالة الأمن القومي مراراً وبكراراً أنهم غير قادرين على تقديم أرقام محددة - وهي بالضبط البيانات التي تم إنشاء برنامج "المخبر اللامحدود" لجمعها.

على سبيل المثال، في الفترة التي بدأت في الثامن من مارس/آذار 2013، أظهرت شريحة من برنامج "مخبر بلا حدود" أن وحدة واحدة من وكالة الأمن القومي، وهي وحدة عمليات الوصول العالمي، جمعت بيانات عن أكثر من ثلاثة مليارات مكالمة هاتفية ورسالة بريد إلكتروني مرت عبر نظام الاتصالات في الولايات المتحدة. (يشير مصطلح "DNR" أو "العرف على الأرقام المطلوبة" إلى المكالمات الهاتفية؛ ويشير مصطلح "DNI" أو "استخبارات الشبكة الرقمية" إلى الاتصالات القائمة على الإنترنت مثل رسائل البريد الإلكتروني). وتتجاوز هذا الرقم ما تم جمعه من أنظمة كل من روسيا والمكسيك وكل بلدان أوروبا تقريباً، وكان مساوياً تقريباً لما تم جمعه من البيانات من الصين.

وبشكل عام، جمعت الوحدة في غضون ثلاثين يوماً فقط بيانات عن أكثر من 97 مليار رسالة بريد إلكتروني و124 مليار مكالمة هاتفية من جميع أنحاء العالم. وتفصيل وثيقة أخرى من وثائق BOUNDESS INFORMANT البيانات الدولية التي تم جمعها في فترة ثلاثين يوماً واحدة من ألمانيا (500 مليون)، والبرازيل (2.3 مليار)، والهند (13.5 مليار). ومع ذلك، أظهرت ملفات أخرى جمع البيانات الوصفية بالتعاون مع حكومات فرنسا (70 مليوناً)، وإسبانيا (60 مليوناً)، وإيطاليا (47 مليوناً)، وهولندا (1.8 مليون)، والبروك (33 مليوناً)، والدنمارك (23 مليوناً).



وعلى الرغم من التركيز الذي حددته وكالة الأمن القومي قانوناً على "الاستخبارات الأجنبية"، فقد أكدت الوثائق أن الجمهور الأميركي كان هدفاً بالغ الأهمية للمراقبة السرية. ولم يكن هناك ما يوضح ذلك أكثر من الوثيقة السرية للغاية التي نشرت في الخامس والعشرين من إبريل/سبتمبر 2013.

في عام 2006 أصدرت محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية أمراً يلزم شركة فيريزون بتسليم وكالة الأمن القومي الأميركية كل المعلومات المتعلقة بالمكالمات الهاتفية التي يجريها عملاؤها الأميركيون، أو ما يعرف بـ "بيانات الهاتف الوصفية" وكان الأمر مكتوباً عليه "لا يجوز السماح لأي شخص بأسهاك حرمة الاتصالات الهاتفية" وكانت لغة الأمر واضحة ومطلعة.

، ثم بموجب هذا الأمر مني لتسليم تقديم نسخة كتروية من نسخة
العلمية التالية إلى وكالة الأمن القومي (NSA) عند تقديم هذا الأمر، ومواصلة
البحث على أساس يومي مستمر بعد ذلك طوال مدة هذا الأمر، ما لم يأمر المحكمة بخلاف ذلك
جميع مستخدميه لمكالمات و "تحتفظ" بـ وصفه من نسخة نسخة
للاتصالات (أ) بين الولايات المتحدة والخارج؛ أو (ب) بالكامل داخل Venzon
لولايات المتحدة، بما في ذلك المكالمات الهاتفية المحلية

بضمن بيانات تعريف الهاتف معلومات شاملة حول توجيه الاتصالات، بما في
ذلك على أساس اسماء أو مختصر معلومات تحديد الخسيسة (على سبيل المثال
رقم الهاتف الأصلي والمسمى، ورقم هوية المشترك الدولي في الهاتف المحمول
وما إلى ذلك)، ومعرف (IMEI) ورقم هوية معطى الهاتف المحمول الدولي (IMSI)
الخروج ورقم بطاقة بطاقة، بـ نسخة ووقت ومدة مكالمته

كان برنامج جمع المكالمات الهاتفية بالجملة هذا أحد أهم الاكتشافات في أرشيف مشيع بجميع أنواع برامج المراقبة السرية - من برنامج PRISM واسع النطاق (الذي يتضمن جمع البيانات مباشرة من خوادم أكبر شركات الإنترنت في العالم) ومشروع BULLRUN، وهو جهد مشترك بين وكالة الأمن القومي ونظيرتها البريطانية، مقر الاتصالات الحكومية (GCHQ)، للتغلب على أكثر أشكال التشفير شيوعاً المستخدمة لحماية المعاملات عبر الإنترنت، إلى الشركات الأصغر حجماً ذات الأسماء التي تعكس روح التفوق الاحتفارية والمتباهية التي تكمن وراءها: EGOTISTICAL GIRAFFE، الذي يستهدف متصفح Tor الذي من المفترض أن يتيح عدم الكشف عن الهوية في الصفح عبر الإنترنت؛ وMUSCULAR، وهي وسيلة لغزو الشبكات الخاصة لجوجل وباهو!؛ وOLYMPIA، برنامج كندا لمراقبة وزارة المناجم والطاقة البرازيلية.

كانت بعض برامج المراقبة مخصصة طاهراً لمشتببه بهم في قضايا الإرهاب. ولكن كميات كبيرة من البرامج لم تكن لها أي علاقة بالأمن القومي. ولم تترك الوثائق مجالاً للشك في أن وكالة الأمن القومي كانت متورطة بنفس القدر في التجسس الاقتصادي،

الواقع أن أرشيف سنودن، الذي تم الكشف عنه في مجمله، قادنا إلى استنتاج بسيط في نهاية المطاف: فقد أنشأت حكومة الولايات المتحدة نظاماً يهدف إلى الفضاء التام على الخصوصية الإلكترونية في مختلف أنحاء العالم. وبعيداً عن المبالغة، فإن هذا هو الهدف الحرفي المعلن عنه صراحة للدولة التي تمارس المراقبة: جمع وتخزين ومراقبة وتحليل كل الاتصالات الإلكترونية بين جميع الناس في مختلف أنحاء العالم. والواقع أن الوكالة مكرسة لمهمة شاملة واحدة: مع أدنى قطعه من الاتصالات الإلكترونية من الإفلات من قبضتها النظامية.

إن هذا التفويض الذي فرضته الوكالة على نفسها يتطلب منها توسيع نطاق عملها إلى ما لا نهاية. ففي كل يوم تعمل الوكالة على تحديد الاتصالات الإلكترونية التي لا يتم جمعها وتخزينها، ثم تعمل على تطوير تعنيات وأساليب جديدة لتصحيح هذا العصور. ولا ترى الوكالة نفسها في حاجة إلى أي مبرر محدد لجمع أي اتصال إلكتروني بعينه، ولا إلى أي أساس لاعتبار أهدافها موضع شك. وما تطلق عليه الوكالة اسم "استخبارات الإشارات" - أي كل إشارات الاستخبارات - هو هدفها. والحقيقة أن امتلاكها للقدرة على جمع هذه الاتصالات أصبح سبباً منطقياً للقيام بذلك.

* * *

وكالة الأمن القومي هي فرع عسكري من البتاغون، وهي أكبر وكالة استخبارات في العالم. العالم، حيث يتم تنفيذ غالبية أعمال المراقبة من خلال تحالف العيون الخمس. التحالف. حتى ربيع عام 2014، عندما تصاعد الجدل حول قصص سنودن وفي ظل تزايد حدة التوتر، أصبح رئيس الوكالة الجنرال كيث بي. ألكسندر، الذي أشرف عليها خلال السنوات السبع السابقة، زاد بشكل كبير حجم وكالة الأمن القومي ونفوذها خلال فترة ولايته. وفي هذه العملية، أصبح ألكسندر ما وصفه المراسل جيمس بامفورد بأنه "أقوى رئيس استخبارات في تاريخ الأمة."

لقد كانت وكالة الأمن القومي "عملاقاً في مجال البيانات عندما تولى ألكسندر منصبه"، كما لاحظ مراسل مجلة فورين بوليسي شن هاريس، "ولكن تحت إشرافه، اتسع نطاق ونطاق وطموح مهمتها إلى ما هو أبعد من أي شيء فكر فيه أسلافه". ولم يحدث من قبل أن "تملك وكالة من وكالات الحكومة الأميركية القدرة، فضلاً عن السلطة القانونية، على جمع وتخزين مثل هذا القدر الهائل من المعلومات الإلكترونية". وقد أخبر مسؤول سابق في الإدارة عمل مع رئيس وكالة الأمن القومي هاريس أن "استراتيجته ألكسندر" كانت واضحة: "أنا بحاجة إلى الحصول على كل البيانات".

وأضاف هاريس: "إنه يريد التمسك بها لأطول فترة ممكنة".

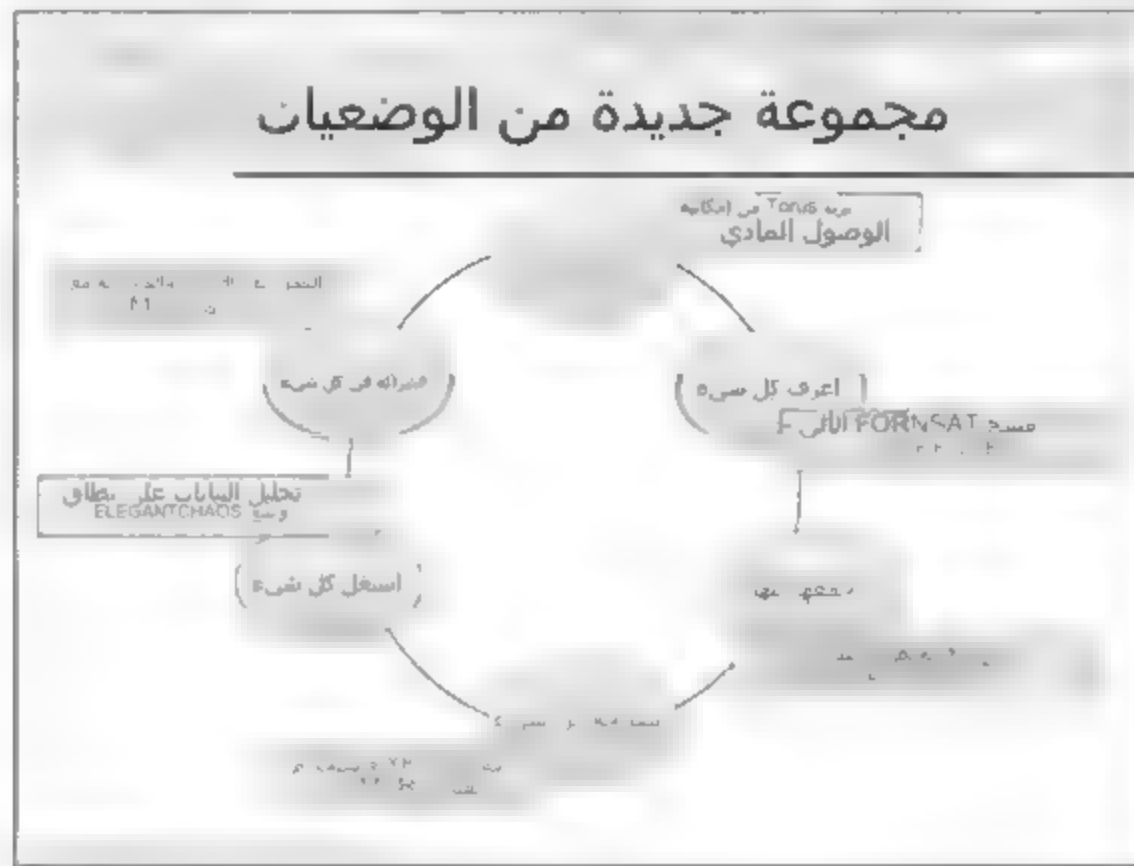
إن شعار ألكسندر الشخصي "اجمع كل شيء" يعبر بشكل مثالي عن الغرض المركزي لوكالة الأمن القومي. وقد وضع هذه الفلسفة موضع التنفيذ لأول مرة في عام 2005 أثناء جمع إشارات الاستخبارات المتعلقة باحتلال العراق. وكما ذكرت صحيفة واشنطن بوست في عام 2013، فقد أصبح ألكسندر غير راضٍ عن التركيز المحدود للاستخبارات العسكرية الأميركية، التي استهدفت فقط المتمردين المشبه بهم وغيرهم من التهديدات للقوات الأميركية، وهو النهج الذي اعتبره رئيس وكالة الأمن القومي المعين حديثاً معيداً للغابة. "لقد أراد كل شيء: كل رسالة نصية عراقية، ومكالمة هاتفية، وبريد إلكتروني يمكن أن يتم امتصاصها بواسطة أجهزة الكمبيوتر القوية النابعة للوكالة". لذلك نشرت الحكومة أساليب تكنولوجية بلا تمييز لجمع كل بيانات الاتصالات من السكان العراقيين بالكامل.

ولقد فكر ألكسندر بعد ذلك في تطبيق هذا النظام من المراقبة الشاملة - الذي تم إنشاؤه في الأصل لسكان أجنبي في منطقة حرب نشطة - على المواطنين الأميركيين. وكما فعل في العراق، فقد بذل ألكسندر قصارى جهده للحصول على كل ما يستطيع الحصول عليه: الأدوات والموارد والسلطة القانونية اللازمة لجمع وتخزين كميات هائلة من المعلومات الخام عن الاتصالات الأميركية والأجنبية. وعلى هذا فإن ألكسندر (61 عاماً) كان خلال السنوات الثماني التي قضاها على رأس وكالة المراقبة الإلكترونية في البلاد يشرف بهدوء على ثورة في قدرة الحكومة على جمع المعلومات باسم الأمن القومي.

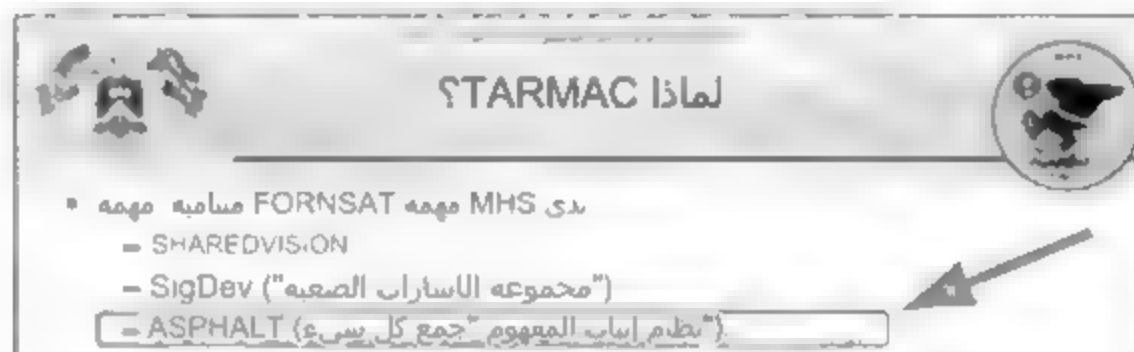
ولقد وثقت مجلة فورين بوليسي سمعة ألكسندر بأعباءه متطرفاً في مجال المراقبة. ففي وصفها لـ "سعيه الحثيث إلى بناء آلة التجسس النهائية"، وصفته المجلة بأنه "راعي البقر في وكالة الأمن القومي". وحتى رئيس وكالة الاستخبارات المركزية ووكالة الأمن القومي في عهد بوش الجنرال مايكل هايدن - الذي أشرف بنفسه على تنفيذ برنامج بوش غير القانوني للنصت دون إذن قضائي، والذي اشتهر بعسكريته العدوانية - كان كثيراً ما يشعر "بالحزن الشديد" إزاء نهج ألكسندر الذي لا يعرف الحدود، وفقاً لمجلة فورين بوليسي. وقد وصف مسؤول استخباراتي سابق وجهة نظر ألكسندر بقوله: "لا داعي للقلق بشأن القانون. دعونا نفكر فقط في كيفية إنجاز المهمة". وعلى نحو مماثل، أشارت صحيفة واشنطن بوست إلى أن "حتى المدافعين عنه يقولون إن عدوانية ألكسندر دفعته أحياناً إلى حافة سلطه القانونية".

وعلى الرغم من أن بعض التصريحات الأكثر تطرفاً التي أدلى بها ألكسندر - مثل سؤاله الصريح "لماذا لا نستطيع جمع كل الإشارات، في كل وقت؟"، والذي ورد أنه سألته أثناء زيارته إلى مقر الاتصالات الحكومية البريطانية في عام 2008 - قد رفضها المتحدثون باسم الوكالة باعتبارها مجرد نكات خفيفة الظل أخرجت من سياقها، فإن الوكالة لا تزال تزعم أن هذه التصريحات "غير صحيحة".

وتشبه وثائق خاصة أن ألكسندر لم يكن يمزح. على سبيل المثال، يظهر عرض سري للغاية قدم إلى المؤتمر السنوي لحالف العيون الخمس في عام 2011 أن وكالة الأمن القومي تبنت صراحه شعار ألكسندر المتمثل في العلم بكل شيء باعتباره غرضها الأساسي:



في وثيقه قدمتها هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية في عام 2010 إلى مؤتمر "العيون الخمس" - في إشاره إلى برنامجها الجاري لاعراض الاتصالات عبر الأرقام الصناعية، والذي يحمل الاسم الرمزي TARMAC - ينصح أن وكالة التجسس البريطانية تستخدم أيضاً هذه العبارة لوصف مهمتها:



وحتى المذكرات الداخلية الروتينية لوكالة الأمن القومي تستشهد بهذا الشعار لتبرير توسيع قدرات الوكالة. على سبيل المثال، تتضمن مذكرة صادرة في عام 2009 من المدير الفني لعمليات البعثة في وكالة الأمن القومي، ترويجاً للتحسينات الأخيرة التي أدخلت على موقع جمع البيانات التابع للوكالة في ميساوا باليابان:

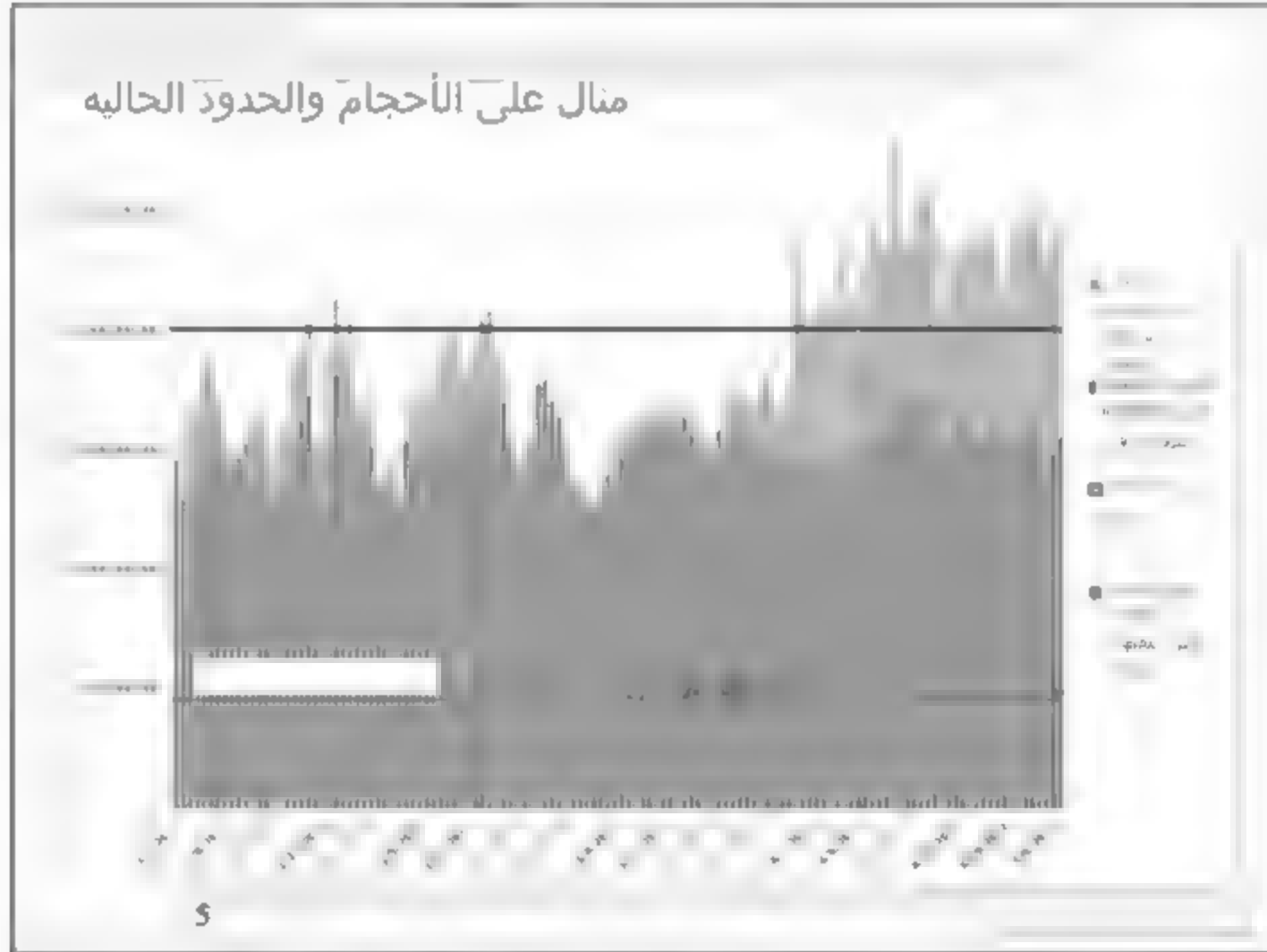
الخطط: المستقبلي (U)

لنمكين فك WORDGOPHER في توسيع عدد مصاب MSOC في المستقبل، نامل (TS//SI//REL) شفير الالف شركاب العمل متحصصه المعدل الاصفيه

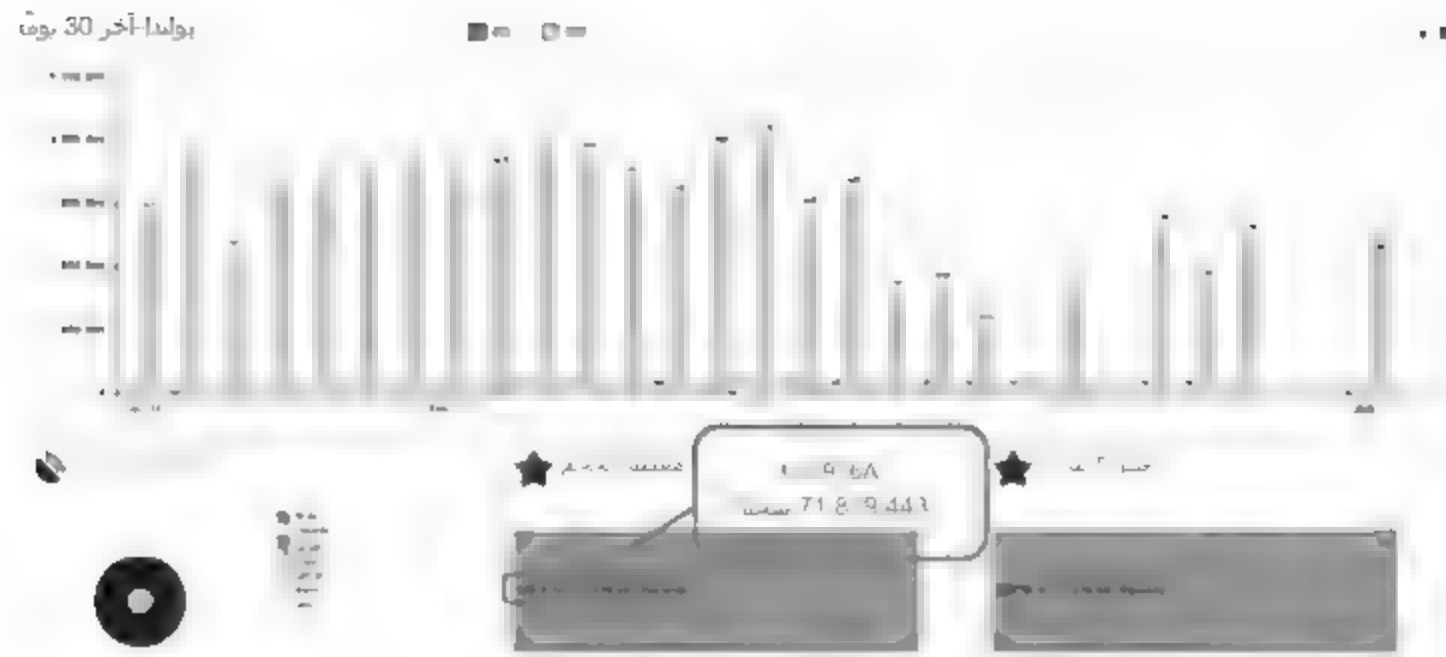
هولاء

ن لاقدر ف ماسيه سكر ماني لعب شفير الالف مع بالصفه الالف طورب MSOC لعدره على مسيح الالف ووف شفيرها لعدره بالصفه الالف على الالف لصايعه هياك العديد من الاحصاليات مع شفير موسسس اقرب حصوه الالف "جمع كل شيء"

إن عبارة "جمع كل شيء" ليست مجرد مزحة نافهه، بل إنها تحدد طموحات وكالة الأمن القومي، وهي هدف أصبحت الوكالة أقرب إلى تحقيقه على نحو متزايد. إن كمية المكالمات الهاتفية، ورسائل البريد الإلكتروني، والدردشات عبر الإنترنت، والأنشطة عبر الإنترنت، والبيانات الوصفية الهاتفية التي تجمعها الوكالة مذهله. والواقع أن وكالة الأمن القومي كثيراً ما "تجمع محتوى أكبر كثيراً مما قد يكون مفيداً للمحللين عادة". وحتى منتصف عام 2012، كانت الوكالة تعالج أكثر من عشرين مليار حدث اتصال (سواء عبر الإنترنت أو الهاتف) من مختلف أنحاء العالم كل يوم:



كما تقوم وكالة الأمن القومي الأمريكية بإعداد تقرير يومي عن عدد المكالمات والرسائل الإلكترونية التي يتم جمعها لكل دولة على حدة. ويوضح الرسم البياني أدناه، بالنسبة لبولندا، أكثر من ثلاثة ملايين مكالمه هاتفية في بعض الأيام، بإجمالي قدره واحد وسبعون مليون مكالمه على مدار ثلاثين يوماً:



إن إجمالي ما جمعه وكالة الأمن القومي محلياً مذهل بنفس القدر. وحتى قبل وبعد كشف سنودن، ذكرت صحيفة واشنطن بوست في عام 2010 أن "كل يوم، تعرض أنظمة جمع البيانات في وكالة الأمن القومي وتخزن 1.7 مليار رسالة. رسائل البريد الإلكتروني، والمكالمات الهاتفية، وأنواع أخرى من الاتصالات" من الأميركيين. وليام بيني، عالم رياضيات عمل في وكالة الأمن القومي لمدة ثلاثة عقود واستقال في عام 2012 في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول احتجاجاً على التركيز المحلي المتزايد للوكالة، أدلى بتصريحات عديدة حول كميات البيانات التي تم جمعها في الولايات المتحدة. في عام 2012 في مقابلة مع برنامج الديمقراطية الآن، قال بيني "لقد اجتمعوا بناء على الأمر من أصل 20 بليون معاملة أجريت بين مواطنين أمريكيين ومواطنين أمريكيين آخرين."

بعد كشف سنودن، ذكرت صحيفة وول ستريت جورنال أن إجمالي

"إن نظام السمت التابع لوكالة الأمن القومي الأمريكية "لديه القدرة على الوصول إلى نحو 75% من إجمالي الاتصالات في الولايات المتحدة" حركة المرور على الإنترنت في البحث عن الاستخبارات الأجنبية، بما في ذلك مجموعة واسعة من "الاتصالات التي يجريها الأجانب والأميركيون". متحدثاً دون الكشف عن هويته،

وقال مسؤولون سابقون في وكالة الأمن القومي للصحيفة إنه في بعض الحالات "تخطف وكالة الأمن القومي بمعلومات سرية".

المحتوى المكتوب للرسائل الإلكترونية المرسله بين المواطنين داخل الولايات المتحدة ويقوم أيضاً بالتصفية

"المكالمات الهاتفية المحلية التي تتم باستخدام تكنولوجيا الإنترنت."

وعلى نحو مماثل، تجمع هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية كميات هائلة من بيانات الاتصالات إلى الحد الذي يجعلها بالكاد قادرة على تخزين ما لديها. وكما جاء في وثيقة أعدها بريطانيا في عام 2011:

إن وكالة الأمن القومي الأميركية توظف نحو ثلاثين ألف شخص، ولكن الوكالة لديها أيضاً عقود مع نحو ستين ألف موظف من شركات خاصة، والتي غالباً ما تقدم خدمات أساسية. والواقع أن سنودن نفسه لم يكن يعمل لدى وكالة الأمن القومي الأميركية، بل كان يعمل لدى شركة دبل وشركة المقاولات الدفاعية الضخمة بووز ألين هاملتون. ومع ذلك، فقد عمل، مثله كمثل العديد من المتعاقدين من القطاع الخاص، في مكاتب وكالة الأمن القومي، في أداء وظائفها الأساسية، وكان لديه القدرة على الوصول إلى أسرارها.

وفقاً لنم شوروك، الذي سجل لفترة طويلة التعاون بين وكالة الأمن القومي والشركات التابعة لها،

"إن 70 بالمائة من ميزانية الاستخبارات الوطنية لدينا يتم إنفاقها على

"القطاع الخاص". عندما قال مايكل هايدن إن "أكبر مركز للقطاع السبراني هو

القوة على هذا الكوكب هي تعاطع طريق باليمور باركواي وميريلاند

وأشار شوروك إلى أن "الطريق 32" كان يشير لبس إلى وكالة الأمن القومي نفسها بل إلى

حديقة الأعمال على بعد ميل واحد تقريباً من المبنى الأسود العملاق الذي يضم

مقر وكالة الأمن القومي في فورت ميد بولاية ماريلاند هناك، جميع المتعاقدين الرئيسيين مع وكالة الأمن القومي، من

من شركته Booz إلى شركته SAIC إلى شركته Northrop Grumman، تقوم الشركة بسعيد عمليات المراقبة والاستخبارات الخاصة بها

العمل للوكالة.

إن هذه الشراكات بين الشركات تتجاوز شركات الاستخبارات والدفاع لتشمل أكبر وأهم شركات

الإنترنت والاتصالات في العالم، وبالنسبة لتلك الشركات التي تتعامل مع الجزء الأعظم من

الاتصالات في العالم والتي تستطيع تسهيل الوصول إلى المبادلات الخاصة. وبعد وصف مهام

الوكالة الممثلة في "الدفاع (حماية أنظمة الاتصالات والكمبيوتر في الولايات المتحدة ضد

الاستغلال)" و"الهجوم (السبت على الإشارات الأجنبية واستغلالها)"، تسرد إحدى الوثائق السرية

للعابرة الصادرة عن وكالة الأمن القومي بعض الخدمات التي تقدمها مثل هذه الشركات:



إن هذه الشراكات مع الشركات، والتي توفر الأنظمة والوصول الذي يعتمد عليه وكالة الأمن القومي، يدار من قبل وحدة عمليات المصادر الخاصة السرية للغاية التابعة لوكالة الأمن القومي، وهي القسم الذي يشرف على الشراكات مع الشركات. ووصف سنودن وحدة عمليات المصادر الخاصة بأنها "جوهرة التاج" للمنظمة.

هي بعض البرامج التي يشرف عليها STORMBREW وOAKSTAR وFAIRVIEW وBLARNEY منظمة SSO ضمن محفظة (CPA Corporate Partner Access).



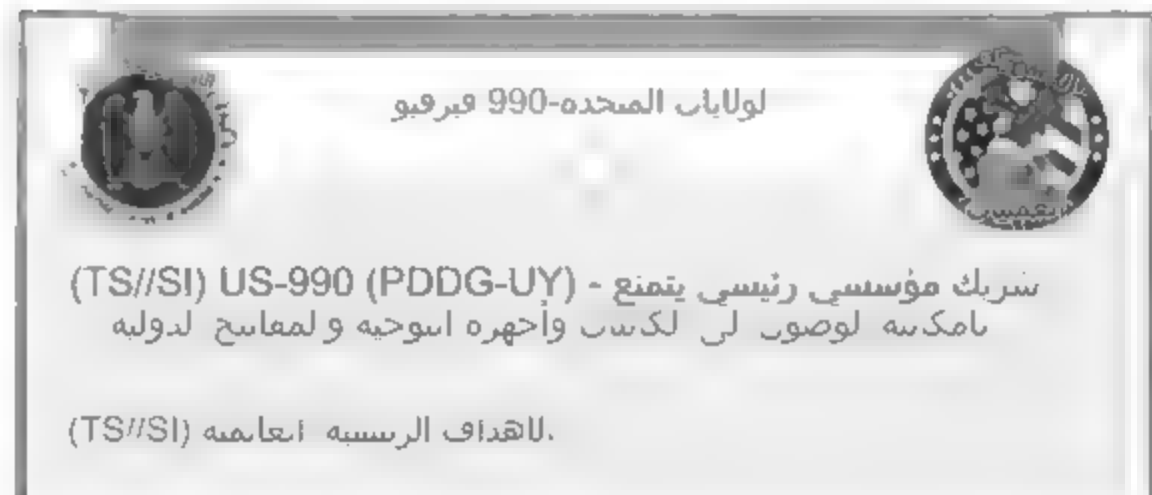
وكجزء من هذه البرامج، تستغل وكالة الأمن القومي قدره بعض شركات الاتصالات على الوصول إلى الأنظمة الدولية، بعد أن أبرمت عقوداً مع شركات اتصالات أجنبية لبناء شبكاتها وصاراتها وتحديثها. ثم يقوم الشركات الأميركية بإعادة بوجبه بيانات الاتصالات الخاصة بالبلد المستهدف إلى مستودعات وكالة الأمن القومي.

الهدف الأساسي من مشروع BLARNEY تم نوصيحه في إحدى جلسات إحاطه وكالة الأمن القومي:



ولقد اعتمد برنامج بلارني على علاقة واحدة على وجه الخصوص - شراكة طويلة الأمد مع شركه أنه بي أند تي، وفقاً لتقرير صحيفة وول ستريت جورنال عن البرنامج. ووفقاً لملفات وكالة الأمن القومي ذاتها، فقد تضمنت قائمة البلدان التي استهدفها برنامج بلارني في عام 2010 البرازيل وفرنسا وألمانيا واليونان وإسرائيل وإيطاليا واليابان والمكسيك وكوريا الجنوبية وفنزويلا، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. كما يجمع برنامج فيرفيو، وهو برنامج آخر من برامج SSO، ما تصفه وكالة الأمن القومي بأنه "كميات هائلة من البيانات" من محيلف أنحاء العالم. وهو أيضاً يعتمد في الأغلب على "شريك مؤسسي" واحد، وعلى وجه الخصوص، فدره هذا الشريك على الوصول إلى أنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية في الدول الأجنبية.

بسيط وواضح FAIRVIEW:



وفقاً لوثائق وكالة الأمن القومي، فإن شركه FAIRVIEW "تأني عادةً ضمن الخمسه الأوائل في وكالة الأمن القومي باعتبارها



ووفقاً لوكالة الأمن القومي الأميركية، فإن برنامج STORMBREW "يتكون حالياً من علاقات حساسة للغاية مع شركتين للاتصالات في الولايات المتحدة (الاسم المسعار ARTIFICE وWOLFPOINT)." وبالإضافة إلى قدره على الوصول إلى نقاط الاختراق في الولايات المتحدة، "يدير برنامج STORMBREW أيضاً موقعين لهبوط الكابلات البحرية؛ أحدهما على الساحل الغربي للولايات المتحدة (الاسم المسعار BRECKENRIDGE)، والآخر على الساحل الشرقي للولايات المتحدة (الاسم المسعار QUAIL-CREEK)."

وكما تشهد كثرة الأسماء المستعارة، فإن هوية شركائها من الشركات تشكل أحد أكثر الأسرار حراسة في وكالة الأمن القومي. والوثائق التي تحتوي على مفاح تلك الأسماء المستعارة محمية بعناية من قبل الوكالة، ولم يمكن سنودن من الحصول على العديد منها. ومع ذلك، فقد كشفت كشوفاته عن هوية بعض الشركات المتعاونة مع وكالة الأمن القومي. وأشهرها أرشيفه الذي تضمن وثائق PRISM، التي تفصل الاتفاقيات السرية بين وكالة الأمن القومي وأكبر شركات الإنترنت في العالم – فيسبوك، وياهو، وأبل، وجوجل – فضلاً عن الجهود المكثفة التي بذلتها شركه مايكروسوفت لتزويد الوكالة بالقدرة على الوصول إلى منصات الاتصالات الخاصة بها مثل أوت لوك.

على النقيض من برامج BLARNEY وFAIRVIEW وOAKSTAR وSTORMBREW، التي تسلم النص على كابلات الألياف الضوئية وغيرها من أشكال البنية الأساسية (المراقبة "الفوقية"، حسب مصطلحات وكالة الأمن القومي)، فإن برنامج PRISM يسمح لوكالة الأمن القومي بجمع البيانات مباشرة من خوادم تسع من أكبر شركات الإنترنت:



وقد أنكرت الشركات المدرجة في شريحه بريزم السماح لوكالة الأمن القومي بالوصول غير المحدود إلى خوادمها. على سبيل المثال، زعمت شركتا فيسبوك وجوجل أنهما لا يقدمان إلى وكالة الأمن القومي إلا المعلومات التي تملك الوكالة إذناً للحصول عليها، وحاولنا تصوير بريزم على أنه ليس أكثر من مجرد تفصيلة تقنية تافهة: نظام تسليم محدث قليلاً تتلقى بموجبه وكالة الأمن القومي البيانات في "صندوق مغلق" نلتزم الشركات قانوناً بتوفيره.

ولكن حجتهم تكذبها نقاط عديدة. فمن ناحية، نعلم أن شركة ياهو! قاومت بقوة في المحكمة جهود وكالة الأمن القومي لإجبارها على الانضمام إلى برنامج بريزم - وهو جهد غير مرجح إذا كان البرنامج مجرد تغيير تافه لنظام توصيل. (رفضت محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية ادعاءات ياهو! وأمرت الشركة بالمشاركة في برنامج بريزم). وثانياً، أعاد بارت جيلمان من صحيفة واشنطن بوست التحقيق في البرنامج بعد تعرضه لانتقادات شديدة بسبب "المبالغة" في تقدير تأثير بريزم، وأكد أنه يقف إلى جانب الادعاء الرئيسي الذي سافته الصحيفة: "من محطات عملهم في أي مكان في العالم، يستطيع الموظفون الحكوميون الذين حصلوا على تصريح بالدخول إلى برنامج بريزم أن "يكلفوا" النظام" أي أن يفوموا بإجراء بحث - "ويكلفوا" النتائج من شركة إنترنت دون مزيد من التفاعل مع موظفي الشركة".

ثالثاً، كانت نغيات شركات الإنترنت مصاغة بطريقة مراوغة وقانونية، وكثيراً ما كانت تحجب أكثر مما نوضح. على سبيل المثال، زعمت شركة فيسبوك أنها لم توفر "الوصول المباشر"، في حين أنكرت شركة جوجل أنها أنشأت "باباً خلعياً" لوكالة الأمن القومي. ولكن كما قال كريس سوغويان، الخبير التقني في اتحاد الحريات المدنية الأميركية، لمجلة فورين بوليسي، كانت هذه مصطلحات فنية عالية التقنية تشير إلى وسائل محددة للغاية للحصول على المعلومات. وفي نهاية المطاف لم تنكر الشركات أنها عملت مع وكالة الأمن القومي.

تعتزم وكالة الأمن القومي الأميركية إنشاء نظام يمكن الوكالة من خلاله الوصول مباشرة إلى بيانات عملائها

وأخيرا، أشادت وكالة الأمن القومي الأميركية مرارا وتكرارا ببرنامج بريزم لعدراته الفريدة في جمع البيانات، وأشارت إلى أن البرنامج كان حيويا لزيادة المراقبة. وتوضح إحدى شرائح وكالة الأمن القومي الأميركية صلاحيات المراقبة الخاصة التي يتمتع بها برنامج بريزم:

ملاحظات	نوع	مصادر عالمية	مصادر محلية
مصادر عالمية	✓	✓	✓
مصادر محلية	✓	✓	✓
مصادر عالمية	✓	✓	✓
مصادر محلية	✓	✓	✓
مصادر عالمية	✓	✓	✓
مصادر محلية	✓	✓	✓
مصادر عالمية	✓	✓	✓
مصادر محلية	✓	✓	✓
مصادر عالمية	✓	✓	✓
مصادر محلية	✓	✓	✓

ويوضح تفاصيل أخرى النطاق الواسع من الاتصالات التي تمكن برنامج PRISM وكالة الأمن القومي من الوصول إليها:

[illegible]

ونوضح شريحة أخرى من وكالة الأمن القومي كيف نجح برنامج PRISM في زيادة جمع الوكالة للمعلومات بشكل مطرد وملمووس:



على لوحات الرسائل الداخلية، يشيد قسم عمليات المصدر الخاص في كثير من الأحيان بقيمة المجموعة الهائلة التي قدمها PRISM. إحدى الرسائل، بتاريخ 19 نوفمبر 2012، بعنوان "2012 توسع التأثير: مقاييس السنة المالية PRISM":

يسعى بارسه على مهمة إعداد التقارير الخاصة بوكالة PRISM (US-984XN) و (TS//SI//NF) لأمم القومية في السنة المالية 2012 من خلال زيادة المهام والتجميع والتحسينات السريعة. فعلى بعض النقاط البارزة في برنامج PRISM للعام المالي 2012

هو مصدر المجموعة الأكثر استهدافاً في تقارير المصنع النهائي للطرف الأول لوكالة الأمن PRISM

تقوم استند البريد في تقارير منتخب NSA إلى PRISM أكبر من أي SIGAD

تأول لوكالة الأمن القومي خلال السنة المالية 2012 مع "الاستهداف" في 1

(ارتفاعاً من 14% في السنة المالية 2011) مع الاستهداف في كمصادر في مقال SIGINT

عدد تقارير المصنع النهائي المستند إلى PRISM الصادر في السنة المالية 2012 096

بسيئة التقارير أحادية المصدر في العامين الماليين 2012 و 2011

74 عدد في السنة المالية المستندة من مجموعة PRISM والمستندة عنها كمصادر

في المقالات في الموجز القومي للرئيس في العام المالي 2012 1,477 (18% من جميعها

ال على مفرده سعاد بوكالة الأمن القومي) في PDB مع الاستهداف بها كمصادر في مقال SIGINT

بسيئة نهاية في السنة المالية المستندة من مجموعة PRISM والمستندة عنها كمصادر

عدد العناصر الأساسية للمعلومات التي تم المساهمة بها في السنة المالية 2012

نحتاج كثير في جمع ومعالجة Skype فريدة من نوعها، ذات قيمة عالية

توسع نطاقات البريد الإلكتروني العامة لمهام PRISM من 40 فقط إلى 22000

مثل هذه التصريحات الهائلة لا تدعم فكرة PRISM باعتبارها مجرد إنها تقنية تافهة، وتكذب إنكار وادي السليكون للتعاون. في الواقع، نشرت صحيفة نيويورك تايمز تقريراً عن برنامج PRISM بعد برنامج سنودن ووصفت هذه الاكتشافات سلسلة من المفاوضات السرية بين وكالة الأمن القومي وشركة السليكون. حول تزويد الوكالة بإمكانية الوصول غير المقيد إلى أنظمة الشركات Valley "عندما جاء المسؤولون الحكوميون إلى وادي السليكون للمطالبة بطرق أسهل لأكبر شركات الإنترنت في العالم تقوم بنسليم بيانات المستخدمين كجزء من السرية

"وذكرت صحيفة النابمز أن "الشركات شعرت بالانزعاج بسبب برنامج المراقبة، ولكن في النهاية، تعاونت العديد منها على الأقل قليلاً". ومن بين هذه الشركات على وجه الخصوص:

ورفضت شركة تويتر تسهيل الأمر على الحكومة. لكن شركات أخرى كاس أكثر التزاماً، وفقاً لأشخاص مطلعين على المفاوضات فقد فتح منافشاً مع مسؤولي الأمن القومي حول تطوير أساليب تقنية لمشاركة البيانات الشخصية للمستخدمين الأجانب بشكل أكثر كفاءة وأماناً استجابة للطلبات الحكومية القانونية. وفي بعض الحالات، غيرت أنظمة الكمبيوتر الخاصة بها للقيام بذلك.

وقال صحيفة نيويورك تايمز إن هذه المفاوضات "توضح مدى التعهد الذي تتعاون به الحكومة وشركات التكنولوجيا، وعمق معاملاتها خلف الكواليس". كما طعن المقال في مزاعم الشركات بأنها لا توفر لوكالة الأمن القومي سوى الوصول الذي يفرضه القانون، مشيرة إلى أنه "في حين أن تسليم البيانات استجابة لطلب قانوني مشروع يشكل شرطاً قانونياً، فإن تسهيل حصول الحكومة على المعلومات ليس شرطاً قانونياً، وهذا هو السبب الذي قد يدفع تويتر إلى رفض القيام بذلك".

إن ادعاء شركات الإنترنت بأنها لا تسلم وكالة الأمن القومي إلا المعلومات التي يتعين عليها تقديمها بموجب القانون ليس ذا مغزى خاص. وذلك لأن وكالة الأمن القومي لا تحتاج إلا إلى الحصول على إذن فردي عندما تريد استهداف شخص أميركي على وجه التحديد. ولا تتطلب الوكالة إذنًا خاصاً من هذا القبيل للحصول على بيانات الاتصالات الخاصة بأي شخص غير أميركي على أرض أجنبية، حتى عندما ينصل ذلك الشخص بأميركيين. وعلى نحو مماثل، لا توجد قيود أو حدود على جمع وكالة الأمن القومي للبيانات الوصفية بالجملة، وذلك بفضل تفسير الحكومة لقانون بانربوت - وهو تفسير واسع النطاق إلى الحد الذي جعل حتى واضعي القانون الأصليين يشعرون بالصدمة عندما علموا كيف يتم استخدامه.

ولعل التعاون الوثيق بين وكالة الأمن القومي والشركات الخاصة يمكن رؤيته بوضوح في الوثائق المتعلقة بشركة مايكروسوفت، والتي تكشف عن الجهود الحثيثة التي تبذلها الشركة من أجل منح وكالة الأمن القومي القدرة على الوصول إلى العديد من خدماتها الأكثر استخداماً على شبكة الإنترنت، بما في ذلك سكايب درايف، وسكايب، وأوتلوك دوت كوم.

إن خدمة SkyDrive، التي تسمح للناس بتخزين ملفاتهم على الإنترنت والوصول إليها من أجهزة مختلفة، يضم أكثر من 250 مليون مستخدم حول العالم. ويعلن موقع SkyDrive التابع لشركة مايكروسوفت: "نحن نعتقد أنه من المهم أن يكون لديك سيطرة على من يمكنه ومن لا يمكنه الوصول إلى بياناتك الشخصية في السحابة". ومع ذلك، وكما توضح وثيقة صادرة عن وكالة الأمن القومي، فقد أنفقت شركة مايكروسوفت "عدة أشهر" في العمل على توفير وصول أسهل للحكومة إلى هذه البيانات

PRISM Standard Stored Communications Collection أصبح إلى جزء في مجموعة Microsoft Skydrive المعزى في SSO مجموعة (TS//SI//NF)

NAME REDACTED

Microsoft Skydrive الآن يجمع بيانات PRISM . يقوم 2013 مارس 7 بدءاً في (TS//SI//NF) كجزء من جزء جمع الاتصالات المخترقة القياسية الخاصة بـ PRISM لمحدد قانوني بديلاً FISA القسم 702 (FAA702) مختصر وقد تم تحديد بعض المعلومات التي تم جمعها من خلال هذه العملية التي ربما لم يكن العديد من المختلبي على علم بها. سيؤدي هذه العملية الجديدة إلى استخبار أكثر اكتمالاً وفي الوقت المناسب من SSO لعملياتنا في المؤسسات. هذا يحتاج هو سيخبر بعض مكتب التحقيقات الفيدرالي لعدة أشهر مع Microsoft لانساء حل المهام والتجميع هذه الخدمة من قبل مستخدميهم. نحن متفهمون ونفهمون أن هذا ليس مضموناً عموماً من "SkyDrive" الأجهرة. بعض الأدوات المساعدة أيضاً دعماً مجاناً لتطبيقات الويب لبرامج Microsoft Word وPowerPoint وExcel بحيث يمكن للمستخدم من إساءة وتحرير وعرض ملفات Office. ويب MS Office قبل على أجهرة (المصدر \$314 to w)

في أواخر عام 2011، اشترت شركة مايكروسوفت شركة سكاي، وهي خدمة الهاتف والردشة عبر الإنترنت التي تضم أكثر من 663 مليون مستخدم مسجل. وفي وقت الشراء، أكدت مايكروسوفت للمستخدمين أن "سكاي ملتزمة باحترام خصوصيتك وسريته بياناتك الشخصية وحركة المرور ومحتوى الاتصالات". ولكن في الواقع، كانت هذه البيانات متاحة بسهولة للحكومة. وبحلول أوائل عام 2013، كانت هناك رسائل متعددة على نظام وكالة الأمن القومي تحث بالتحسن المطرد في قدرة الوكالة على الوصول إلى اتصالات مستخدمى سكاي:

PRISM الجديدة لـ Skype إمكانية تخريب اتصالات (TS//SI//NF)

بواسطة NAME REDACTED في 03-04-2013 06:31

Skype بغيره جمع جديد الاتصالات المخترقة في PRISM بجمع برنامج (TS//SI//NF) محتوى الاتصالات المخترقة في Skype على بيانات فردية لا تم جمعها من خلال جمع المراقبة في الوقت الفعلي الذي تم جمعها من خلال هذه العملية. في 13 مارس 2013، أرسلت لجنة حوائى بـ Skype بجمع الاتصالات المخترقة من SV41 ووحدته مراقبة الاتصالات الإلكترونية (ECSU) في مكتب التحقيقات الفيدرالي كات SV41 يعمل على الحكم على المخدرات داب الأوكويه الأعلى مسبقاً وكان لديها حوائى 100 حافرة لـ ECSU قد سبقت الأمر عدة أسابيع حتى يتم SV41 على جميع المخدرات البالغ عددها 2000 للحصول على المواقع عليها. وفي المرحح أن سبقت بـ ECSU وفيما أطول أصبح الموافقات أعشاراً في 2 أبريل 2013. في عامين حيث كات البارهاق والمعاقبة NSA في برنامج مكانة خفية في بـ Skype السورية والنظام والبارهاق للبيعية/الخاصة هي الموضوعات الرئيسية. وقد تم إصدار الإجراء في 13 مارس 2013. بـ PRISM في 13 مارس 2013. في 13 مارس 2013. في 13 مارس 2013.

PRISM Skype Targeting توسع قدره SSO (TS//SI//NF)

NAME REDACTED في 03-04-2013 06:29

في تكليف SSO التابع لشركة PRISM في 15 مارس 2013، بنا برنامج (TS//SI//NF) يسمح للمستخدمين بتسجيل الدخول إلى Skype إلى Microsoft في PRISM بجمع مخدرات Skype بيانات عندما سجل المستخدم الدخول باستخدام أي شيء بخلاف اسم مستخدم Skype مما أدى إلى فقدان التجميع. سيخبر هذا الإجراء في ذلك في الواقع، يمكن للمستخدم إنشاء حساب Skype باستخدام أي عنوان بريد إلكتروني مع أي نطاق في العالم لا يسمح UTT حالياً للمخترق بتكليف PRISM. في 13 مارس 2013، أرسلت لجنة حوائى بـ PRISM بجمع الاتصالات المخترقة من SV41 ووحدته مراقبة الاتصالات الإلكترونية (ECSU) في مكتب التحقيقات الفيدرالي كات SV41 يعمل على الحكم على المخدرات داب الأوكويه الأعلى مسبقاً وكان لديها حوائى 100 حافرة لـ ECSU قد سبقت الأمر عدة أسابيع حتى يتم SV41 على جميع المخدرات البالغ عددها 2000 للحصول على المواقع عليها. وفي المرحح أن سبقت بـ ECSU وفيما أطول أصبح الموافقات أعشاراً في 2 أبريل 2013. في عامين حيث كات البارهاق والمعاقبة NSA في برنامج مكانة خفية في بـ Skype السورية والنظام والبارهاق للبيعية/الخاصة هي الموضوعات الرئيسية. وقد تم إصدار الإجراء في 13 مارس 2013. بـ PRISM في 13 مارس 2013. في 13 مارس 2013.

ولم يكن كل هذا التعاون يتم بدون أي شفافية فحسب، بل كان أيضاً

في عام 2012، بدأت شركة مايكروسوفت في تحديث بوابة البريد الإلكتروني الخاصة بها، المستخدمة على Hotmail لدمج جميع خدمات الاتصالات الخاصة بها بما في ذلك Outlook.com، نطاق واسع في برنامج مركزي واحد. وقد روجت الشركة لبرنامج Outlook الجديد من خلال الوعد بمستويات عالية من التشفير لحمايه الخصوصية، وسرعان ما أصبحت وكالة الأمن القومي قلقة من أن التشفير الذي تقدمه مايكروسوفت لعملاء Outlook من شأنه أن يمنع الوكاله من التجسس على اتصالاتهم. وبشرا إحدى مذكرات SSO بتاريخ 22 أغسطس 2012 إلى أن "استخدام هذه البوابة يعني أن البريد الإلكتروني الصادر منها سيم تشفيره بالإعداد الافتراضي" وأن "جلسات الدردشة التي تتم داخل البوابة يتم تشفيرها أيضًا عندما يستخدم كلا المتصلين عمل دردشة مشفر من Microsoft".

[illegible]

العثور على هذا الذكر لمراقبة مكتب التحقيقات الفيدرالي في أرسيف سودس للمراسلات الداخلية لوكالة الأمن القومي

ولم تكن الوثائق التي جمعتها وكالة الأمن القومي حديثاً معزولاً. ذلك أن مجتمع الاستخبارات بأكمله قادر على الوصول إلى المعلومات التي تجمعها وكالة الأمن القومي: فهي تقاسم بشكل روتيني مخزونها الهائل من البيانات مع وكالات أخرى، بما في ذلك مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الاستخبارات المركزية. وكان أحد الأغراض الرئيسية للحملة الصخمة التي شنتها وكالة الأمن القومي لجمع البيانات هو على وجه التحديد تعزيز انتشار المعلومات على نطاق واسع. والواقع أن كل وثيقة تقريباً تتعلق ببرامج جمع البيانات المختلفة تشير إلى إدراج وحدات استخباراته أخرى. وفي هذا المدخل الصادر في عام 2012 من وحدة SSO التابعة لوكالة الأمن القومي، حول تبادل بيانات برنامج PRISM، يعلن بكل سرور أن "برنامج PRISM رياضة جماعية!"

مع مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الاستخبارات PRISM بوسيع نطاق مشاركة TS//SI//NF

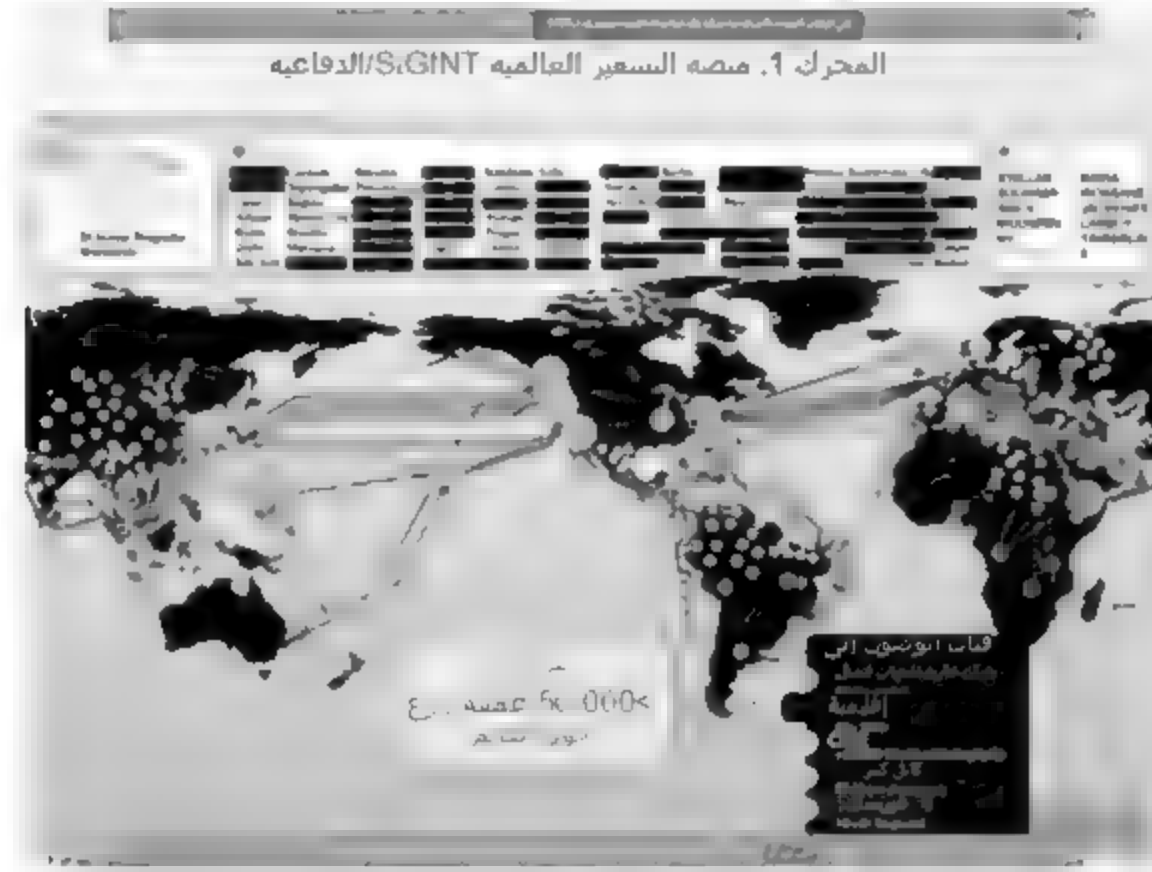
المركزية بواسطة NAME REDACTED في 0947 31-08-2012

موجراً بوسيع المشاركة مع مكتب (SSO) قاصب عمليات المصادر الخاصة (TS//SI//NF) بمكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الاستخبارات PRISM بوسيع نطاق مشاركة TS//SI//NF من خلال مشروعين ومن خلال تقديمه لبرنامج PRISM من المشاركة والعمل الجماعي غير مجتمع الاستخبارات بوسيع عمليات PRISM ولا، حل فريق PRINTAURA التابع لـ SSO مسكته لمديره استخبارات لاساراب (SID) من خلال كتابه برنامج من شأنه أن يجمع لعلها قاصبه بمحددات PRISM المكلمة كل أسبوعين لتعديدها إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الاستخبارات المركزية. سيج هذا لسكرانها معرفة المحددات التي كلفت بها وكالة الأمن القومي (NSA) PRISM. يمكن مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الاستخبارات المركزية بعد ذلك طلب نسخة من مجموعة PRISM من أي متحد، كما هو مسموح به بموجب قانون تعديلات قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية (FISA) لعام 2008. قبل عمل PRINTAURA كات SID برود مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الاستخبارات المركزية بوسيع غير قاصبه وغير دقيقة، مع فتح سكرانها في سكرانها، قاصبه من برنامج لدمج بيانات بخصيصه لتعديله ببرنامج PRINTAURA بوسيع PRISM معقد من مواقع متعددة وبمجموعه في سكرانها في لدمجهم في المشروع الذي بدأ مدير برنامج مهمه (PRISM MPM) موجراً في إرسال أخبار ووجهات بخصيصه لبرنامج PRISM إلى مكتب التحقيقات الفيدرالي ووكالة الاستخبارات المركزية حتى يمكن مخلوهم في بوسيع نظام PRISM بشكل صريح والتعرف على الانقطاعات والتعديلات وبمجلس استخدام لبرنامج PRISM بوسيع مدير برنامج مهمه PRISM اتفاقية مع فريق تعديلات قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية (FAA) بوسيع بوسيع مشاركة هذه بخصيصه بوسيع بوسيع لوف بخصيصه SID ومديرها. يؤكد هاتان الساطان على أن PRISM هي رياضة جماعية

التجميع "من المنبع" (من كابلات الألياف الضوئية) والتجميع المباشر من

شكل خوادم شركات الإنترنت (PRISM) أغلب السجلات التي تم جمعها بواسطة ولكن بالإضافة إلى هذه المراقبة الشاملة، تقوم وكالة الأمن القومي أيضاً بتنفيذ عمليات مراقبة واسعة النطاق. ما يسمى باستغلال شبكة الكمبيوتر (CNE)، وهو وضع البرامج الضارة في أجهزة الكمبيوتر الفردية أجهزة الكمبيوتر لمراقبة مستخدميها. وعندما تتجسس الوكالة في إدخال مثل هذه البرامج، البرامج الضارة، قادرة، وفقاً لمصطلحات وكالة الأمن القومي، على "امتلاك" الكمبيوتر: عرض كل شيء بم إدخال ضغطه معناه وبم عرض كل ساسه. عمليات الوصول المحصنة (TAO) والغسم المسؤول عن هذا العمل هو في الواقع وحدة الفرصة الخاصة بالوكالة. إن ممارسة الفرصة منتشرة على نطاق واسع في حد ذاتها: وثيقة واحدة لوكالة الأمن القومي

وبشير البيانات إلى أن الوكالة نجحت في إصابة ما لا يقل عن خمسين ألف جهاز كمبيوتر فردي بنوع من البرمجيات الخبيثة يسمى "الإدراج الكمومي". وتظهر إحدى الخرائط الأماكن التي أجريت فيها مثل هذه العمليات وعدد عمليات الإدراج الناجحة:



وباستخدام وثائق سنودن، ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن وكالة الأمن القومي قامت في الواقع بزرع هذا البرنامج "في نحو مائة ألف جهاز كمبيوتر حول العالم". ورغم أن البرامج الخبيثة يتم تشييدها عادة "بعد الوصول إلى شبكات الكمبيوتر، فإن وكالة الأمن القومي استخدمت بشكل متزايد تكنولوجيا سرية تمكنها من إدخال البيانات وتعديلها في أجهزة الكمبيوتر حتى لو لم يكن متصلة بالإنترنت".

* * *

فضلاً عن عملها مع شركات الاتصالات والإنترنت الملزمة، بواطأ وكالة الأمن القومي أيضاً مع حكومات أجنبية لبناء نظامها للمراقبة واسع النطاق. وبصورة عامة، تتعاون وكالة الأمن القومي مع ثلاث فئات مختلفة من العلاقات الخارجية. الفئة الأولى هي مع مجموعة "العيون الخمس": حيث تتجسس الولايات المتحدة مع هذه البلدان، ولكن نادراً ما تتجسس عليها، ما لم يطلب منها المسؤولون في تلك البلدان ذلك. ويشمل الفئة الثانية البلدان التي تعمل معها وكالة الأمن القومي في مشاريع مراقبه محددة بينما تتجسس عليها أيضاً على نطاق واسع. وتتألف المجموعة الثالثة من البلدان التي تتجسس عليها الولايات المتحدة بشكل روتيني ولكنها لا تتعاون معها تقريباً أبداً.

في إطار مجموعة "العيون الخمس"، يعتبر أقرب حليف لوكالة الأمن القومي الأميركية هو جهاز الاتصالات الحكومية البريطاني. وكما ذكرت صحيفة الحارديان، استناداً إلى وثائق قدمها سنودن، فإن "الولايات المتحدة لا تتعاون مع أي جهة خارجية في هذا الشأن".

"لقد دفعت الحكومة البريطانية ما لا يقل عن 100 مليون جنيه إسترليني لوكالة التجسس البريطانية على مدى السنوات الثلاث الماضية لتأمين الوصول إلى برامج جمع المعلومات الاستخباراتية GCHQ البريطانية والتأثير عليها". كانت هذه المدفوعات بمثابة حافز لوكالة GCHQ لدعم أجندة المراقبة الخاصة بوكالة الأمن القومي. وجاء في إحاطة استراتيجيه سريه لوكالة GCHQ: "يحب على GCHQ أن تتحمل ثقلها وأن يُنظر إليها على أنها تتحمل ثقلها".

سعاسم أعضاء "العيون الخمس" أغلب أنشطة المراقبة التي يقومون بها ويجتمعون كل عام في مؤتمر تطوير الإشارات، حيث سباهون بوسعهم ونجاحات العام السابق. وقد قال نائب مدير وكالة الأمن القومي السابق جون إنجليس عن تحالف "العيون الخمس" إنهم "يمارسون الاستخبارات في العديد من النواحي بطريقة مشتركة - وبحرصون في الأساس على الاستفادة من قدرات بعضنا البعض لتحقيق أهداف متبادلة". فائدة.

إن العديد من برامج المراقبة الأكثر تدخلاً يتم تنفيذها من قبل شركاء Five Eyes، وعدد كبير من هذه البرامج يشارك فيها GCHQ. ومن الجدير بالذكر بشكل خاص الجهود المشتركة التي يبذلها الوكالة البريطانية مع وكالة الأمن القومي لكسر تقنيات التشفير الشائعة المستخدمة لحماية المعاملات الشخصية على الإنترنت، مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت واسترجاع السجلات الطبية. إن نجاح الوكالتين في إنشاء باب خلفي للوصول إلى أنظمة التشفير هذه لم يسمح لهما فقط بالتجسس على المعاملات الخاصة للأشخاص، بل أدى أيضاً إلى إضعاف الأنظمة للجميع، مما جعلها أكثر عرضة للقراصنة الخيئين ووكالات الاستخبارات الأجنبية الأخرى.

كما قامت هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية باعتراض بيانات الاتصالات الواردة من كابلات الألياف الضوئية تحت الماء في مختلف أنحاء العالم. وتحت اسم البرنامج "تمبورا"، طورت هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية "القدرة على الوصول إلى كميات هائلة من البيانات المسجلة من كابلات الألياف الضوئية وتخزينها لمدة تصل إلى ثلاثين يوماً حتى يتسنى تحليلها وتحليلها"، حسبما ذكر صحيفة الجارديان. وبالنسبة، "تتمكن هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية ووكالة الأمن القومي الأمريكية من الوصول إلى كميات هائلة من الاتصالات بين أشخاص أبراء تماماً ومعالجتها". وتشمل البيانات التي يتم اعتراضها كافة أشكال النشاط على شبكة الإنترنت، بما في ذلك "تسجيلات المكالمات الهاتفية، ومحتوى رسائل البريد الإلكتروني، والمشاركات على موقع فيسبوك، وتاريخ وصول أي مستخدم للإنترنت إلى مواقع الويب".

إن أنشطة المراقبة التي تقوم بها هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية شاملة وغير خاضعة للمساءلة مثل أنشطة وكالة الأمن القومي الأمريكية. وكما أشارت صحيفة الجارديان:

إن حجم طموحات الوكالة الهائل ينعكس في عناوين مكوبيها الرئيسيين: إنفاذ الإنترنت واستغلال الاتصالات العالمية، والتي تهدف إلى جمع أكبر قدر ممكن من حركة المرور عبر الإنترنت والهاتف. ويتم تنفيذ كل هذا دون أي شكل من أشكال الاعتراف العام أو النقاش

كما نعد كندا شريكاً نشطاً للعانة لوكالة الأمن القومي الأمريكية، وهي فوه مراقبة نشطة في حد ذاتها. وفي مؤتمر SigDev لعام 2012، نباهت مؤسسة خدمات الاتصالات الكندية باستهداف وزارة المناجم والطاقة البرازيلية، وهي الوكالة البرازيلية التي تنظم الصناعة الأكثر أهمية بالنسبة للشركات الكندية:



هناك أدلة على وجود تعاون واسع النطاق بين وكالة الأمن القومي الأمريكي والوكالة الأمنية الكندية، بما في ذلك جهود كندا لإنشاء مراكز تجسس لمراقبة الاتصالات في جميع أنحاء العالم بناء على طلب وكالة الأمن القومي الأمريكية ولصالحها، والتجسس على الشركاء التجاريين المستهدفين من قبل الوكالة الأمريكية.



الموضوع (Object): (U//FOUO) علاقة استخبارات وكالة الأمن القومي مع مؤسسة
أمن الاتصالات الكندية (CSEC)

بمركري NSA في مقدمة الـ

2013 4 3 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM 10:00:00 AM

إن العلاقات بين الدول الخمس وثيقة إلى الحد الذي يجعل الحكومات الأعضاء تضع رغبات وكالة الأمن القومي فوق خصوصية مواطنيها. فقد أوردت صحيفة الجارديان في تقرير لها في عام 2007 على سبيل المثال، وصفاً لاتفاقية "سمحت للوكالة بكشف بيانات شخصية عن البريطانيين كانت محظورة في السابق والاحتفاظ بها". وبالإضافة إلى ذلك، تم تغيير القواعد في عام 2007 "للسماح لوكالة الأمن القومي بتحليل واحتجاز أرقام الهواتف المحمولة والفاكس والبريد الإلكتروني وعناوين بروتوكول الإنترنت لأي مواطن بريطاني تم الاضطلاع عليها من خلال شبكتها".

وفي خطوة أبعد من ذلك، ناشدت الحكومة الأسترالية صراحة في عام 2011 وكالة الأمن القومي "توسيع" شراكها وإخضاع المواطنين الأستراليين لمزيد من المراقبة. وفي رسالة بتاريخ 21 فبراير/شباط، كتب نائب مدير إدارة إشارات الدفاع الاستخباراتي الأسترالية بالوكالة إلى إدارة إشارات الاستخبارات التابعة لوكالة الأمن القومي، زاعماً أن أستراليا "تواجه الآن تهديداً شديداً وحازماً من المتطرفين "الناشئين محلياً" النشطين في الخارج وداخل أستراليا". وطالب بزيادة المراقبة على اتصالات المواطنين الأستراليين الذين تعبرهم حكومتهم مشبوهين:



وكما هي الحال مع هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية، فإن وكالة الأمن القومي الأميركية غالباً ما تحافظ على هذه الشراكات من خلال دفع أموال لشريكها لتطوير تقنيات معينة والمشاركة في المراقبة، وبالتالي يمكنها توجّه كيفية تنفيذ التجسس. ويكشف "استعراض الشركاء الأجانب" للسنة المالية 2012 عن العديد من البلدان التي بلغت مثل هذه المدفوعات، بما في ذلك كندا وإسرائيل واليابان والأردن وباكستان وتايوان وبيلاند:



وعلى وجه الخصوص، تربط وكالة الأمن القومي علاقة مراقبة بإسرائيل، وهي علاقة غالباً ما تستلزم التعاون الوثيق الذي لا يقل عن شراكة "العيون الخمس"، إن لم يكن في بعض الأحيان أكثر قرباً. ويوضح مذكرة التفاهم بين وكالة الأمن القومي وجهاز الاستخبارات الإسرائيلي كيف تتخذ الولايات المتحدة خطوة غير عادية تتمثل في تبادل المعلومات الاستخباراتية الخام مع إسرائيل بشكل روتيني والتي تحتوي على اتصالات المواطنين الأميركيين. ومن بين البيانات التي يتم تزويد إسرائيل بها "نصوص مكتوبة غير مفهومة وغير مختصرة، وخلصات، ونسخ طبق الأصل، وبرقيات صوتية، وبيانات استخباراتية رقمية ومحتوى".

إن ما يجعل هذه المشاركة فاضحة بشكل خاص هو أن المواد تُرسل إلى إسرائيل دون أن تخضع لعملية "التقليل من الأهمية" المطلوبة قانوناً. ومن المفترض أن تضمن إجراءات التقليل من الأهمية تدمير هذه المعلومات في أسرع وقت ممكن وعدم نشرها على نطاق أوسع عندما تقوم عمليات المراقبة الشاملة التي تقوم بها وكالة الأمن القومي بجمع بعض بيانات الاتصالات التي لا تسمح لها حتى المبادئ التوجيهية العامة للوكالة بجمعها. ووفقاً للقانون فإن متطلبات التقليل من الأهمية تحتوي بالفعل على الكثير من الثغرات، بما في ذلك الإعفاءات الخاصة بـ "معلومات استخباراتية أجنبية مهمة" أو أي "دليل على ارتكاب جريمة". ولكن عندما يتعلق الأمر بنشر البيانات إلى الاستخبارات الإسرائيلية، يبدو أن وكالة الأمن القومي قد تخلت عن مثل هذه الإجراءات القانونية تماماً.

تنص المذكرة بشكل قاطع على أن "وكالة الأمن القومي ترسل بشكل روتيني إلى ISNU [وحدة "الوطنية الإسرائيلية] مجموعة أولية مصغرة وغير مصغرة من البيانات SIGINT

وفي إطار تسليط الضوء على كيفية تعاون دولة ما في مجال المراقبة وأن نكون هدفًا في نفس الوقت، أشارت وثيقة صادرة عن وكالة الأمن القومي تروي تاريخ تعاون إسرائيل إلى "قضايا الثقة التي تدور حول عمليات الاستخبارات والمراقبة والمراقبة السابقة"، وحددت إسرائيل بأعبائها واحدة من أكثر خدمات المراقبة عدوانية ضد الولايات المتحدة:

هناك أيضا بعض المخاوف... تستهدف فرنسا وزارة الدفاع الأمريكية (TS//SI//REL) من خلال جمع المعلومات الاستخباراتية العنيفة، ويستهدفنا إسرائيل أيضا من ناحية بعد إسرائيل شركاء معمرين للعنف بالنسبة لنا في مجال جمع معلومات الاستخباراتية، ولكن في ناحية أخرى، يستهدفوننا لمعرفة مواقفنا بشأن مشاكل الشرق الأوسط وقد صنفهم بغير عذر الاستخبارات انبوضه باعتبارهم ثالث أكثر أجهرة الاستخبارات عدوانية ضد الولايات المتحدة

ولقد لاحظ التقرير نفسه أنه على الرغم من العلاقة الوثيقة بين وكالات الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية، فإن المعلومات الواسعة النطاق التي قدمتها الولايات المتحدة لإسرائيل لم تسفر عن أي فائدة تذكر في المقابل. فقد كانت الاستخبارات الإسرائيلية مهتمة فقط بجمع البيانات التي تساعدنا. وكما اشنت وكالة الأمن القومي، فإن الشراكة كانت موجهة "تقريباً بالكامل" للبية احتياجات إسرائيل.

لقد كان تحقيق التوازن في تبادل المعلومات الاستخباراتية بين احتياجات الولايات المتحدة وإسرائيل تحدياً مستمراً في العقد الماضي، ويمكن القول بأن هذا التوازن كان يعمل بقوة لصالح المخاوف لدى إسرائيل بعد حادثة الحادي عشر من سبتمبر 2001 وبمقتضى وكالة الأمن القومي التحقيقات الجيدة في مجال مكافحة الإرهاب مع طرف ثالث مدفوعة بالكامل تقريباً باحتياجات الشريك

مرتبة أخرى أقل، أسفل شركاء العيون الخمس والبلدان من الدرجة الثانية مثل

إن المستوى الثالث، كما هو الحال مع إسرائيل، يتألف من دول غالبا ما تكون أهدافا لبرامج التجسس الأميركية ولكنها لا تكون أبدا شريكة لها. ومن المتوقع أن تشمل هذه الدول حكومات تعتبرها الولايات المتحدة عدوا، مثل الصين وروسيا وإيران وفنزويلا وسوريا. ولكن المستوى الثالث يشمل أيضا دولاً تتراوح بين الصديقة والمحايدة عموما، مثل البرازيل والمكسيك والأرجنتين واندونيسيا وكينيا وجنوب أفريقيا.

* * *

[illegible]

كان هذا خط دفاع غريباً إلى حد ما: في الواقع، أخبر بقية العالم أنه

إن وكالة الأمن القومي نسك خصوصية غير الأميركيين. ومن الواضح أن حماية الخصوصية لا تعصر على الولايات المتحدة. هذه الرسالة مخصصة فقط للمواطنين الأميركيين. وقد أثارت هذه الرسالة غضبًا دوليًا. حتى أن الرئيس التنفيذي لشركة فيسبوك مارك زوكربيرج، الذي ليس معروفًا بمواقفه العنيفة، الدفاع عن الخصوصية، اشكى من أن الحكومة الأميركية "أخطأت" في ردها على فضيحة وكالة الأمن القومي من خلال معرض مصالح شركات الإنترنت العالميه للخطر: "قالت الحكومة لا تفلح، نحن لا نتجسس على أي أميركي. رائع، وهذا مفيد حقًا للشركات التي تحاول العمل مع الأشخاص في جميع أنحاء العالم. شكرًا لك على المشاركة والوضوح. أعنقد أن الأمر كان سيئًا حقًا.

وبعيداً عن كونها استراتيجية غريبة، فإن هذا الادعاء زائف بشكل واضح. ففي واقع الأمر، وعلى النقيض من الابتكار المتكرر من جانب الرئيس أوباما وكبار مسؤوليه، تقوم وكالة الأمن القومي باستمرار بالنصت على اتصالات المواطنين الأميركيين، من دون أي مبرر "محمّل" فردي لتبرير مثل هذه المراقبة. وذلك لأن قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية لعام 2008، كما أشرنا سابقاً، يسمح لوكالة الأمن القومي - من دون إذن فردي - بمراقبة محتوى اتصالات أي أميركي طالما يتم تبادل هذه الاتصالات مع مواطن أجنبي مسهدف. ونصف وكالة الأمن القومي هذا الجميع بأنه "عرضي"، كما لو كان نوعاً من الحوادث البسيطة التي لا تستطيع الوكالة أن تتدخل فيها.

لقد كانت وكالة الأمن القومي الأميركية تتحسس على الأميركيين. ولكن هذا التلميح مضلل. وكما أوضح جميل جعفر، نائب المدير القانوني في اتحاد الحريات المدنية الأميركية:

وبقول الحكومة في كثير من الأحيان إن مراقبة الاتصالات الأميركية "عرضة"، الأمر الذي يجعل الأمر يبدو وكأن مراقبة وكالة الأمن القومي للمكالمات الهاتفية ورسائل البريد الإلكتروني للأميركيين كانت عبر مقصوده، وحتى من وجهة نظر الحكومة، مؤسفة.

ولكن عندما طلب مسؤولو إدارة بوش من الكونجرس منحهم هذه السلطة الجديدة للمراقبة، قالوا بكل صراحة إن الاتصالات الأميركية هي الاتصالات الأكثر أهمية بالنسبة لهم. انظر على سبيل المثال، قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية للقرن الحادي والعشرين، جلسه استماع أمام لجنة الاستخبارات في الكونجرس رقم 109 (2006) (نصريح مايكل هابدي)، حيث قال إن بعض الاتصالات "التي يكون أحد طرفيها في الولايات المتحدة" هي "الأكثر أهمية بالنسبة لنا".

كان الغرض الأساسي من القانون الصادر في عام 2008 هو تمكين الحكومة من جمع الاتصالات الدولية للأميركيين وجمع تلك الاتصالات دون الإشارة إلى ما إذا كان ي صرف في تلك الاتصالات هوم باي عمل عبر قانوني. وانواع ان اكبر من جهود الحكومة الرامية إلى الدعوة إلى ذلك بهدف إلى إحقاء هذه الحقبة، ولكنها حقبة بالغة الأهمية: فالحكومة لا تحتاج إلى "استهداف" الأميركيين من أجل جمع كميات هائلة من اتصالاتهم.

وقد انفق جاك بالكين، أسناذ كلية الحقوق بجامعة ييل، مع هذا الرأي، حيث قال إن قانون المراقبة الاستخباراتية الأجنبية لعام 2008 أعطى الرئيس السلطة الفعلية لإدارة برنامج "مشابه في فعالته لبرنامج المراقبة دون إذن قضائي" الذي نفذه جورج دبليو بوش سراً. وأضاف: "قد تتضمن هذه البرامج حتماً العديد من المكالمات الهاتفية التي تتضمن أميركيين، ربما لا تربطهم أي صلة بالإرهاب أو تنظيم القاعدة".

إن ما يزيد من تشويه مصداقية تأكيدات أوباما هو الموقف الخاضع لمحكمه مراقبة الاستخبارات الأجنبية، التي تستجيب تقريباً لكل طلبات المراقبة التي يقدمها وكالة الأمن القومي. وكثيراً ما يروج المدافعون عن وكالة الأمن القومي لعملية محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية باعتبارها دليلاً على أن الوكالة تخضع لإشراف فعال. ولكن المحكمة لم تُنشأ كأداة حقيقية لتعيد سلطة الحكومة، بل كإجراء تحميلي، لا يوفر سوى مظهر الإصلاح لتهديئة الغضب العام إزاء انتهاكات المراقبة التي كُشِفَ عنها في سبعينيات القرن العشرين.

إن عدم جدوى هذه المؤسسة كأداة حقيقية لكبح انتهاكات المراقبة أمر واضح لأن محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية تفتقر تقريباً إلى كل سمة من سمات ما يفهمه مجتمعنا عموماً باعتبارها العناصر الدنيا لنظام العدالة. فهي تجتمع في سرية تامة؛ ولا يُسمح إلا لطرف واحد - الحكومة - بحضور الجلسات وتقديم حججه؛ وتُعد أحكام المحكمة تلغائياً بمثابة قاضية.

"سري للغاية". ومن المثير للاهتمام أن محكمة المراقبة الاستخباراتية الأجنبية كانت لسنوات طويلة موحودة في وراثة الخارجية العدالة، ويوضح دورها كجزء من السلطة التنفيذية وليس كسلطة قضائية. قضاء مسفل يمارس رقابة حقيقية.

وكانت النتائج هي بالضبط ما كان يتوقعه المرء: لم ترفض المحكمة أبداً تقريباً طلبات محددة من وكالة الأمن القومي لاستهداف الأميركيين بالمراقبة. منذ بدايته، كان قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية بمثابة الختم المطاطي النهائي. وفي السواب الأربع والعشرين الأولى من عمرها، من عام 1978 إلى عام 2002، رفضت المحكمة ما مجموعه صفر من الطلبات الحكومية بينما وافقت على عدة آلاف. وفي العقد اللاحق، وحتى عام 2012، رفضت المحكمة أحد عشر طلباً حكومياً فقط. وفي المجمل، نمت الموافقة على أكثر من عشرين ألف طلب.

يتطلب أحد أحكام قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية (FISA) لعام 2008 من السلطة التنفيذية أن تكشف سنوياً للكونغرس عن عدد طلبات التنصت التي تتلقاها المحكمة ثم توافق عليها أو تعدلها أو ترفضها. وأظهر الكشف عن عام 2012 أن المحكمة وافقت على كل واحد من طلبات المراقبة الإلكترونية التي نظرت فيها، والبالغ عددها 1788 طلباً، في حين "عدلت" أي تضيق نطاق الأمر - في 40 حالة فقط، أو أقل من 3 في المائة.

الطلبات المقدمة إلى محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية (FISC) لسنة 2012
(المسم 107 من المايون 1807 50 U S C.)

خلال السنة الدورية 2012، قدمت الحكومة 1856 طلباً إلى محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية ("FISC") للحصول على سلطة إجراء مراقبة إلكترونية و/أو تفتيش مادي لأغراض استخباراتية. تضمن الطلبات البالغ عددها 1856 طلبات مخصصة لمراقبة الإلكترونيات فقط، وتضمنت مخصصة لتفتيش الجسدي فقط، وطلبات مشتركة بطلب سلطة المراقبة الإلكترونية والتفتيش الجسدي. ومن بين هذه الطلبات، تضمن 1789 طلباً للحصول على سلطة إجراء مراقبة إلكترونية

ومن بين هذه الطلبات البالغ عددها 1 789 طلباً سحب الحكومة طلباً واحداً لم ترفض أي طلبات كلياً أو جزئياً FISC

وينطبق الشيء نفسه على عام 2011، عندما أبلغت وكالة الأمن القومي عن 1676 طلباً؛ محكمة قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية، رغم تعديل 30 منها، "لم ترفض أي طلبات كلياً أو جزئياً".

إن خضوع المحكمة لوكالة الأمن القومي يظهر من خلال إحصائيات أخرى أيضاً. هنا، على سبيل المثال، رد فعل محكمة قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية (FISA) على مدى السنوات السب الماضية على الطلبات المختلفة التي قدمتها وكالة الأمن القومي بموجب قانون باتريوت للحصول على السجلات التجارية - الهاتفية أو المالية أو الطبية للأشخاص الأميركيين:

طلبات المراقبة الحكومية إلى محكمة المراقبة الاستخباراتية الأجنبية			
عدد طلبات سجلت الأعمال التي		عدد طلبات سجلت الأعمال التي	
مراقبة الاستخبارات الأجنبية		مراقبة الاستخبارات الأجنبية	
السنة	عدد الطلبات	السنة	عدد الطلبات
2005	156	2005	0
2006	43	2006	0
2007	17	2007	0
2008	13	2008	0
2009	21	2009	0
2010	96	2010	0
2011	206	2011	0

وهكذا، حتى في تلك الحالات المحدودة التي تتطلب موافقة محكمة المراقبة الاستخباراتية الأجنبية لاستهداف اتصالات شخص ما، فإن العملية أشبه بمهزلة فارغة أكثر منها عملية فحص ذات مغزى لوكالة الأمن القومي الأميركية.

إن طبقة أخرى من الرقابة على وكالة الأمن القومي تتولى توفيرها ظاهرياً لجان الاستخبارات في الكونجرس، والتي أنشئت أيضاً في أعقاب فضائح المراقبة في سبعينيات القرن العشرين، ولكنها أكثر استسلاماً واستسلاماً من محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية. ورغم أن هذه اللجان من المفترض أن تمارس "رقابه تسريعه بفضله" على مجتمع الاستخبارات، فإن هذه اللجان في الواقع برأسها حالياً أكثر الموالين المخلصين لوكالة الأمن القومي في واشنطن: الديمقراطية ديان فينشتاين في مجلس الشيوخ والجمهوري مايك روجرز في مجلس النواب. وبدلاً من تقديم أي نوع من الرقابة السافسية على عمليات وكالة الأمن القومي، فإن لجان فينشتاين وروجرز موجودة في المقام الأول للدفاع عن أي شيء تقوم به الوكالة وتبريره.

كما قال رايان ليزا من مجلة نيويورك في مقال له في ديسمبر/كانون الأول 2013، فبدلاً من في إطار توفير الرقابة، تتعامل لجنة مجلس الشيوخ في أغلب الأحيان مع كبار مسؤولي الاستخبارات المسؤولين مثل نجوم المسرح الظهيرة". المراقبون لجلسات الاستماع للجنة حول وكالة الأمن القومي لقد صدم أعضاء مجلس الشيوخ من الطريقة التي تعاملوا بها مع استجواب وكالة الأمن القومي. المسؤولون الذين مثلوا أمامهم. ولم تتضمن "الأسئلة" عادة أي شيء أكثر من مجرد حوارات طويلة من قبل أعضاء مجلس الشيوخ حول ذكرياتهم عن أحداث الحادي عشر من سبتمبر. الهجوم ومدى أهمية منع الهجمات في المستقبل. وقد تحدث أعضاء اللجنة ولوح بفرصة استجواب هؤلاء المسؤولين وأداء واجباتهم. مسؤوليات الرقابة، بدلاً من الدعاية للدفاع عن وكالة الأمن القومي. المشهد لقد نجح هذا التقرير في النقاط الوظيفة الحقيقية للجان الاستخبارات على مدى السنوات الماضية.

عدد

والواقع أن رؤساء اللجان في الكونجرس دافعوا في بعض الأحيان عن وكالة الأمن القومي بقوة أكبر من قوة مسؤولي الوكالة أنفسهم.

في أغسطس/آب 2013، اتصل بي عضوان في الكونجرس - الديمقراطي آلان جرايسون من فلوريدا والجمهوري مورجان جريفيث من فرجينيا - بشكل منفصل للشكوى من أن اللجنة الدائمة المختارة للاستخبارات في مجلس النواب تمنعهما وأعضاء آخرين من الوصول إلى المعلومات الأساسية للغاية عن وكالة الأمن القومي. وقد أعطاني كل منهما خطابات كتبها إلى موظفي رئيس اللجنة روجر يطلب فيها معلومات عن برامج وكالة الأمن القومي التي تناقشها وسائل الإعلام. وقد قوبلت هذه الطلبات بالرفض مرارا وتكرارا.

في أعقاب قصصنا عن سنودن، بدأت مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ من كلا الحزبين، الذين كانوا مهتمين منذ فترة طويلة بانتهاكات المراقبة، في بذل الجهود لصياغة تشريع من شأنه أن يفرض قيوداً حقيقية على سلطات وكالة الأمن القومي. ولكن هؤلاء الإصلاحيين، بقيادة السيناتور الديمقراطي رون وايدن من ولاية أوريغون، واجهوا عبة فورية: الجهود المضادة التي بذلها المدافعون عن وكالة الأمن القومي في مجلس الشيوخ لصياغة تشريع من شأنه أن يوفر مظهراً للإصلاح فقط، بينما يحافظ في الواقع على سلطات وكالة الأمن القومي أو حتى يزيدّها. وكما ذكر ديف ويجل في مجلة سلايت في نوفمبر/تشرين الثاني:

ولم يشعر مسعدو برامج جمع البيانات والمراقبة التي ينفذها وكالة الأمن القومي قط بالقلق إزاء انعكاس الكونجرس. فقد كانوا يوقعون أن يتوصل الكونجرس إلى شيء يبدو وكأنه إصلاح، ولكنه في واقع الأمر يعيد الممارسات ويبررها ويعرضها للانتقاد. وهذا ما حدث دائماً، فكل تعديل أو إعادة مقيّض لمعاون باريوت لعام 2001 كان سيئاً في بناء أبواب خلعه أكثر من الحدران.

في الشهر الماضي، حذر السيناتور رون وايدن من ولاية أوريغون من أننا "سواجه لواء من الأعمال المعادة" بإلفال من أعضاء مؤنرى فى قىاده الاستخبارات الحكومى، وحلفائهم فى مراكز الأبحاث والأوساط الأكاديمية، ومسؤولى حكومىى معاعدين، ومشرعى معاطفىى. وأضاف: "إن هدفهم النهائى هو ضمان أن يكون أى إصلاحات للمراقبة سطحىة... إن حماة الحصوىة التى لا تحمى الحصوىة فى الواقع لا يسحق الورق المطبوع عىة".

لقد كانت دىان فىنشتاىن، عضو مجلس الشيوخ التى تتولى الإشراف الأساسى على وكالة الأمن القومى، هى التى قادت جناح "الإصلاح الزائف". ولقد كانت فىنشتاىن منذ فترة طويلة من أشد الموالىن لصناعة الأمن القومى فى الولاىات المتحدة، بدءاً من دعمها الشدىد للحرب على العراق إلى دعمها الثابت لبرامج وكالة الأمن القومى فى عهد بوش. (ومن ناحية أخرى، يملك زوجها حصصاً كبرى فى عقود عسكرية مختلفة). ومن الواضح أن فىنشتاىن كانت الخار الطبعى لرئاسة لجنة تزعم أنها تمارس الرقابة على مجمع الاستخبارات ولكنها كانت تؤدى لسنوات وظففة معاكسة.

وهكذا، وعلى الرغم من كل نفى الحكومة، فإن وكالة الأمن القومي لا تفرض أى قيود جوهرية على من يمكنه التجسس عليه وكيف. حتى عندما توجد مثل هذه القيود اسمياً - عندما المواطنون الأمبركيون هم هدف المراقبة - أصبحت العملية إلى حد كبير

إن وكالة الأمن القومي هي الوكالة المراقبة بكل ما تحمله الكلمة من معنى: فهي مخولة بفعل ما تريد في ظل قدر ضئيل للغاية من السطرة والشفافية والمساءلة.

* * *

وبصورة عامة للغاية، تجمع وكالة الأمن القومي نوعين من المعلومات: المحتوى والمعلومات الشخصية. البيانات الوصفية. يشير "المحتوى" هنا إلى الاستماع فعلياً إلى مكالمات الأشخاص الهاتفية أو قراءة رسائل البريد الإلكتروني والدردشات عبر الإنترنت، بالإضافة إلى مراجعة نشاط الإنترنت مثل سجلات التصفح وأنشطته البحث. وفي الوقت نفسه، تتضمن عملية جمع "البيانات الوصفية" جميع البيانات حول تلك الاتصالات. ويشير وكالة الأمن القومي إلى ذلك بأعباءه "معلومات حول المحتوى (ولكن ليس المحتوى نفسه).

على سبيل المثال، سجل البيانات الوصفية الخاصة برسالة البريد الإلكتروني من أرسل البريد الإلكتروني إلى من، متى تم إرسال البريد الإلكتروني، وموقع الشخص الذي أرسله. عندما يتعلق الأمر المكالمات الهاتفية، تتضمن المعلومات أرقام هواتف المصطل و المسفيل، ومدته حديثه، وغالباً ما تكون مواقع وأنواع الأجهزة كانوا يستخدمونها للتواصل. في إحدى الوثائق حول المكالمات الهاتفية، حددت وكالة الأمن القومي البيانات الوصفية التي يمكن الوصول إليها ونحريها:

حقوق بيانات الاتصالات في ICREACH	
PROTON بما هذه الحقول في NSA (S//NF)	
الارقام التي تم الاتصال بها وتاريخ ووقت ومدة المكالمات	
من روية "بيانات التعريف الهاتفية" في الحقول التالية ICREACH يمكن استخدامها (S//SI REL)	
المدة - طول المكالمات	معرفة
رقم الهاتف المحمول المكالمات MSISDN	مسجل الهاتف المحمول المكالمات
رقم الهاتف المحمول	مسجل الهاتف المحمول
رقم الهاتف المطلوب في MDN Mobile	مسجل الهاتف المطلوب في MDN Mobile
معرفة خط اتصال (معرفة خط)	معرفة خط اتصال (معرفة خط)
رسالة قصيرة إلى الوجهة DSME	رسالة قصيرة إلى الوجهة DSME
كان	كان
رسالة قصيرة أصلية OSME	رسالة قصيرة أصلية OSME
كان	كان
سجل موقع التواجد VLR	سجل موقع التواجد VLR
معرفة المسجل الموقوف في الهاتف TMSI	معرفة المسجل الموقوف في الهاتف TMSI

أصرت الحكومة الأميركية على أن قدرأ كبيراً من المراقبة التي كشفت عنها أرشفات سنودن تتضمن جمع "بيانات وصفية، وليس محتوى"، في محاولة للإحياء بأن هذا النوع من التجسس ليس تدخلياً - أو على الأقل ليس بنفس الدرجة التي يتسم بها اعتراض المحتوى. وقد زعمت ديان فينشناين صراحة في صحيفة يو إس إيه توداي أن جمع البيانات الوصفية لسجلات هواتف الأميركيين "ليس مراقبة" على الإطلاق.

لأنه "لا يجمع محتوى أي اتصال".

إن هذه الحجج غير الصادقة تحجب حقيقة مفادها أن مراقبة البيانات الوصفية قد تكون على الأقل بنفس تدخل اعتراض المحتوى، بل وربما أكثر من ذلك في كثير من الأحيان. فعندما تعرف الحكومة كل من تتصل به وكل من يتصل بك، بالإضافة إلى المدة الدقيقة لكل تلك المحادثات الهاتفية؛ وعندما تتمكن من سرد كل مراسلي البريد الإلكتروني الخاص بك وكل موقع بم إرسال رسائل البريد الإلكتروني منه، فإنها تستطيع أن تخلق صورة شاملة بشكل ملحوظ عن حياتك، وارتباطاتك، وأنشطتك، بما في ذلك بعض معلوماتك الأكثر حميمية وخصوصية.

في بيان خطي قدمه اتحاد الحريات المدنية الأمريكية للطعن في شرعية برنامج جمع البيانات الوصفية التابع لوكالة الأمن القومي، أوضح أساذ علوم الكمبيوتر والشؤون العامة في جامعة برينستون إدوارد فيلن لماذا يمكن لمراقبة البيانات الوصفية أن تكون كاشفة بشكل خاص:

ولنأمل المثال الافتراضي التالي: تتصل امرأه سابه بطبيعتها الساتلي؛ ثم تتصل بأمرها على الفور؛ ثم تتصل برجل كاتبتحدث معه مراراً وتكراراً على الهاتف بعد الساعة الحادية عشرة مساءً خلال الأشهر العليله الماضيه؛ ثم تتصل بمركز لسطيم الاسره بعدم ايضاً خدمات الإجهاض. ومن المرجح أن يظهر لنا قصه ما لن نكون واضحه بنفس العذر إذا فحصنا سجل مكالمه هاتفية واحدة.

حتى بالنسبة لمكالمه هاتفية واحدة، يمكن أن تكون البيانات الوصفية أكثر إفادة من المكالمه نفسها. المحتوى. قد لا يكشف الاستماع إلى امرأة تتصل بعيادة الإجهاض عن أي شيء أكثر من شخص يؤكد موعداً بصيغة عامة

مؤسسة ("عيادة إيست سايد" أو "مكتب الدكتور جونز"). ولكن البيانات الوصفية ستكون

إن هذا الأمر يظهر أكثر من ذلك بكثير: فهو يكشف عن هوية أولئك الذين تم استدعاؤهم.

ويطبق الشيء نفسه على المكالمات إلى خدمة المواعدة، أو مركز المليون والمليون، أو مركز علاج الإدمان على المحدرات.

عيادة أو أحصاني فيروس نقص المناعة البشرية أو خط ساخن للأسلحة. كما أن البيانات الوصفية من شأنها أن تكشف عن

محادثة بين ناشط في مجال حقوق الإنسان ومخبر في نظام قمعي

أو مصدر سري يتصل بصحفي ليكشف عن محالعات على مستوى عال.

وإذا كنت تتصل بشكل متكرر بشخص ما في وقت متأخر من الليل، وهو ليس زوجك،

سنكشف البيانات الوصفية عن ذلك أيضاً. علاوة على ذلك، لن تسجل فقط جميع الأشخاص

مع من تتواصل وكم مرة تتواصل، ولكن أيضاً مع كل الأشخاص الذين تتواصل معهم

يتواصل الأصدقاء والزملاء، مما يؤدي إلى إنشاء صورة شاملة عنك

شبكة الاتصالات.

في الواقع، وكما يشير البروفيسور فيلن، فإن النصت على المكالمات الهاتفية قد يكون

صعباً للغاية بسبب الاختلافات اللغوية، والمحادثات المعقدة، واستخدام اللغة العامية أو الرموز

المنعمدة، وغيرها من السمات التي تعمل إما عن قصد أو عن طريق الخطأ على إخفاء المعنى.

"يصبح من الصعب للغاية تحليل محتوى المكالمات بطريقة آلية بسبب

"إن البيانات الوصفية هي عبارة عن بيانات غير منظمة، كما زعم. وعلى النقيض من ذلك، فإن البيانات الوصفية عبارة عن بيانات رياضية: نظيفة ودقيقة، وبالتالي يمكن تحليلها بسهولة. وكما قال فيلتن، فإنها غالباً ما تكون "بديلاً للمحتوي":

للاتصالات الهاتية قد تكشف عن قدر هائل من المعلومات عن عاداتنا وارتباطاتنا. ... إن البيانات الوصفية
فقد تكشف أنماط الاتصال عن أوقات البعثة والنوم؛ وعن دينا، وما إذا كان الشخص لا بحري اتصالات هاتية بنظام
في يوم السبت، أو بحري عدداً كبيراً من الاتصالات الهاتية في يوم الكريسماس؛ وعن عادات العمل لدينا ومهاراتنا
الاجتماعية؛ وعن عدد الأصدقاء الدس بملكهم؛ وحتى عن اسماءنا المدية والسياسية



باختصار، كما يكتب فيلتن، "إن جمع المعلومات على نطاق واسع لا يسمح للحكومة بمعرفة معلومات عن عدد أكبر من الناس فحسب، بل إنه يمكن الحكومة أيضاً من معرفة حقائق جديدة كانت خاصة في السابق، ولم يكن بوسعها أن نعرفها ببساطة من خلال جمع المعلومات عن عدد قليل من الأفراد المحددين".

إن العلق بشأن الاستخدامات العديدة التي قد تجدها الحكومة لهذا النوع من المعلومات الحساسة له ما يبرره بشكل خاص لأنه، على النقيض من الادعاءات المتكررة من جانب الرئيس أوباما ووكالة الأمن القومي، من الواضح بالفعل أن عدداً كبيراً من أنشطة الوكالة لا علاقة لها بجهود مكافحة الإرهاب أو حتى بالأمن القومي. وقد كشف جزء كبير من أرشيف سنودن عما لا يمكن وصفه إلا بأنه "مخاوف أمنية".

الجنس الاقتصادي: النصت واعراض رسائل البريد الإلكتروني على شركة النفط
البرازيلية العملاقة بتروبراس، والمؤتمرات الاقتصادية في أميركا اللاتينية، وشركات الطاقة في
فنزويلا والمكسيك، والجنس من جانب حلفاء وكالة الأمن القومي – بما في ذلك كندا والنرويج
والسويد – على وراة المناجم والطاقة البرازيلية وشركات الطاقة في العديد من البلدان الأخرى.

وفد تضمنت وثيقة مثيرة للاهتمام قدمها وكالة الأمن القومي الأميركية ومقر الاتصالات
الحكومية البريطانية تفاصيل العديد من أهداف المراقبة التي كانت ذات طبيعة اقتصادية واضحة: شركة
بتروبراس، ونظام سويغت المصرفي، وشركة النفط الروسية غازبروم، وشركة الطيران الروسية
إيروفلوب.

في وصفها لبرنامج بلارني، تسرد وكالة الأمن القومي أنواع المعلومات التي من المفترض أن تقدمها لعملائها باعتبارها معلومات "مكافحة الإرهاب"، و"دبلوماسية" و"اقتصادية":

<div style="display: flex; justify-content: space-between;">  <div style="text-align: center;"> <p>1978 لىقير الوصول ايمصرح به بموجب ديون مراقبه لىستخبارات</p> <p>اللى لىقير الوصول ايمصرح به بموجب ديون مراقبه لىستخبارات</p> </div>  </div>		
<p>رقم الوصل</p>	<p>ملاحظات</p>	<p>تقارير</p>
<p>اللى لىقير الوصول ايمصرح به بموجب ديون مراقبه لىستخبارات</p>	<p>اللى لىقير الوصول ايمصرح به بموجب ديون مراقبه لىستخبارات</p>	<p>اللى لىقير الوصول ايمصرح به بموجب ديون مراقبه لىستخبارات</p>

الولايات المتحدة-984 بلارس

بوفر تحصيلاً - (TS//SI) US-984 (PDDG: AX)
ضد الاتصالات المعتمدة بموجب أمر محكمة DNR و FISA DNI.

الأهداف الرئيسية: المؤسسه الدبلوماسيه (TS//SI)،
مكافحة الإرهاب، الحكومة الأجنبية، الاقتصاد

ويظهر أدلة أخرى على الاهتمام الاقتصادي لوكالة الأمن القومي في وثيقة من وثائق برنامج بريزم تظهر "عينة" من "موضوعات التقارير" للأسبوع من الثاني إلى الثامن من فبراير/شباط 2013. وتتضمن قائمة أنواع المعلومات التي تم جمعها من بلدان مختلعة فئات اقتصادية ومالية واضحة، من بينها "الطاقة" و"التجارة" و"النفط":



في مذكرة صادرة عام 2006 من مدير القدرات العالمية في بعثة القضايا الأمنية الدولية التابعة للوكالة، يتم تفصيل أنشطة المجلس الاقتصادي والجاري التي تقوم بها وكالة الأمن القومي - ضد بلدان متنوعة مثل بلجيكا واليابان والبرازيل وألمانيا - بعبارات واضحة:

(و) اقلیمی

يوفر فرع الطاقة والموارد معلومات استخباراتية فريدة من نوعها حول (TS//SI) لنجاح الطاقة وتطويرها على مستوى العالم في البلدان الرئيسية التي يملكها [REDACTED] ويرعى، يقصد بـ "نفسه" و"نفسه" قد لا يكون

[REDACTED]

تصنيفه في لندن لم يسبق له ولم يكن مستمرا غير رسمي وغير رسمي و SCADA ، والتخصصات هي عدة كمبيوتر بحيث مع الطاقة المتوقعة

وفي تقريرها عن مجموعة من وثائق مقر الاتصالات الحكومية التي سربها سنودن، أشارت صحيفة نيويورك تايمز إلى أن أهداف المراقبة كانت تشمل في كثير من الأحيان المؤسسات المالية و"رؤساء منظمات المساعدات الدولية وشركات الطاقة الأجنبية ومسؤول الاتحاد الأوروبي المصروف في معارك مكافحة الاحتكار مع شركات التكنولوجيا الأميركية". وأضافت أن الوكالات الأميركية والبريطانية "راقبت اتصالات كبار المسؤولين في الاتحاد الأوروبي، والزعماء الأجانب بما في ذلك رؤساء الدول الأفريقية وأحيانا أفراد أسرهم، ومديري الأمم المتحدة وبرامج الإغاثة الأخرى [مثل اليونيسيف]، والمسؤولين المشرفين على وزارات النفط والمالية".

ولكن إذا استخدمت وكالة الأمن القومي الأميركية للتنصت على استراتيجيات التخطيط التي تنهجها بلدان أخرى أثناء المحادثات التجارية والاقتصادية، فإنها قد تكسب الصناعة الأميركية ميزة هائلة. ففي عام 2009، على سبيل المثال، كتب مساعد وزير الخارجية توماس شانون رسالة إلى كيث ألكسندر، أعرب فيها عن "امتنانه وتهانيه للدعم الاستخباري المتميز" الذي بلغته وزارة الخارجية فيما يتصل بالقمة الخامسة للأميركيين، وهو مؤتمر مخصص للمفاوضات على الاتفاقيات الاقتصادية. وفي الرسالة، أشار شانون على وجه التحديد إلى أن المراقبة التي تقوم بها وكالة الأمن القومي الأميركية منحت الولايات المتحدة مزايا تفاوضيه على حساب الأطراف الأخرى:

كبر م 100

ر. انفيريس التي بلغها من وكالة الأمن القومي اعطى روية عميقة حول خطط
ويو يا المساركن الأخرى في القمة وصفت أن ديوماسيس كايو مسعدي
بشكل جيد لتقديم المشورة للرئيس اوباما ووزيره الخارجيه كليسون حول
كيفية التعامل مع القضايا الخلافية، مثل كوبا، والتفاعل مع نظرائهم الصينيين،
مثل الرئيس المروجلي سافير

ونكرس وكالة الأمن القومي الأميركية نفسها للحسب الدبلوماسي، كما توضح الوثائق التي تشير إلى "الشؤون السياسية". ويظهر أحد الأمثلة الصارخة بشكل خاص، من عام 2011، كيف استهدفت الوكالة اثنين من زعماء أميركا اللاتينية – ديلما روسيف، رئيسة البرازيل، إلى جانب "مستشاريها الرئيسيين"؛ وانريكي بينيا نيتو، المرشح الرئاسي الأبرز في المكسيك آنذاك (والآن رئيسها)، إلى جانب "سعة من معاونيه المقربين" في إطار "زيادة" في عمليات المراقبة التوغلية بشكل خاص. بل إن الوثيقة تتضمن بعض الرسائل النصية التي بم اعتراضها والتي أرسلها واستقبلها نيتو و"معاون معرب":



S2C41 جهد زيادة (U//FOUO)

اجرى فريق القيادة التابع لوكالة الامن القومي في (TS//SI//REL) المكسيك (S2C41) حملة لمدة اسبوعين لتطوير الاهداف ضد حزب
لمرشحين الرئاسيين في المكسيك اريكى بيبا بيبو وسعته في معاريفه
ثمغريس. ويعبر معظم الخبراء السياسيين ان بيبو هو العابر المحتمل
في الانتخابات الرئاسيه المكسيكيه لعام 2012 والتي من المقرر ان تعقد في
يوليو 2012 وقد استمدت SATC من تحليل الرسم البياني في جهود
تطوير الاهداف في حزمه تطوير



سج

(ق) السابج

رسائل نصه 85489 (S//REL)
رسائل نصه للاهتمام

رقم مسوق السعر (TS//SI//REL)

خورخي كوروا - سربك مغرب في بيبو (TS//SI//REL)

(ق) الخاتمة

- بعد عمليه الصعيه المحسنه لرسم بياني (S//REL) للاتصال تقنيه بسيطه وفعاله، والتي قد تسمح لك بالعثور على نتائج لم يكن من الممكن الحصول عليها سابقاً وتمكين الاكتشاف التحليلي
- SATC تمكنت S2C بالتعاون مع (TS//SI//REL) من تطبيق هذه التقنيه بنجاح ضد اهداف برازيليه ومكسيكيه رفيعه المستوى ودان خبره في محال OPSEC

يمكن للمرء أن يتكهن بالأسباب التي جعلت الزعماء السياسيين في البرازيل والمكسيك أهدافاً لوكالة الأمن القومي. فكلتا البلدين غنيتان بالموارد النفطية. وهما مصدران كبيران ومؤثران.

إن وجود المكسيك والبرازيل في المنطفه ليس بالأمر السهل. ورغم أنهما بعيدان كل البعد عن أن يكونا خصمين، فإنهما ليسا أقرب حلفاء أميركا وأكثرهم ثقة. والواقع أن إحدى وثائق التخطيط التي أعدتها وكالة الأمن القومي – بعنوان "تحديد التحديات: الاتجاهات الجيوسياسية للفترة 2014-2019" – أدرجت المكسيك والبرازيل تحت عنوان "أصدقاء، أعداء، أم مشاكل؟". ومن بين الدول الأخرى المدرجة على هذه القائمة مصر والهند وإيران والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان وتركيا واليمن. ولكن في نهاية المطاف، في هذه الحالة كما هو الحال في أغلب الحالات الأخرى، فإن الكهف حول أي سبب محدد إن الهدف يعتمد على فرضيه خاطئه. ولا تحتاج وكالة الأمن القومي إلى أي سبب محدد أو إن السبب وراء ذلك هو غزو الاتصالات الخاصة للناس. إن مهمتهم المؤسسية هي لجمع كل شيء.

إن ما تم الكشف عنه بشأن تجسس وكالة الأمن القومي على الزعماء الأجانب أقل أهمية من المراقبة الجماعية التي تقوم بها الوكالة لشعوب بأكملها دون إذن قضائي. فقد نجست الدول على رؤساء الدول لعرون من الزمان، بما في ذلك حلفاؤها. وهذا أمر عادي، على الرغم من الصرخة العظيمة التي أعقبت ذلك عندما اكتشف العالم، على سبيل المثال، أن وكالة الأمن القومي استهدفت لسنوات عديدة الهاتف المحمول الشخصي للمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل.

والأمر الأكثر إثارة للدهشة هو أن الكشف عن تجسس وكالة الأمن القومي على مئات الملايين من مواطنيها في دولة تلو الأخرى لم يسفر إلا عن اعتراضات مكتومة من جانب قياداتها السياسية. ولم يتدفق السخط الحقيقي إلا بعد أن أدرك هؤلاء الزعماء أنهم، وليس مواطنيهم فحسب، كانوا مستهدفين أيضاً.

ومع ذلك، فإن النطاق الهائل للمراقبة الدبلوماسية التي تمارسها وكالة الأمن القومي غير عادي. والجدير بالذكر أنه بالإضافة إلى الزعماء الأجانب، فإن الولايات المتحدة لديها أيضاً، على سبيل المثال، على سبيل المثال، تجسس على نطاق واسع على المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة. للحصول على مبرر دبلوماسيه. ومن المعتاد أن يتم تقديم إحاطة من مكتب الأمن القومي في أبريل/نيسان 2013، حيث أشار إلى كيف استخدمت الوكالة برامجها للحصول على نقاط الحديث الخاصة بالأمن العام للأمم المتحدة قبل لقائه مع الرئيس أوباما:



وتوضح وثائق أخرى عديدة كيف طلبت سوزان رايس، سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة آنذاك ومستشارة الرئيس أوباما للأمن القومي، مراراً وتكراراً من وكالة الأمن القومي التجسس على المباحثات الداخلية للدول الأعضاء الرئيسة لمعرفة استراتيجياتها التفاوضية. ويصف تقرير صادر عن مكتب الأمن القومي في مايو/أيار 2010 هذه العملية في إطار فرار تناقضه الأمم المتحدة ويتضمن فرض عقوبات جديدة على إيران.

قناة . خلف قُضبان الحياة . لطلب الكتب المترجمة
ولترجمة الكتب الانجليزية والكورية وجميع اللغات.
رابط القناة...<https://t.me/ALhyaah5>



يعدم دعماً متغيراً لتمكين مجلس الأمن التابع لـ BLARNEY فريق (S//SI)
للاام المتحدة من جمع ابيانات

بواسطة NAME REDACTED في 28-05-2010 1430

مع فريق موعده بصوت في لعم لصحة على فرض عقوبات (TS S NF)
على ابرن ومع تردد العديد من الدول في اتخاذ قرار، بوصف
السفيرة راييس مع وكالة الامن القومي طاليه منها الحصول على معلومات
استخباراتية عن تلك الدول حتى يمكن من وضع استراتيجيه ومع اشراط
العيام بذلك يسرعه وفي حدود سلطاته القانونية، سارع فريق BLARNEY إلى العمل
مع المنظمات والشركاء داخل وخارج وكالة الامن القومي.

تعمل بخده من خبرات المسيدات TOP و SV و OGC سفا كات (TS S NF)
القانونية يسريع رتبه ومرفعية جديدة لوكالة الامن القومي بموجب فريق
مرفقة باستخرا ب حصة FISA لخبير ووعيد واستخرا ب وبوسه كن
افراد قسم العمليات في BLARNEY يعملون خلف الكواليس لجمع
اينات لخدمه محتويات المسخ لصحة و سي يمكن الحصول على من خبر
بصاتهم بطوبه بمد مع مكتب التحقيقات الفدرالي وسف كوا يعملون
للحصول على معلومات عن بعاب الامم المتحدة في نيويورك والسفارات
في انحصه و سطلن دم فريق بصوير لهدف ستهن بامور موضعه
بفوق البيانات المباشري وبم اجراء جميع الاستعدادات لضمان تدفق
اينات لى TOP في قرب وفي ممكن بم ستهن لخدمه من
الموظفين اخدمهم من فريق بصوبي ٩ بخر من فريق بصوير لهدف يوم
لست 22 مايو لدعم فريق المسيدات القانونية على مدار 24
ساعة بخدم بديرهم بضمان جاهزيه الاوامر لتوقيع مدير وكالة الامن
القومي في وقت مبكر من صباح يوم الاسب 24 مايو.

لتسريع هذه الاوامر الاربعة، فقد SV و OGC مع الضغط الشديد من قبل (S//SI)
اسفلوا من مدير وكالة الامن القومي للتوقيع إلى قراره الدفاع للتوقيع من
قبل وزير الدفاع ثم إلى قراره العدل للتوقيع من قبل قاضي محكمه
الاستخبارات الاجيبه في وفي قباسي. تم توقيع جميع الاوامر الاربعة
من قبل القاضي يوم الاربعاء 26 مايو! بمجرد اسلام الاوامر من قبل
فريق BLARNEY القانوني، اطلقوا إلى العمل لتحليل هذه الاوامر الاربعة
بالاضافه إلى جديد "عادي" آخر في يوم واحد. تحليل خمسة اوامر محكمه في يوم واحد
سجل BLARNEY! بينما كان الفريق القانوني BLARNEY مسعولاً لتحليل
اوامر المحكمه، كان فريق اداره الوصول BLARNEY يعمل مع مكتب
التحقيقات الفيدرالي بمرور معلومات المهمه وسبق لتسريه مع شركاء
ببببب

وتكشف وثيقة مراقبة مماثلة تعود إلى أغسطس/آب 2010 أن الولايات المتحدة تجسست على ثمانية أعضاء
في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فيما يتصل بقرار لاحق بشأن فرض عقوبات على إيران.
وكانت القائمة تضم فرنسا والبرازيل واليابان والمكسيك - وهي كلها دول صديقة. وقد زودت عملية
التجسس الحكومة الأميركية بمعلومات قيمة عن نوايا البصوت في تلك الدول، الأمر الذي أعطى
واشنطن فرصة أكبر لفرض عقوبات على إيران.
عندما نتحدث إلى أعضاء آخرين في مجلس الأمن.

أكتوبر 2010



بمساعدة في تشكيل الولايات المتحدة SIGINT الخاخ الصامتة تعاون (U//FOUO) سياسة الخارجية

في بداية هذه الموضوعات المطلوبة قامت وكالة الامن القومي بتحويل الاموال بشكل مستمر (TS//SI//NF) فرنسا

الامر بـ كذا في مكتب

تعاون واحد عشر فرعا غير خمسة خطوط اسخ مع عناصر مكتب وكالة الامن 2010 في اواخر ربيع عام (TS//SI//REL) انعمي ليقدر احدى وادى المعلومات الى USUN والعطاء الاخرى حول كيفية تصويت اعضاء مجلس الامن الدائم في الامم المتحدة على مشروع القرار الذي يدعو الى انشاء محكمة دولية للعدالة الجنائية. فرصت الامم المتحدة المزيد من العقوبات في 9 يونيو 2010 وكان SIGINT اساسا في ابقاء الولايات المتحدة على علم بكيفية تصويت الاعضاء الاخرى في مجلس الامن الدائم بامم المتحدة

بم اعتماد القرار باغلبية اثنى عشر صوتا مقابل صوتين ضد (البرازيل (TS//SI//REL) وبركا) وامساع ثبات على التصويت. وفقا ل USUN، فإن SIGINT "ساعدني في معرفة متى في ديسمبر 2010، في هذا العقد، ستجرى مفاوضات بين ليبيا وكندا، ليبيا في الموضوعات وقدموا معلومات عن بلدان متعلقة" خطوط حمراء

لتسهيل التجسس الدبلوماسي، حصلت وكالة الامن القومي على أشكال مختلفة من الوصول إلى سفارات وفنصليات العديد من أقرب حلفائها. إحدى وثائق عام 2010 - المعروضة هنا مع حذف بعض الدول - يدرج الدول التي تعرضت هياكلها الدبلوماسية داخل الولايات المتحدة للغزو من قبل الوكالة. ويشرح المسرد الموجود في النهاية الأنواع المختلفة للمراقبة المستخدمة.

مستند فئة الممنوعين، جينوي غريم، حميد [US 3137 مع تاجعة مكونة من حرفين للمجموعة
حرفين نكل موقع مستهدف ومجمعة مع تخصص SIGAD 3137-US مع تاجعة مكونة من حرفين للمجموعة
الوصول القريب الخارجي GENIE

تدقيق المحاسبين
المقرَّب يرحى التحقق مع (961-1578s) TAO/RTD/ROS فيما يتعلق بحاله، انبساط)

سيجاد الولايات المتحدة-39

[illegible]

إن الحكومة الصينية تملك القدرة على التجسس على أي شخص يستخدمها. ولكن ما يظهره وثائق وكالة الأمن القومي هو أن الأميركيين كانوا منخرطين على وجه التحديد في النشاط الذي اتهمته الولايات المتحدة الصينيين بالقيام به.

ولم توقف الاتهامات الأميركية الموجهة إلى الشركات الصينية المصنعة لأجهزة الإنترنت. ففي عام 2012 على سبيل المثال، زعم تقرير صادر عن لجنة الاستخبارات في مجلس النواب الأمريكي برئاسة مايك روجرز أن شركتي هواوي وزد تي إي، أكبر شركتين صينيتين في مجال معدات الاتصالات، "ربما تنتهكان قوانين الولايات المتحدة" و"لم نلتزمنا بالتزامات القانونية الأميركية أو المعايير الدولية لسلوك الأعمال". وأوصت اللجنة بأن "تنظر الولايات المتحدة بعين الرقبة إلى استمرار اختراق شركات الاتصالات الصينية لسوق الاتصالات في الولايات المتحدة".

أعربت لجنة روجرز عن مخاوفها من أن الشركتين كانا يسمحان للدولة الصينية بالمراقبة، رغم أنها أفرت بأنها لم تحصل على أي دليل فعلي على أن الشركتين زرعا أجهزة مراقبة في أجهزة التوجيه وغيرها من الأنظمة. ومع ذلك، فقد استشهدت بفشل هاتين الشركتين في التعاون وحثت الشركات الأميركية على تجنب شراء منتجاتهما:

إن الكتابات من القطاع الخاص في الولايات المتحدة مدعوه بشده إلى النظر في المخاطر الأمتة طويلة الأجل المرتبطة بالتعامل مع ZTE أو Huawei فيما يتعلق بالمعدات أو الخدمات كما يسجع مروجي السكاك ومطوري الأنظمة في الولايات المتحدة بشده على البحث عن بامعين آخرين لمشاريعهم. وإسناداً إلى المعلومات السرية وغير السرية المباحة، لا يمكن الوثوق في أن Huawei و ZTE خاليان من نفوذ الدولة الأجنبية وبالتالي يشكلان تهديداً أمنياً للولايات المتحدة وأنظمة

ولقد أصبحت الاتهامات المسمرة عيباً ناعلاً إلى الحد الذي دفع رين تشنغ فاي، مؤسس شركة هواوي ورئيسها التنفيذي البالغ من العمر تسعة وستين عاماً، إلى الإعلان في نوفمبر/تشرين الثاني 2013 عن نخلي الشركة عن السوق الأميركية. وكما ذكر مجلة فوربس بوليسي، فقد صرح تشنغ فاي لصحيفة فرنسية: "إذا تدخلت هواوي في العلاقات الأميركية الصينية، ونسببت في مشاكل، فإن الأمر لا يستحق العناء".

ولكن في حين نم نأذير الشركات الأميركية من أجهزة التوجيه الصينية التي يفترض أنها غير جديرة بالثقة، كان من الأفضل للمنظمات الأجنبية أن تحذر من الأجهزة المصنوعة في أميركا. وكان تقرير صادر في يونيو/حزيران 2010 عن رئيس قسم الوصول وتطوير الأهداف في وكالة الأمن القومي صريحاً إلى حد صادم. إذ تلقى وكالة الأمن القومي أو تعترض بشكل روتيني أجهزة التوجيه والخوادم وأجهزة الشبكات الحاسوبية الأخرى التي يتم تصديرها من الولايات المتحدة قبل تسليمها إلى العملاء الدوليين. ثم تقوم الوكالة بزرع أدوات مراقبة خلفية،

ونعيد وكالة الأمن القومي تغليف الأجهزة بختم المصنع، ثم يرسلها. وبهذا تتمكن وكالة الأمن القومي من الوصول إلى الشبكات بأكملها وجميع مستخدميها. ويشير المستند بيهجه إلى أن "بعض أساليب التجارة العمل اليدوي (حرفياً)": ... في استخبارات الإشارات تعتمد على

سري عكس تسجيلا من نوفمبر

نوفمبر 2014



يمكن للعمليات الحفية اختراق بعض اصعب اهداف (U) S.G.N.T

عمل NAVE REDACTED, قسم الوصول وتطوير الاهداف (S3261)



بعض كس من سبب سبب ب. بالاسارات الوصول إلى (TS//SI//NF) بالسرور و شبكات من على بعد الى الاميال... في الواقع، في بعض الأحيان يكون الامر عمدا لتعدي (سرفر) و في كثيره عمده يتم اختراق شبكات شهره لتسببه الحوادث و شهره لتوجيه وما إلى ذلك) التي يتم تسببها إلى هذا في وضع بناء يتم بعد ذلك، يتم إعادة توجيهها إلى موقع سري حيث يعمل موصفو عمليات يتوصل إلى مخصصة عمليات يتوصل على يمكن تركيب عتبات هذا في دعم في مركز خفاء على بعد 1000 ميل مباشرة في الأجهزة الإلكترونية لأهدافها. ثم يتم إعادة عمده هذه لأجهزة ووضعها مرة أخرى في صديقها إلى الوجهة بصفة يمدى كس هذا بدعم من شركاء مجتمع استخبارات والمعالجات العمده في TAO

بعد مثل هذه العمليات التي تطوى على مع سلسلة التوريد من أكثر (TS//SI//NF) العمليات إنتاجه في TAO، لأنها تقوم بوضع نقاط الوصول مسبقا في شبكات الاهداف



على اليسار يتم فتح الطرود التي تم اعدادتها بعبه على سبب TS SI NF خبير روع عتبات

في النهاية، يصل الجهاز المزروع مرة أخرى بالبنية التحتية لوكالة الأمن القومي:

في إحدى الحالات الأخيرة، بعد عدة شهر يصل جهاز سبب ب. على من خلال (TS//SI//NF) خبير سبب لتوريد بالبنية التحتية بصفة بؤنة على القومي. وقد اتاح لنا هذا الاتصال يتوصل إلى مزيد من سبب الاهداف ومسح الشبكة

ومن بين الأجهزة الأخرى التي تعترضها الوكالة وتلاعب بها أجهزة التوجيه والحوادم التي تصنعها شركة سيسكو لتوجيه كميات كبيرة من حركة الإنترنت إلى مستودعات وكالة الأمن القومي. (ولا يوجد دليل في الوثائق على أن شركة سيسكو على علم بهذه الاعتراضات أو أنها تغاضت عنها). وفي إبريل/نيسان 2013، واجهت الوكالة صعوبات فنية تتعلق بمفاتيح شبكة سيسكو التي تم اعتراضها، والتي أثرت على برامج بلارني، وفيرفو، وأوكستار، وستورمبرو:



من المحتمل جدًا أن تقوم الشركات الصينية بزرع آليات مراقبة في
ولكن الولايات المتحدة بفعل الشيء نفسه بالتأكيد.

كان من الممكن أن يكون تحذير العالم من المراقبة الصينية أحد الحلول
ما هي الدوافع وراء ادعاءات الحكومة الأمريكية بأن الأجهزة الصينية لا يمكن الوثوق بها؟
ولكن يبدو أن الدافع الأهم على نحو مماثل كان منع الأجهزة الصينية
من استبدال تلك المصنوعة في أمريكا، والتي كانت تسحق من قدرة وكالة الأمن القومي على القيام بدورها.
وبعبارة أخرى، لا تمثل أجهزة التوجيه والخوادم الصينية أهمية اقتصادية وحسب، بل إنها تمثل أيضًا أهمية اقتصادية.
المنافسة ولكن أيضًا المنافسة في مجال المراقبة: عندما يشتري شخص ما جهازًا صينيًا
بدلاً من وكالة الأمن القومي الأمريكية، فقدت وكالة الأمن القومي وسيلة حاسمة للجنس على دولة كبرى.
العديد من أنشطة التواصل.

* * *

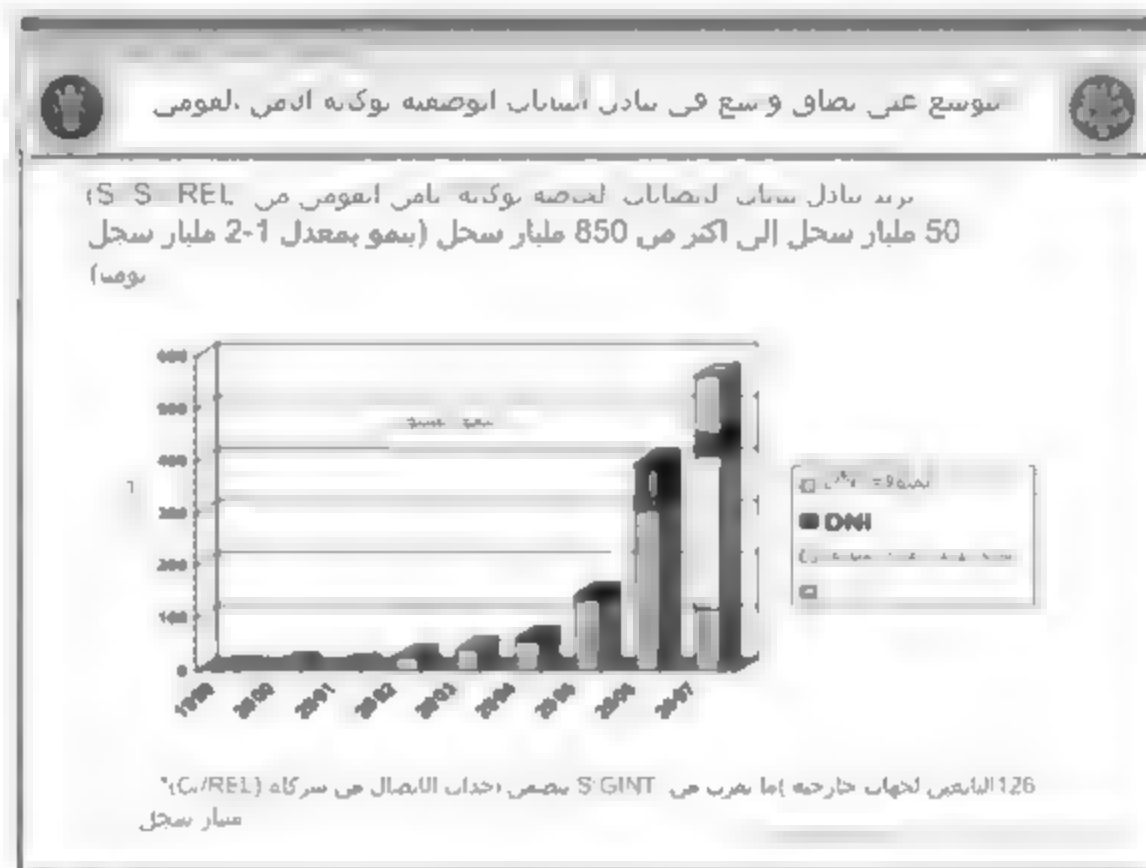
إذا كانت كمية البيانات التي تم الكشف عنها مذهلة بالفعل، فإن مهمة وكالة الأمن القومي
إن جمع كل الإشارات طوال الوقت دفع الوكالة إلى التوسع وغزو المزيد
والمزيد من المساحة. إن كمية البيانات التي تلتقطها هائلة للغاية، في الواقع، لدرجة أن

إن الحدي الذي تشكو منه الوكالة هو تخزين أكوام من المعلومات المتراكمة من مختلف أنحاء العالم. وقد حددت إحدى وثائق وكالة الأمن القومي، التي أعدها لمؤتمر Five Eyes SigDev، هذه المشكلة المركزية:

الحدي

لقد تحولت عملته التجميع فدرسا على الاستيعاب
ولمعالجه واستحسن وقف لـ "المعايير" في
اعديا عليها

يعود القصة إلى عام 2006، عندما شرعت الوكالة في ما أسمته "الوسع على نطاق واسع في تبادل البيانات الوصفية الخاصة بوكالة الأمن القومي". وفي تلك المرحلة، توقعات وكالة الأمن القومي أن تنمو مجموعته البيانات الوصفية الخاصة بها بمقدار ستمائة مليار سجل كل عام، وهو النمو الذي من شأنه أن يشمل ما بين مليار إلى ملياري مكالمات هاتفية جديدة يتم جمعها كل يوم:



وبحلول شهر مايو/أيار 2007، كان التوسع قد أتى ثماره على ما يبدو: فقد ارتفعت كمية بيانات الهاتف التي كانت الوكالة تحزنها – بصرف النظر عن البريد الإلكتروني وغيره من بيانات الإنترنت، وباستثناء البيانات التي حذفها وكالة الأمن القومي بسبب نقص مساحة التخزين – إلى 150 مليار سجل.



بمجرد إضافة الاتصالات القائمة على الإنترنت إلى المزيج، ارتفع العدد الإجمالي
تم تخزين أحداث الاتصال بما يقرب من تريليون (يجب ملاحظة هذه البيانات،
(ثم تم تقاسمها من قبل وكالة الأمن القومي مع وكالات أخرى).

ولمعالجة مشكلة التخزين، بدأت وكالة الأمن القومي في بناء مشاة ضخمة جديدة في بلافديل
بولايه يونا، والتي من بين أهدافها الأساسية الاحتفاظ بكل هذه البيانات. وكما أشار المراسل جيمس
بامفورد في عام 2012، فإن بناء بلافديل من شأنه أن يوسع من قدرة الوكالة من خلال إضافة "أربع قاعات
مساحتها 25 ألف قدم مربع مليئة بالخوادم، مع مساحة أرضية مرتفعة للكابلات والتخزين.
بالإضافة إلى ذلك، سيكون هناك أكثر من 900 ألف قدم مربع للدعم الفني والإدارة". ونظراً لحجم المبنى
وحقيقة أنه، كما يقول بامفورد، "يمكن الآن تخزين تيرابايت من البيانات على محرك أقراص محمول
بحجم إصبع الرجل الصغير"، فإن العواقب المترتبة على ذلك تبدو كبيرة.

لجمع البيانات هي عميقة.

إن الحاجة إلى مرافق أكبر حجماً على نحو متزايد ملحه بشكل خاص في ضوء الغزوات الحالية
التي تقوم بها الوكالة للنشاط العالمي على شبكة الإنترنت، والتي تمتد إلى ما هو أبعد
كثيراً من جمع البيانات الوصفية لتشمل المحتوى الفعلي للرسائل الإلكترونية، ونصفج الويب،
وسجلات البحث، والدردشات. والبرنامج الرئيسي الذي تستخدمه وكالة الأمن القومي لجمع مثل هذه
البيانات ونظمها والبحث فيها، والذي تم تقديمه في عام 2007، هو برنامج X-KEYSCORE، وهو يوفر
قفزة جذرية في نطاق صلاحيات المراقبة التي تتمتع بها الوكالة. وتطلق وكالة الأمن القومي على
برنامج X-KEYSCORE "أوسع نظام" لجمع البيانات الإلكترونية، ولسبب وجيه.

تزعم وثيقة تدريبية تم إعدادها للمحللين أن البرنامج يلتقط "كل ما يفعله المستخدم العادي
تقريباً على الإنترنت"، بما في ذلك نص رسائل البريد الإلكتروني وعمليات البحث على
"يسمح بتتبع الوقت الفعلي X-KEYSCORE وأسماء المواقع التي تمت زيارتها. حتى أن Google

مراقبة أنشطة الشخص عبر الإنترنت، مما يسمح لوكالة الأمن القومي بمراقبة رسائل البريد الإلكتروني وأنشطة النصف أثناء حدوثها.

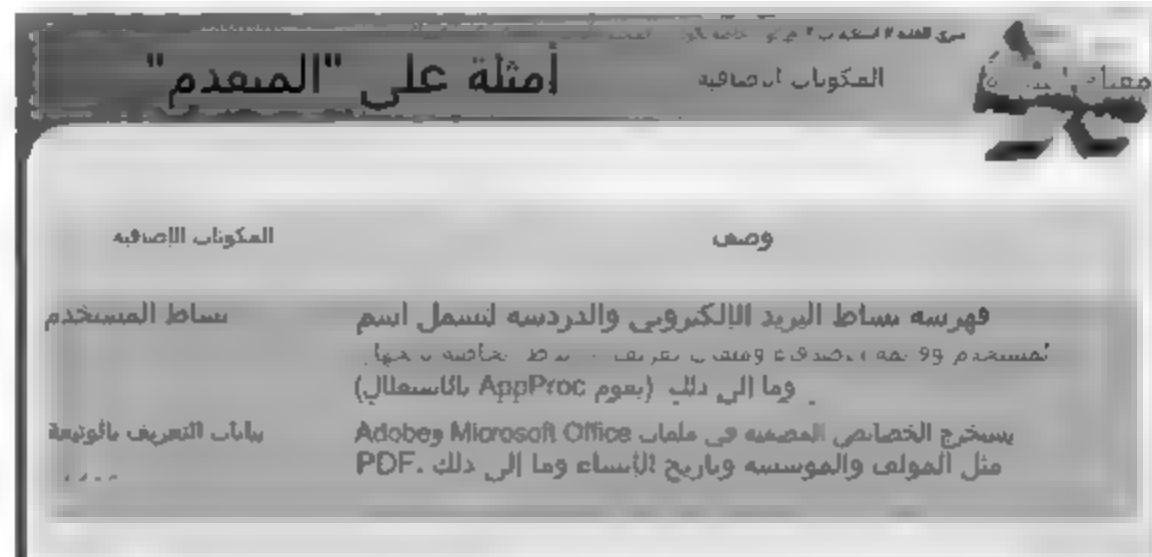
فضلاً عن جمع البيانات الشاملة عن الأنشطة التي يقوم بها مئات الملايين من البشر عبر الإنترنت، يسمح برنامج X-KEYSCORE لأي محل يعمل لدى وكالة الأمن القومي بالبحث في قواعد بيانات النظام عن طريق عنوان البريد الإلكتروني أو رقم الهاتف أو السمات التعريفية مثل عنوان IP. وتوضح هذه الشريحة نطاق المعلومات المتاحة والوسائل الأساسية التي يستخدمها المحلل للبحث فيها:



يسرد شريحة أخرى من برنامج X-KEYSCORE الحقول المخلفة للمعلومات التي يمكن البحث فيها عبر "المكونات الإضافية" للبرنامج. وتتضمن هذه الحقول "كل عنوان بريد إلكتروني يظهر في جلسة"، و"كل رقم هاتف يظهر في جلسة" (بما في ذلك "إدخالان دفتر العناوين")، و"نشاط البريد الإلكتروني والدردشة على الويب".

وصف	مكونات إضافية
فهرسة كل عنوان بريد إلكتروني تم رؤيته في جلسة ما بمجرد بدء جلسة المستخدم والتحقق	عناوين البريد الإلكتروني
فهرسة كل ملف تم رؤيته في جلسة حسب اسم الملف وتاريخه	ملفات المستندات
فهرسة كل جلسة DN تم جمعها مع فهرسة مصادر حسب مجموعة N اعتماداً على P نوع Casenotation	سجلات من
فهرسة حركة مرور HTTP على جانب العميل عند طلبها	محلا HTTP
فهرسة كل رقم هاتف تم رؤيته في جلسة أعلى سبب اتصال بجانب رقم اتصالات أو بلد اتصالات	رقم الهواتف
فهرسة نشاط البريد الإلكتروني على الويب والتدريس بشكل عام المستخدم وتاريخه وأوقات تفرغها باستخدام خاصية الجهاز وما إلى ذلك	نشاط المستخدم

كما يوفر البرنامج القدرة على البحث واسترجاع المستندات والصور المضمنة التي تم إنشاؤها أو إرسالها أو استلامها:



وتعلن شرائح أخرى من وناثق NSA صراحة عن الطموح العالمي الشامل لشركة X-KEYSCORE.

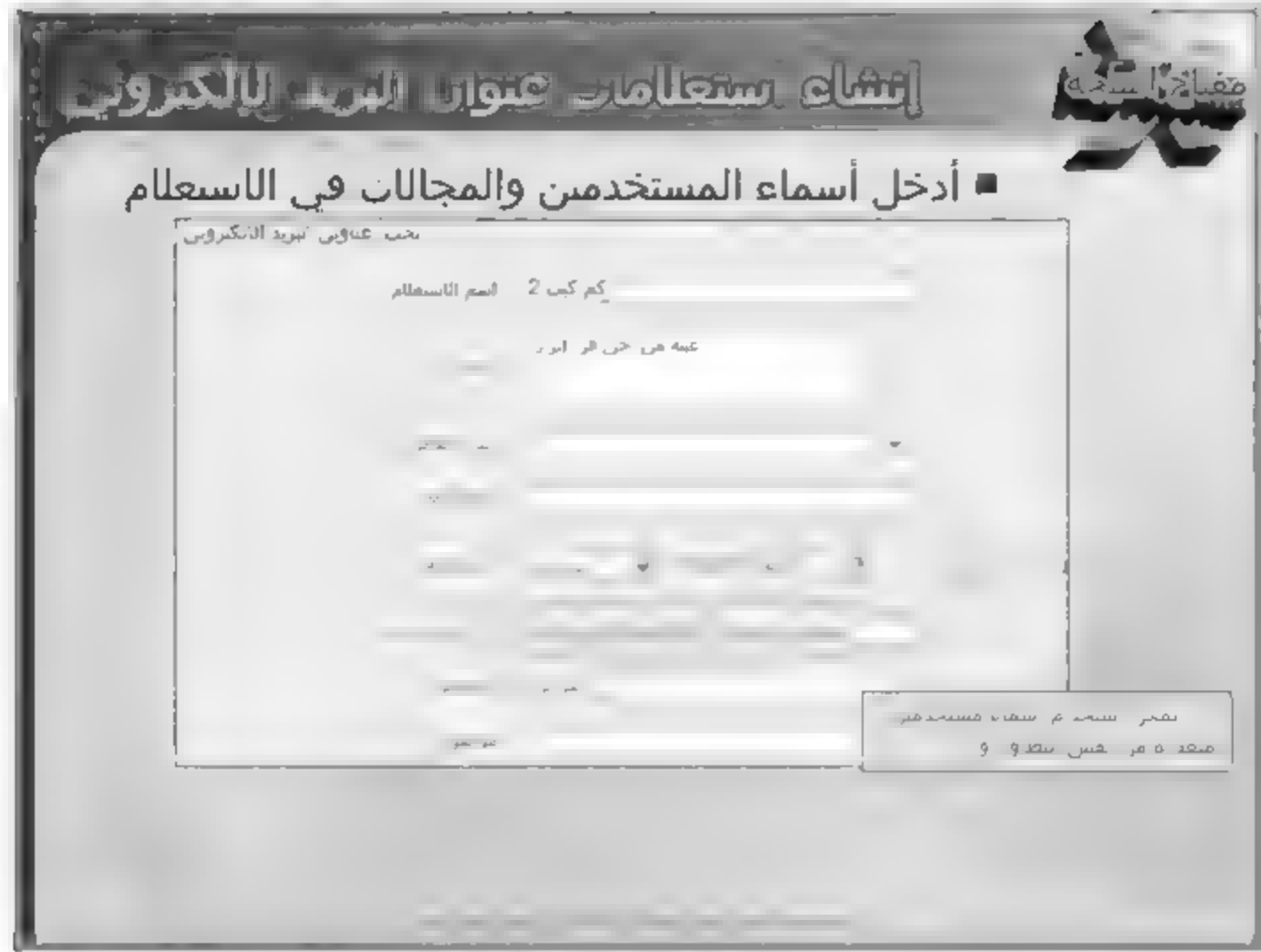


إن عمليات البحث التي يبيها البرنامج محددة للغاية لدرجة أن أي محلل في وكالة الأمن القومي قادر ليس فقط على معرفة المواقع التي زارها شخص ما، بل وأيضًا على تجميع

قائمة شاملة لجميع الزيارات إلى موقع ويب معين من أجهزة كمبيوتر محددة:



والأمر الأكثر إثارة للدهشة هو السهولة التي يستطيع بها المحللون البحث عن أي شيء يريدونه دون إشراف. فالمحلل الذي يتمتع بإمكانية الوصول إلى برنامج X-KEYSCORE لا يحتاج إلى تقديم طلب إلى مشرف أو أي سلطة أخرى. بل إن المحلل ببساطة يملأ نموذجاً أساسياً "لتبرير" المراقبة، ثم يعيد النظام المعلومات المطلوبة.



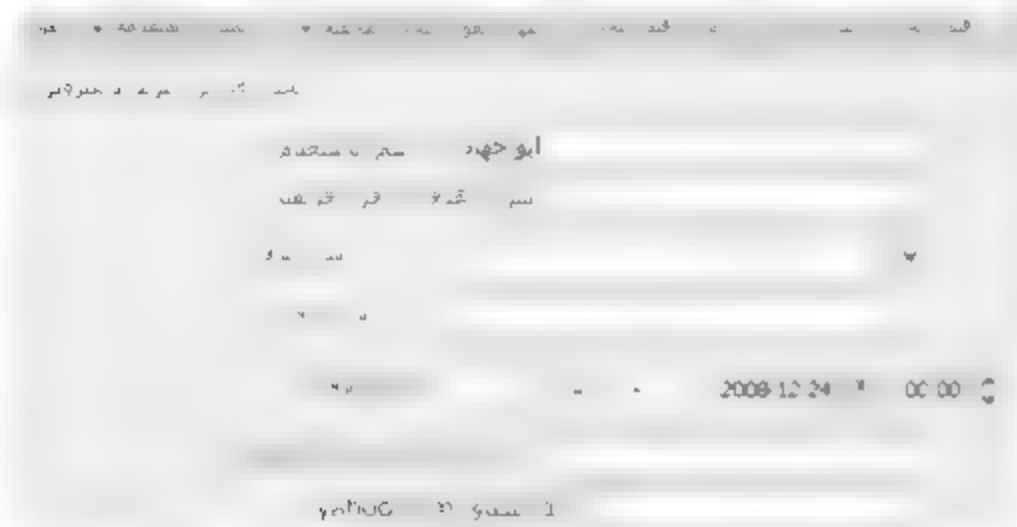
في أول معاملة فيديو أجراها أثناء وجوده في هونج كونج، أدلى إدوارد سنودن بتصريح جريء: "أنا جالس على مكبي، أستطيع النصب على أي شخص، من أنت أو محاسبك، إلى قاض فيدرالي أو حتى الرئيس، إذا كان لدي بريد إلكتروني شخصي". وقد نفى المسؤولون الأمريكيون بشدة أن يكون هذا صحيحًا. وانهم ما بك روجرز سنودن صراحةً بـ "الكذب"، مضيفًا: "من المستحيل أن يفعل ما كان يقول إنه قادر على فعله". لكن برنامج X-KEYSCORE يسمح للمحلل بالقيام بما قاله سنودن بالضبط: استهداف أي مستخدم للمراقبة الشاملة، والتي تتضمن قراءة محتوى رسائل البريد الإلكتروني الخاصة به. والواقع أن البرنامج يسمح للمحلل بالبحث عن جميع رسائل البريد الإلكتروني التي تتضمن مستخدمين مسهدفين في سطر "نسخة كربونية" أو ذكرهم في نص الرسالة.

إن تعليمات وكالة الأمن القومي الخاصة بالبحث في رسائل البريد الإلكتروني تظهر مدى بساطته وسهولة قيام المحللين بمراقبة أي شخص يعرفون عنوانه:

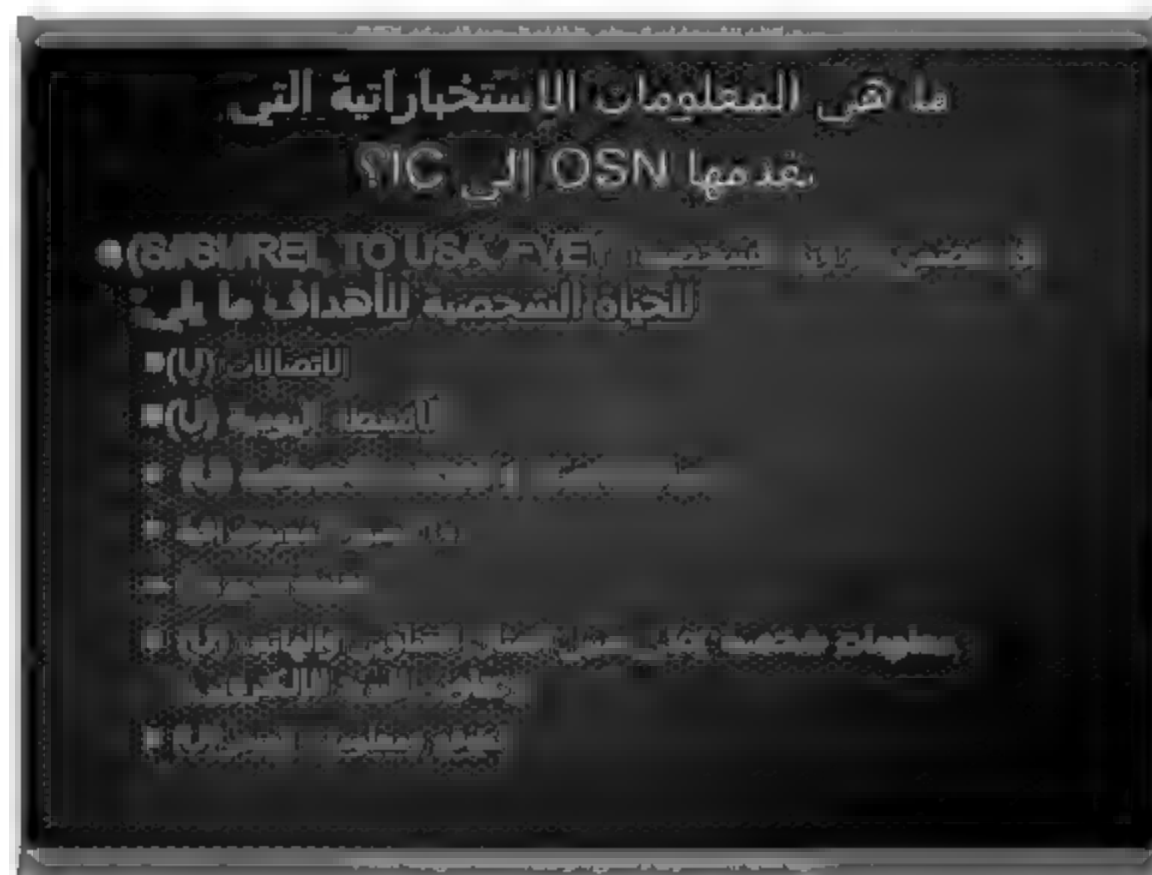
لأستاذهم علي عباوي أستاذ البريد الإلكتروني

أحد أكثر الأساليب شيوعاً هو (كما خمنت) استعلام عنوان البريد الإلكتروني الذي يبحث عن عنوان بريد إلكتروني. لإنشاء استعلام لعنوان بريد إلكتروني محدد، عليك ملء اسم الاستعلام وتبليغه وتحديد نطاق البحث ثم ملء عنوان (عناوين) البريد الإلكتروني التي تريد البحث عنها وإرسالها.

سبیدو لاور میل نقد



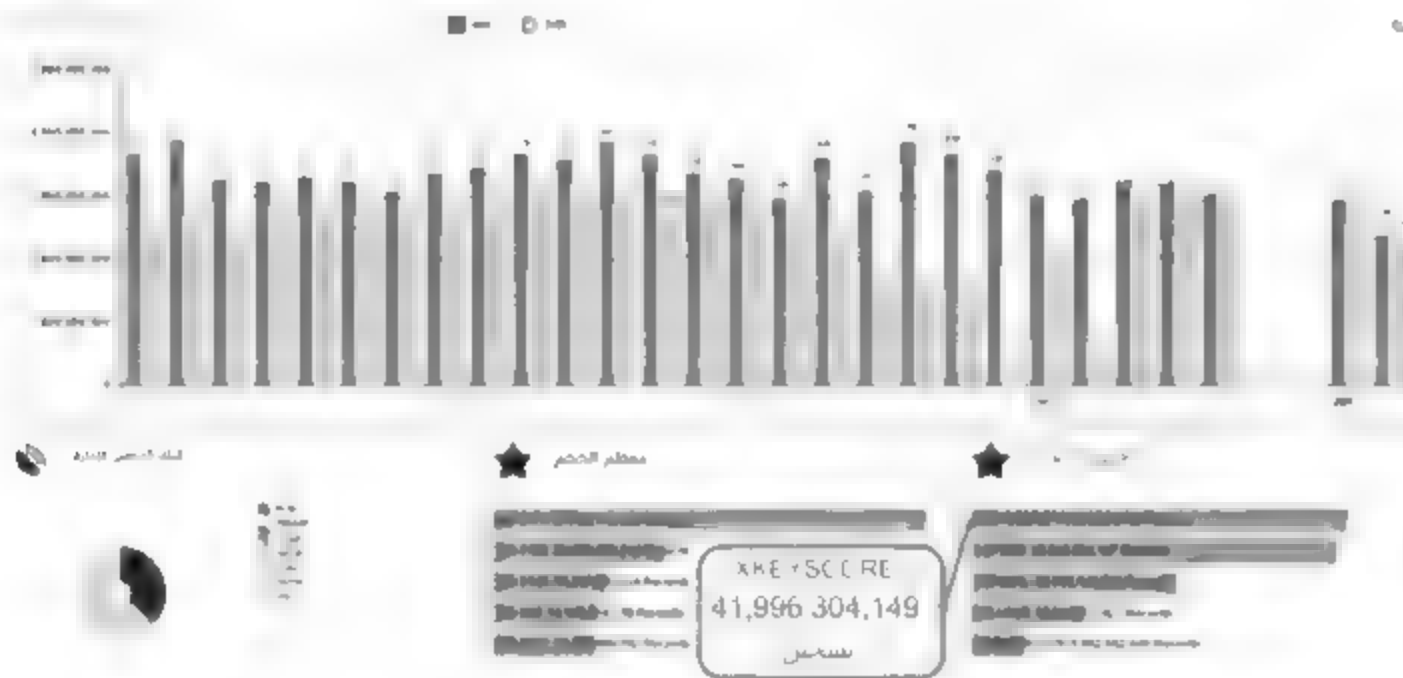
ومن بين أهم وظائف برنامج X-KEYSCORE بالنسبة لوكالة الأمن القومي قدرته على مراقبة الأنشطة على شبكات التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت، مثل فيسبوك ويوتيوب، والتي تعتقد الوكالة أنها توفر قدراً هائلاً من المعلومات و"رؤية ثاقبة للحياة الشخصية للأهداف".



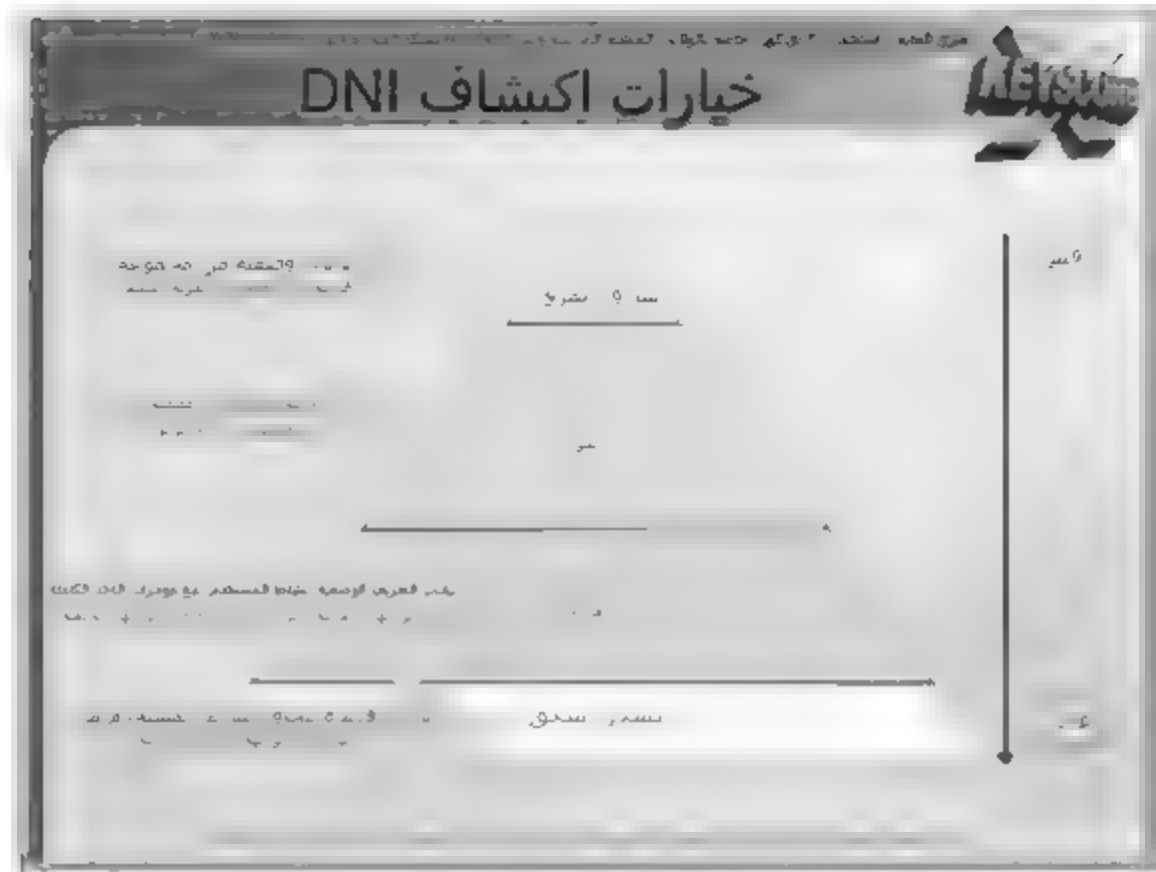
يعتبر طرق البحث عن نشاط وسائل التواصل الاجتماعي بسيطة تمامًا مثل البريد الإلكتروني البحث. يقوم المحلل بإدخال اسم المستخدم المطلوب على، على سبيل المثال، Facebook، مع نطاق تاريخ النشاط، ثم يقوم X-KEYSCORE بإرجاع جميع معلومات هذا المستخدم، بما في ذلك الرسائل والردود والمنشورات الخاصة الأخرى.



ولعل أبرز ما يميز برنامج X-KEYSCORE هو الكم الهائل من البيانات التي يجمعها ويخزنها في مواقع تجمع متعددة حول العالم. ويشير أحد التقارير إلى أن "بعض المواقع لا يمكن تخزين كمية البيانات التي نلقاها يومياً (أكثر من 20 تيرابايت) إلا لمدة 24 ساعة فقط استناداً إلى الموارد المتاحة". وخلال فترة ثلاثين يوماً بدأت في ديسمبر/كانون الأول 2012، تجاوزت كمية السجلات التي جمعها برنامج X-KEYSCORE لوحدة واحدة فقط، وهي وحدة SSO، واحداً وأربعين مليار سجل:



بفوم برنامج X-KEYSCORE بخزين المحتوى الكامل لمدة تتراوح بين 3 إلى 5 أيام، مما يؤدي فعلياً إلى "إبطاء الإنترنت"، مما يعني أن "المحللين يمكنهم العودة واستعادة الجلسات". بعد ذلك، يمكن سحب "المحتوى المثير للاهتمام" من X-KEYSCORE ودفعه إلى Agility أو PINWALE، قواعد بيانات التخزين التي توفر فترة احتفاظ أطول.



وتتعزيز قدرة برنامج X-KEYSCORE على الوصول إلى موقع فيسبوك وغيره من مواقع التواصل الاجتماعي من خلال برامج أخرى، بما في ذلك برنامج BLARNEY، الذي يسمح لوكالة الأمن القومي بمراقبته "مجموعة واسعة من بيانات موقع فيسبوك عبر أنشطته المراقبة والبحث":

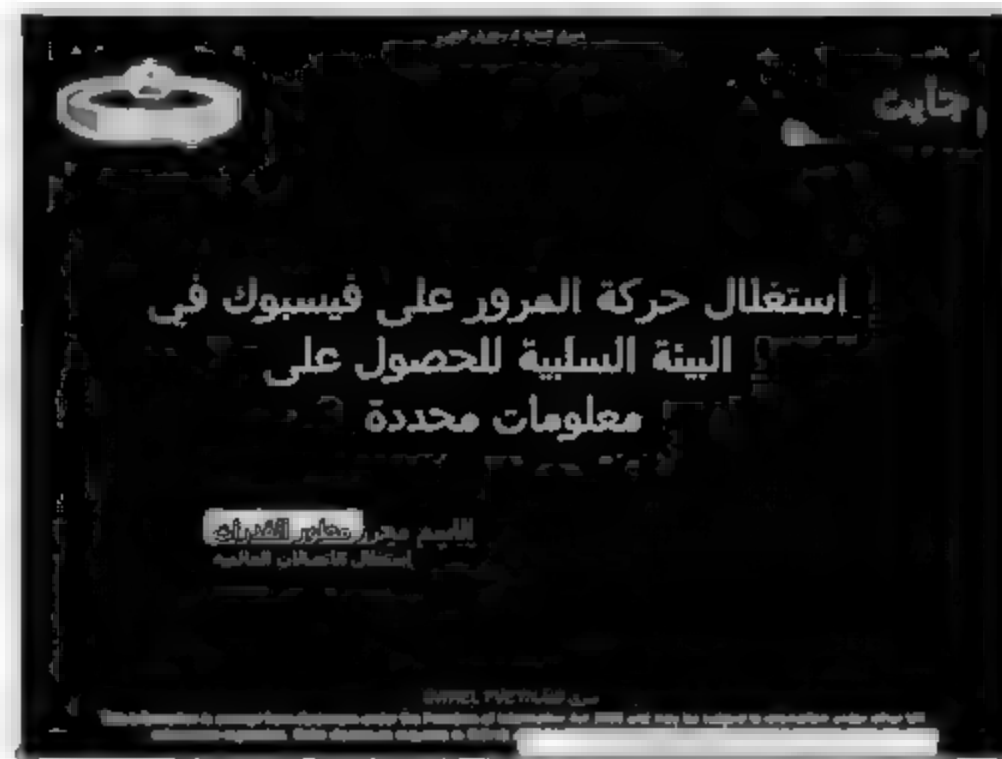
تسجل الشبكة الاجتماعية عبر مجموعة موسعة من الصور BLARNEY (TS//SI//NF) على Facebook

بواسطة NAME REDACTED في 14-03-2011 0737

Facebook تسجل الشبكة الاجتماعية عبر مجموعة SSO HIGHLIGHT BLARNEY (TS//SI//NF) موسعة

في BLARNEY في الحادي عشر من مارس 2011، بنات شركة (TS//SI//NF) تسليم محتوى فيسبوك مخفي بشكل كبير وأكثر اتعاباً. وهذا يمثل قدرة كبيرة إلى الأمام في قدرة وكالة الأمن القومي على استغلال فيسبوك باستخدام سلطة FAA و FISA وقد بدأ هذا المشروع بالسرعة مع مدعى مدعى. سيتم توفير نسخة من هذا المحتوى لجميع كبار فيسبوك عبر بومبوو وغير يمكن أن يكون وكالة الأمن القومي قادرة على الوصول إلى مجموعة واسعة من بيانات فيسبوك عبر أنشطة المراقبة والبحث ويسعى شركة OPIS بالحماس للتعليق العديد من محتوى، من الدردشة، على أساس مستدام لم يكن متاحاً في السابق إلا في حين لاحق وسوف يكون بعض المحتوى حديده بتمام بما في ذلك مقاطع فيديو مصورة وتصويرات كل من مجموعة فيسبوك حديده سوف فرصة SIGINT قوية ضد أهدافنا في تحديد الموقع الجغرافي استناداً إلى عناوين IP ووكيل المستخدم، إلى جمع جميع رسائلهم خاصة ومعلومات ملهم الشخص. وقد تعاوان عناصر متعددة عبر وكالة الأمن القومي لضمان التسليم الناجح لهذه البيانات. فقد سبق ممثل وكالة الأمن القومي في مكتب المصنفات الفيدرالية لتصوير السيرة نظام الجمع، وكتب فريق PRINTAURA السبع لشركة SSO برنامجاً جديداً وأخرى تغييرات على الكوي؛ قام CES بتعديل أنظمة ستيفن برونو بول بخاصة به وقامت مديرية تكنولوجيا بتسريع برفق أدوات عرض البيانات الخاصة بها حتى يمكن OPIS من عرض البيانات بشكل صحيح

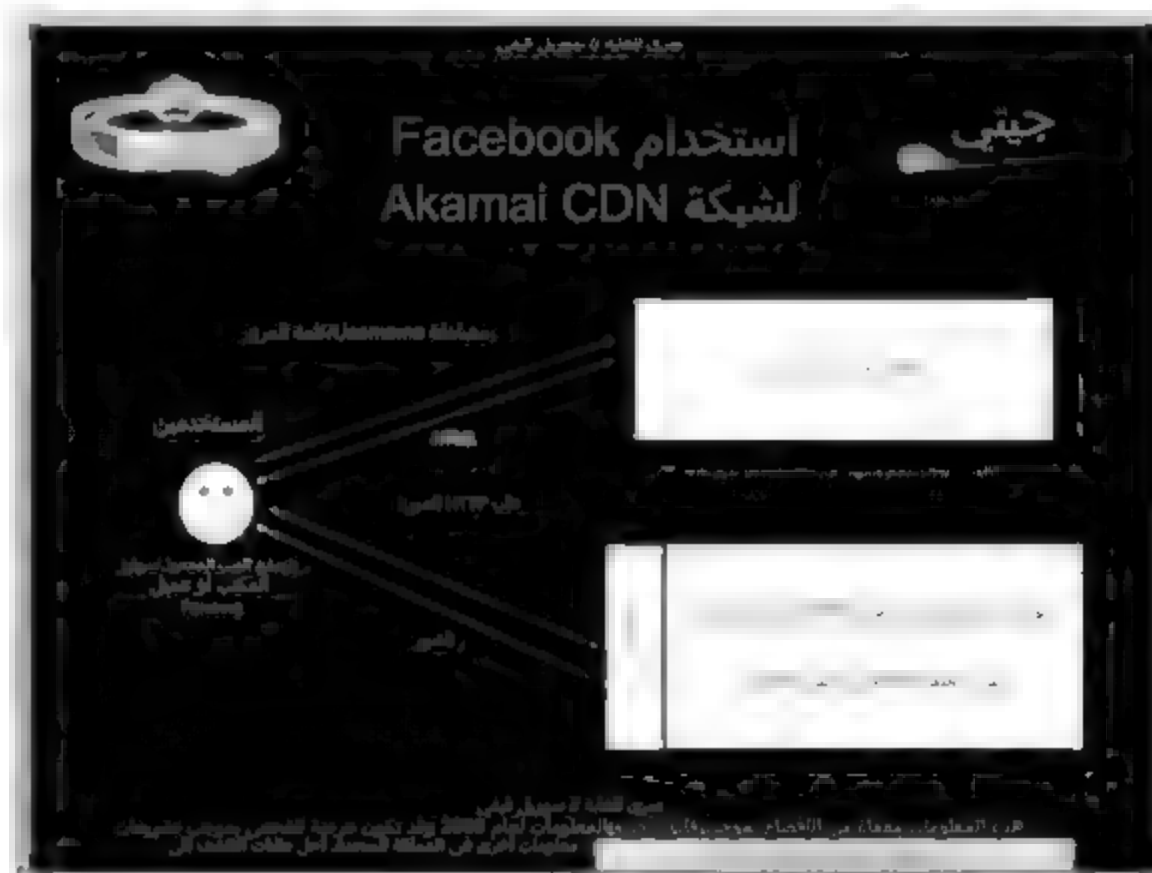
وفي الوقت نفسه، خصص قسم استغلال الاتصالات العالمية التابع لجهاز المخابرات البريطاني Five إلى مؤتمر 2011 موارد كبيرة لهذه المهمة، والتي تم تفصيلها في عرض تقديمي قدم في عام (GCHQ) السنوي Eyes.



أولت هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية اهتماما خاصا لنقاط الضعف في نظام الأمن الخاص بفيسبوك وللحصول على نوع البيانات التي يحاول مستخدمو فيسبوك حمايتها:



وعلى وجه الخصوص، اكتشفت هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية نقاط ضعف في نظام الشبكة لتخزين الصور، والتي يمكن استخدامها للوصول إلى معرفات فيسبوك وصور الألبومات:





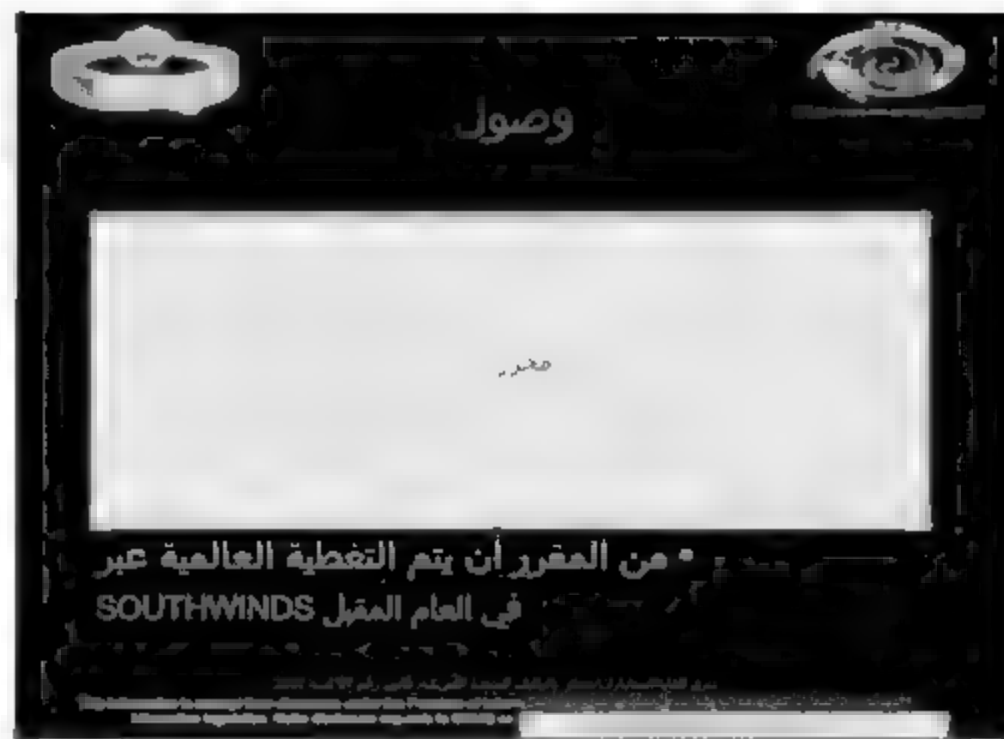
وبعيداً عن شبكات التواصل الاجتماعي، نواصل وكالة الأمن القومي الأميركية ومقر الاتصالات الحكومية البحث عن أي ثغرات في شبكات المراقبة التابعة لها، وأي اتصالات تطل خارج نطاق سيطرتها، ثم تعمل على تطوير السبل لوضعها تحت أعين الوكالات. ويوضح برنامج غامض هذه النقطة.

لقد استهلكت كل من وكالة الأمن القومي وهيئة الاتصالات الحكومية البريطانية حاجتهما الملحة إلى مراقبة الاتصالات الهاتفية والاتصالات عبر الإنترنت بين الأشخاص على متن الرحلات الجوية التجارية. ولأن هذه الاتصالات يتم إعادة توجيهها عبر أنظمة أقمار صناعية مستعملة، فمن الصعب للغاية تحديد موقعها. والواقع أن فكرة وجود لحظة يستطيع فيها شخص ما استخدام الإنترنت أو هاتفه دون أن يتم اكتشافه - حتى ولو لبضع ساعات أثناء الطيران - فكرة لا تطاق بالنسبة لوكالات المراقبة. وفي استجابة لذلك، خصصت هذه الوكالات موارد كبيرة لتطوير أنظمة قادرة على اعتراض الاتصالات أثناء الرحلات الجوية.

في مؤتمر Five Eyes لعام 2012، قدمت هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية برنامج اعتراض أطلق عليه اسم Thieving Magpie، والذي استهدف الاستخدام المتزايد للهواتف المحمولة أثناء الرحلات الجوية:

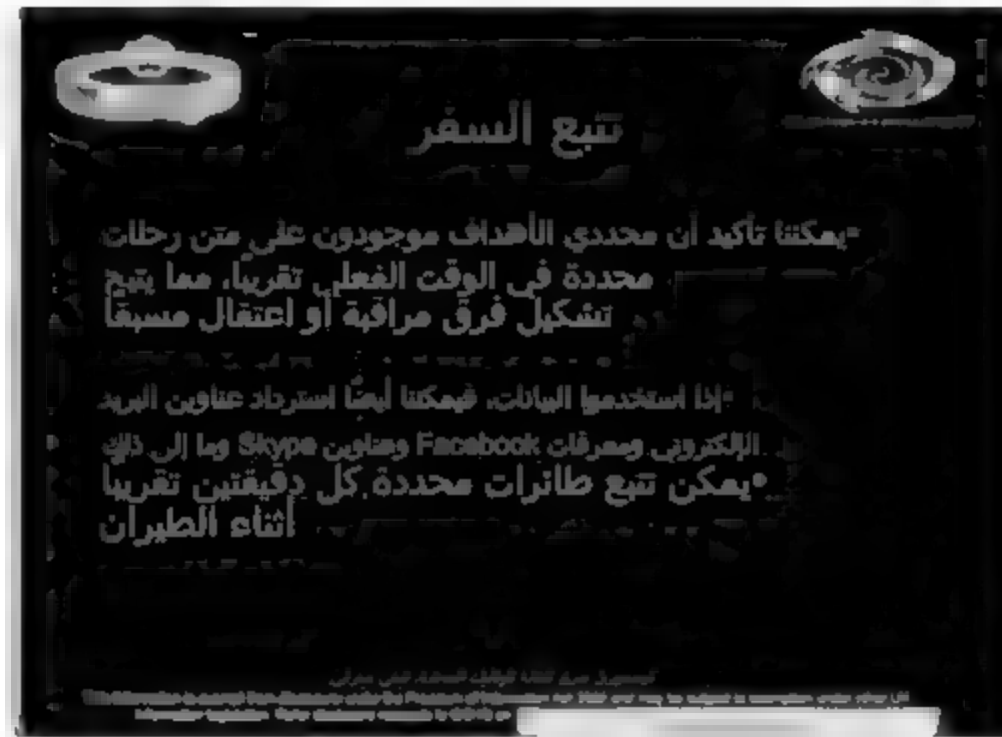
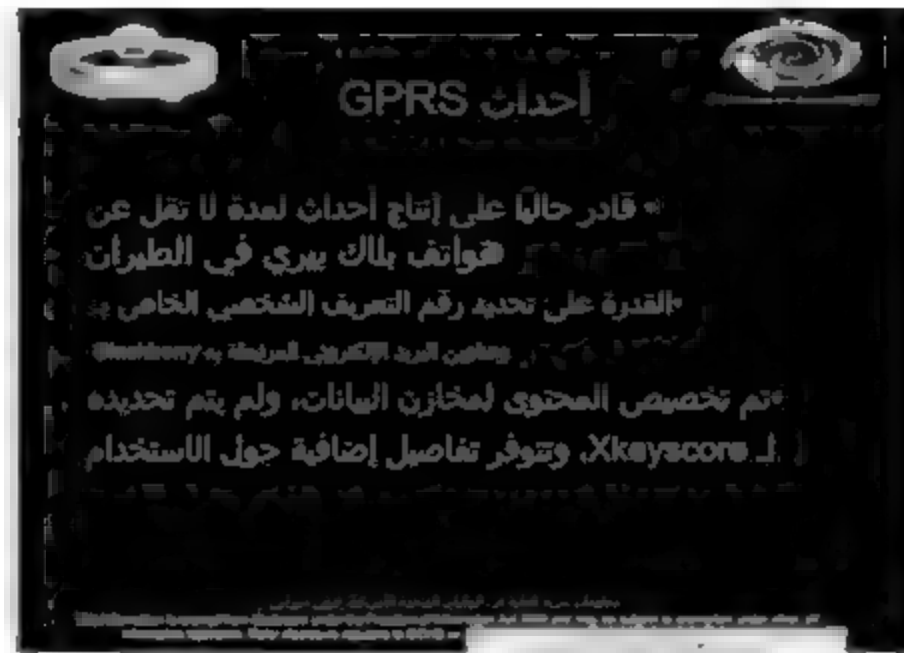


يضمن الحل المقترح نظامًا لضمان "تغطية عالميه" كاملة:



لقد تم تحقيق تقدم كبير لضمان أن تكون بعض الأجهزة عرضة للاختراق.

المراقبة على طائرات الركاب:



كما نصف وثيقه ذات صلة قدمها وكالة الأمن القومي في نفس المؤتمر، في إطار برنامج بعنوان "الحمام الزاجل"، الجهود الم بذولة لمراقبة الاتصالات الجوية. وكان من المقرر أن يتم تنسيق برنامج الوكالة مع مع الاتصالات الحكومية البريطانية، وأن يكون النظام بأكمله متاحاً لمجموعة "العيون الخمس".

برنامج التشغيل التحليلي (تابع) (U)

سؤال تحليلي (S//SI//REL FVEY)

بالنظر إلى وجود جهاز GSM بم اكسافه على مس رحله
طائرة معروفة، ما هي الهوية المحتمله (أو الهويات)
لمشارك الجهاز (والعكس صحيح)؟

عملية معرحة للربط (TS//SI//REL FVEY)

اللفافى بين هوائى GSM والمسركى الدين بم
رصدهم على رحلى او اكثر.

(و) المضى قدما

الطوير SATC سوف تسكمل (TS//SI//REL FVEY)

بمجرد إساء موجر يابان THIEVING MAGPIE موعوق به

سيكون QFD، بمجرد اكتمال (TS//SI//REL FVEY)

مناخا لمستخدمى FVEY كخدمه ويب ال RESTful ومكون JEMA
وصفحه ويب حقيقه الورن

ان يطلب S2 QFD إذا قررت لحه مراحعه (TS//SI//REL FVEY)

جعل HOMING PIGEON مستمرا، فسيكون موطله
الطبيعى هو دمحه فى FASTSCOPE

* * *

إن هناك صراحة ملحوظة في بعض أجزاء وكالة الأمن القومي فيما يتصل بالفرض الحقيقي من بناء نظام مراقبة سري ضخم كهذا. ولقد قدم عرض تقديمي على برنامج باور بوينت تم إعداده لمجموعة من المسؤولين في الوكالة لمناقشة احتمالات وضع معايير دولية للإنترنت وجهة النظر الصريحة. وكان مؤلف العرض "ضابط استخبارات وطني في وكالة الأمن القومي/استخبارات الإشارات (SINIO) للعلوم والتكنولوجيا"، وهو يصف نفسه بأنه "عالم ومخترق مدرب تدريباً جيداً".

كان عنوان عرضه المباشر: "دور المصالح الوطنية، والمال، والأنا". ويقول إن هذه العوامل الثلاثة مجتمعة تشكل الدوافع الأساسية التي تدفع الولايات المتحدة إلى الحفاظ على هيمنتها على المراقبة العالمية.

أوه نعم...

■ ضع المال والمصلحة الوطنية والأنا معاً،
والآن تحدث عن تسكيل العالم على
نطاق واسع.

ما هي الدولة التي لا تريد أن تجعل العالم
مكاناً أفضل... لنفسها؟

وبشير إلى أن هممة الولايات المتحدة على الإنترنت صحت البلاد قوة ونموذجاً كبيرين، كما جعلت
أيضاً أرباحاً هائلة:

ما هو التهديد؟

■ دعونا نكون صريحين - لقد اكتسب
العالم الغربي (وخاصة الولايات المتحدة)
نموذجاً وحقق الكسر من المال من خلال
صناعة المعايير السابقة

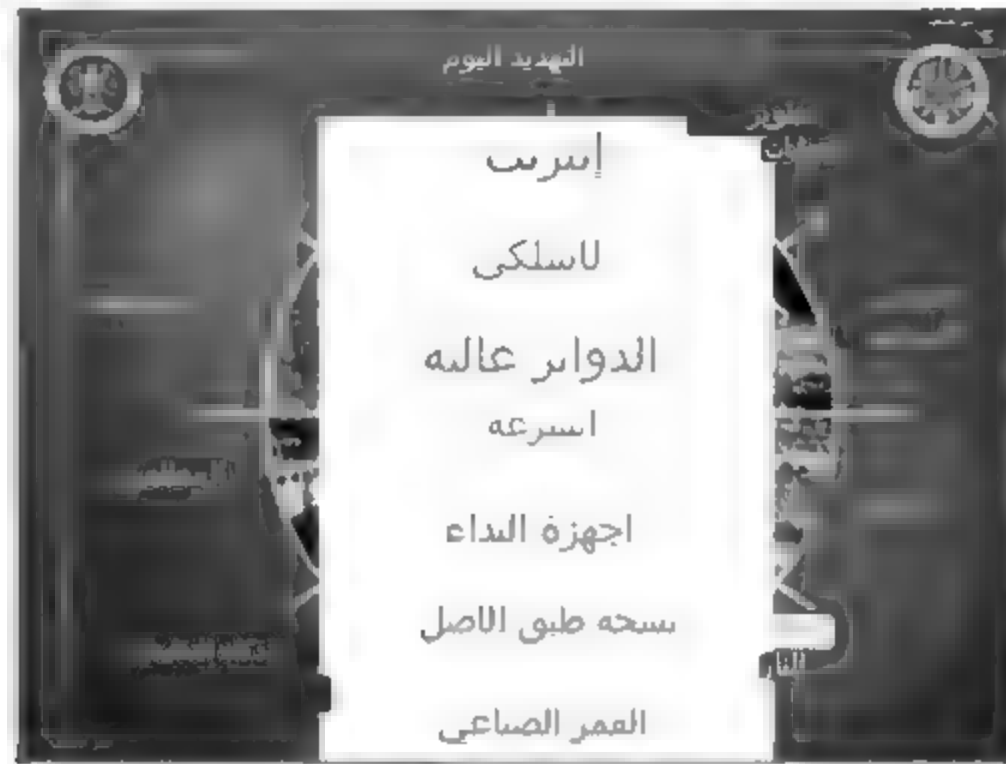
كيت لوليت لصناعة لتدعي لرئيس في
تسكيل شبكة الإنترنت يوم وقد أدى هذا
إلى تصدير الثقافة والتكنولوجيا الأمريكية
على نطاق واسع كما أدى إلى كسر من الأموال من
قبل الكيانات الأمريكية.

ولقد اكتسبت صناعة المراقبة نفسها هذه الأرباح والقوة، وهو ما وفر دافعاً آخر لتوسيعها الذي لا
نهاية له. فقد شهدت حقبة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول انفجاراً هائلاً في الموارد المخصصة
للمراقبة. وقد تم تحويل أغلب هذه الموارد من الخزائن العامة (أي دافعي الضرائب الأمريكيين) إلى جيوب
شركات الدفاع عن المراقبة الخاصة.

إن شركات مثل بوز ألين هاملتون وآيه تي أند تي توظف أعداداً كبيرة من كبار المسؤولين
الحكوميين السابقين، في حين أن أعداداً كبيرة من كبار المسؤولين الدفاعيين الحاليين هم
موظفون سابقون (ومن المحتمل أن يصبحوا موظفين في المستقبل) في نفس الشركات. إن
التوسع المستمر في دولة المراقبة هو وسيلة لضمان استمرار تدفق الأموال الحكومية، واستمرار الباب
الدوار. وهذه هي أيضاً أفضل وسيلة لضمان الحفاظ وكالة الأمن القومي والوكالات المرتبطة بها بأهميتها
المؤسسية ونفوذها داخل واشنطن.

مع تزايد حجم وطموح صناعة المراقبة، تزايدت أيضاً صورة خصمها المفترض. وفي وثقة
بعنوان "وكالة الأمن القومي: موجز عام" تتضمن قائمة بالتهديدات المخلفة التي من المفترض أن
تواجهها الولايات المتحدة بعض العناصر المتوقعة: "المتسللون"، و"المنظمات الإجرامية"،
و"الإرهابيون".

ولكن من المثير للاهتمام أن هذا التعريف يمتد إلى نطاق أوسع من خلال إدراج قائمة من التقنيات ضمن التهديدات، بما في ذلك الإنترنت نفسها:



لقد تم الإشادة بالإنترنت منذ فترة طويلة باعتبارها أداة غير مسبوقة لنشر الديمقراطية والتحرر، بل وحتى تحرير العبيد. ولكن في نظر الحكومة الأميركية، فإن هذه الشبكة العالمية وغيرها من أشكال تكنولوجيا الاتصالات تهدد بعبوض القوة الأميركية. ومن هذا المنظور، فإن طموح وكالة الأمن القومي إلى "جمع كل شيء" يصبح مناسكاً أخيراً. ومن الأهمية بمكان أن ترافق وكالة الأمن القومي كل أجزاء الإنترنت وأي وسيلة أخرى للاتصالات، حتى لا يمكن أي منها من الإفلات من سيطرة الحكومة الأميركية.

في نهاية المطاف، وبعيداً عن اللعاب الدبلوماسي والمكاسب الاقتصادية، فإن نظام التجسس الشامل يسمح للولايات المتحدة بالحفاظ على قبضتها على العالم. فعندما تتمكن الولايات المتحدة من معرفة كل ما يفعله كل شخص، ويعوله، ويفكر فيه، ويخطط له، ومواطنيها، والشعوب الأجنبية، والشركات الدولية، وقادة الحكومات الآخرين، فإن سلطتها على هذه الفصائل تتضاعف إلى أقصى حد. وهذا صحيح بشكل مضاعف إذا عملت الحكومة بمسئولية متزايدة من السرية. والسرية تخلق مراة أحادية الاتجاه: ترى حكومة الولايات المتحدة ما يفعله كل شخص آخر في العالم، بما في ذلك شعبها، بينما لا يرى أحد أفعالها. وهذا هو الخلل النهائي، الذي يسمح بأخطر الظروف الإنسانية على الإطلاق: ممارسة السلطة بلا حدود دون شفافية أو مساءلة.

لقد عملت كشوفات إدوارد سنودن على تفويض هذه الديناميكية الخطيرة من خلال تسليط الضوء على النظام وكيفية عمله. وللمرة الأولى، أصبح الناس في كل مكان قادرين على معرفة المدى الحقيقي لقدرات المراقبة التي تم بجمعها صدهم. وقد أنارت الأخبار نقاشاً مكثفاً ومسبباً على مستوى العالم على وجه التحديد لأن هذا النظام لم يعد يعمل.

إن المراقبة تشكل تهديداً خطيراً للحكم الديمقراطي. كما أنها أطلقت العنان لمقترحات الإصلاح، ومناقشة عالمه لأهمه حرية الإنترنت والخصوصية في العصر الإلكتروني، والفكر في السؤال الحيوي: ماذا تعني المراقبة اللامحدوده بالنسبه لنا كأفراد، في حياتنا الخاصه؟

أضرار المراقبة

لقد بذلت الحكومات في مختلف أنحاء العالم محاولات حثيثة لتدريب المواطنين على ازدياد خصوصيتهم. ولقد نجحت سلسلة من المبررات المألوفة الآن في إقناع الناس بالتسامح مع العدديات الشديدة على خصوصياتهم؛ ولقد نجحت هذه المبررات إلى الحد الذي جعل العديد من الناس يصفقون لها في حين يعمل السلطات على جمع كميات هائلة من البيانات حول ما يقولونه، وما يقرؤونه، وما يشترونه، وما يفعلونه – ومع من.

وفد ساعدت جوقه من الناس هذه السلطات الحكومية في هجومها على الخصوصية.

من أباطرة الإنترنت - شركاء الحكومة الذين يبدو أنهم لا غنى عنهم في

المراقبه. عندما سُئل الرئيس التنفيذي لشركة جوجل إريك شميدت في مقابلة مع قناة سي إن بي سي عام 2009

فيما يتعلق بالمخاوف بشأن احتفاظ شركته ببيانات المستخدمين، أجاب بشكل سيئ السمعة: "إذا

لديك شيئاً لا تريد لأحد أن يعرفه، ربما لا ينبغي لك ذلك

"لقد فعلنا ذلك في المقام الأول". وبنفس العذر من الرفض، قال مؤسس شركة فيس بوك والرئيس التنفيذي

قال مارك زوكربيرج في مقابلة أجريت معه عام 2010 أن "الناس أصبحوا مهتمين حقاً

مربحة ليس فقط في مشاركة المزيد من المعلومات وأنواع مختلفة، ولكن بشكل أكثر انفتاحاً

ومع وجود عدد أكبر من الناس". إن الخصوصية في العصر الرقمي لم بعد "قاعدة اجتماعية"، كما قال.

وفد زعم البعض أن هذه الفكرة تخدم مصالح شركة تكنولوجيا تتاجر في

معلومات شخصية.

ولكن أهمية الخصوصية واضحة في حقيقة مفادها أن حتى أولئك الذين يقللون من قيمتها،

والذين أعلنوا أنها ماتت أو يمكن الاستغناء عنها، لا يصدقون الأشياء التي يقولونها. وكثيراً ما بذل

المدافعون عن مناقضة الخصوصية جهوداً كبيرة للحفاظ على السيطرة على مدى وضوح سلوكهم

ومعلوماتهم. وقد استخدمت حكومة الولايات المتحدة ذاتها تدابير متطرفة لحماية أفعالها من الرأي

العام، فأقامت جداراً من السرية المراد الارتفاع بعمل خلفه. وكما زعم تقرير صادر عن اتحاد

الحريات المدنية الأميركية في عام 2011، "اليوم تُدار الكثير من أعمال حكومتنا في سرية".

وهذا العالم المظلم شديد السرية، "كبير للغاية، وصعب المراس"، كما ذكرت صحيفة واشنطن بوست،

إلى الحد الذي لا يعرف معه أحد كم من المال يكلفه، وكم عدد الأشخاص الذين يعملون لديه، وكم عدد

البرامج الموجودة داخله، أو بالضبط كم عدد الوكالات التي تقوم بنفس العمل". وعلى نحو مماثل،

فإن أباطره الإنترنت الذين يبدو أنهم على استعداد لتخفيض قيمة بياناتنا إلى هذا

الحد، لا يعرفون سوى القليل عن كيفية عملنا.

إن الخصوصية بحمي نفسها بشدة. أصرت شركة جوجل على سياسة عدم البحدث إلى مراسلي موقع التفاصيل الشخصية لإريك شميدت بما في CNET موقع أخبار التكنولوجيا، بعد أن نشر، CNET ذلك رانبه ونبرعانه لحملته الانتخابية وعنوانه، وكلها معلومات عامة تم الحصول عليها عبر جوجل - من أجل تسليط الضوء على المخاطر الغازية لشركته.

وفي الوقت نفسه، اشترى مارك زوكربيرج المنازل الأربعة المجاورة لمنزله في بالو ألتو، بنكلفة 30 مليون دولار، لضمان خصوصيته. وكما قال موقع سي نت: "أصبحت حياتك الشخصية الآن تُعرف باسم بيانات فيسبوك. وأصبحت الحياة الشخصية لرئيسها التنفيذي تُعرف الآن باسم اهتمام بشؤونك الخاصة".

وينجلى نفس التناقض في العديد من المواطنين العاديين الذين يرفضون قيمة الخصوصية، ولكنهم مع ذلك يحتفظون بكلمات مرور لحساباتهم على البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي. فهم يضعون أقفالاً على أبواب الحمامات؛ ويغلقون المظاريف التي تحتوي على رسائلهم. وينخرطون في سلوكيات لا يراها أحد، وهو السلوك الذي لن يفكروا فيه أبداً عندما ينصرفون أمام أعينهم. ويقولون لأصدقائهم وعلماء النفس والمحامين أشياء لا يريدون لأحد أن يعرفها. ويعبرون عن أفكارهم على الإنترنت والتي لا يريدون ربطها بأسمائهم.

لعد سارع العديد من المؤيدين للمراقبة الذين ناقشهم منذ كشف سنودن عن الأمر إلى نريد وجهة نظر إريك شميدت العائلة بأن الخصوصية مخصصة للأشخاص الذين لديهم ما يخفونه. ولكن لم يكن أي منهم مستعداً لإعطائي كلمات المرور لحسابات البريد الإلكتروني الخاصة بهم، أو السماح بتركيب كاميرات الفيديو في منازلهم.

عندما أصرت رئيسة لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ ديان فينشباين على أن جمع وكالة الأمن القومي للبيانات الوصفية لا يشكل مراقبة - لأنه لا يتضمن محتوى أي اتصال - طالها المحققون على الإنترنت بدعم تأكيدها بالأفعال: هل تنشر عضو مجلس الشيوخ كل شهر قائمة كاملة بالأشخاص الذين راسلهم عبر البريد الإلكتروني واتصل بهم، بما في ذلك المدة التي تحدثوا فيها ومواقعهم الفعلية عندما أجريت المكالمات؟ كان من غير المعقول أن يعبل العرض على وجه البحدث لأن مثل هذه المعلومات تكشف عن الكثير؛ فإفشاءها للعامة يشكل خرقاً حقيقياً لعالم المرء الخاص.

إن النقطة هنا ليست في نفاق أولئك الذين يستخفون بقيمة الخصوصية في حين يحرصون بشدة على حماية خصوصيتهم، وإن كان هذا الأمر مثيراً للانتباه. بل إن النقطة هنا هي أن الرغبة في الخصوصية مشركة بنتنا جميعاً باعتبارها جزءاً أساسياً وليس ثانوياً من معنى أن نكون إنساناً. فنحن جميعاً ندرك غريزياً أن المجال الخاص هو المكان الذي نستطيع فيه أن ننصرف ونفكر ونبحدث ونكتب ونجرب ونختار كيف نكون، بعيداً عن الأحكام التي تصدر عن الآخرين.

إن الخصوصية هي شرط أساسي من شروط الحرية الشخصية. ولعل أشهر صياغة لمعنى الخصوصية ولماذا تحظى باهتمام عالمي واسع النطاق كانت تلك التي قدمها قاضي المحكمة العليا الأميركية لويس برانديز في قضية أولمستيد ضد الولايات المتحدة في عام 1928: "إن الحق في أن يُترك المرء وشأنه [هو] الحق الأكثر شمولاً، والحق الأكثر تقدراً من قِبل الشعب الحر". وكب أن قيمة الخصوصية "أوسع نطاقاً كثيراً" من مجرد الحريات المدنية. وقال إنها أساسية:

لقد عهد واصعو دسوريا بأمس الظروف الموائمة للسعي إلى السعادة. لقد أدركوا أهمية الطبيعة الروحية للإنسان، ومشاعره وفكره. لقد أدركوا أن جزءاً فقط من الألم والمنع والرضا في الحياة يمكن العبور عليه في الأشياء المادية. لقد سعوا إلى حماة الامر كس في معتقداتهم وافكارهم وعواطفهم وأحاسيسهم. لقد منحوا، في مواجهه الحكومة، الحق في أن يُتركوا وشأنهم.

حتى قبل تعيين برانديز في المحكمة، كان من أشد المؤيدين لأهمية الخصوصية. وبالععاون مع المحامي صمويل وارن، كتب مقالة "الحق في الخصوصية" التي نشرت في مجلة هارفارد للقانون عام 1890، والتي زعم فيها أن سرقة خصوصية شخص ما تعد جريمة بخلف بطبيعتها اختلافاً عميقاً عن سرقة ممتلكات مادية. "إن المبدأ الذي يحمي الكتابات الشخصية وجميع الإنتاجات الشخصية الأخرى، ليس ضد السرقة والاسيلاء المادي، بل ضد النشر بأي شكل من الأشكال، ليس في الواقع مبدأ الملكية الخاصة، بل مبدأ الملكية الفكرية".

"شخصية غير قابلة للانتهاك."

إن الخصوصية ضرورية لحرية الإنسان وسعادته لأسباب نادراً ما يتم مناقشتها ولكنها مفهومه غريباً من قبل معظم الناس، كما يوضح من المدى الذي يذهبون إليه لحماية أنفسهم. بادئ ذي بدء، بغير الناس سلوكهم جذرياً عندما يدركون أنهم تحت المراقبة. سوف يسعون جاهدين للقيام بما هو متوقع منهم. إنهم يريدون تجنب العار والإدانة. إنهم يفعلون ذلك من خلال الالتزام الصارم بالممارسات الاجتماعية المقبولة، من خلال البقاء ضمن الحدود المفروضة، وبجنب الفعل الذي قد يُنظر إليه على أنه منحرف أو غير طبيعي.

وبالنسبة فإن نطاق الاختيارات التي قد يتخذها الناس عندما يعتقدون أن الآخرين يراقبونهم يكون أكثر محدودية بكثير مما قد يتخذونه عندما ينصرفون في نطاق خاص. إن إنكار الخصوصية بعمل على تقييد حرية الاختيار بشكل صارم.

قبل عدة سنوات، حضرت حفل بلوغ ابنة أعز أصدقائي سن الرشد. وخلال الحفل، أكد الحاخام أن "الدرس الأساسي" الذي يجب أن تتعلمه الفتاة هو أنها "تخضع للمراقبة والحكم دائماً". وأخبرها أن الله لا يراقبها أو يحاسبها.

كان يعرف دائماً ما تفعله، وكل خيار، وكل فعل، وحتى كل فكره، مهما كانت خاصه. قال لها: "أنت لست وحدك أبداً"، مما يعني أنها يجب أن يلتزم دائماً بإرادة الله.

كانت وجهة نظر الحاخام واضحة: إذا لم يكن بوسعك أبداً أن تهرب من أعين السلطة العليا الساهرة، فلا يوجد خيار أمامك سوى اتباع الأوامر التي تفرضها تلك السلطة. ولا يمكنك حتى أن تفكر في شق طريقك الخاص خارج هذه القواعد: إذا كنت تعتقد أنك تحت المراقبة والحكم دائماً، فأنت لست فرداً حراً حقاً.

تعتمد كل السلطات الفمعية - السياسة والدين والمجتمعة والأبوة - على هذه الحقيقة الحوية، ويستخدمها كأداة رئيسية لفرض المعنفات التقليدية، وإجبار الناس على الالتزام بها، وقمع المعارضة. ومن مصلحتهم أن ينقلوا إلى الناس أن أي شيء يفعله رعاياهم لن يفلت من علم السلطات. وبصوره أكثر فعالية من قوة الشرطة، فإن الشرطة هي التي تتحكم في الناس. إن الحرمان من الخصوصية سوف يسحق أي إغراء للانحراف عن القواعد والأعراف. ما نفقده عندما يتم إلغاء المجال الخاص هو العديد من الصفات ترتبط عادة بجودة الحياة. لقد أخبر معظم الناس كيف أن الخصوصية يتيح التحرر من القيود. وعلى العكس من ذلك، فقد مررنا جميعاً بتجربة المشاركة في سلوك خاص عندما كنا نعتقد أننا بمفردنا - الرقص، الاعتراف، استكشاف التعبير الجنسي، ومشاركة الأفكار غير المخبره - فقط للشعور بالخلج من وجودها. لقد تم رؤيته من قبل الآخرين.

إننا لا نشعر بالحرية والأمان إلا عندما نؤمن بأن لا أحد يراقبنا، فنتمكن من التجربة الحقيقية، واختبار الحدود، واستكشاف طرق جديدة للتفكير والوجود، واستكشاف معنى أن نكون أنفسنا. والواقع أن ما جعل الإنترنت جذاباً إلى هذا الحد كان على وجه التحديد أنه أتاح لنا قدره على الحدث والتصرف دون الكشف عن هويتنا، وهو أمر حيوي للغاية بالنسبة لاستكشاف الفردي.

ولهذا السبب، فإن عالم الخصوصية هو المكان الذي تثبت فيه الإبداعات والمعارضة والتحديات للأرثوذكسية. والمجتمع الذي يعرف فيه الجميع أن الدولة تراقبهم - حيث يتم القضاء على عالم الخصوصية فعلياً - هو مجتمع تضع فيه هذه الصفات، سواء على المستوى المجتمعي أو الفردي.

وعلى هذا فإن المراقبة الجماعية التي تمارسها الدولة فمعية بطبيعتها، حتى في الحالات غير المحتملة التي لا يستغلها فيها المسؤولون الانتقاميون للقيام بأشياء مثل الحصول على معلومات خاصة عن المعارضين السياسيين. وبصرف النظر عن كيفية استخدام المراقبة أو إساءة استخدامها، فإن القيود التي تفرضها على الحرية مناصلة في وجودها.

إن اسنحصار رواية جورج أورويل 1984 يشبه إلى حد ما الكليشيهات، ولكن أصداء العالم الذي حذر منه في دولة المراقبة التي أنشأها وكالة الأمن القومي لا لبس فيها: فكلاهما يعتمد على وجود نظام تكنولوجي قادر على مراقبة تصرفات وأقوال كل مواطن. وينكر أنصار المراقبة التشابه - يقولون إننا لسنا نحت المراقبة دائماً - ولكن هذه الحجة تغفل النقطة الأساسية. ففي عام 1984 لم يكن المواطنون تحت المراقبة بالضرورة في كل الأوقات؛ والواقع أنهم لم يكونوا على علم بما إذا كانوا يخضعون للمراقبة بالفعل أم لا. ولكن الدولة كانت تملك القدرة على مراقبتهم في أي وقت. وكان عدم اليقين واحتمال المراقبة الشاملة هو الذي خدم في إبقاء الجميع في صف واحد:

كانت شاشة التلفاز تستقبل وترسل في نفس الوقت. أي صوت يصدره ويسنور، فوق مستوى من همسه منخفض جداً، يسميها بـ "السماعة"، على ذلك، طالما بقي داخل مجال الرؤية التي تتصنع بها اللوحة المعدنية، كان من الممكن رؤيته وسماعه. بالطبع لم يكن هناك طريقة لمعرفة ما إذا كان يتم مراقبتك في أي لحظة معينة. كم مرة، أو على أي نظام، إن شرطه الفكر الذي يحكم في أي سلك فردي كان مجرد بحساب. بل كان من الممكن حتى تصور أنهم لقد راقبوا الجميع طوال الوقت. ولكن على أي حال، كان بإمكانهم توصيل الأسلاك الخاصة بك متى أرادوا. كان عليك أن تعيش - بالفعل - من العادة التي أصبحت غريزة - على افتراض أن كل صوت تسمعه كان يتم سماع كل ما يتم فعله، وبإستثناء الظلام، كان يتم التدقيق في كل حركة.

وحتى وكالة الأمن القومي، بما لديها من قدرات، لم تكن قادرة على قراءة كل رسالة بريد إلكتروني، أو الاستماع إلى كل مكالمات هاتفية، أو تتبع تصرفات كل فرد. وما يجعل نظام المراقبة فعالاً في التحكم في السلوك البشري هو معرفته أن كلمات الإنسان وأفعاله عرضة للمراقبة.

كان هذا المبدأ هو جوهر مفهوم الفيلسوف البريطاني جيريمي بينثام في القرن الثامن عشر عن البانوبيتيكون، وهو تصميم مبنى كان يعتقد أنه سيسمح للمؤسسات بالسيطرة على السلوك البشري بشكل فعال. وكان من المقرر استخدام هيكلي المبنى، على حد تعبيره، "لأي نوع من المؤسسات، حيث يتم استخدام كل شيء تقريباً". "يجب إبقاء الأشخاص من أي نوع تحت النفيش". سجن البانوبيتيكون كان الابتكار المعماري الأساسي عبارة عن برج مركزي كبير يمكن من خلاله رؤية كل غرفة. أو زنزانة أو فصل دراسي أو جناح - يمكن مراقبتها في أي وقت بواسطة الحراس. ومع ذلك، لم يتمكن السكان من رؤية ما بداخل البرج وبالتالي لم يتمكنوا أبداً من معرفة ما يحدث. سواء كانوا تحت المراقبة أم لا.

وبما أن المؤسسة - أي مؤسسة - لم تكن قادرة على مراقبة كل كان حل بينثام هو خلق "الوجود الواضح في كل مكان" للناس طوال الوقت. "من المفنش" في أذهان السكان. "يجب أن يكون الأشخاص الذين سيتم نفيشهم يشعرون دائماً أنهم تحت النفيش، على الأقل لديهم فرصة كبيرة

إن هذا يعني أن المواطنين سوف يتصرفون وكأنهم تحت المراقبة دائماً، حتى لو لم يكن الأمر كذلك. والنسجة ستكون الامتثال والطاعة والتوافق مع الوقعات. لقد تصور بنّام أن ابتكاره سوف ينشر إلى ما هو أبعد من السجون والمستشفيات العقلية إلى جميع المؤسسات المجتمعية. لقد أدرك بنّام أن غرس فكرة إمكانية مراقبتهم دائماً في أذهان المواطنين من شأنه أن يحدث ثورة في السلوك البشري.

في سبعينيات القرن العشرين، لاحظ ميشيل فوكو أن مبدأ بانوبيتيكون بنّام كان أحد الآليات الأساسية للدولة الحديثة. وفي كتابه السلطة، كتب أن البانوبيسكونية هي "نوع من السلطة التي تُطبق على الأفراد في شكل إشراف فردي مستمر، وفي شكل سيطرة، وعقاب، وبعبء، وفي شكل نصحيح، أي تشكيل الأفراد وتحويلهم وفقاً لمعايير معينة".

وفي كتابه "الانضباط والعقاب"، أوضح فوكو أن المراقبة الشاملة لا تعمل على تمكين السلطات وإجبارها على الامتثال فحسب، بل إنها تدفع الأفراد أيضاً إلى استيعاب مراقبتهم. فالذين يعتقدون أنهم مراقبون يختارون غريزياً أن يفعلوا ما هو مطلوب منهم دون أن يدركوا حتى أنهم يخضعون للسيطرة. ويؤدي نظام البانوبيسكون إلى "إدخال حالة من الوعي الدائم في نفوس السجناء، وهو ما بضمن الأداء اللغائي للسلطة". ومع استيعاب السيطرة، يخفي الدليل الواضح على الجمع لأنه لم يعد ضرورياً: "قد يخلص السلطة الخارجية من ثعلها المادي؛ فهي تميل إلى أن تكون غير جسدية؛ وكلما اقرب من هذا الحد، كلما كانت آثارها أكثر ثباتاً وعمقاً وديمومة: إنه انتصار عميق بجانب أي مواجهة مادية ويتم تحديده دائماً مسبقاً".

فضلاً عن ذلك فإن هذا النموذج من السيطرة يتمتع بميزة عظيمة تتمثل في خلق وهم الحرية في نفس الوقت. فالإكراه على الطاعة موجود في ذهن الفرد. ويختار الأفراد من تلقاء أنفسهم الامتثال، خوفاً من أن يكون أحدهم يراقبهم. وهذا يلغي الحاجة إلى كل السمات المرئية للإكراه، وبالتالي يتيح السيطرة على الأشخاص الذين يعتقدون زوراً أنهم أحرار.

ولهذا السبب، ينظر كل دولة قمعية إلى المراقبة الجماعية باعتبارها واحدة من أكثر أدواتها أهمية للسيطرة. وعندما علمت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، التي تتسم عادة بالانضباط، أن وكالة الأمن القومي وضت سواب في التنصت على هاتفها المحمول الشخصي، تحدثت إلى الرئيس أوباما وشبهت بغضب المراقبة الأميركية بـ "النجس".

كانت ميركل بقصد أن الولايات المتحدة تعادل النظام الشيوعي؛ بل إن جوهر الدولة التي تمارس المراقبة، سواء كانت وكالة الأمن القومي أو جهاز الأمن في ألمانيا الشرقية أو أكبر أو سجن باويسكون، يتلخص في معرفه أن المرء يمكن أن يخضع للمراقبة في أي وقت من قِبَل سلطات غير مرئية.

* * *

ليس من الصعب أن نفهم لماذا استسلمت السلطات في الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية لإغراء بناء نظام شامل للجنس موجه ضد مواطنيها. لقد أدى بفاقم التفاوت الاقتصادي، الذي تحول إلى أزمة كاملة النطاق بسبب الانهيار المالي في عام 2008، إلى توليد حالة خطيرة من عدم الاستقرار الداخلي. كانت هناك اضطرابات واضحة حتى في الديمقراطيات المستقرة نسبياً، مثل إسبانيا واليونان. في عام 2011، كانت هناك أيام من أعمال الشغب في لندن. في الولايات المتحدة، أطلقت كل من احتجاجات اليمين - حرب الشاي في عامي 2008 و2009 - واليسار - حركة احتلوا وول ستريت - احتجاجات شعبية مستمرة. وكشفت استطلاعات الرأي في هذه البلدان عن مستويات شديدة الشدة من السخط على الطبقة السياسية واتجاه المجتمع.

إن السلطات التي تواجه الاضطرابات عادة ما يكون أمامها خياران: إما استرضاء السكان بتنازلات رمزية، أو تعزيز سيطرتها للحد من الضرر الذي قد يلحق بمصالحها. ويبدو أن النخب في الغرب تنظر إلى الخيار الثاني - تعزيز سلطتها - باعتباره أفضل السبل، وربما الوحيد، لحماية موقفها. وكان الرد على حركة احتلوا وول ستريت هو سحقها بالقوة، من خلال الغاز المسيل للدموع، ورذاذ الفلفل، والملاحقة العنصرية. وكان تسليح قوات الشرطة المحلية واضحاً بشكل كامل في المدن الأميركية، حيث أخرج ضباط الشرطة الأسلحة التي شوهدت في شوارع بغداد لقمع المتظاهرين السلميين الذين تجمعوا بشكل قانوني. وكانت الاستراتيجية تلخص في إرباك الناس من المشاركة في المسيرات والاحتجاجات، وقد نجحت هذه الاستراتيجية عموماً. وكان الهدف الأكثر عموماً هو تعزيز الشعور بأن هذا النوع من المقاومة لا طائل منه في مواجهه قوة ضخمة لا يمكن اختراقها.

إن نظام المراقبة الشاملة يحقق نفس الهدف ولكن بقوة أكبر. إن مجرد تنظيم حركات المعارضة يصبح صعباً عندما نراقب الحكومة كل ما يفعله الناس. ولكن المراقبة الجماعية تقتل المعارضة في مكان أعمق وأكثر أهمية أيضاً: في العقل، حيث يتم تخزين المعلومات.

يُدرّب الفرد نفسه على التفكير بما ينماشى فقط مع ما هو متوقع ومطلوب.

لا نترك التاريخ مجالاً للشك في أن الإكراه والسيطرة الجماعية هما في الوقت نفسه هدف وأثر المراقبه الحكوميه. وقد وصف كاتب السيناريو الهوليوودي والتر بيرنشتاين، الذي أدرج اسمه في القائمة السوداء وخضع للمراقبة أثناء حقبة مكارثي، وأجبر على الكتابة تحت أسماء مستعارة لمواصلة العمل، ديناميكية الرقابة الذاتية القمعية التي تنشأ عن الشعور بالمراقبة:

كان الجميع حذرين. لم يكن الوب مناسباً للمحاربه... كان هناك كتاب، لم يكونوا مدرجين على القائمة السوداء، قاموا بأشياء رائده. لا أدري كيف يمكن أن يطلق عليهم. لكنها لم تكن سياسيه. لقد ابتعدوا عن السياسه. أعفد أن هناك شعوراً عاماً معاده "لا ينبغي لك أن تخاطر بحياتك". إن هذا ليس مباحاً يساعد على الابداع أو يسمح للعمل بالانطلاق بحريه. فابت دائماً معرض لخطر الرقابه الداسه، أو قول "لا. لن أحاول هذا لاسي اعلم أنه لن يتم إيجاره أو أنه سوف يفر الحكومه"، أو شيء من هذا القبيل.

ترددت ملاحظات بيرنشتاين بشكل مخيف في تقرير أصدرته منظمة PEN America في نوفمبر 2013، نُشر مقال بعنوان "التأثيرات المخيفه: مراقبة وكالة الأمن القومي تدفع الكتاب الأميركيين إلى الرقابة الذاتية: أجرت المنظمة استطلاعاً للنظر في تأثيرات وكالة الأمن القومي الكشف عن الحقائق حول أعضائها، حيث وجد أن العديد من الكتاب الآن "يفترضون أن يتم مراقبة الاتصالات" وقد غيروا سلوكهم بطرق "تقييد حريتهم في التعبير وتقييد التدفق الحر للمعلومات". على وجه التحديد، "24% تجنبوا عمداً بعض المواضيع في الهاتف أو البريد الإلكتروني" "المحادثات".

إن القوة المسيطرة الخبيثة التي تمنع بها المراقبة الشاملة والرقابة الذاتية التي نتج عنها يؤكدّها مجموعة من الجارب في مجال العلوم الاجتماعيه، وتمتد إلى ما هو أبعد من النشاط السياسي. وتُظهر دراسات عديدة كيف تعمل هذه الديناميكية على أعمق المستويات الشخصية والنفسية.

نشر فريق من الباحثين نتائجهم في مجلة Evolutionary وقد عرض الباحثون على المشاركين في الدراسة أفعالاً مشكوكاً فيها أخلاقياً، مثل الاحتفاظ بمبلغ كبير من المال في محفظة في الشارع أو معرفه أن صديقاً قد أضاف معلومات كاذبة إلى سيرته الذاتيه. وطُلب من المشاركين تقييم درجة الخطأ. وأشارت الدراسة إلى أن المشاركين الذين عُرضت عليهم صور تلمح إلى المراقبة، مثل زوج كبير من العيون المحدقة، صنفوا أفعالهم على أنها أكثر "استهجاناً" من أولئك الذين عُرضت عليهم صورة محايدة. وخلص الباحثون إلى أن المراقبة تشجع أولئك الذين يخضعون للمراقبة على "تأكيد ثقتهم في أنفسهم".

"النأييد للمعاير الاءماعفة السائفة" فف مءاولفهم "إءارة سمعفهم بشكل نشط".

فف عام 1975، أءرف علماء النفس فف ءامعة سئانفورد ءرفءورف واىئ وفلفب زفمبارفو فءربة شاملة بعئوان "الفأفراء المءبفة للمراففة"، بهفف فقفم ما إذا كان الءصوع للمراففة له فأفر على العبفر عن الآراء السباسبفة المفففة للءفل. وكان الفافع وراء إءراء الفراففة هو مءافوف الأمفركن بشأن المراففة الفف فقوم بها الءكومة:

لعد عمل فصفه ووبرءب، والفشف عن عملفاء السصف الفف قام بها السب الأبصف، والففففاء الفف أءراها الكوفرس فف عملفاء الففسس الفف تقوم بها وكالة الاسءءباراء المرفزفة فافل الولاءب المصفه، على إبرار الموصوع الشكوف الفف بسوء الءناه الأمركه: "الآء الاءفر فف براففك!". إن المفرءاب الفف طرءب لإبشاء بوف بباء وطفه، واسءءام طائراب الهللكوفر للمراففه من ففل فواب الشرطفه فف المفف، ووفوء كامفراب مراففة فف البوف والمباءر الكبرى، وعملفاء البفسش الأمفه الفف تقوم بها اءهره الأمف فف المطاراب للأشءاف والمملكاب، لسب سوف بعض الفلائل على أن ءفاءا الءاصة أصفءف فءف الفففق المرفاء.

فم وضع المءاركن فءف مسئوباء مءلففة من المراففة وطلب منهم إباء آرائهم بشأن شرعة الماربءوانا.

لقد ببف أن الأشءاف الفف نعرضوا للبهفء - أولئك الفف قفل لهم إن أفوالهم سوف ببف فباءلها مع الشرطفة "لأءراض الفرفب" - كانوا أكثر مفلأ إلى إءانة فعافب الماربءوانا واسءءام ضمائر المءاطب والفانب ("أف"، "هم"، "الناس") فف لفهم. ولم بؤف سوف 44% من الأشءاف الفف ءضعوا للمراففة إصفاء الشرعة على الماربءوانا، مقاءنة بنءو 77% من أولئك الفف لم بفعرضوا للبهفء. ومن اللافف للنفظر أن 31% من المءاركن الفف ءضعوا للمراففة سعوا بشكل عفوف إلى الءصول على موافقة الباءفن (على سفل المئال، "هل هذا ءفء؟")، فف ءفن لم بفعل ذلك سوف 7% من المءموعة الأءرى. كما سءل المءاركون الفف نعرضوا للبهفء ءرفاب أعلى كففراً ففما ففصل بمشاءر القلق والشفط.

ولقد أشار واىئ وزفمبارفو فف اسئئافهما إلى أن "الفهفء أو الوافع المنمئل فف المراففة الءكومفة قد فعبق ءربة الفعبفر نفسفاً". وأضافا أنه فف ءفن لم فسمح "فصمم بءفهما بامكابة فءب البءمعاب"، فعد فوفعا أن "علق الناء عن الفهفء بالمراففة من شأنه أن ففف العفء من الناس إلى فءنب المواقف" الفف قد فءضعون ففها للمراففة. وكتباف: "بما أن مئل هذه الاففراضاف مءفوفة ففف بءفال المرء، وفشءعها بومفاً الكشف عن انبهاكاف الءكومة والمؤسساء للءصوصة، فإن الءفوف ببف الأوفام البارائفة والفءذفراء المبررة فصء ضعيفة ءفاً".

صحيح أن المراقبة قد تعزز في بعض الأحيان ما قد يعتبره البعض السلوك المرغوب. وجدت إحدى الدراسات أن الشغب في ملاعب كرة القدم السويدية - انخفضت نسبة قيام المشجعين بإلقاء الزجاجات والولاعات على الملعب بنسبة 65 في المائة بعد المباراة. إدخال كاميرات المراقبة، كما تم نشر أدبيات الصحة العامة حول غسل اليدين. وأكد مرارا وتكرارا أن طريقه لزيادة احتمالية قيام شخص ما بغسل ملبسه هي أو يديها لوضع شخص ما بالقرب منها.

ولكن من الواضح أن تأثير المراقبة يفرض قيوداً شديدة على الاختيار الفردي. فحتى في أكثر المواقف حميمة، داخل الأسرة على سبيل المثال، تحول المراقبة الأفعال غير المهمة إلى مصدر للحكم على الذات والقلق، لمجرد كونها مراقبة. وفي إحدى التجارب في المملكة المتحدة، زود الباحثون المشاركين بأجهزة تتبع لمراقبه أفراد الأسرة. وكان من الممكن الوصول إلى الموقع الدقيق لأي عضو في أي وقت، وإذا تم عرض موقع شخص ما، فإنه يلقى رسالة. وفي كل مرة يتبع فيها أحد الأعضاء عضواً آخر، يُرسل إليه أيضاً استبيان يسأله عن سبب قيامه بذلك وما إذا كانت المعلومات التي تلقاها تتطابق مع التوقعات.

وفي جلسة الاستماع، قال المشاركون إنهم في حين يجدون في بعض الأحيان أن التبع مريح، إلا أنهم يشعرون بالقلق من أن أفراد الأسرة قد "يتوصلون إلى استنتاجات" حول سلوكهم إذا كانوا في مكان غير متوقع. ولم يحل خيار "الاختفاء" - حجب آلية مشاركة الموقع - القلق: فقد قال العديد من المشاركين إن فعل تجنب المراقبة في حد ذاته من شأنه أن يولد الشكوك. وخلص الباحثون إلى:

هناك آثار في حياتنا اليومية لا نستطيع تفسيرها وقد يكون غير ذات أهمية على الإطلاق. ومع ذلك، فإن تمثيلها عبر جهاز سيع يعطيها أهمية، ويبدو أنها تطلب درجة غير عادية من المساءلة. وهذا يولد القلق، وخاصة في العلاقات الوثيقة، حيث قد يشعر الناس بصعوبات أكبر لتفسير أشياء لا يمكنهم تفسيرها ببساطة.

في تجربة فلتندية أجريت على واحدة من أكثر عمليات المحاكاة تطرفاً للمراقبة، تم وضع كاميرات في منازل الأشخاص الذين أجريت عليهم الدراسة - باستثناء الحمامات وغرف النوم - وتم تتبع جميع اتصالاتهم الإلكترونية. ورغم أن الإعلان عن الدراسة انتشر على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي، فقد واجه الباحثون صعوبة في إقناع عشرة أسر فقط بالمشاركة.

ومن بين الذين اشتركوا في المشروع، ركزت الشكاوى المقدمة ضده على غزو أجزاء عادية من حياتهم اليومية. فقد شعرت إحدى السيدات بعدم الارتياح وهي عارية في منزلها؛ وشعرت أخرى بالوعي بالكاميرات أثناء تصفيف شعرها بعد أن غطت نفسها بالملابس.

الاستحمام؛ فكر شخص آخر في المراقبة أثناء حقن الدواء. اكتسبت الأفعال غير الضرورية طبقات من الأهمية عندما تم مراقبتها.

في البداية، وصف المشاركون المراقبة بأنها مزعجة؛ ولكنهم سرعان ما "اعنادوا عليها". فما بدأ كأمر مرعج للغاية أصبح أمراً طبيعياً، وبحول إلى حالة معتادة ولم يعد أحد يلاحظه.

وكما أظهرت التجارب، فإن هناك العديد من الأشياء التي يفعلها الناس ويحرصون على إبقائها سرية، حتى برغم أن مثل هذه الأشياء لا تشكل "فعلاً خاطئاً". إن الخصوصية أمر لا غنى عنه في مجموعة واسعة من الأنشطة البشرية. فإذا اتصل شخص بخط المساعدة في حالات الانحار، أو زار أحد مقدمي خدمات الإجهاض، أو زار موقفاً إلكترونياً للجنس، أو حدد موعداً في عيادة إعادة التأهيل، أو تلقى العلاج من مرض، أو إذا اتصل أحد المبلغين عن المخالفات بمراسل، فهناك العديد من الأسباب التي تجعل مثل هذه الأفعال سرية، ولا علاقة لها بالصرفات غير القانونية أو المخالفات.

باختصار، لدى كل شخص ما يخفيه. وقد أوضح المراسل بارتون جيلمان هذه النقطة على النحو التالي:

إن الخصوصية أمر يتعلق بالعلاقات. وهي تعتمد على الجمهور الذي يخاطبه. فإني لا أريد أن يعرف صاحب العمل أنك تبحث عن وظيفة. ولا يكشف كل شيء عن حياتك العاطفية لأمل أو لأطفالك. ولا يخبر منافسيك بأسرارك التجارية. ولا يكشف عن انفسا دون تمثيل، وبهم كثيراً بالكشف عن انفسا حتى يكذب. ومن بين المواضع الشرفاء، وجد الباحثون باستمرار أن الكذب "تفاعل اجتماعي يومي" (مرس في اليوم بين طلاب الجامعات، ومرض واحد في اليوم في العالم الحقيقي)... والشعافية الشاملة كابوس... فكل شخص لديه ما يخفيه.

إن المبرر الرئيسي للمراقبة، والذي يزعم أنها لصالح السكان، يعتمد على إبراز وجهة نظر للعالم نفسم المواطنين إلى فئات من الناس الطيبين والناس السيئين. وفي ظل هذه النظرة، لا تستخدم السلطات سلطات المراقبة إلا ضد الأشرار، أولئك الذين "يفعلون شيئاً خاطئاً"، وهم وحدهم من لديهم ما يخشونه من انتهاك خصوصيتهم. وهذا تكتيك قديم. ففي معال نشره مجله بايم في عام 1969 حول المخاوف المزايده لدى الأميركيين إزاء سلطات المرافبه التي تتمتع بها الحكومة الأميركية، أكد المدعي العام جون ميتشل للقراء أن "أي مواطن أميركي غير متورط في أي نشاط غير قانوني لا يخشى أي شيء على الإطلاق".

وقد أكد متحدث باسم البيت الأبيض هذه النقطة مرة أخرى، رداً على الجدل الذي ثار في عام 2005 حول برنامج التنصت غير القانوني الذي تبناه بوش: "لا يتعلق الأمر بمراقبة المكالمات الهاتفية المصممة لترتيب تدريبات دوري البيسبول الصغير أو ما يجب إحضاره إلى هناك". عشاء مشترك. تم تصميم هذه الخدمة لمراقبة المكالمات من الأشخاص السيئين للغاية إلى الأشخاص السيئين للغاية.

وعندما ظهر الرئيس أوباما في برنامج "ذا تونايت شو" في أغسطس/آب 2013، وسأله جاي لينو عن تسريبات وكالة الأمن القومي، قال: "لبس لدينا برنامج تجسس محلي. ما لدينا هو بعض الآليات القادرة على بغف رقم هاتف أو عنوان بريد إلكتروني مرتبط بهجوم إرهابي".

ولكن هذه الحجة قد تتجح في نظر كثيرين. ذلك أن الاعداد بأن المراقبة التطفلية تقتصر فقط على مجموعة مهمشة ومستحقة من أولئك الذين "يرتكبون الخطأ" - الأشرار - ضمن اسنسلام الأغلبية لإساءة استخدام السلطة أو حتى تشجيعها.

لكن هذه النظرة نسبية فهم الأهداف التي تحرك جميع مؤسسات الدولة بشكل جذري. إن السلطة هي السلطة الوحيدة التي تتولى السلطة. إن "القيام بشيء خاطئ" في نظر مثل هذه المؤسسات يشمل أكثر من مجرد الأفعال غير القانونية والسلوك العنيف والمؤامرات الإرهابية. فهو يمد عادة إلى المعارضة الحادة وأي تحد حقيقي. ومن طبيعه السلطة أن تساوي بين المعارضة والخطأ، أو على الأقل مع التهديد. والسجل مليء بأمثلة لمجموعات وأفراد نم وضعهم في مواقف محرجة.

لقد كان هؤلاء الأشخاص تحب مراقبة الحكومة بسبب آرائهم المعارضة ونشاطهم - مارتن لوثر كينج، وحركة الحقوق المدنية، ونشطاء مناهضة الحرب، والمدافعون عن البيئة. وفي نظر الحكومة ومكتب التحقيقات الفيدرالي بقيادة ج. إدغار هوفر، كان هؤلاء جميعاً "يفعلون شيئاً خاطئاً": النشاط السياسي الذي يهدد النظام السائد.

ولم يكن أحد يفهم فوه المراقبة في سحق المعارضة السياسية أفضل من هوفر، الذي واجه التحدي المتمثل في كيفية منع ممارسة حقوق التعبير وتكوين الجمعيات المنصوص عليها في التعديل الأول للدستور عندما يحظر على الدولة افعال الأشخاص بسبب التعبير عن آراء غير شعبية. وقد شهدت سنينيات القرن العشرين سلسلة من القضايا أمام المحكمة العليا التي أسست لحماية صارمه لحرية التعبير، وبلغ ذروتها في القرار الذي صدر بالإجماع في عام 1969 في قضية براندينبورغ ضد أوهابو، والذي ألغى الإدانة الجنائية لزعيم كو كلوكس كلان الذي هدد بالعنف ضد المسؤولين السياسيين في خطاب له. وقال المحكمة إن ضمانات التعديل الأول لحرية التعبير وحرية الصحافة قوية إلى الحد الذي يجعلها "لا تسمح للدولة بمنع أو تحريم الدعوة إلى استخدام القوة".

وبناء على هذه الضمانات، أنشأ هوفر نظاماً لمنع تطور المعارضة في المقام الأول.

تم الكشف عن برنامج مكافحة التجسس المحلي التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي، لأول مرة من قبل مجموعة من الناشطين المناهضين للحرب الذين أصبحوا مفسعين بأن COINTELPRO، الحركة المناهضة للحرب قد تم اخراقها ووضعها تحت المراقبة واسهدافها بكل أنواع المحاولات.

في عام 1971، اقنحوا مكتباً فرعياً لمكتب التحقيقات الفيدرالي في بنسلفانيا وسرقوا آلاف الوثائق. وفي غياب الأدلة الوثائقية التي تثبت ذلك، وفشلهم في إقناع الصحفيين بالكتابة عن شكوكهم، اقنحوا مكتباً فرعياً لمكتب التحقيقات الفيدرالي في بنسلفانيا وسرقوا آلاف الوثائق. أظهرت الملفات المتعلقة ببرنامح COINTELPRO كيف استهدف مكتب التحقيقات الفيدرالي الجماعات السياسية والأفراد الذين اعتبرتهم تخريبيين وخطرين، بما في ذلك المجلس الوطني لجمعية النهوض بالأشخاص الملونين، والحركات العمومية السوداء، المنظمات الاشتراكية والشيوعية، والمحتجين المناهضين للحرب، ومخلف السارات اليمينية. وقد قام المكتب باختراق هذه المجموعات من خلال عملاء، من بين أمور أخرى، حاول الساعب بالأعضاء لحملهم على الموافقة على ارتكاب أعمال إجرامية حتى يمكن لمكتب التحقيقات الفيدرالي أن يعقلهم ويحكمهم

لقد نجح مكتب التحقيقات الفيدرالي في إقناع صحيفه نيويورك تايمز بإخفاء الوثائق بل وحتى إعادنها، ولكن صحيفة واشنطن بوست نشرت سلسلة من المقالات استناداً إليها. وقد أدت هذه الكشوفات إلى إنشاء لجنة الكنيسة في مجلس الشيوخ، والتي خلصت إلى:

[على مدى خمسة عشر عاماً] أجرى المكتب عمله مراقبه منطوره بهدف بشكل مباشر إلى مع ممارسه حقوق التعبير وبكوب الجمعيات التي يكفلها التعديل الاول، على اساس النظرية التي مفادها أن مع نمو الجماعات الخطره وإسثار الأفكار الخطيره من شأنه أن يحمي الأمن القومي ويثبط العنف.

إن العديد من الأساليب المستخدمة قد تكون غير مقبولة في مجتمع ديمقراطي حتى لو كان كل المستهدفين مورطس في أنشطة عسقه، وبكى برنامح COINTELPRO ذهب إلى ابعاد من ذلك بكثير كان الافتراض الرئيسي غير المعلى للبرامح هو أن وكاله إبعاد العايون لديها واجب القيام بكل ما هو ضروري لمكافحة التهديدات المرعومه للنظام الاجتماعي والسياسي القائم.

وقد أوضحت إحدى المذكرات الرئيسية لبرنامح مكافحة الاستخبارات السرية أن "الجنون" يمكن أن يزرع بين الناشطين المناهضين للحرب من خلال جعلهم يعتقدون أن "هناك عميلاً لمكتب التحقيقات الفيدرالي خلف كل صندوق بريد". وبهذه الطريقة، سوف بغرق المنشقون، الذين كانوا على يقين دائم من أنهم تحت المراقبة، في الخوف ويحمون عن النشاط.

ولم يكن من المستغرب أن نجح هذه التكتيكات. ففي فيلم وثائقي صدر عام 2013 بعنوان "1971"، وصف العديد من الناشطين كيف كان مكتب التحقيقات الفيدرالي في عهد هوفر "يسيطر على" حركة الحقوق المدنية من خلال المتسللين والمراقبين، والأشخاص الذين كانوا يحضرون الاجتماعات ويقدمون التقارير. وقد أعافت المراقبة قدرة الحركة على التنظيم والنمو.

في ذلك الوقت، أدركت حتى المؤسسات الأكثر رسوخاً في واشنطن أن مجرد وجود المراقبة الحكومية، بغض النظر عن كيفية استخدامها، يخلق القدرة على الاحتلاف. وفي مقال افتتاحي في صحيفة واشنطن بوست في مارس/آذار 1975 حول عملية الاقتحام، كتبت:

لقد حذرنا على وجه التحديد من هذه الديناميكية القمعية:

إن مكتب التحقيقات الفيدرالي لم يبدِ فقط حساسية كبيرة تجاه التأثير السام الذي تحلفه عمليات المراقبة التي يقوم بها، وخاصة اعتماده على المخبرين المجهولين، على العملية الديمقراطية وممارسته حرية التعبير ولكن من الواضح أن المافسات والحدل حول السياسات والبرامج الحكومة لابد وان يعرضا للشبث إذا ما علما أن الأح الأكبر، مسجلاً، يستمع إلى هذه السياسات والبرامج ويقدم تقارير عنها

ولم يكن برنامج COINTELPRO هو الانتهاك الوحيد الذي توصلت إليه لجنة تشرش في مجال المراقبة. فقد أعلن تقريرها النهائي أن "وكالة الأمن القومي حصلت على ملايين البرقيات الخاصة المرسله من الولايات المتحدة أو إليها أو عبرها في الفترة من عام 1947 إلى عام 1975 بموجب اتفاق سري مع ثلاث شركات تلغراف في الولايات المتحدة". وعلاوة على ذلك، "تم فهرسة نحو 300 ألف فرد في جهاز كمبيوتر تابع لوكالة الاستخبارات المركزية".

"تم إنشاء نظام وملفات منفصلة عن حوالي 7200 أمريكي وأكثر من 100 مجموعة محلية" خلال عملية واحدة لوكالة المخابرات المركزية، (1967-1973) CHAOS. بالإضافة إلى ذلك، "كان

ما يقدر بنحو 100000 أمريكي موضوعاً لملفات استخبارات جيش الولايات المتحدة التي تم إسافؤها بين منتصف السبعينات و1971" بالإضافة إلى حوالي 11000 فرد وجماعة تم التحقيق معهم من قبل مصلحة الضرائب الداخلية "على أساس معايير سياسية وليس ضريبية". كما استخدم المكتب

التنصت على المكالمات الهاتفية لاكتشاف نقاط الضعف، مثل النشاط الجنسي، والتي كانت في ذلك الوقت تم نشرها "لتحديد" أهدافها.

ولم تكن هذه الحوادث استثناءات من تلك الحقبة. فخلال سنوات حكم بوش، على سبيل المثال، كشفت وثائق حصلت عليها منظمة اتحاد الحريات المدنية الأميركية، كما قالت المنظمة في عام 2006، عن "تفاصيل جديدة عن مراقبة البنتاغون للأميركيين المعارضين لحرب العراق، بما في ذلك أبعاد المذهب الكويكرز والجماعات الطلاييه". وكان البنتاغون "يراقب المتظاهرين السلميين من خلال جمع المعلومات وتخزينها في قاعدة بيانات عسكرية لمكافحة الإرهاب". ولاحظ اتحاد الحريات المدنية الأميركية أن إحدى الوثائق، التي "وصفت بأنها" نشاط إرهابي محتمل"، سرد أحداثاً مثل تجمع "أوقفوا الحرب الآن!" في أكرون بولاية أوهايو.

ونشير الأدلة إلى أن الضمانات بأن المراقبة تستهدف فقط أولئك الذين "ارتكبوا شيئاً خاطئاً" لا ينبغي أن توفر الكثير من الراحة، لأن الدولة سوف تنظر بشكل انعكاسي إلى أي تحد لسلطانها باعتباره عملاً خاطئاً.

* * *

لقد ثبت مراراً وبكراراً أن الفرصة التي أتيحت لأصحاب السلطة لوصف المعارضين السياسيين بأنهم "بهددون الأمن القومي" أو حتى "إرهابيون" لا تعاوم. ففي السنوات الأخيرة، كان من الصعب على أي شخص أن يعاوم هذه الفرصة

وعلى مدى العقد الماضي، أطلقت الحكومة، في صدى لمكتب التحقيقات الفيدرالي في عهد هوفر، على الناشطين اليمينيين، وقطاعات واسعة من الجماعات اليمينية المناهضة للحكومة، والناشطين المناهضين للحرب، والجمعيات المنظمة حول حقوق الفلسطينيين، هذه التسمية رسمياً. وربما يستحق بعض الأفراد ضمن هذه الفئات العريضة هذا التصنيف، ولكن لا شك أن أغلبهم لا يستحقونه، لأنهم مذنبون فقط بتبني آراء سياسية معارضة. ومع ذلك، فإن مثل هذه المجموعات تستهدفها وكالة الأمن القومي وشركاؤها بشكل روتيني للمراقبة.

في الواقع، بعد أن اعتقلت السلطات البريطانية شريك ديفيد ميراندا في مطار هيثرو بموجب قانون مكافحة الإرهاب، ساوت حكومة المملكة المتحدة صراحة بن تغاريري عن المراقبة والإرهاب على أساس أن نشر وثائق سنودن "يهدف إلى التأثير على الحكومة ويتم لأغراض الترويج لقضية سياسية أو أيديولوجية. وبالتالي فإن هذا يندرج ضمن تعريف الإرهاب". وهذا هو البيان الأكثر وضوحاً لربط التهديد لمصالح السلطة بالإرهاب.

لا شيء من هذا قد يكون مفاجئاً للمجتمع المسلم الأميركي، حيث الخوف من المراقبة على أساس الإرهاب مكثف وواسع الانتشار، ولسبب وجيه. في عام 2012، كشف آدم جولدماي ومات أبوزو من وكالة أسوشيتد برس عن مخطط مشترك بين وكالة المخابرات المركزية وإدارة شرطة نيويورك لإخضاع مجتمعات مسلمة بأكملها في الولايات المتحدة للمراقبة الجسدية والإلكترونية دون أدنى إشارة إلى أي مخالفة. يصف المسلمون الأميركيون بشكل روتيني تأثير التجسس على حياتهم: كل شخص جديد يظهر في مسجد ينظر إليه برؤية باعبارته مخبراً لمكتب التحقيقات الفيدرالي؛ ويكنم الأصدقاء والعائلة محادثاتهم خوفاً من مراقبتهم وإدراكهم أن أي شخص يتجسس عليهم قد يرتكب جريمة.

إن الرأي المعبر عنه الذي يعبر معادياً لأمريكا يمكن استخدامه كذريعة للتحقيق أو حتى الملاحقة القضائية. وتؤكد وثيقة

من ملفات سنودن، مؤرخة في الثالث من أكتوبر/سبتمبر الأول 2012، هذه النقطة بشكل مرعب. فقد كشفت أن الوكالة كانت تراقب الأنشطة عبر الإنترنت للأفراد الذين تعتقد أنهم يعبرون عن أفكار "رادكالية" ولديهم تأثير "راديكالي" على الآخرين. وتنافس المذكرة ستة أفراد على وجه الخصوص،

جميع المسلمين، رغم أنها تؤكد على أنهم مجرد "نماذج".

وتؤكد وكالة الأمن القومي الأميركية صراحة أن أيّاً من الأفراد المستهدفين ليس عضواً في منظمته إرهابية أو متورطاً في أي مخططات إرهابية. بل إن جريمهم تلخص في الآراء التي يعبرون عنها، والتي تعبر "منطرفة"، وهو المصطلح الذي يبرر المراقبة الشاملة والحملة المدمرة "لإستغلال نقاط الضعف".

ومن بين المعلومات التي تم جمعها عن الأفراد، الذين كان أحدهم على الأقل "مواطناً أمريكياً"، تفاصيل عن أنشطتهم الجنسية على الإنترنت و"علاقات الحب غير الشرعية عبر الإنترنت" - المواقع الإباحية التي يزورونها والدردشات الجنسية السرية مع نساء لسن زوجاتهم. وناقش الوكالة سبل استغلال هذه المعلومات لتدمير سمعهم ومصادقبتهم.

الخلفية (U)

جون SIGINT (س. تقرير يسمى سابقاً (TS//SI//REL TO USA, FVEY) استطرف إلى أن المتطرفين يبدو أنهم معرضون لخطر يسكني حصي في محل السلطة عندما لا يكون سلوكياتهم الخاصة وأفعاله مسموعة (أ) من المرحح ب سر بعض نقاط الضعف إذا تم الكشف عنها، سيؤثر جون يغابي المتطرف في بعضه الجهادية، مما يؤدي إلى بدهور سلطته أو فقدانها، يشمل أمثلة بعض نقاط الضعف هذه ما يلي

- عرض مواد حسية صريحة غير لائقة و استخدام مواد قدسية صريحة حسب الطاعة عند التوضيح مع بعض الشخصيات غير الدينية لخدمة
- استخدام جزء من سرعات في تلفيقها من مجموعة لمعرضه للخطر لبعضهم بعضه
- وفرص مناجاة باقتضاه من بعض وسائل رسوم يخدم
- يخدمون بشكل خاص إلى بعض المصالح الدينية
- أو يعرفون بأنهم يستخدمون في رسالتهم بدمية في مصادر مسكونة فيها
- أو يستخدمون لغة مناقشة بضعفها مع شركهم عرضة بدمية المصداقية

ان فصايا النعم والسمعة بشكل اهميه بالعه (TS//SI//REL TO USA, FVEY) عند نظر في مدى صحة الرسالة ومدى جديتها، ومن المتصفي أن بعض نقاط ضعف في سمعته و بضمير فيه و كنههم، يدر المتطرف ورسالة بدمية بدمية من قبل فهم جوسا، إلى يستخدمون سر رسالة إلى مجموعة لخدمة المعرضين بدمية واماكن التي يكون فيها عرضة بدمية من حيث لوصول

وكما لاحظ نائب المدير العام في اتحاد الحريات المدنية الأمريكي، جميل جعفر، فإن قواعد بيانات وكالة الأمن القومي "تم بتخزين المعلومات حول أرائك السياسية وتاريخك الطبي وبفواصل حيائك الشخصية." علاقاتك وأنشطتك عبر الإنترنت". تزعم الوكالة أن هذه المعلومات الشخصية لن يتم إساءة استخدام المعلومات، "لكن هذه الوثائق تظهر أن وكالة الأمن القومي ربما "تُعرف مصطلح "الإساءة" بشكل ضيق للغاية". وكما أشار جعفر، فإن وكالة الأمن القومي كانت تاريخياً، في "ووفقاً لطلب الرئيس،" استخدم ثمار المرافقة لشويه سمعه خصم سياسي، "وقال إنه سيكون من السداحة الاعتماد بأن الوكالة تعمل لصالح جهات أخرى، مثل الصحافيين أو الناشطين في مجال حقوق الإنسان". لا يزال غير قادر على "استخدام قوته بهذه الطريقة".

وبصف وثائق أخرى بركير الحكومه ليس فقط على موقع ويكيليكس ومواقعها الإلكترونية، بل وأيضاً على شبكة الإنترنت. مؤسس موقع ويكيليكس، جوليان أسانج، ولكن أيضاً على ما تسميه الوكالة "الشبكة البشرية التي "بدعم موقع ويكيليكس". في أغسطس/آب 2010، حث إدارة أوباما العديد من الحلفاء لتقديم اتهامات جنائية ضد أسانج بسبب نشر المجموعة سجلات الحرب في أفغانستان. المناقشة حول الضغط على الدول الأخرى لمقاضاة يظهر أسانج في ملف وكالة الأمن القومي الذي يطلق عليه الوكالة اسم "الجدول الزمني لمطاردة البشر". تفاصيل، على أساس كل بلد على حدة، الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة وحلفاؤها لتحديد مكان الأفراد المختلفين وملاحقتهم والعرض عليهم و/أو قتلهم، ومن بينهم أشخاص مزعمون الإرهابيون وتجار المخدرات والزعماء الفلسطينيين. يوجد جدول زمني لكل عام

بين عامي 2008 و2012.

2010الحدول الرمئي لمطارده البشر (U)

Age	Gender	Height
18	Male	175
22	Female	160
25	Male	180
30	Female	165
35	Male	170
40	Female	155
45	Male	175
50	Female	160
55	Male	170
60	Female	155
65	Male	175
70	Female	160
75	Male	170
80	Female	155
85	Male	175
90	Female	160
95	Male	170
100	Female	155

* χ^2 test, $\chi^2 = 1.0$, $df = 1$, $p = 0.32$.

[illegible]

(3) لقد جرى عملان البحث التالي خلال السنة الموعودة 2010

[عديلا] (9) نوفمبر

10000

أشكر الله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

[illegible]

وتتضمن وثيقه منفصله ملخصاً لبادل الآراء في يوليو/تموز 2011 بشأن ما إذا كان من الممكن تصنيف موقع ويكيليكس، فضلاً عن موقع ببادل الملفات "بايرت باي"، باعتبارهما "جهه أجنبية خبيثه" لأغراض الاستهداف. ومن شأن هذا التصنيف أن يسمح بمرافبة إلكترونية مكثفة لتلك المواقع، بما في ذلك المستخدمين الأميركيين. وتظهر المناقشة في قائمة منواصلة من "الأسئلة والأجوبة" التي يقدم فيها مسؤولون من مكتب الرقابة والامثال التابع للمركز الوطني لمكافحة الفرصنة ومكتب المستشار العام التابع لوكالة الأمن القومي إجابات على الأسئلة المطروحة.

(عبدال) (TS/SL/REL) جهة احييه حييه = ياسر بلديات الادر كيه ؟

هل يمكن ان يتعامل مع خادم اذني مخبري او ميسر بيانات امريكية مسربة او مسروبة على خادمه ؟
 احببه خسته - مقرض اسناداته ذوي النقص باي هربه ؟ اصله thepiratebay.org WikiLeaks
 لى دلال

د. NOC/OGC دعيا سواصل معالي (المصدر: #001)

وقد أظهرت إحدى هذه المراسلات، التي يرجع تاريخها إلى عام 2011، عدم اكترات وكالة الأمن القومي بانتهاك قواعد المراقبة. ففي الوثيقة، يقول أحد المشغلين: "لقد أخطأت"، بعد أن استهدفت مواطناً أميركياً بدلاً من مواطن أجنبي. وكان رد مكتب الرقابة والمسنشر العام لوكالة الأمن القومي: "ليس هناك ما يدعو للقلق".

[باعدیل] (TS//SI//REL) اسسہداف شحص امریکی دون علمہ

بعد اختطافه.. كان لدى المحدث أساره قويه الى كويه اجيبيا، لكن بين امه امريكي.. الان

رد NOC/OGC مع كل الاستفسارات. إذا اكتسب انه في الواقع أمريكي، فيجب تقديمه و
 اذهب الى الموقع مع النسخة لـ OGC "لكي لا داعي للقلق" (المصدر #001)

معاملة مجهولي الهوية، وكذلك الفئة الغامضة من الأشخاص المعروفين باسم "الهاكرز النشطاء" أمر مزعج ومضطرب بشكل خاص. وذلك لأن مجموعة Anonymous ليست في الواقع مجموعة منظمة ولكنها عبارة عن انتماء منظم بشكل فضفاض للأشخاص حول

إن الفكرة هنا هي أن أي شخص يصبح منتبياً إلى مجموعة Anonymous بحكم المناصب التي يشغلها. والأسوأ من ذلك أن فئة "الناشطين الهاكرز" ليس لها معنى ثابت: فقد نعتى استخدام مهارات البرمجة لتعويض أمن الإنترنت ووظائفها، ولكنها قد تشير أيضاً إلى أي شخص يستخدم أدوات الإنترنت للترويج للمثل السياسية. إن استهداف وكالة الأمن القومي لهذه الفئات العريضة من الناس يعادل السماح لها بالتجسس على أي شخص في أي مكان، بما في ذلك الولايات المتحدة، تعتبر الحكومة أن أفكاره تشكل تهديداً.

قالت غابريلا كولمان، المتخصصة في مجموعة أنونيموس في جامعة ماكجيل، إن المجموعة "ليس كياناً محدداً" بل "فكره تحشد الناشطين لاتخاذ إجراءات جماعية والتعبير عن السخط السياسي. إنها حركة اجتماعية عالمية واسعة النطاق ليس لها هيكل قيادي مركزي أو رسمي منظم. وقد احتشد البعض حول الاسم للمشاركة في العصيان المدني الرقمي، ولكن لا شيء يشبه الإرهاب عن بعد". وأوضحت كولمان أن الأغلبية التي تبنت الفكرة فعلت ذلك "في المقام الأول للتعبير السياسي العادي. إن استهداف أنونيموس والناشطين الهاكرز يرقى إلى استهداف المواطنين لتعبيرهم عن معتقداتهم السياسية، مما يؤدي إلى خلق المعارضة المشروعة".

ولكن مجموعة Anonymous كانت هدفاً لوحدة من GCHQ تستخدم بعضاً من أكثر الكيانات إثارة للجدل والسطر المعروفة في عالم التجسس: "عمليات العلم الكاذب"، و"فخاخ العسل"، والفيروسات وغيرها من الهجمات، واستراتيجيات الخداع، و"عمليات المعلومات لتدمير السمعة".

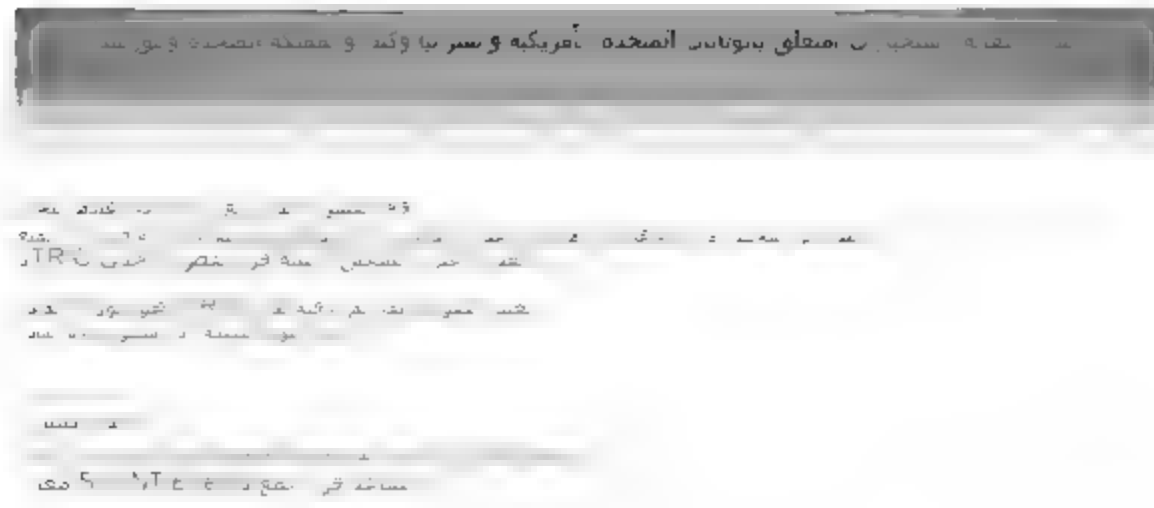
في أحد شرائح عرض PowerPoint التي قدمها مسؤولو المراقبة في GCHQ في مؤتمر SigDev لعام 2012، تم وصف شكلين من الهجوم: "عمليات المعلومات (التأثير أو التعطيل)" و"التعطيل الفني". ويشير GCHQ إلى هذه التدابير باعتبارها "عمليات سرية عبر الإنترنت"، والتي تهدف إلى تحقيق ما يطلق عليه المسند "4 D's: الإنكار/التعطيل/التدهور/الخداع".



ووصف شريحة أخرى الكسكات المستخدمة "لنشويه سمعة الهدف". وشمل هذه الكسكات "إعداد فخ عسل"، و"تغيير صورهم على مواقع التواصل الاجتماعي"، و"كتابة مدونة تزعم أنك أحد ضحاياهم"، و"إرسال رسائل إلكترونية/نصية إلى زملائهم أو جيرانهم أو أصدقائهم، وما إلى ذلك".



وفي الملاحظات المرفقة، تشرح هيئة الاتصالات الحكومية أن "فخ العسل" - وهو تكتيك قديم من أساليب الحرب الباردة يتضمن استخدام النساء الجذابات لإغراء الأهداف الذكورية في مواقف مسيئة ومشينة - قد تم تحديثه ليتناسب مع العصر الرقمي: فالآن يتم إغراء الهدف إلى موقع مسيئ أو لقاء على الإنترنت. وأضاف التعليق: "خيار رائع. ونجح للغاية عندما ينجح". وعلى نحو مماثل، يتم الآن تنفيذ الأساليب التقليدية للسلسلة الجماعية عبر الإنترنت:



وتتضمن تقنية أخرى منع "شخص ما من التواصل". وللقيام بذلك، تقوم الوكالة "بقصف هاتفه بالرسائل النصية"، و"قصف هاتفه بالمكالمات"، و"حذف وجوده على الإنترنت"، و"تعطيل جهاز الفاكس الخاص به".



كما تحب هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية استخدام تعنيات "البعطيل" بدلاً مما تسميه "إنفاذ القانون التقليدي" مثل جمع الأدلة والمحاكم والملاحقات القضائية. وفي وثيقة بعنوان "جلسة الهجوم السيرانى: دفع الحدود والعمل ضد الهاكرز الناشطين"، تناقش هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية استهدافها لـ"الهاكرز الناشطين" من خلال هجمات "رفض الخدمة"، وهو تكتيك يرتبط عادة بالفراصنة:

لماذا نقوم بعمله الأثراب؟

• الاضطراب مقابل إبعاد العاين العليدي

• اكسبى SIGINT لاهد ف

• يمكن ان يوفر بعباب العطل الوقت والمال

السراب على الهاكسبريم

• برنامج لروء-صيف 2011

• دعم المعلومات الاستخبارية لابعاد العاين - تحديد أفضل لاهد ف

• رفض الخدمة في صافد الاتصالات الرئيسة •

• عملب المعلومات

وتستخدم وكالة المرافبة البريطانية أيضاً فريقاً من علماء الاجتماع، بما في ذلك علماء النفس، لتطوير تقنيات "الذكاء البشري عبر الإنترنت" و "تعطيل النفوذ الاستراتيجي". الوثيقة "فن الخداع: التدريب على "جيل جديد من العمليات السرية عبر الإنترنت" مخصص لهذه التكتيكات. تم إعداده من قبل خلية عمليات العلوم الإنسانية التابعة للوكالة، تدعى الورقة البحثية أنها تعتمد على علم الاجتماع، وعلم النفس، وعلم الأثروبولوجيا، وعلم الأعصاب، وعلم الأحياء، من بين مجالات أخرى، لتعظيم مهارات الخداع عبر الإنترنت لدى GCHQ.

وتوضح إحدى الشرائح كيفية ممارسة "المويه - إخفاء الحقيقة"، في حين يتم الترويج لـ "المحاكاة - إظهار الزيف". وتناول "العناصر النفسية التي نقوم عليها الخداع" و "خريطة التكنولوجيا" المستخدمة في تنفيذ الخداع، بما في ذلك فيس بوك، ونوسر، ولينكدان، و "صفحات الويب".

وتؤكد هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية أن "الناس يتخذون القرارات لأسباب عاطفية وليس لأسباب عقلانية"، وتزعم أن السلوك عبر الإنترنت مدفوع بـ "النسخ" ("ينسخ الناس بعضهم بعضاً أثناء التفاعل الاجتماعي معهم") و "التكيف"، و

"القليد" ("تبنى السمات الاجتماعية المحددة من قبل المراسل من المشارك الآخر").

ونوضح الوثيقة بعد ذلك ما أسماه "دليل العمليات التخريبية". ويشمل هذا "عمليات النسل"، و"عمليات الخداع"، و"عمليات الرأية الكاذبة"، و"عمليات الخداع". وتتعهد الوثيقة "بالبدء الكامل" في برنامج التخريب "بحلول أوائل عام 2013" بعد أن "يكتمل تدريب أكثر من 150 موظفاً".

دليل لسجل

للعطل

العمليات

• عملية تسجيل

• عملية خداع

• عملية خداع بمصدر

• عملية خداع بمصدر

• عملية خداع

• عملية الخداع

• عملية الخداع

نحو عنوان "تقنيات السحر والتجربة"، تشير الوثيقة إلى "سرعة العنف"، و"بناء التجربة في ذهن الأهداف التي ينبغي قبولها حتى لا يدركوها"، و"تحسين قنوات الخداع".

ولقد كانت مثل هذه الخطط الحكومية لمراقبة الاتصالات عبر الإنترنت والتأثير عليها ونشر المعلومات الكاذبة على الإنترنت مصدراً للكهنات منذ فترة طويلة. ففي عام 2008 كتب كاس سانساي، أساذ العانون بجامعة هارفارد والمستشار المقرب من أوباما ورئيس مكتب المعلومات والشئون التنظيمية السابق في البيت الأبيض والمعين في لجنة البيت الأبيض لمراجعة أنشطة وكالة الأمن القومي، ورقة مثيرة للجدال اقترح فيها أن تقوم الحكومة الأميركية بتوظيف فرق من العملاء السريين والمدافعين "المستعدين" الزائفين من أجل "التسلل المعرفي" إلى المجموعات على الإنترنت وغرف الدردشة والشبكات الاجتماعية ومواقع الويب، فضلاً عن مجموعات الشطاء خارج الإنترنت.

ويظهر هذه الوثائق الصادره عن GCHQ لأول مرة أن هذه التقنيات المشره للجدل لخداع والحق الضرر بالسمعة قد انتقلت من مرحلة الاقتراح إلى مرحلة التنفيذ.

* * *

إن كل الأدلة تسلط الضوء على الصفقة الضمنية التي تُعرض على المواطنين: لا تشكلوا أي تحدٍ ولن يكون لديكم ما يدعو للقلق. اهتموا بأموركم الخاصة، وادعموا أو على الأقل تسامحوا مع ما نقوم به، وسوف تكونون بخير. بعبارة أخرى، يجب عليكم الامتناع عن استفزاز السلطة التي تمارس صلاحيات المراقبة إذا كنتم ترغبون في ذلك.

إن هذا الاتفاق يدعو إلى السلبية والطاعة والتوافق. والمسار الأكثر أماناً، والطريقة لضمان "تركك وشأنك"، هو البقاء هادئاً، وغير مهدد، ومطيعاً.

بالنسبة للعديد من الناس، فإن هذه الصفقة جذابة، فهي تقنع الأغلبية بأن المراقبة حميدة أو حتى مفيدة. فهم يعتقدون أن المراقبة مملة للغاية بحيث لا تجذب انتباه الحكومة. "أنا أشك بشدة في أن وكالة الأمن القومي مهمة بي" هي نوع من العبارات التي سمعها كثيراً. "إذا كانوا يريدون الاستماع إلى حياتي المملة، فهم مرحب بهم". أو "وكالة الأمن القومي ليست مهمة بجدك تتحدث عن وصفاتها أو والدك يخطط للعبة الجولف".

هؤلاء هم الأشخاص الذين أصبحوا مقنعين بأنهم لن يتعرضوا لاستهداف شخصي - لأنهم غير مهدين ومطيعين - وبالتالي إما ينكرون حدوث ذلك، أو لا يهتمون، أو على استعداد لدعمه بشكل مباشر.

في مقابلته أجريتها معه بعد فترة وجيزة من نشر قصة وكالة الأمن القومي، سخر لورانس أودونيل، مقدم البرامج في قناة إم. إس. إن. بي. سي، من فكرة وكالة الأمن القومي باعتبارها "وحشاً ضخماً مخيفاً للمراقبة". ولخص وجهة نظره قائلاً:

يجمع [الباب] على هذا المستوى الضخم، مما يعني أن العنبر على أصبح ... حتى الآن، لا أشعر بالخوف من جميعه أن الحكومة اصعب بالسبب لها، وليس لديها أي حافز على الإطلاق للعنبر على. لذا، أشعر في هذه المرحلة بأسى غير مهدد على الإطلاق بهذا الأمر.

كما أكد هندريك هيرتزبيرج من محله النيويورك على آراء مماثلة رافضة لمخاطر المراقبة. فقد اعترف بأن هناك "أسباباً تدعو إلى العلق إراء بحاورات وكالات الاستخبارات، والسرية المفرطة، والافتقار إلى الشفافية"، وكتب قائلاً: "هناك أيضاً أسباب تدعو إلى الهدوء"، وخاصة أن التهديد الذي يشكله "الحريات المدنية، على ما هو عليه، مجرد تهديد نظري وغير محدد". وفي مقالة نشرتها صحيفة الواشنطن بوست، قالت روث ماركوس، وهي نستخف بالمخاوف بشأن سلطات وكالة الأمن القومي، "إن بياناتي الوصفية لم تخضع للدقيق على الأرجح".

من ناحية مهمة، فإن أودونيل وهيرتزبيرج وماركوس على حق. أن الحكومة الأمريكية "ليس لديها أي حافز على الإطلاق" لاستهداف أشخاص مثلهم، الذين يعبرون التهديد من دولة المراقبة لبس أكثر من "مجرد، افتراضي، غير محدد". وذلك لأن الصحفيين الذين يكرسون حياتهم المهنة لبجيل المسؤول الأقوى في البلاد هو الرئيس، الذي يشغل منصب قائد وكالة الأمن القومي. إن الدفاع عن رئيس حزبه السياسي نادراً ما يؤدي إلى تنفير أولئك الذين ينتمون إلى حزبه.

قوة.

لا شك أن المؤيدين المخلصين للرئيس وسياساته، والمواطنين الصالحين الذين لا يفعلون شيئاً لجذب الانتباه السلبي من جانب الأقوياء، ليس لديهم أي سبب للخوف من دولة المراقبة. وهذه هي الحال في كل المجتمعات: فنادراً ما يستهدف أولئك الذين لا يشكلون أي تحدي بإجراءات قمعية، ومن وجهة نظرهم، يمكنهم حينئذ أن ينفذوا أنفسهم بأن القمع غير موجود حقاً. ولكن المقياس الحقيقي لحرية أي مجتمع هو الكيفية التي يعامل بها معارضيهم وغيرهم من الفئات المهمشة، وليس الكيفية التي يعامل بها الموالين الصالحين. وحتى في أسوأ أنظمة الاستبداد في العالم، سمع المؤيدين المخلصين بالحصانة ضد إساءة استخدام سلطة الدولة. ففي مصر مبارك، كان أولئك الذين نزلوا إلى الشوارع للحريص على الإطاحة به هم الذين تعرضوا للاعتقال والتعذيب والقتل بالرصاص؛ أما أنصار مبارك والأشخاص الذين ظلوا في منازلهم في هدوء فلم يتعرضوا للاعتقال والتعذيب. وفي الولايات المتحدة، كان زعماء الجمعية الوطنية للنهوض بالملونين، والشيوعيين، ونشطاء الحقوق المدنية ومناهضي الحرب هم الذين استهدفهم مراقبة هوفر، وليس المواطنون المهذبون الذين التزموا الصمت إزاء الظلم الاجتماعي.

لا ينبغي لنا أن نصطر إلى أن نكون مخلصين للفوي حتى نشعر بالأمان من مراقبة الدولة. ولا ينبغي لنا أن يكون ثمن الحصانة هو الامتناع عن المعارضة المثيرة للجدل أو الاستنزافية. ولا ينبغي لنا أن نرغب في مجتمع حيث يتم نقل الرسالة بأنك لن تُترك وشأنك إلا إذا قمت بتقليد السلوك المتساهل والحكمة التقليدية لكاتب عمود مؤسسي.

وعلاوة على ذلك، فإن الشعور بالحصانة الذي تشعر به مجموعة معينة في السلطة حالياً لا بد وأن يكون وهمياً. ويتضح هذا بوضوح عندما ننظر إلى الكيفية التي تشكل بها الانماءات الحزبية شعور الناس بمخاطر المراقبة الحكومية. وما يبين لنا هو أن المشجعين بالأمس قد يتحولون بسرعة إلى معارضين اليوم.

في وقت الجدل حول التصت الذي أجرته وكالة الأمن القومي في عام 2005، كان الليبراليون والديمقراطيون ينظرون بأغلبية ساحقة إلى برنامج المراقبة الذي تنفذه الوكالة باعتباره تهديداً. وكان جزء من هذا بطبيعة الحال من أشكال الفرصة الحزبية النموذجية: كان جورج دبليو بوش رئيساً ورأى الديمقراطيون في ذلك فرصة للإحاق الأذى السياسي به وحزبه. ولكن جزءاً كبيراً من خوفهم كان حقيقياً: لأنهم اعتبروا بوش خبثاً وخطيراً، فقد أدركوا أن المراقبة التي تقوم بها الدولة تحت سيطرته تشكل تهديداً وأنهم على وجه الخصوص كانوا معرضين للخطر باعتبارهم معارضين سياسيين. وعلى هذا فقد كان لدى الجمهوريين وجهة نظر أكثر اعتدالاً أو دعماً لتصرفات وكالة الأمن القومي. وفي المقابل، تحول الديمقراطيون والقدميون في ديسمبر/كانون الأول 2013 إلى المدافعين الرئيسيين عن وكالة الأمن القومي.

ولقد عكست بيانات استطلاعات الرأي الكثيرة هذا التحول. ففي نهاية يوليو/تموز 2013، أصدر مركز بيو للأبحاث استطلاع رأي أظهر أن أغلبية الأميركيين لا يصدقون الدفاعات المقدمة لتبرير تصرفات وكالة الأمن القومي. وعلى وجه الخصوص، "يقول أغلبية الأميركيين – 56% – إن المحاكم الفيدرالية تفشل في توفير حدود كافية لبيانات الهاتف والإنترنت التي يجمعها الحكومة كجزء من جهودها لمكافحة الإرهاب". و"تعتقد نسبة أكبر (70%) أن الحكومة تستخدم هذه البيانات لأغراض أخرى غير التحقيق في الإرهاب". وعلاوة على ذلك، "يعتقد 63% أن الحكومة تجمع أيضاً معلومات عن محتوى الاتصالات".

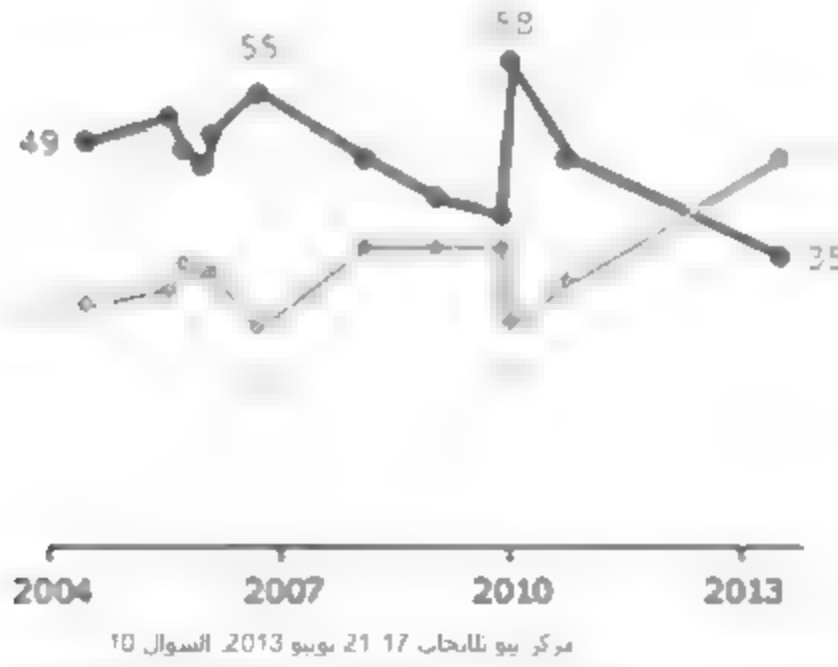
الأمر الأكثر إثارة للدهشة هو أن الأميركيين أصبحوا يعتبرون الآن خطر المراقبة أكثر إثارة للقلق من خطر الإرهاب:

ويشكل عام يقول 47% إن فلفهم الأكبر بشأن سياسات الحكومة لمكافحة الإرهاب هو أنها ذهبت إلى أبعد مما ينبغي في تعيد الحريات المدنية للعرد العادي، في حين يقول 35% إنهم أكثر قلقاً من أن السياسات لم تذهب إلى الحد الكافي لحماية البلاد. وهذه هي المرة الأولى في استطلاعات الرأي التي يعرب فيها عدد أكبر من الناس عن فلفهم بشأن الحريات المدنية مقارنة بالحماية من الإرهاب منذ طرح السؤال لأول مرة في عام 2004.

لعد أدت سياسات الحكومة لمكافحة الإرهاب إلى ...

لم يتم بذل جهود كافية لحماية البلاد، ولم يخاور الحد

في تعيد بحريات لمدنية



كانت بيانات استطلاعات الرأي هذه بمثابة أخبار جيدة لأي شخص يشعر بالقلق من الاستخدام المفرط إن سلطة الحكومة والمبالغة المزممة في التهديد الإرهابي. ولكن

سلط الضوء على انعكاس واضح: الجمهوريون، الذين كانوا من المدافعين عن وكالة الأمن القومي، في عهد بوش، تم استبدالهم بالديمقراطيين بمجرد أن تم القضاء على نظام المراقبة. "خضع لسيطرة الرئيس أوباما، وهو أحد أعضائها. وعلى الصعيد الوطني، هناك مزيد من الدعم لبرنامج جمع البيانات الحكومي بين الديمقراطيين (57%)

"يوافقون) أكثر من بين الجمهوريين (44%)."

وقد كشفت بيانات استطلاعات الرأي الممالة التي نشرتها صحيفة واشنطن بوست أن المحافظين كانوا أكثر قلقاً بشأن تجسس وكالة الأمن القومي مقارنة بالليبراليين. فعندما سئلوا: "إلى أي مدى تشعر بالقلق، إن كان هناك أي قلق على الإطلاق، بشأن جمع وكالة الأمن القومي واستخدامها لمعلوماتك الشخصية؟"، أعرب 48% من المحافظين عن "قلقهم الشديد" مقارنة بنحو 26% فقط من الليبراليين. وكما لاحظ أستاذ القانون أورين كير، فإن هذا يمثل تغييراً جوهرياً: "إنه تراجع مثير للاهتمام عن عام 2006، عندما كان الرئيس جمهورياً بدلاً من ديمقراطياً. في ذلك الوقت، وجد استطلاع رأي أحراره مركز بيو أن 75% من الجمهوريين يوافقون على مراقبة وكالة الأمن القومي، ولكن 37% فقط من الديمقراطيين يوافقون".

بوضوح محطط بيو التحول بوضوح:

تحولات حزبية في وجهات النظر بشأن برامج المراقبة التي تبعتها وكالة الأمن القومي

	رأي حول برامج المراقبة التي تبعتها وكالة الأمن القومي		رأي حول برامج المراقبة التي تبعتها وكالة الأمن القومي	
	مقبول	غير مقبول	مقبول	غير مقبول
	يناير 2006	يونيو 2013	يناير 2006	يونيو 2013
الجميع	51%	47%	56%	41%
جمهوري	75%	23%	52%	47%
ديمقراطي	37%	61%	64%	34%
مستقل	44%	55%	53%	44%

مركز بيو للأبحاث 9-6 يونيو 2013 الأرقام معروضة على شكل نقاط الاتجاهات التي لا أعرفها/الرقص غير معروضة

إن الحجج المؤيدة والمعارضة للمراقبة تتعلب على نحو صارخ، استناداً إلى الحزب الحاكم. وقد أدان أحد أعضاء مجلس الشيوخ بشدة عملية جمع وكالة الأمن القومي لبيانات وصفية ضخمة في برنامج "ذا إيرلي شو" في عام 2006 على النحو التالي:

لا أحتاج إلى الاستماع إلى مكالمات الهايكه لمعرفة ما يفعله. فإذا كنت أعرف كل مكالمات هايكه أحررها، فسوف أتمكن من تحديد كل شخص يحدث إليه وسوف أستطيع أن أعرف على من خط حياتك الذي يسلم بالداخل الشديد. والسؤال الحقيقي هنا هو: ماذا يفعلون بهذه المعلومات التي يجمعونها والتي لا علاقه لها بتطعيم القاعدة؟ وهل ستبقى في الرئيس ونائب الرئيس الأميركي بأنهما يفعلان الشيء الصحيح؟ لا تقولوا على في هذا.

وكان السيناتور الذي هاجم جمع البيانات الوصفية بشدة هو جو بايدن، الذي أصبح فيما بعد، بصفه نائبا للرئيس، جزءاً من إدارة ديمقراطية طرحت على وجه التحديد نفس الحجج التي سخر منها ذات يوم.

الفضاءا المرتبطة بالاحتيال، و15 قضية فقط تتعلق بالإرهاب.

ولكن بمجرد أن يستسلم المواطنون لسلطة جديدة، معقدين أنها لا تؤثر عليهم، فإنها تصبح مؤسسة وشرعية ويصبح الاعتراض عليها مستحيلًا. والواقع أن الدرس المركزي الذي تعلمه فرانك تشرش في عام 1975 كان مدى الخطر الذي تشكله المراقبة الجماعية. ففي مقابلة مع برنامج "ميت ذا برس"، قال:

إن هذه القدرة يمكن أن تتحول في أي وقت ضد الشعب الأمريكي ولي سعى أي أمريكي من الخصوصيه، مثل القدرة على مراقبه كل شيء - المحادثات الهاتفية، والبرقيات، لا يهم. ولي يكون هناك مكان للاحياء - وإذا تحولت هذه الحكومة إلى ولي... طاعة فإن القدرة التكنولوجية التي منحها مجتمع الاستخبارات للحكومة قد يمكنها من فرض الطغيان الكامل، يكون هناك وسيلة للرد لأن أقصى الجهود الحثيثة للجمع بين هذه التكنولوجيا في مقاومة بعضها البعض في مسائل الحكومة. وهذه هي قدرة الحكومة على الاحياء...

في مقال كتب في صحيفه نيويورك تايمز في عام 2005، لاحظ جيمس بامفورد أن التهديد الذي تشكله المراقبة الحكومية اليوم أشد خطورة مما كان عليه في سبعينيات القرن العشرين: "مع قيام الناس بالتعبير عن أفكارهم العميقة في رسائل البريد الإلكتروني، وكشف سجلاتهم الطبية والمالية على الإنترنت، والردود بشكل مستمر على الهواتف المحمولة، فإن الوكالة لديها القدرة على الدخول إلى عقل الشخص تقريبًا".

إن مخاوف تشرش من أن أي قدرة على المراقبة "قد تتحول إلى الشعب الأمريكي"، هي على وجه التحديد ما فعلته وكالة الأمن القومي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول. فعلى الرغم من عملها بموجب قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية، وعلى الرغم من الحظر المفروض على التجسس المحلي والذي كان جزءاً لا يتجزأ من مهمة الوكالة منذ البداية، فإن العديد من أنشطة المراقبة التي تقوم بها تركز الآن على المواطنين الأمريكيين على الأراضي الأمريكية.

حتى في عياب الإساءة، وحتى إذا لم يتم استهداف الشخص شخصيًا، فإن دولة المراقبة إن كل هذا يلحق الضرر بالمجتمع والحرية السياسية بشكل عام. ولم يتحقق التقدم في الولايات المتحدة وغيرها من الدول إلا من خلال القدرة على تحدي السلطة والمعتقدات العليدية وريادة طرق جديدة للتفكير والعيش. والجميع، حتى أولئك الذين لا يخطر ببالهم الدعوة إلى المعارضة أو النشاط السياسي، يعانون عندما يتم قمع هذه الحرية بسبب الخوف من المراقبة. ومع ذلك، أقر هندريك هيرتزبيرج، الذي قلل من أهمية المخاوف بشأن برامج وكالة الأمن القومي، بأن "الضرر قد وقع. والضرر مدني. والضرر جماعي. والضرر يلحق بينة الثقة والمساءلة التي تدعم المجتمع المفتوح والسياسة الديمقراطية".

إن مؤيدي المراقبة لا يقدمون في الأساس سوى حجة واحدة للدفاع عن المراقبة الجماعية: فهي لا تُنفَّذ إلا لوقف الإرهاب والحفاظ على سلامة الناس. والواقع أن استحضار التهديد الخارجي بشكل تكتيكي تاريخياً مفضلاً لإبقاء السكان خاضعين لسلطات الحكومة. ولقد بشرت حكومة الولايات المتحدة بخطر الإرهاب لأكثر من عقد من الزمان لتبرير مجموعة من الأفعال المنطرفة، من عمليات التسليم والتعذيب إلى الاغتيالات وغزو العراق. ومنذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، كان المسؤولون الأميركيون يستخدمون كلمة "إرهاب" بشكل انعكاسي. وهي عبارة عن شعار وبكسك أكثر منها حجة فعلية أو مبرر مفع للعمل. وفي حالة المراقبة، تظهر الأدلة الساحقة مدى سخافة هذا التبرير.

إن الكثير من عمليات جمع البيانات التي تقوم بها وكالة الأمن القومي لا علاقه لها بالإرهاب أو الأمن القومي. إن اعراض انصالات شركة النفط البرازيلية العملاقة بتروراس أو التحسس على جلسات التفاوض في قمة اقتصادية أو استهداف الزعماء المنتخبين ديمقراطياً في الدول الحليفة أو جمع سجلات الاتصالات الخاصة بكل الأميركيين لا علاقه لها بالإرهاب. وبظراً للمراقبة الفعلية التي تقوم بها وكالة الأمن القومي فإن وقف الإرهاب يشكل ذريعة واضحة.

وعلاوة على ذلك، ثبت أن الحجج العائله بأن المراقبة الجماعية منعت المؤامرات الإرهابية – وهي الزعم الذي أطلقه الرئيس أوباما ومجموعة من الشخصيات المعنية بالأمن القومي – كاذبة. وكما أشارت صحيفة واشنطن بوست في ديسمبر/كانون الأول 2013، في معال بعنوان "دفاعات المسؤولين عن برنامج وكالة الأمن القومي للاتصالات الهاتفية ربما تتفكك"، أعلن قاض فيدرالي أن برنامج جمع البيانات الوصفية الهاتفية "غير دستوري على نحو شبه مؤكد". وقال في سياق ذلك إن وزارة العدل فشلت في "الاستشهاد بحالة واحدة حيث نجح تحليل جمع البيانات الوصفية الجماعية لوكالة الأمن القومي في منع هجوم إرهابي وشيك".

وفي الشهر نفسه، خلصت اللجنة الاستشارية التي اختارها أوباما بنفسه (والتي تألف من نائب مدير سابق لوكالة الاستخبارات المركزية ومساعد سابق في البيت الأبيض، من بين آخرين، والتي اجتمعت لدراسة برنامج وكالة الأمن القومي من خلال الوصول إلى معلومات سرية) إلى أن برنامج البيانات الوصفية "لم يكن ضروريا لمنع الهجمات وكان من الممكن الحصول عليه بسهولة في الوقت المناسب باستخدام أوامر [المحكمة] التقليدية".

ونعقبس من الصحيفة مرة أخرى: "في شهادته أمام الكونجرس، أشاد [كيث] ألكسندر بالبرنامج لمساعدته في الكشف عن العشرات من المؤامرات في الولايات المتحدة وخارجها"، لكن تقرير اللجنة الاستشارية "قلل بشدة من مصداقية تلك الادعاءات".

وعلاوة على ذلك، وكما ذكر أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيون رون وايدن، ومارك أودال، ومارش هانيريش – وهم جميعاً أعضاء في لجنة الاستخبارات – بصراحة في صحيفة نيويورك تايمز، فإن جمع السجلات الهاتفية على نطاق واسع لم يعزز حماية الأميركيين من تهديد الإرهاب.

ولقد تم المبالغة إلى حد كبير في تقدير مدى فائدة برنامج جمع البيانات بالجملة. ولم ير حتى الآن أي دليل على أنه يوفر قيمة حقيقية وفريدة في حماية الأمن القومي. وعلى الرغم من طلبات المكرره، لم يقدم وكالة الأمن القومي أي دليل على أي حالة استخدمت فيها الوكالة هذا البرنامج لمراجعته سجلات الهاتف التي لم يكن من الممكن الحصول عليها باستخدام أمر قضائي عادي أو تصريح طارئ.

دراسة أحررتها مؤسسة أميركا الجديدة الوسطية لاختبار صدق البيانات الرسمية وقد اتفقت مبررات جمع البيانات الوصفية بالجملة على أن البرنامج "كان" ولم يكن هناك أي تأثير ملموس على منع أعمال الإرهاب" وبدلاً من ذلك، وكما قال وزير الخارجية الأمريكي جون كيري في وقت سابق، وأشار المنشور إلى أنه في معظم الحالات التي تعطلت فيها المؤامرات، وجدت الدراسة أن "لقد قدمت أساليب إنفاذ القانون والتحقيق التقليدية الإرشادات أو الأدلة" "لبدء القضية."

الواقع أن السجل سيئ للغاية. فلم يفعل نظام جمع كل المعلومات أي شيء لكشف تفجير مارتون بوسطن عام 2012، ناهيك عن تعطيله. ولم يكشف عن محاولة تفجير طائرة نفاثة فوق ديترويت في يوم عيد الميلاد، أو خطة تفجير ميدان تايمز، أو مؤامرة مهاجمة شبكة مترو الأنفاق في مدينة نيويورك = وكل هذه التفجيرات أحبطتها قوى الشرطة التقليدية أو المارة المتنبهون. ومن المؤكد أنه لم يفعل أي شيء لوقف سلسلة عمليات إطلاق النار الجماعي من أوروبا إلى نيوتاون. واستمرت الهجمات الدولية الكبرى من لندن إلى مومباي إلى مدريد دون اكتشاف، على الرغم من تورط عشرات العملاء على الأقل.

وعلى الرغم من مراعاة وكالة الأمن القومي بالاستغلال، فإن المراقبة الشاملة لم تكن لمنح أجهزته الاستخبارات أدوات أفضل لمنع الهجوم على الحادي عشر من سبتمبر/أيلول. وفي حديثه أمام لجنة الاستخبارات في مجلس النواب، قال كيث ألكسندر: "كنت أفضل كثيراً أن أكون هنا اليوم لمناقشة البرنامج بدلاً من محاولة شرح كيف فشلنا في منع وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول مرة أخرى". (وقد ظهرت نفس الحجة حرفياً في النقاط التي ناقشتها وكالة الأمن القومي مع موظفيها لاستخدامها في صد الأسئلة).

إن هذا التلميح ينطوي على إثارة الخوف والخداع إلى أقصى حد. وكما ذكرت شبكة سي إن إن، وقد أظهر محلل الأمن بيتر بيرغن أن وكالة المخابرات المركزية لديها تقارير متعددة عن مؤامرة القاعدة و"كمية كبيرة من المعلومات عن اثنين من الخاطفين وشركائهما" "الواجد في الولايات المتحدة"، وهو ما "لم يشاركه الوكالة مع أي جهة أخرى"

"الوكالات الحكومية حتى فات الأوان للقيام بأي شيء حبال ذلك."

كما دحض لورانس رايت، الحبير في شؤون سطيم القاعده في محله نيويورك، اقتراح وكالة الأمن القومي بأن جمع البيانات الوصفية كان من الممكن أن يمنع هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، موضحاً أن وكالة الاستخبارات المركزية "حجبت معلومات استخباراتية بالغة الأهمية عن مكتب التحقيقات الفيدرالي، الذي يتمتع بالسلطة النهائية للتحقيق في الإرهاب في الولايات المتحدة والهجمات على الأميركيين في الخارج". ورغم أن مكتب التحقيقات الفيدرالي كان يوسعه أن يمنع هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول.

كان لدى الوكالة إدراك بمرافقه كل من يربط سطيم القاعده في امريكا وكان يوسعها بعضهم وليس على هواتفهم واستساخ حواسيبهم وقراءه رسائلهم الالكترونيه واستدعاء سجلاتهم الطبيه والسكنه وبطاقات الانتماء وكان لها الحق في طلب سجلات من شركات الهاتف عن أي مكالمات أخرى. ولم يكن هناك حاجة إلى برنامج لجمع البيانات الوصفية بل كان المطلوب هو التعاون مع الوكالات الفيدرالية الأخرى، ولكن لأسباب نافهه وعامصه ابحارت تلك الوكالات إخفاء أدله حنوبه عن المحققين الذين من المرجح أن سجنوا الهجمات.

كانت الحكومة تمتلك المعلومات الاستخباراتية اللازمة ولكنها فشلت في فهمها أو التصرف بناءً عليها. والحل الذي شرعت فيه آنذاك - جمع كل شيء على نطاق واسع - لم يفعل شيئاً لإصلاح هذا الفشل.

مرارا وبكرارا، ومن زوايا متعددة، تم فضح استحضار التهديد الإرهابي لسرير المراقبه باعتباره خدعة.

الواقع أن المراقبة الجماعية كانت لها آثار عكسية تماماً: فقد جعلت من اكتشاف الإرهاب ووقفه أكثر صعوبة. ولقد أشار النائب الديموقراطي راش هولت، وهو عالم فيزياء وأحد العلماء القلائل في الكونجرس، إلى أن جمع كل ما يتصل باتصالات الجميع لا يؤدي إلا إلى إخفاء المؤامرات الفعلية التي يناقشها الإرهابيون الفعليون. ومن المؤكد أن المراقبة الموجهة بدلاً من المراقبة العشوائية من شأنها أن تسفر عن معلومات أكثر دقة وفائدة. والواقع أن النهج الحالي بفرق وكالات الاستخبارات بكم هائل من البيانات إلى الحد الذي يجعلها عاجزة عن فرزها على نحو فعال.

إلى جانب توفير قدر كبير جداً من المعلومات، فإن محطات المراقبة التي نغذيها وكالة الأمن القومي سهى إلى إن ما يزيد من ضعف البلاد هو جهود الوكالة لتجاوز أساليب التشفير التي تحمي المعاملات الشائعة-على الإنترنت مثل المعاملات المصرفية والسجلات الطبية والتجارة - مما ترك هذه الأنظمة مفتوحة للتسلل من قبل الفراصنة وغيرهم من الكيانات المعادية.

أشار خبير الأمن بروس شتاير، في مقال له في مجلة أتلانتيك في يناير/كانون الثاني 2014، إلى خارج:

إن المراقبة الشاملة ليست غير فعالة فحسب، بل إنها مكلفة للغاية... فهي تكسر قدراتنا التقنية

إن أنظمة الأمن السيبراني أصبحت غير موثوقة، كما أصبحت بروتوكولات الإنترنت ذاتها غير موثوقة - إننا لا نحشى العيب الأسري وحسب؛ بل إننا نحشى أيضاً بعبء العالم. فكلما احتربا السبب على الإنترنت وبعبء الاتصالات الأخرى، كلما قل امسا من السبب من قبل الآخرين. إن الاحساس الذي يواجهه ليس بين عالم رقمي حيث يستطيع وكالة الأمن القومي أن تسبب وأحر حيث لا يستطيع الوكالة أن تسبب، بل بين عالم رقمي معرض للخطر أمام كل المهاجمين، وعالم رقمي آمن لكل المستخدمين.

ولعل أكثر ما بلغت الانتباه في هذا الاستغلال اللامحدود لتهديد الإرهاب هو المبالغة الواضحة في تقديره. ذلك أن خطر موت أي أميركي في هجوم إرهابي ضئيل للغاية، وأقل كثيراً من احتمالات الإصابة بصاعقة رعدية. وفي عام 2011، أوضح جون مولر، أستاذ جامعة ولاية أوهايو الذي كتب على نطاق واسع عن التوازن بين التهديد والتفقات في مكافحة الإرهاب، أن "عدد الناس في مختلف أنحاء العالم الذين يعلمهم إرهابيون من النمط الإسلامي، أو من يزعمون أنهم من تنظيم القاعدة، ربما لا يتجاوز بضعة مئات خارج مناطق الحرب. وهو في الأساس نفس عدد الناس الذين يموتون غرقاً في حوض الاستحمام كل عام". وذكرت وكالة الأنباء ماكلانشي أن عدد المواطنين الأميركيين الذين ماتوا "بلا شك" في الخارج بسبب حوادث المرور أو الأمراض المعوية، "أكثر من عدد الذين ماتوا بسبب الإرهاب".

إن الفكرة القائلة بأننا يجب أن نفكك الحماية الأساسية لنظامنا السياسي من أجل إقامة دولة مراقبه شاملة من أجل هذا الخطر هي فمة اللاعقلانية. ومع ذلك، فإن المبالغة في التهديد تتكرر مرارا وبكرارا. قبل وقت قصير من دورة الألعاب الأولمبية لعام 2012 في لندن، اندلع الجدل حول الافتقار المفترض للأمن. فشلت الشركة المعاقدة لتوفير الأمن في تعيين عدد الحراس المطلوب بموجب العقد، وأصرت أصوات حادة من جميع أنحاء العالم على أن الألعاب كانت بالنالي عرضة لهجوم إرهابي.

بعد الألعاب الأولمبية الخالية من المشاكل، لاحظ ستيفن والت في مجلة فورين بوليسي أن الصرخة كانت مدفوعة، كالمعاد، بالمبالغة الشديدة في التهديد. واستشهد بمقال كتبه جون مولر ومارك جي سنيوارت في مجلة الأمن الدولي، حيث قام المؤلفان بتحليل خمسين حالة من "المؤامرات الإرهابية الإسلامية" المزعومة ضد الولايات المتحدة، فقط ليخلصا إلى أن "كل مرتكبي هذه الهجمات تقريباً كانوا "غير أكفاء، وغير فعالين، وغير أذكياء، وأغبياء، وجهلاء، وغير منظمين، ومضللين، ومشوشين، وهواة، وأغبياء، وغير وافعين، وأغبياء، وغير عقلانيين، وحمقى". واستشهد مولر وستيوارت بنصريحات جيلن كارل، نائب ضابط الاستخبارات الوطنية السابق في عهد أوباما.

التهديدات العابرة للحدود الوطنية، الذي قال: "يجب أن نرى الجهاديين من منظور صغير، قائل، "إنهم خصوم متفرقون ويانسون"، وأشاروا إلى أن تنظيم القاعدة

"إن قدراتها أقل بكثير من رغباتها."

ولكن المشكلة تكمن في وجود عدد كبير للغاية من الفصائل القوية التي لديها مصلحة راسخة في الخوف من الإرهاب: الحكومة التي تسعى إلى تبرير أفعالها؛ وصناعات المراقبة والأسلحة التي تغرق في التمويل العام؛ والفصائل القوية الدائمة في واشنطن، التي تلتزم بتحديد أولوياتها دون أي تحد حقيقي. وقد أوضح ستيفن والي هذه النقطة:

إن مولر وسوارث يقدرا أن الاتفاق على الأمن الداخلي (أي دون احتساب الحروب في العراق وأفغانستان) قد زاد بما يريد على تريليون دولار منذ الحادي عشر من سبتمبر/الطول، على الرغم من أن خطر الموت في هجومات إرهابية محلي يبلغ نحو واحد في ثلاثة ملايين ونصف المليون نسوياً. وباستخدام افتراضات محفظة ومهجة بقليدية لنسب المخاطر، يقدرون أن هذه النفقات لكي تكون فعالة من حيث التكلفة "كاتب لطلب ردع أو منع أو إحباط أو الحماية من 333 هجوماً ضخماً للعامة كان من الممكن أن سحج لولا ذلك كل عام". وأخيراً، بحسبان أن يكون هذا الشعور المبالغ فيه بالخطر قد "أسوغيه" الناس الآن: فحتى عندما لا يبالغ السياسيون و"خبراء الإرهاب" في تصحيح الخطر، فإن عامة الناس ما زالوا يرون التهديد كبيراً ووشيكاً.

وبما أن الخوف من الإرهاب أصبح موضع استغلال، فقد تم التقليل بشكل كبير من المخاطر المؤكدة المرئية على السماح للدولة بتشغيل نظام مراقبة سري ضخم.

وحتى لو كان التهديد الإرهابي على المستوى الذي تدعيه الحكومة، فإن هذا لا يبرر برامج المراقبة التي تنفذها وكالة الأمن القومي. ذلك أن القيم الأخرى غير السلامة الجسدية لا تقل أهمية عن ذلك على الأقل، بل إنها أكثر أهمية منه. وقد ترسخن هذه الحقيقة في الثقافة السياسية الأميركية منذ نشأة الأمة، ولا تقل أهمية عن غيرها من البلدان.

إن الدول والأفراد يتخذون باستمرار خيارات تضع قيم الخصوصية، والحرية ضمناً، فوق أهداف أخرى، مثل السلامة الجسدية. والواقع أن الغرض الحقيقي من التعديل الرابع في دستور الولايات المتحدة يتلخص في حظر بعض أفعال الشرطة، حتى وإن كانت قد تؤدي إلى الحد من الجريمة. وإذا كان يوسع الشرطة اقتحام أي منزل دون إذن قضائي، فقد يصبح من السهل العبث على القنلة والمغنصين والخاطفين. وإذا سُمح للدولة بوضع أجهزة مراقبة في منازلنا، فمن المرجح أن تنخفض معدلات الجريمة بشكل كبير (وهذا ينطبق بالتأكيد على عمليات سرقة المنازل، ولكن أغلب الناس سوف ينفرون من هذا الاحتمال). وإذا سُمح لمكتب التحقيقات الفيدرالي بالاستماع إلى محادثاتنا ومصادره اتصالاتنا، فمن الممكن أن تتمكن من منع وحل مجموعة واسعة من الجرائم.

ولكن الدستور كُتب لمنع مثل هذه الغزوات التي لا شر أي شبهات من جانب الدولة. ومن خلال وضع حد لمثل هذه الأفعال، فإننا نسمح عن علم باحتمالية وقوع جرائم حرب.

ولكننا نرسم هذا الخط على أية حال، فنعرض أنفسنا لدرجات أعلى من الخطر، لأن السعي إلى السلامة الجسدية المطلقة لم يكن قط أولويتنا المجتمعية الشاملة الوحيدة.

إن العيمة الأساسية التي نولها لحياتنا الشخصية - "أشخاصنا، ومنازلنا، وأوراقنا، وممتلكاتنا" - هي إبعاد الدولة عن عالمنا الخاص - كما بنص على ذلك التعديل الرابع من الدستور الأميركي. ونحن نفعل هذا على وجه التحديد لأن هذا العالم يشكل بوتقة العديد من الصفات المرتبطة عادة بجودة الحياة - الإبداع، والاستكشاف، والحميمية.

إن التخلي عن الخصوصية في سبيل السعي إلى السلامة المطلقة يشكل ضرراً كبيراً على نفسية الفرد وحياته الفرد، كما يشكل ضرراً كبيراً على الثقافة السياسية السليمة. فبالنسبة للفرد، تعني السلامة أولاً حياة من الشلل والخوف، وعدم ركوب سيارة أو طائرة، وعدم الانخراط في أي نشاط ينطوي على مخاطر، وعدم موازنة جودة الحياة على حساب الكم، ودفع أي ثمن لتجنب الخطر.

إن إثارة الخوف من الأمور التي يفضلها المسؤولون على وجه التحديد لأن الخوف يبرر بشكل مفعن توسيع السلطة وتقليص الحقوق. ومنذ بداية الحرب ضد الإرهاب، كان الأميركيون يُعال لهم مراراً وبكراراً أنهم لابد وأن يتخلوا عن حقوقهم السياسية الأساسية إذا كانوا يريدون أن يكون لديهم أي أمل في تجنب الكارثة. على سبيل المثال، قال رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ باب روبرنس: "أنا من أشد المؤيدين للتعديل الأول، والتعديل الرابع، والحريات المدنية. ولكنك لا تسمع بأي حريات مدنية إذا كنت ميتاً". كما أصدر السيناتور الجمهوري جون كورنين، الذي ترشح لإعادة انتخابه في بكساس بفيديو يظهر فيه وهو رجل قوي يريد قبعه رعاه البقر، ترنيمة جبانة لصالح التخلي عن الحقوق: "لا ينبغي لأي من حقوقك المدنية أن تضيق إذا لم تكن ميتاً".

إن الحريات مهمة للغاية بعد الموت". ثم أضاف راش ليمبو، مذيع البرامج الحوارية الإذاعية، إلى حديثه، فأظهر جهله التاريخي عندما سأل جمهوره الغفير: "متى كانت آخر مرة سمعتم فيها رنساً يعلن الحرب على أساس أننا لابد وأن نحتمي حرياتنا المدنية؟ لا أستطيع أن أفكر في مثل هذا الموقف... إن حرياتنا المدنية لا قيمة لها إذا كنا أمواتاً! وإذا كنت ميتاً وتدفع زهور الأقحوان إلى الأعلى، وإذا كنت تمص التراب داخل نعش، فهل تعرف قيمة حرياتك المدنية؟ لا شيء على الإطلاق".

إن الشعب والدولة التي تحرم السلامة الجسدية فوق كل القيم الأخرى سوف تنحلي في نهاية المطاف عن حريتها ونفراي سلطة تسولي عليها السلطة في مقابل الوعد بالأمن الكامل، مهما كان وهمياً. ولكن السلامة المطلقة في حد ذاتها وهمية، يسعى إليها الناس ولكنهم لا يحصلون عليها أبداً. والسعي إلى ذلك يحط من قدر أولئك الذين لا يستطيعون أن يحظوا بالحماية الكاملة.

المشاركة فيها وكذلك أي أمة يتم تعريفها بها.

إن الخطر الذي تشكله الدولة التي تدير نظام مراقبة سري ضخم أصبح أشد خطورة الآن من أي وقت مضى في التاريخ. ففي حين أصبحت الحكومة، من خلال المراقبة، تعرف المزيد والمزيد عما يفعله مواطنوها، فإن مواطنها أصبحوا يعرفون أقل وأقل عما تفعله حكومتهم، حيث تحميها حدران من السرية.

من الصعب المبالغة في مدى تأثير هذا الوضع بشكل جذري على الدناميكية المحددة إن نظرية بانوبيكون التي صُممت لمنح السلطات سلطة لا تقبل الطعن، كانت تستند إلى هذا الانعكاس على وجه التحديد: "إن جوهرها"، كما كتب بينام، يكمن في "مركبة موقف المفش" جيباً إلى جنب مع "أكثر الوسائل فعالية للرؤية دون أن يرى المرء".

في الديمقراطية السليمة، يكون العكس صحيحاً. فالديمقراطية تتطلب المساواة وموافقة المحكومين، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا إذا كان المواطنون على علم بما يجري باسمهم. والافتراض هنا هو أنهم، باستثناءات نادرة، سوف يعرفون كل ما يفعله المسؤولون السياسيون، ولهذا السبب يطلق عليهم اسم الموظفين العموميين، الذين يعملون في القطاع العام، وفي الخدمة العامة، لصالح الهيئات العامة. وعلى العكس من ذلك، فإن الافتراض هنا هو أن الحكومة، باستثناءات نادرة، لن تعرف أي شيء عما يفعله المواطنون الملتمزمون بالقانون. ولهذا السبب نطلق على أنفسنا اسم الأفراد الخاصين، الذين يعملون بصفنا الخاصة. والشفافية هي لأولئك الذين يؤدون الواجبات العامة ويمارسون السلطة العامة. أما الخصوصية فهي للجميع.

السلطة الرابعة

إن إحدى المؤسسات الرئيسية التي نكرس نفسها ظاهرياً لمراقبة وضبط إساءة استخدام سلطة الدولة هي وسائل الإعلام السياسية. وتتلخص نظرية "السلطة الرابعة" في ضمان شفافية الحكومة وتوفير الضوابط على التجاوزات، والتي تعد المراقبة السرية لشعوب بأكملها من بين أكثر الأمثلة تطرفاً. ولكن هذا الضبط لا يكون فعالاً إلا إذا تصرف الصحفيون بشكل عدائي تجاه أولئك الذين يمارسون السلطة السياسية. وبدلاً من ذلك، تحلت وسائل الإعلام الأميركية في كثير من الأحيان عن هذا الدور، وأصبحت خاضعة لمصالح الحكومة، بل إنها تضخم رسائلها بدلاً من التدقيق فيها وتنفيذ أعمالها القذرة.

وفي هذا السياق، كنت أعلم أن العداء الإعلامي نحاه تعاريري عن قضية سنودن كان شديداً.

كان انكساف عن المعلومات امراً حمياً فعلى السادس من يونيو/حزيران، وهو اليوم التالي لسراول معال عن وكالة الامن القومي في صحيفه نيويورك تايمز.

وأشارت صحيفة الغارديان، إلى إمكانية إجراء تحقيق جنائي.

"بعد الكتابة بشكل مكثف، وحتى بشكل مهووس، لسنوات عن مراقبة الحكومة

وملاحقة الصحفيين، وضع جلين جرينوالد نفسه فجأة في موقف مباشر

تقاطع هاتين القضيتين، وربما في مرمى النيران الفيدرالية

"المدعون العامون"، هذا ما أعليه الصحيفة في ملف شخصي عني. وأضافت أن تعاريري عن وكالة الأمن القومي،

"ومن الموقوع أن يثير تحقيقاً من وزارة العدل، التي أجرت تحقيقاً في الأمر".

"طاردوا المسربين بقوة". استشهد الملف الشخصي بالمحافظ الجديد غابرييل

شونفيلد من معهد هدرسون، الذي طالما دعا إلى مقاضاة

الصحافيون الذين نشروا معلومات سرية، وصفوني بـ "الشخصية المهنية للغاية".

"المدافع عن أي نوع من أنواع العداء لأمبركا مهما كان منطوقاً".

الدليل الأكثر وضوحاً على نوايا التايمز جاء من الصحفي

أندرو سوليفان، الذي نُقل عنه في نفس الملف الشخصي قوله، "بمجرد دخولك إلى

"في المناقشة مع [جرينوالد]، قد يكون من الصعب الحصول على الكلمة الأخيرة،" و"أعتقد أنه

"لا أعرف الكثير عن معنى حكم بلد أو إدارة حرب". منزعج من

استخدام تعليقاته خارج السياق، أرسل لي أندرو لاحقاً ببدله الكامل مع

مراسلة صحيفة التايمز ليزلي كوفمان، والتي تضمنت الثناء على عملي الذي

لقد اختارت الصحيفة بشكل ملحوظ حذف هذه المعلومات. ولكن ما كان أكثر أهمية هو النص الأصلي

الأسئلة التي أرسلها كوفمان إليه:

- "من الواضح أنه كان لديه آراء قوية، ولكن كيف هو كصحفي؟ هل هو حدير بالنعمة؟ هل هو صادق؟ هل يعيس أفعال بدقه؟ هل يصف موافقك بدقه؟ أم أنه مدافع عنك أكثر من كونه صحفياً؟"
- "يعول ابنك صديق، هل هذا صحيح؟ أشعر أنه منغرل إلى حد ما ولديه آراء مسدده تجعل من الصعب الحفاظ على الأصدقاء، ولكن قد يكون مخطئاً."

أما السؤال الثاني الذي طرحته، والذي يتعلق بشخصيتي "الانطوائية" التي تجعلني أجد صعوبة في الحفاظ على الأصدقاء، فكان أكثر أهمية من السؤال الأول. ذلك أن تشويه سمعة الرسول بأعباره شخصاً غير مناسب لتشويه سمعة الرسالة بشكل حيلة قديمه عندما يتعلق الأمر بالإبلاغ عن المخالفات، وهي حيلة ناجحة في كثير من الأحيان.

لقد برزت محاولات تشويه سمعتي الشخصية بشكل كامل عندما تلعت رساله إلكترونيه من مراسل لصحيفة نيويورك ديلي نيوز. قال إنه يحقق في جوانب مختلفة من ماضي، بما في ذلك الديون، والمسؤولية الضريبية، والشراكة في شركه توزيع أفلام الفيديو للبالغين من قبل شركة خاصة كنت أملك أسهماً فيها قبل ثماني سنوات. ولأن صحيفة ديلي نيوز هي صحيفة شعبية تاجر غالباً في الفساد الشخصي، فقد قررت عدم الرد: لم يكن هناك سبب لجذب المزيد من الاهتمام إلى هذه القضية. العضايا التي أثارها.

ولكن في نفس اليوم، تلعت رسالة إلكترونية من مراسل صحيفة نيويورك تايمز، مايكل شميت، الذي أبدى اهتمامه أيضاً بالكتابة عن ديوني الضريبية السابقة. والواقع أن الكيفية التي علمت بها الصحفيان في وقت واحد بمثل هذه التفاصيل الغامضة كانت لغزاً محيراً، ولكن من الواضح أن صحيفة نيويورك تايمز قررت أن ديوني السابقة تسحق التغطية الإخبارية حتى برغم رفضها تقديم أي مبرر لتبرير هذا.

كانت هذه العضايا نافهة بكل وضوح وكانت تهدف إلى تشويه السمعة. وفي النهاية لم نشر صحيفة التايمز القصة، على عكس صحيفة ديلي نيوز، التي تضمنت حتى تفاصيل عن نزاع نشب بيني وبينها في المبنى السكني الذي أسكن فيه قبل عشر سنوات بسبب ادعاء مفاده أن كلبتي تجاوز الحد الأقصى للوزن المسموح به بموجب لوائح الملكية المشتركة.

ورغم أن حملة الشهير كانت متوقعة، فإن الجهود الرامية إلى إنكار وضعي كصحافي لم تكن موقعة، وكانت لها عواقب وخيمة محملة. ومرة أخرى، بدأت هذه الحملة من قبل صحيفة نيويورك تايمز، في تقريرها الصحفي الصادر في السادس من يونيو/حزيران أيضاً. وفي العنوان الرئيسي، بذلت الصحيفة قصارى جهدها لتخصيص عنوان غير صحفي لي: "مدون يركز على المراقبة، في قلب نعاش". ورغم سوء العنوان، فإن العنوان الأصلي على الإنترنت كان أسوأ: "ناشط مناهض للمراقبة في قلب تسريب جديد".

وانقذت مارجريت سوليفان، رئيسة تحرير الصحيفة، العنوان قائلة:

لقد وجدت أن هذا "رفض". وأضافت: "لا يوجد خطأ في أن تكون مدونًا، بالطبع، أنا مدون أيضًا. ولكن عندما نستخدم المؤسسة الإعلامية هذا المصطلح، يبدو الأمر وكأنها تقول بطريقة ما: "أنت لست واحدًا منا تمامًا".

ولقد استمرت المقالة مراراً وتكراراً في وصفي بوصفي شخصاً آخر غير "الصحفي" أو "المراسل". فقد أعلنت أنني "محام ومدون منذ فترة طويلة" (لم أمارس المحاماة منذ ستة أعوام، وعملت لسنوات ككاتب عمود في وكالات أنباء كبرى، فضلاً عن نشر أربعة كتب). ويقدر ما تصرف "كصحفي" فإن تجربتي كانت "غير عادية"، لسبب "آرائي الواضحة" ولكن لأنني "نادرًا ما كنت أقدم تقارير إلى محرر".

ثم دخلت وسائل الإعلام في جدال حول ما إذا كنت في الواقع "صحافياً" أم شيئاً آخر. وكان البديل الأكثر شيوعاً هو "ناشط". ولم يكلف أحد نفسه عناء تعريف أي من هذه الكلمات، بل اعتمد بدلاً من ذلك على عبارات مبذلة غير واضحة، كما يفعل وسائل الإعلام عادة، وخاصة عندما يكون الهدف هو شيطنة الآخرين. وبعد ذلك، أصبح هذا الوصف الفارغ الفاه يُطلق بشكل روتيني.

ولقد كان لهذا التصنيف أهمية حقيقية على عدة مستويات. فمن ناحية، يؤدي إزالة صفة "الصحفي" من على هذا النحو إلى تعليق شرعية التغطية الإعلامية. فضلاً عن ذلك فإن تحويلي إلى "ناشط" قد يربط عليه عواقب قانونية - أي جنائية. فهناك حماية قانونية رسميه وغير مكتوبة تُوفّر للصحفيين لا تتوفر لأي شخص آخر. ففي حين يُعدّ نشر أسرار الحكومة أمراً مشروعاً بشكل عام، على سبيل المثال، فإن هذا ليس هو الحال بالنسبة لأي شخص يتصرف بأي صفة أخرى.

إن أولئك الذين روجوا لفكرة أنني لست صحافياً - على الرغم من أنني كنت أكتب لصالح إحدى أقدم وأكبر الصحف في العالم الغربي - كانوا يسهلون على الحكومة تجريم تقاريري. وبعد أن أعلنتني صحيفة نيويورك تايمز "ناشطاً"، أفر سوليفان، المحرر العام، بأن "هذه الأمور اكتسبت أهمية أكبر في المناخ الحالي، وقد يكون حاسمة بالنسبة للسيد جرينوالد".

كان التلميح إلى "المناخ الحالي" اختصاراً لحدالين رئيسيين اجتاحا واشنطن بشأن معاملة الإدارة للصحفيين. كان الجدل الأول يتعلق باستحواذ وزارة العدل سراً على رسائل البريد الإلكتروني وسجلات الهاتف لمراسلي ومحرري وكالة أسوشيتد برس لمعرفة مصدرهم للقصة.

أما الحادث الثاني الأكثر بطشاً فقد تعلق بجهود وزارة العدل لمعرفة هوية مصدر آخر سرب معلومات سرية. وللقيام بذلك، قامت وزارة العدل بتسريب معلومات سرية إلى مصدر آخر.

قدمت وزارة الخارجية الأمريكية طلباً إلى المحكمة الفيدرالية للحصول على أمر قضائي لقراءة رسائل البريد الإلكتروني لرئيس مكتب قناة فوكس نيوز في واشنطن جيمس روزن.

في طلب الحصول على مذكرة التوقيف، وصف محامو الحكومة روزن بأنه "متآمر مشارك" في جرائم المصدر بحكم حصوله على مواد سرية. وكانت الإفادة صادمة، لأن "أي صحفي أميركي لم تتم معاضاه قط بسبب جمع ونشر معلومات سرية، وعلى هذا فإن اللغة المستخدمة أثارت احتمال أن إداره أوباما كانت تتخذ إجراءات صارمة ضد تسريب المعلومات إلى مستوى جديد".

إن السلوك الذي استشهدت به وزارة العدل لتبرير تصنيف روزن كـ "متآمر مشارك" - العمل مع مصدره للحصول على وثائق، ووضع "خطة اتصال سرية" للحدث دون اكشافه، و"استخدام الإطراء واللعب على غرور [مصدره] وأناه" لإفناعه بتسريب المعلومات - كانت كل الأشياء التي يفعلها الصحفيون الاستقصائيون بشكل روتيني.

وكما قال المراسل المخضرم في واشنطن أوليفيه نوكس، فإن وزارة العدل "انهت روزن بانتهاك قانون مكافحة التجسس من خلال سلوكه الذي وصفه الوكيل نفسه في إفادة خطية بأنه يقع ضمن حدود التقارير الإخبارية العلنية". إن النظر إلى سلوك روزن باعتبارها جناية يعني تحريم الصحافة نفسها.

ولعل هذه الخطوة كانت أقل إثارة للدهشة مما كان من الممكن أن تكون عليه، نظراً للسياق الأوسع للهجمات التي شنتها إدارة أوباما على المبلغين عن المخالفات والمصادر. ففي عام 2011، كشفت صحيفة نيويورك تايمز أن وزارة العدل، في محاولتها العثور على مصدر كتاب كينج جيمس رايزن، "حصلت على سجلات واسعة النطاق عن مكالماته الهاتفية، وموارده المالية، وسجلات سفره"، بما في ذلك "سجلات بطاقات الائتمان والبنك وسجلات معينة لسفره بالطائرة، وثلاثة تقارير انتمائه تسرد حساباته المالية".

كما حاولت وزارة العدل إجبار رايزن على الكشف عن هويته مصدره، مع احتمال سجنه إذا رفض الكشف عن هويته. وقد شعر الصحفيون في مختلف أنحاء البلاد بالفرح إزاء المعاملة التي تلغاها رايزن: فإذا كان أحد أكثر الصحفيين الاستقصائيين مهارة واحترافاً وحظاً بالحماية المؤسسية قد يتعرض لمثل هذا الهجوم العنيف، فإن أي صحفي آخر قد يتعرض له أيضاً.

ولقد استجاب العديد من العاملين في الصحافة لهذا الأمر بقلق. فقد أشار أحد المقالات النموذجية في صحيفة بو إس إيه توداي إلى أن "الرئيس أوباما يجد نفسه في مواجهة اتهامات بأن إدارته شنت حرباً على الصحفيين فعلياً"، واستشهد بقول جوش ماير، مراسل الأمن القومي السابق في صحيفة لوس أنجلوس تايمز: "هناك خط أحمر لم تتجاوزه أي إدارة أخرى من قبل، وقد انتهكت إدارة أوباما هذا الخط الأحمر".

في مقال نشرته مجله "ذا نيوربابلنك"، حذرت جن مابر، المراسلة الاسفصائية التي حظى باعجاب واسع في مجله "نيوبوركر"، من أن استهداف وزارة العدل في عهد أوباما للمبلغين عن المخالفات كان بمثابة هجوم على الصحافة نفسها: "إنه عائق كبير أمام البغطية الإعلامية، وبالتالي فإن الترويج ليس قوياً بما فيه الكفاية، بل إنه أشبه بتجميد العملية برمتها في طريق مسدود".

لقد دفعت هذه الحالة لجنة حماية الصحفيين، وهي منظمة دولية تراقب الهجمات على الحريات الصحفية من قبل الدولة، إلى إصدار أول تقرير لها على الإطلاق عن الولايات المتحدة. وقد حلص التقرير، الذي كتبه ليونارد داووني جونور، رئيس التحرير التنفيذي السابق لصحيفة واشنطن بوست، والذي صدر في أكتوبر/تشرين الأول 2013، إلى ما يلي:

... إن حرب الإدارة على السريبات وغيرها من الجهود للسطر على المعلومات هي الأكثر عدوانية ضد إدارة نيكسون - إن الصحافيين الثلاثين ذوي الخبرة في واشنطن الذين يعملون في مجموعته مسووعه من المؤسسات الإخبارية والذين تمت هذا التقرير لم يتذكروا أي سابعة. ... مقابلتهم من أجل

لقد امتدت الدبنامكية إلى ما هو أبعد من الأمن القومي لشميل، كما قال أحد رؤساء المكاتب، جهداً "لإحباط التقارير المعلقة بالمساءلة عن الوكالات الحكومية".

لقد أصبح الصحافيون الأميركيون، الذين ظلوا لسنوات طويلة معجيين بباراك أوباما، يتحدثون عنه الآن على هذا النحو: باعتباره تهديداً خطيراً لحريات الصحافة، والزعيم الأكثر فمعاً في هذا الصدد منذ ريتشارد نيكسون. وكان هذا تحولاً ملحوظاً بالنسبة لسياسي وصل إلى السلطة وهو يتعهد بأن يكون "الإدارة الأكثر شفافية في تاريخ الولايات المتحدة".

ولإخماد الفضيحة المتنامية، أمر أوباما المدعي العام إريك هولدر بلقاء ممثلي وسائل الإعلام ومراجعة القواعد التي تحكم معاملة وزارة العدل للصحفيين. وزعم أوباما أنه "منزعج من احتمال أن تؤدي التحقيقات في تسريبات الأخبار إلى تشييط الصحافة الاسفصائية التي بحاسب الحكومة". - وكأنه لم يشرف على خمس سنوات من هذا النوع من الاعتداءات على عملية جمع الأخبار.

في جلسة استماع بمجلس الشيوخ في السادس من يونيو/حزيران 2013 (في اليوم التالي لنشر أول تقرير عن وكالة الأمن القومي في صحيفة الغارديان) تعهد هولدر بأن وزارة العدل لن تلاحق قضائياً "أي صحفي بسبب قيامه بعمله". وأضاف أن هدف وزارة العدل يتلخص ببساطة في "تحديد وملاحقة المسؤولين الحكوميين الذين يعرضون الأمن القومي للخطر من خلال انتهاك قسمهم، وليس استهداف أعضاء الصحافة أو تشييطهم عن القيام بعملهم الحيوي". وعلى مستوى ما، كان هذا تطوراً مرحباً به: فقد كانت الإدارة

من الواضح أن هولدر شعر بقدر كاف من ردود الفعل العنيفة لخلق مظهر على الأقل من التعامل مع حربه الصحافة. ولكن كان هناك ثغرة ضخمة في تعهد هولدر: فقد قررت وزارة العدل، في قضية روزن من فوكس نيوز، أن العمل مع مصدر ما "لسرقة" معلومات سرية أمر يتجاوز نطاق "وظيفة المراسل". وبالتالي فإن ضمان هولدر يعتمد على وجهة نظر وزارة العدل فيما يتصل بمفهوم الصحافة وما يتجاوز حدود التقارير الإخبارية المشروعة.

وعلى هذه الخلفية، كانت الجهود التي بذلها بعض الشخصيات الإعلامية لطرد "الصحافة" – والإصرار على أن ما كنت أفعله كان "شائطاً"، وليس تقريراً صحفياً، وبالتالي فهو إجرامي – خطيرة محتملة.

لقد جاءت أول دعوة صريحة لمحاكمتي من جانب عضو الكونجرس الجمهوري عن نيويورك بيتر كينج، الذي شغل منصب رئيس اللجنة الفرعية لمكافحة الإرهاب في مجلس النواب، والذي عقد جلسات استماع مكارثيه حول التهديد الإرهابي الذي يشكله "الداخل" المجتمع المسلم الأميركي (ومن عجب المفارقات أن كينج كان مؤيداً قديماً للجيش الجمهوري الأيرلندي). وقد أكد كينج لشبكة سي إن إن أندرسون كوبر أن المراسل الذين يعملون على تقارير وكالة الأمن القومي لابد وأن يتعرضوا للمحاكمة "إذا علموا طوعاً أن هذه معلومات سرية وخاصة عن شيء بهذا الحجم". وأضاف: "أعتقد أن هناك التزاماً أخلاقياً وقانونياً ضد أي مراسل يكشف عن شيء من شأنه أن يعرض الأمن القومي للخطر إلى هذا الحد".

وأوضح الملك لاحقاً على قناة فوكس نيوز أنه كان يتحدث عني على وجه التحديد:

إني أحدث عن جرينوالد .. فهو لم يكشف بالكشف عن هذه المعلومات، بل قال إنه يمتلك أسماء عملاء وممتلكات تابعة لوكاله الاستخبارات المركزي في مختلف أنحاء العالم، وهم يهددون بالكشف عن هذه المعلومات، وفي المرة الأخيرة التي حدث فيها ذلك في هذا البلد، شهدنا معيل رئيس محطته تابعة لوكاله الاستخبارات المركزي في اليونان... وأعتقد أن [ملاحقة الصحفيين] لابد وأن يكون محدده للعابه، واستعابه للعابه، ولا سلك انها استشاء بادر للعابه، ولكن في هذه الحالة، عندما يكشف شخص ما أسراراً كهذه ويهدد بكشف المزيد منها، فلا بد من اتخاذ إجراءات قانونية ضده.

إن تهديدي بالكشف عن أسماء عملاء وكالة الاستخبارات المركزية وأصولها كان مجرد بلعيق. ومع ذلك، فبحث بصريحه الباب على مصراعيه، وزاد المعلقون من حدة الجدل. فقد دافع مارك تيسن من صحيفة واشنطن بوست، وهو كاتب سابق لخطابات بوش كتب كتاباً يبرر برنامج التعذيب الأميركي، عن كينج تحت عنوان "نعم، نشر أسرار وكالة الأمن القومي جريمة". وانهمني بـ "انتهاك المادة 18 من قانون الولايات المتحدة 798، التي تجعل نشر معلومات سرية تكشف عن الشفير الحكومي أو استخبارات الاتصالات عملاً إجرامياً"، وأضاف: "لقد انتهك جرينوالد هذا القانون بوضوح (كما فعلت صحيفة واشنطن بوست، في هذا الصدد، عندما نشرت تفاصيل سرية عن وكالة الأمن القومي).

"من برنامج PRISM التابع لوكالة الأمن القومي."

لقد ذهب آلان ديرشويتز إلى قناة سي إن إن ليعلم: "إن عرنوالد - في نظري - ارتكب جريمة جنائية بكل وضوح". ورغم أنه معروف بأنه مدافع عن الحريات المدنية وحريات الصحافة، إلا أن ديرشويتز قال إن تقاريره "لا تقترب من حدود الإجرام - بل إنها تقع في قلب عالم الإجرام".

انضم إلى هذه الجوقة المتنامية الجنرال مايكل هايدن، الذي قاد وكالة الأمن القومي ثم وكالة الاستخبارات المركزية في عهد جورج دبليو بوش، ونفذ برنامج التنصت غير القانوني الذي تنفذه الوكالة دون إذن قضائي. وكب هايدن على موقع سي إن إن: "من المرجح أن يثبت إدوارد سنودن أنه أكثر المسربين تكلفة للأسرار الأمريكية في تاريخ الجمهورية"، ثم أضاف أن "جلين جرينوالد يستحق وصف وزاره العدل بأنه متآمر أكثر من جيمس روزن الذي كان من نصيب فوكس نيوز".

في البداية، كان الأمر محصوراً إلى حد كبير في شخصيات اليمين التي كان من المتوقع أن تنظر إلى الصحافة باعتبارها جريماً، ولكن مجموعة الأصوات التي أثارت مسأله الملاحقة القضائية تمت خلال ظهور سي إن إن السمعة الآن في برنامج Meet the Press.

ولقد أشاد البيت الأبيض ببرنامج "لقاء الصحافة" باعتباره مكاناً مريحاً للشخصيات السياسية في واشنطن وغيرها من النخب لإبصار رسالتهم دون أي تحيز يذكر. وقد أشادت كاثرين مارتين، مديرة الاتصالات لدى نائب الرئيس السابق ديك تشيني، بالبرنامج الأسبوعي الذي نبته شبكة إن بي سي، ووصفته بأنه "أفضل صيغة لدينا" لأن تشيني كان قادراً على "النحيم في الرسالة". وقالت إن إشراك نائب الرئيس في برنامج "لقاء الصحافة" كان "تكتيكاً كثيراً ما استخدمناه". والواقع أن مقطع فيديو لمقدم البرنامج، ديفيد جريجوري، على خشبة المسرح في حفل عشاء مراسلي البيت الأبيض، وهو يرقص بشكل محرج ولكن بحماس خلف كارل روف وهو يغني الراب، انتشر على نطاق واسع لأنه يرمز بوضوح إلى ماهية البرنامج: مكان حيث يتم تضخيم القوة السياسية وإطرائها، حيث لا يُسمع إلا الحكمة التقليدية الأكثر رصانة، وحيث لا يُسمح إلا بأصق نطاق من وجهات النظر.

لقد دُعيت للظهور في البرنامج في اللحظة الأخيرة، ولم يكن ذلك إلا بسبب الضرورة. فقبل ساعات قليلة، انشرت أخبار مغادرة سنودن لهونغ كونغ وانتقاله على متن طائرة إلى موسكو، وهو تحول درامي في الأحداث من شأنه أن يهيمن على دورة الأخبار. ولم يكن أمام برنامج "لقاء الصحافة" خيار سوى البدء بالقصة، وبصفتي أحد الأشخاص الفلائل الذين كانوا على اتصال بسنودن، فقد طُلب مني أن أكون في البرنامج كضيف رئيسي.

لقد انتقدت جريجوري بشدة على مر السنين وتوقعت ردّاً عدائياً

ولكنني لم أتوقع منه هذا السؤال: "إلى الحد الذي ساعدت به سنودن وشجعته فيه، حتى في بحركانه الحالية، فلماذا لا يتم اتهامك أنت يا سيد جرينوالد بارتكاب جريمة؟". كان هناك الكثير من الأمور الخاطئة في السؤال لدرجة أن استبعابه استغرق دقيقتين واحدة فقط حتى سأله بالفعل.

كانت المشكلة الأكثر وضوحاً هي عدد الافتراضات التي لا أساس لها من الصحة التي نضمناها السؤال. فالقول "إلى الحد الذي ساعدت فيه سنودن وشجعته، حتى في بحركانه الحالية" لا يختلف عن القول "إلى الحد الذي قتل فيه السيد جريجوري جيرانه..." لم يكن هذا سوى مثال صارخ على صفته "مسي بوقفت عن ضرب زوجتك؟".

ولكن بعيداً عن المغالطة البلاغية، فقد أعطى صحفي تلفزيوني مصداقية لفكرة مفادها أن الصحفيين الآخرين يمكن ويجب معاضاتهم لممارستهم مهنة الصحافة، وهو ادعاء غير عادي. وكان سؤال جريجوري يعني ضمناً أن كل صحفي استقصائي في الولايات المتحدة يعمل مع مصادر ويتلقى معلومات سرية هو مجرم. وكانت هذه النظرية والمناخ على وجه التحديد هما اللذان جعلتا من الصحافة الاستقصائية أمراً محفوفاً بالمخاطر.

وكما كان متوقعاً، وصفني غريغوري مراراً وتكراراً بأنني لست "صحفياً". فقد سبق أحد الأسئلة بقوله: "أنت هنا مجادل، ولديك وجهة نظر، وأنت كاتب عمود". ثم أعلن: "إن مسألة من هو الصحفي قد تكون محل نقاش فيما يتصل بما تفعله".

ولكن جريجوري لم يكن الوحيد الذي طرح هذه الحجج. فلم يعرض أحد من أعضاء لجنة "لقاء الصحافة"، التي انعقدت لمناقشة حوار مع جريجوري، على فكرة إمكانية مقابلة الصحفي بسبب عمله مع مصدر. عزز تود هذه النظرية من خلال إثارة "أسئلة" مشؤومة حول ما أسماه "دوري" في "العصاة".

حلي جرينوالد... إلى أي مدى كان مشاركاً في المؤامرة؟... هل كان له دور يحاور محرد كونه ملعباً لهذه المعلومات؟ وهل سيضطر إلى الإجابة على هذه الأسئلة؟ كما تعلمون، هناك نقطة قانونية

ناقش أحد برامج شبكة CNN، "المصادر الموثوقة"، هذا السؤال بينما بقيت صورة على الشاشة تقول: "هل يجب محاكمة حلي جرينوالد؟"

كتب والتر بينكوس من صحيفة واشنطن بوست - الذي تجسس على الطلاب الأميركيين في الخارج لصالح وكالة الاستخبارات المركزية في ستينيات القرن العشرين - مقالاً يشير بقوة إلى أن لورا وسنودن وأنا كنا نعمل جميعاً كجزء من مؤامرة خطط لها سرّاً

كان هذا المغال مليئا بالعديد من الأخطاء الواقعية (التي وثقتها في رسالة مفتوحة إلى بينكوس) لدرجة أن الصحيفة اضطرت إلى إضافة تصحيح غير عادي، يتألف من ثلاث فقرات ومائتي كلمة، يعترف بأخطاء متعددة.

وفي برنامجه الخاص على قناة CNBC، قال الكاتب المالي في صحيفة نيويورك تايمز أندرو روس سوركين

اشعر اساء اولاً، افسدا الامر، حتى بالسماح لسودى بالوصول إلى روسيا ناساً، من الواضح أن الصيبي يكرهوا حتى أنهم سمحوا له بالحروج من البلاد... كتب لأعفله، والآن كتب لأعفل جلين جرسوالد، الصحفي الذي يبدو أنه يريد مساعدته في الوصول إلى الإكوادور.

إن قيام مراسل صحيفة نيويورك تايمز، التي ناضلت حتى المحكمة العليا الأمريكية من أجل نشر وثائق البتاغون، بالدعوة إلى اعتقاله كان بمثابة إشارة قوية إلى إخلاص العديد من الصحفيين المؤسسين للحكومة الأمريكية: ففي نهاية المطاف، كان تجريم الصحافة الاستقصائية ليخلف تأثيراً خطيراً على تلك الصحيفة وموظفيها. وقد اعتذر لي سوركين في وقت لاحق، ولكن تصريحه أظهرت السرعة والسهولة التي تكسب بها مثل هذه التأكيدات زخماً.

ولحسن الحظ، لم يكن هذا الرأي متغفلاً عليه بين أوساط الصحافة الأمريكية. في الواقع، دفع شبح التحريم العديد من الصحفيين إلى الحشد لدعمه. من عملي، وفي العديد من البرامج التلفزيونية السائدة، كان المضيفون أكثر إنهم مهتمون بجوهر الكشف أكثر من شيطنة المشاركين فيه. وقد تم التعبير عن الكثير من الإدانة لسؤال جريجوري خلال الأسبوع التالي مقابلته. من صحيفة هافينغتون بوست: "ما زلنا لا نستطيع أن نصدق ما قاله ديفيد سأل جريجوري جلين جرينوالد للتو. توبي هارندن، مكتب واشنطن رئيس صحيفة سندي تايمز البريطانية، غرد: "لقد سُجنت في زيمبابوي تحت قيادة مونغابي بسبب ممارسة الصحافة". هل يقول ديفيد جريجوري إن أميركا في عهد أوباما يجب أن تفعل الشيء نفسه؟ "نفس الشيء؟" العديد من المراسلين والكتاب في صحيفه نيويورك تايمز، وواشنطن بوست، ونيويورك تايمز، لقد دافعت عني أماكن أخرى علناً وسراً. ولكن لم يكن هناك أي قدر من الدعم يمكن أن يعارض حقيقة أن المراسلين أنفسهم وافقوا على احتمال خطر قانوني.

لقد اتفق المحامون والمستشارون الآخرون على وجود خطر حقيقي بالاعتقال إذا عدت إلى الولايات المتحدة. حاولت العثور على شخص واحد أثق في حكمه ليخبرني أن الخطر غير موجود، وأنه من غير المعقول أن يحاكمني وزارة العدل. لم يقل أحد ذلك. كان الرأي العام هو أن وزارة العدل لن تتحرك.

لقد كان من المفترض أن أرفع دعوى قضائية ضدي صراحة بسبب تقاريري، وذلك لتجنب الظهور بمظهر من بلاحق الصحفيين. وكان العلق في الأساس أن تفعل الحكومة نظرية مفادها أن الجرائم المفترضة التي ارتكبتها كانت خارج نطاق الصحافة. وعلى النقيض من بارتون جيلمان من صحيفه واشطن بوست، فقد سافرت إلى هونج كونج لمقابلة سودن قبل نشر العنصر؛ وحدث إليه بانتظام بمجرد وصوله إلى روسيا، ونشرت قصصاً عن وكالة الأمن القومي على أساس مسبق مع الصحف في مختلف أنحاء العالم. وقد تحاول وزارة العدل أن تزعم أنني "ساعدت وشجعت" سودن في تسريباته أو ساعدت "هارباً" على الفرار من العدالة، أو أن عملي مع الصحف الأجنبية يشكل نوعاً من التجسس.

فصلاً عن ذلك فإن تعليقاتي على وكالة الأمن القومي والحكومة الأميركية كانت عدائية ومحددة عمداً. ولا شك أن الحكومة كانت حريصة على معاقبة شخص ما على ما وصف بأنه السريب الأكثر ضرراً في تاريخ البلاد، إن لم يكن ليخفف الغضب المؤسسي، فعلى الأقل لردع الآخرين. وبما أن الرأس المطلوب الأكثر رسوخاً على رمح كان يقم بأمان تحت درع اللجوء السياسي في موسكو، فقد كنا أنا ولورا الخيار الثاني المرغوب.

لعدة أشهر، كان هناك العديد من المحامين الذين لديهم اتصالات رفيعة المستوى في وزارة العدل حاولت الحصول على ضمانات غير رسمية بعدم مقاضاتي. في أكتوبر/تشرين الأول، بعد خمسة أشهر من نشر العنصر الأول، كتب عضو الكونجرس آلان جراسون إلى النائب الجنرال هولدر، مشيراً إلى أن شخصيات سياسية بارزة طالبت باعتقالي و أنني اضطررت إلى رفض دعوة للإدلاء بشهادتي أمام الكونجرس بشأن وكالة الأمن القومي بسبب أعرب عن مخاوفه بشأن الملاحقة القضائية المحتملة. واختم الرسالة قائلاً:

أعبر هذا أمراً موسعاً لأن (1) ممارسه الصحافة ليست جريمة؛ (2) على العكس من ذلك، فهي محمية صراحة بموجب التعديل الأول؛ (3) في الواقع، أبلغني تقارير السيد غريوالد بشأن هذه الموضوعات، وأعضاء آخرين في الكونجرس، وعامة الناس، بالانتهاكات الخطيرة والواسعة النطاق للعقوبات والدسورية التي ارتكبتها عملاء الحكومة.

وقد سألتني الخطاب عما إذا كانت وزارة العدل تنوي توجيه اتهامات إليّ، وما إذا كانت "وزارة العدل أو وزارة الأمن الداخلي أو أي مكتب آخر في الحكومة الفيدرالية تعزم احتجازي أو استجوابي أو اعتقالني أو محاكمتي" إذا ما سعت إلى دخول الولايات المتحدة. ولكن كما ذكرت صحيفة أورلاندو سنتينل، وهي صحيفة محلية، في ديسمبر/كانون الأول، فإن غراسون لم يلق أي رد على خطابه.

وفي نهاية عام 2013 وبداية عام 2014، تزايد خطر الملاحقة القضائية مع استمرار المسؤولين الحكوميين في شن هجوم منسق بوضوح يهدف إلى

في أواخر أكتوبر/تشرين الأول، اشتكى رئيس وكالة الأمن القومي كيث ألكسندر، في إشارة واضحة إلى تقارير المسئلة في مخلف أنحاء العالم، من "املاك مراسلي الصحف لكل هذه الوثائق، الخمسين ألف وثيقة أو أي شيء آخر يملكونه ويبيعونه"، وطالب "نحن" - الحكومة - "بأن تتوصل إلى وسيلة لوقف ذلك". وفي جلسة استماع عقدت في يناير/كانون الثاني، قال رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب مايك روجرز مراراً وتكراراً لمدير مكتب التحقيقات الفيدرالي جيمس كومي إن بعض الصحفيين "يبيعون ممتلكات مسروقة"، ويحولونهم إلى "أسوار" أو "لصوص"، ثم حدد أنه كان يتحدث عنى. وعندما بدأت في تقديم تقارير عن التجسس الكندي مع هته الإذاعة الكندية، ندد بي المتحدث البرلمانى باسم حكومة ستيفن هاربر اليمينية باعتباري "جاسوساً إباحياً" واتهم هته الإذاعة الكندية بشراء وثائق مسروقة منى. وفي الولايات المتحدة، بدأ مدير الاستخبارات الوطنيه جيمس كلاير في استخدام المصطلح الجنائي "المتواطئون" للإشارة إلى الصحفيين الذين يغطون أنشطة وكالة الأمن القومي.

لقد اعتقدت أن احتمالات اعتقالى عند عودى إلى الولايات المتحدة أقل من 50%، ولو لأسباب تتعلق بالصورة والحدل العالمى. وافترضت أن وصمة العار المحملة التى قد تلحق بآرث أوباما، باعتباره أول رئيس يحاكم صحافياً بسبب ممارسته مهنة الصحافة، كانت كافية لكبح جماحه. ولكن إذا كان الماصى العرب قد أثبت أي شيء، فهو أن حكومة الولايات المتحدة كانت على استعداد لارتكاب كل أنواع الأشياء المذمومة تحت سار الأمن القومي، دون مراعاة لكيفية نظر بعيه العالم إليها. وكانت العواقب المترتبة على التخميس الخاطى - والانهاء إلى الأصفاد والانهام بموجب قوانين التجسس، والخضوع للمحاكمة من قبل هيئة قضائية فيدرالية أثبت أنها تحترم واشنطن بلا خجل في مثل هذه الأمور - بالغة الخطورة إلى الحد الذي لا يسمح بتجاهلها. وكنت عازماً على العودة إلى الولايات المتحدة، ولكن بمجرد أن أصبح لدي فهم أكثر وضوحاً للمخاطر. وفي الوقت نفسه، كانت أسرني وأصدقائي وكل أنواع الفرص المهمة للحدث في الولايات المتحدة عن العمل الذي كنت أقوم به بعيدة المنال.

إن جمعية أن المحامين وعضو الكونجرس اعتبروا الخطر جمعياً كانت في حد ذاتها غير عادية، ومقباساً قوياً لآكل حرية الصحافة. وكانت جمعية أن الصحفيين انضموا إلى الدعوه إلى التعامل مع تقارير باعتبارها جنابة بمثابة انتصار ملحوظ للدعاية لصالح سلطات الحكومة، التي تستطيع الاعتماد على محرفين مدربين للقيام بعملهم نابة عنها ومساواة الصحافة الاستقصائية المعادة بالجرمة.

كانت الهجمات على سنودن أكثر ضراوة بطبيعة الحال. وكانت مطابقة بشكل غريب في موضوعها. فقد بنى المعلقون البارزون الذين لم يكونوا يعرفون أي شيء عن سنودن على الفور نفس السيناريو من الكليشيهات لإهانة سنودن. وفي غضون ساعات من معرفة اسمه، سارعوا إلى تشويه سمعته ونشويه سمعته. وقالوا إنه لم يكن مدفوعاً بأي قناعة حقيقية بل "بدافع النرجسية الساعية إلى الشهرة".

ولقد ندد بوب شيفر، مقدم برنامج سي بي إس نيوز، بسنودن ووصفه بأنه "شاب نرجسي" يعتقد أنه "أذكى من بعيننا". كما شخّصه جيفري توبس من مجلة نيوبروكر بأنه "شخص نرجسي مغرور يسحق أن يكون في السجن". أما رينشارد كوهين من صحيفة واشنطن بوست فقد أعلن أن سنودن "ليس مصاباً بجنون العظمة؛ بل هو مجرد شخص نرجسي"، في إشارة إلى التقرير الذي ذكر أن سنودن غطى نفسه ببطانية لمنع كاميرات المراقبة من التقاط كلمات المرور الخاصة به. وأضاف كوهين، على نحو غريب، أن سنودن "سيُذكر في صورة فناء ذات ثياب نسائية" وأن رغبته المزعومة في الشهرة سوف تُحبَط. وكانت هذه الأوصاف سخيفة بشكل واضح. فقد كان سنودن عازماً على أن يتخلى عن كل ما يملكه من قوة.

اختفى عن الأنظار، كما قال، لعدم إجراء أي مقابلات. لقد فهم أن وسائل الإعلام أحب أن أجعل كل قصة شخصية، وأراد أن يركز على وكالة الأمن القومي ولكن لم تكن هناك أي رقابة عليه. ووفاء بكلمته، رفض سنودن جميع الدعوات الإعلامية. على أساس يومي، لعدة أشهر، كت ألقى مكالمات ورسائل بريد إلكتروني من كل الولايات المتحدة تقريباً برنامج تلفزيوني، وشخصية إخبارية تلفزيونية، وصحفي مشهور، يوسل من أجل لقد حظيت بفرصة البحدث مع سنودن. اتصل بي مقدم البرنامج مات لاور عدة مرات قدم عرضه؛ كاتب طلبات برنامج 60 دقيقة لا هواة فيها لدرجة أنني توقفت عن المشاركة مكالماتهم؛ أرسل بريان ويليامز عدة ممثلين مختلفين لتقديم كان بإمكان سنودن أن يعرضي النهار والليل كله على أكثر البرامج التلفزيونية تأثيراً. ويظهر ذلك أمام أعين العالم، لو كان يريد أن يفعل ذلك. ولكنه لم يأت. لقد نعلت له الطلبات فرفضها حتى لا يصرف انتباهه عن ما كشفته له. وهو سلوك غريب بالنسبة لنرجسي يسعى إلى الشهرة.

ولقد نلت ذلك تنديدات أخرى بشخصية سنودن. فقد سخر منه كاتب العمود في صحيفة نيويورك تايمز ديفيد بروكس على أساس أنه "لم يتمكن من شق طريقه بنجاح عبر الكلية المجتمعية". وقد أعلن بروكس أن سنودن هو "الرجل المطلق الذي لا يخضع لوساطة"، وهو رمز "لمد اعدام الثقة المتصاعد، وانتشار السخرية المهلك، وناكل النسيج الاجتماعي، وصعود أناس لا يثقون في بعضهم البعض".

فرديون في نظرتهم إلى الأمور لدرجة أنهم لا يملكون فهمًا حقيقيًا لكيفية الحكاية

"التعاون مع الآخرين والاهتمام بالصالح العام."

وبالنسبة لروجر سامون من بوليتيكو، كان سنودن "خاسراً" لأنه "ترك المدرسة الثانوية". كما أدانت النائبة الديمقراطية ديبى واسرمان شولتز، التي تشغل أيضاً منصب رئيسة اللجنة الوطنية الديمقراطية، سنودن، الذي دمر حياته للو من أجل الكشف عن أسرار وكالة الأمن القومي، ووصفه بأنه "جبان".

لا مفر من التشكيك في وطنية سنودن. ولأنه ذهب إلى هونج كونج، فقد زعم البعض أنه ربما كان يعمل جاسوساً للحكومة الصينية. وأعلن مستشار الحملة المخضرم للحزب الجمهوري مات ماكويك: "ليس من الصعب أن نتصور أن سنودن كان عميلاً مزدوجاً للصين وسوف ينشق قريباً".

ولكن عندما غادر سنودن هونج كونج للسفر إلى أميركا اللاتينية عبر روسيا، تحول الاتهام بسلاسة من جاسوس صيني إلى جاسوس روسي. وقد وجه أشخاص مثل النائب مايك روجرز هذه التهمة دون أي دليل على الإطلاق، وعلى الرغم من الحقيفة الواضحة المتمثلة في أن سنودن كان في روسيا فقط لأن الولايات المتحدة ألغت جوار سفره ثم أرغمت دولاً مثل كوبا على إلغاء وعدّها بالمرور الآمن. وعلاوة على ذلك، أي نوع من الجاسوس الروسي قد يذهب إلى هونج كونج، أو يعمل مع الصحفيين ويكشف عن هويته علناً، بدلاً من تسليم مخزونه إلى رؤسائه في موسكو؟ لم يكن الادعاء منطقياً على الإطلاق ولم يكن قائماً على أي ذرة من الحقيقة، ولكن هذا لم يكن رادعاً لانتشاره.

ومن بين التلميحات الأكثر بهوراً والتي لا أساس لها من الصحة والتي نشرت ضد سنودن جاءت من صحيفة نيويورك تايمز، التي ادعت أن الحكومة الصينية، وليس سلطات هونج كونج، هي التي سمحت له بمعادرة هونج كونج، ثم أضافت تكهات سينة للغباء: "قال خبيران استخباراتيان عريان، كانا يعملان لدى وكالات تجسس حكومية رئيسية، إنهما يعتقدان أن الحكومة الصينية تمكنت من استنزاف محنويات أجهزة الكمبيوتر المحمولة الأربعة التي قال السيد سنودن إنه أحضرها إلى هونج كونج".

ولم يكن لدى صحيفه نيويورك تايمز أي دليل على الإطلاق على أن الحكومة الصينية تمكنت من الحصول على بيانات سنودن من وكالة الأمن القومي. بل إن الصحيفة ببساطة قادت القراء إلى استنتاج مفاده أن الحكومة الصينية تمكنت من ذلك، استناداً إلى "خيرين" مجهولين "اعتقدا" أن ذلك ربما حدث بالفعل.

في الوقت الذي نشرت فيه هذه القصة، كان سنودن عالقاً في مطار موسكو وغير قادر على الاتصال بالإنترنت. وبمجرد ظهوره مرة أخرى، نفى بشدة، من خلال مقال نشرته في صحيفة الجارديان، أنه مرر أي بيانات إلى الصين أو روسيا. وقال: "لم أقم قط بنمرير أي بيانات إلى الصين أو روسيا".

وقال "لم أدم أي معلومات لأية حكومة، ولم يأخذوا أي شيء من أجهزة الكمبيوتر المحمولة الخاصة بي".

في اليوم التالي لنشر نفي سنودن، انتقدت مارجريت سوليفان صحيفة نيويورك تايمز لـ
وقد أجرت مقابلة مع جوزيف خان، محرر الشؤون الخارجية في الصحيفة، الذي قال إن
"من المهم أن نرى هذا المقطع في العصة على حقيقته: استكشاف لما
ربما حدث ذلك، استناداً إلى خبراء لم يزعموا أنهم لديهم معرفه مباشرة
وعلق سوليفان قائلاً: "إن جملتين في منتصف معال في صحيفة التايمز
مقالة حول موضوع حساس كهذا على الرغم من أنها قد تكون بعيدة عن النقطة المركزية -
"القدرة على التأثير على المناقشة أو الإضرار بالسمعة". واختتمت بقولها
مفقاً مع أحد الفراء الذي اشكى من القصة، قائلاً: "لقد قرأت
لعد حان وقت الحففة. أستطيع أن أفرا منشورات البكهنات في أي مكان تقريباً".

عبر جانين جيسون، أرسلت رئيسه تحرير صحيفة نيويورك تايمز جيل أبرامسون - في اجتماع
لإقناع صحيفه الغارديان بالتعاون في نشر بعض القصص المتعلقة بوكالة الأمن القومي - رسالة تقول:
"أرجو أن تخبروا جلين جرينوالد شخصياً أنني أنفق معه تماماً بشأن حقيقة مفادها أنه ما كان ينبغي
لنا أبداً أن ننشر هذا الادعاء بأن الصي "تستنزف" أجهزة الكمبيوتر المحمولة الخاصة بسنودن.
لقد كان هذا تصرفاً غير مسؤول".

يبدو أن جيسون كان يتوقع أن أكون سعيداً، على الرغم من أنني كنت عكس ذلك تماماً:
كيف يمكن لرئيس تحرير صحيفة أن يستنج أن مقالاً ضاراً بشكل واضح كان غير مسؤول ولا
ينبغي نشره، ثم لا يتراجع عنه أو على الأقل يقدم ملاحظه المحرر؟

وبعيداً عن الافتقار إلى الأدلة، فإن الادعاء بأن أجهزة الكمبيوتر المحمولة الخاصة بسنودن
"أفرغت" لا معنى له في حد ذاته. فلم يستخدم الناس أجهزه الكمبيوتر المحمولة لنقل كميات كبيرة من
البيانات لسنوات. وحتى قبل أن تصبح أجهزة الكمبيوتر المحمولة شائعة، كان من الممكن تخزين
كميات كبيرة من الوثائق على أقراص؛ أما الآن فقد تم تخزينها على محركات أقراص USB. صحيح أن
سنودن كان يحمل معه أربعة أجهزة كمبيوتر محمولة في هونج كونج، وكان كل منها يخدم غرضاً
أمنياً مختلفاً، ولكن هذه الأجهزة لم تكن لها علاقة بكمية الوثائق التي كان يحملها. فقد كانت
على محركات أقراص USB، والتي تم تشفيرها من خلال أساليب تشفير متطورة. ولأنه
عمل كهاكر في وكالة الأمن القومي، فقد كان سنودن يعلم أن وكالة الأمن القومي، ناهيك عن وكالات
الاستخبارات الصينية أو الروسية، لا يمكن اخراقها.

كان الترويج لعدد أجهزة الكمبيوتر المحمولة التي بحوزة سنودن طريقة مضللة للغاية لاستغلال
جهل الناس ومخاوفهم من أنه أخذ الكثير من الوثائق، لدرجة أنه كان يحتاج إلى أربعة أجهزة كمبيوتر
محمولة لتخزينها كلها! ولو تمكن الصينيون بطريقة ما من إفراغ محتوياتها، لكانوا قد خلصوا منها.

لن أحصل على أي شيء ذي قيمة.

كان من غير المعقول أن تنصور أن سنودن سيحاول إنقاذ نفسه من خلال الكشف عن أسرار المراقبة. فقد نخلى عن حانه وخاطر بمستقبله في السجن لكي يخبر العالم بنظام مراقبة سري كان يعتقد أنه لابد من وقفه. أما أن تنصور أنه قد يتراجع عن قراره بمساعدة الصين أو روسيا على تحسين قدرتهما في المراقبة، وكل هذا من أجل تجنب السجن، فهو أمر سخيف.

ربما كان هذا الادعاء مجرد هراء، ولكن الضرر كان كبيراً كما كان متوقعاً. ففي أي مناقشة لمفوضية لوكالة الأمن القومي كان هناك من يزعم، دون أي تناقض، أن الصن أصبحت الآن في حيازة، عن طريق سنودن، الأسرار الأكثر حساسية في الولايات المتحدة. وتحت عنوان "لماذا سمحت الصن لسنودن بالرحيل"، أخبرت مجلة نيويورك كرائها: "لقد استنفدت فائدته تقريباً. ويعتقد خبراء الاستخبارات الذين استشهد بهم صحيفه نيويورك تايمز أن الحكومة الصينة "نجحت في إفراغ محتويات أجهزة الكمبيوتر المحمولة الأربعة التي قال السيد سنودن إنه أحضرها إلى هونغ كونج".

لقد كان شيطنة شخصية أي شخص يتحدى السلطة السياسية تكتيكاً قديماً تستخدمه واشنطن، بما في ذلك وسائل الإعلام. وكان أحد الأمثلة الأولى وربما الأكثر وضوحاً على هذا التكتيك هو معاملة إدارة نيكسون لدانيال اليسيرج، المبلغ عن وثائق الباغون، والذي تضمن اقحام مكتب محلل اليسيرج النفسي لسرقة ملفات اليسيرج والنطف على تاريخه الجنسي. ويقدر ما قد يبدو هذا التكتيك سخيفاً، فلماذا ينعارض الكشف عن معلومات شخصية محرجة مع أدلة الخداع الحكومي؟ لقد فهم اليسيرج ذلك بوضوح: فالناس لا يريدون الارتباط بشخص تم تشويه سمعته أو إزالته علناً.

وقد استخدم نفس التكتيك لتشويه سمعة جوليان أسانج قبل فترة طويلة من اتهامه بارتكاب جرائم جنسية من قبل امرأتين في السويد. والجدير بالذكر أن الهجمات على أسانج نفذتها نفس الصحف التي عملت معه واستفادت من كشف تشيلسي مانينغ، والذي مكنه أسانج وويكيليكس من القيام بذلك.

عندما نشرت صحيفة نيويورك تايمز ما أسميه "سجلات حرب العراق"، وهي آلاف الوثائق السرية التي تفصل الفطائع والانتهاكات الأخرى التي ارتكبتها الجيش الأميركي وحلفاؤه العراقيون أثناء الحرب، نشرت الصحيفة مقالاً على الصفحة الأولى – بارزاً بقدر بروز الوثائق نفسها – يعلم المراسل المؤيد للحرب جون بيرتر، الذي لم يكن له أي هدف آخر غير تصوير أسانج على أنه غريب الأطوار ومصاب بجنون العظمة، ولا يملك أي قدرة على التأثير على الرأي العام.

على الواقع.

ووصف المعال كيف أن أسانج "يقوم بالحجز في الفنادق تحب أسماء مسعارة، وبصيف شعره، وبنام على الأرائك والأرضيات، ويستخدم النقود بدلاً من بطاقات الائتمان، التي غالباً ما يسعيرها من الأصدقاء". وأشار المقال إلى ما أسماه "سلوكه غير المنتظم والمسلط" و"عظمته الوهمية"، وقال إن منتقديه "يتهمونه بالسعى إلى الانتقام من الولايات المتحدة". وأضاف المقال هذا الشخص النفسى من أحد المتطوعين الساخطين فى ويكيليكس: "إنه ليس فى صوابه".

لقد أصبح وصف أسانج بالجنون والهذيان من العناصر الأساسية فى الخطاب السياسى الأمريكى بشكل عام، ونكبيكات صحيفة نيويورك تايمز بشكل خاص. ففي إحدى المقالات، استشهد بل كبلر بمراسل صحيفة نيويورك تايمز الذي وصف أسانج بأنه "أشعث، مثل سيدة تحمل حفصة صغيرة فى الشارع، يرتدي معطفاً رياضياً قائماً فاتح اللون وينطالاً طولاً، وفميصاً أبيض منسجاً، وحذاء رياضياً مهالكاً وجوارب بيضاء فذرة تنهار حول كاحليه. كانت رانحته كأنه لم يستحم منذ أيام".

كما قادت صحيفة اليايمز الطريق فى تغطيته مانينغ، مؤكدة أن ما دفع لم يكن تحول مانينغ إلى مبلغ كبير عن المحالعات بسبب فناعته أو صميره، بل كان بسبب اضطرابات الشخصية وعدم الاستقرار النفسى. وقد كهننت العديد من المقالات، بدون أي أساس، كل شيء من النضالات بين الجنسين إلى التمر ضد المثليين فى الجيش كانت الصراعات مع والد مانينغ هى الدافع الرئيسى وراء قرار الكشف عن مثل هذه الوثائق الهامة.

إن إسناد المعارضة إلى اضطرابات الشخصية ليس اختراعاً أمريكياً على الإطلاق. فقد كان المنشقون السوفييت يُحوّلون إلى مؤسسات نفسية بشكل روتيني، ولا يزال المنشقون الصينيون يُعالجون قسراً فى كثير من الأحيان بسبب أمراضهم العقلية. وهناك أسباب واضحة لشى هجمات شخصية على منتقدي الوضع الراهن. وكما أشرنا، فإن أحد هذه الأسباب هو جعل المتعد أقل فعالية: فليل من الناس يرغبون فى التحالف مع شخص مجنون أو غريب الأطوار. وهناك سبب آخر يتمثل فى الردع: فعندما يُنبذ المنشقون من المجتمع ويُحطّمون باعتبارهم غير متوازنين عاطفياً، يُعطى آخرون حافزاً قوياً لعدم التحول إلى منشقين.

ولكن الدافع الرئيسى هو الضرورة المنطقية. فبالنسبة لحراس الوضع الراهن، لا يوجد أي خطأ حقيقي أو جوهري فى النظام السائد ومؤسساته المهيمنة، التى ينظر إليها باعتبارها عادلة. وعلى هذا فإن أي شخص يدعى خلاف ذلك – وخاصة شخص مدفوع بهذا الاعتقاد بما يكفي لانتخاذ إجراءات جذرية – لابد وأن يكون بحكم التعريف غير مستقر عاطفياً ومعوقاً نفسياً. وبعبارة أخرى، هناك خياران على نطاق واسع: الطاعة للسلطة أو الخضوع للسلطة أو الخضوع للسلطة.

السلطة المؤسسية أو المعارضة الجذرية لها. الأول هو خيار سليم وصالح.

إن هذا لا يعنى أن المرض العقلي هو مرض عقلي، بل إن المعارضة الجذرية للأرثودكسة السائدة لا تكفى. فالمعارضة الجذرية هي دليل، بل وحتى برهان، على اضطراب شديد في الشخصية. وفي قلب هذه الصيغة يكمن خداع أساسي: وهو أن المعارضة من أجل المرض العقلي هي في الواقع تناقض صارخ مع الواقع.

إن السلطة المؤسسية تنطوي على اختيار أخلاقي أو أيديولوجي، في حين أن الطاعة لا تنطوي على ذلك. ومع وجود هذه الفرضية الزائفة، فإن المجتمع يولي اهتماماً كبيراً لدوافع المعارضين، ولكن لا يولي أي اهتمام لأولئك الذين يخضعون لمؤسساتنا، إما من خلال ضمان إخفاء أفعالهم أو باستخدام أي وسيلة أخرى. الطاعة للسلطة

إن الرفض هو ضمناً الحالة الطبيعية. والواقع

أن كلاً من مراعاة القواعد وكسرها ينطويان على خيارات أخلاقية، وكلا المسارين من المسارين يكشفان عن شيء مهم عن الفرد المعني. وعلى النقيض من الفرضية المقبولة الفائلة بأن المعارضة الجذرية تظهر اضطراباً في الشخصية - فإن العكس قد يكون صحيحاً: ففي مواجهة الظلم الشديد، قد يصبح رفض الالتزام بالقواعد أمراً بالغ الخطورة.

إن الاختلاف في الرأي هو علامة على وجود خلل في الشخصية أو فشل أخلاقي.

أسناد الفلسفة بيتر لودلو يكتب في صحيفة نيويورك تايمز عن ما قاله

ووصف "التسريبات والإبلاغ عن المخالفات والفرص التي أزعجت الولايات المتحدة" بأنها "عمليات تلاعب بالمعلومات". إن تقريره الذي يحمل عنوان "الأنشطة العسكرية ومجموعات الاستخبارات الخاصة والحكومية" المرتبطة بمجموعة يطلق عليها "جيل ديليو"، مع سنودن ومانينغ كأمثلة بارزة - يؤكد هذه النقطة بالضبط:

إن رعيه وسائل الإعلام في تحليل أفراد الخيل W نفسياً أمر طبيعي. فهي تريد أن تعرف لماذا يصرف هؤلاء الناس على نحو لا يصرفون هم، أعضاء وسائل الإعلام المؤسسية، على نحو يخالفها. ولكن ما يحدث هو أن الصلصة التي تستعملها الأورده هي الصلصة التي تستعملها الأورده، فإذا كانت هناك دوافع نفسية تدفع إلى الإبلاغ عن المخالفات، وتسريب المعلومات، والسياسات الإلكترونية، فهناك أيضاً دوافع نفسية تدفع إلى توحيد الصفوف مع هيكل السلطة داخل نظام ما. وفي هذه الحالة نظام تلعب فيه وسائل الإعلام المؤسسية دوراً مهماً. وبالمثل، من الممكن أن يكون النظام نفسه مريضاً، حتى وإن كان العاملون داخل المنظمة يصرفون وفقاً لأداب المنظمة واحترام الروابط الداخلية القائمة على الثقة.

إن هذه المناقشة هي واحدة من أكثر المناقشات التي تحرص السلطات المؤسسية على تجنبها. إن شيطنة المبلعين عن المخالفات على هذا النحو الانعكاسي هي إحدى الطرق التي تستخدمها وسائل الإعلام الرسمية في الولايات المتحدة لحماية مصالح أولئك الذين يمارسون السلطة. إن هذا الخضوع عميق إلى الحد الذي يجعل العديد من قواعد الصحافة مصممة، أو على الأقل مطبقة، بحيث يتم الترويج لرسالة الحكومة.

خذ على سبيل المثال فكرة أن تسريب المعلومات السرية هو نوع من أنواع

إن الصحفيين في واشنطن الذين طبقوا هذا الرأي على سنودس أو على لا يستتكرون كل الكشف عن معلومات سرية، بل فقط الكشف عن تلك المعلومات التي تزعم الحكومة أو نفوذها.

الواقع أن واشنطن تغرق دوماً في التسريبات. فقد نجح أشهر الصحفيين في واشنطن، مثل بوب وودوارد، في تأمين مواقعهم من خلال تلقي معلومات سرية بشكل روتيني من مصادر رفيعة المستوى ثم نشرها. كما ذهب مسؤولون في إدارة أوباما مراراً وتكراراً إلى صحيفه نيويورك تايمز لوزع معلومات سرية حول مواضيع مثل عمليات القتل بطائرات بدون طيار واغتيال أسامة بن لادن. كما قام وزير الدفاع السابق لونغ بانيا ومسؤولون في وكالة الاستخبارات المركزية بتزويد مخرج فيلم "زبرودارك ثيرتي" بمعلومات سرية، على أمل أن يروح الفيلم لأعظم انتصار سياسي حققه أوباما. (وفي الوقت نفسه، أبلغ محامو وزارة العدل المحاكم الفيدرالية أنه من أجل حماية الأمن القومي، لا يجوز لهم الكشف عن معلومات حول الغارة على بن لادن).

ولن يقترح أي صحفي من المؤسسات الرسمية محاكمة أي من المسؤولين المسؤولين عن هذه التسريبات أو المراسلين الذين تلغوا هذه التسريبات ثم كتبوا عنها. وسوف يسخرون من اقتراح أن بوب وودوارد، الذي ظل يكشف أسراراً بالغة الأهمية لسنوات، ومصادره الحكومية رفيعة المستوى، مجرمين.

والسبب في ذلك أن هذه التسريبات تحظى بموافقة واشنطن وتخدم مصالح الحكومة الأمريكية، وبالتالي تعتبر مناسبة ومقبولة. أما التسريبات الوحيدة التي ندينها وسائل الإعلام في واشنطن فهي تلك التي تحتوي على معلومات يفضل المسؤولون إخفاءها.

ولنتأمل هنا ما حدث قبل لحظات من اقتراح ديفيد جريجوري في برنامج "ميت ذا برس" اعتقاله بسبب تقاريره عن وكالة الأمن القومي. ففي بداية المقابلة، أشرب إلى حكم فضائي سري للغاية أصدرته محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية في عام 2011، والذي اعتبر أجزاء كبيرة من برنامج المراقبة الداخلية لوكالة الأمن القومي غير دستورية وتنتهك القوانين التي تنظم التجسس. ولم أكن أعلم بهذا الحكم إلا لأنتي قرأت عنه في وثائق وكالة الأمن القومي التي سلمها لي سنودس. وفي برنامج "ميت ذا برس"، دعوت إلى نشره على الملأ.

ومع ذلك، سعى جريجوري إلى القول بأن رأي قانون مراقبة الاستخبارات الأجنبية قرر خلاف ذلك:

فيما يتعلق برأي هيئة مراقبة الاستخبارات الأجنبية المحدد، أليس من الصحيح، إسناداً إلى الأشخاص الذين يحدث إليهم، أن رأي هيئة مراقبة الاستخبارات الأجنبية بناءً على طلب الحكومة هو أنهم قالوا، "حسناً، يمكنك الحصول على هذا ولكن لا يمكنك الحصول على ذلك. وهذا في الواقع يتجاوز نطاق ما يُسمح لك بفعله" - مما يعني أن الطلب قد تم تعبيره أو رفضه، وهذا هو الهدف الكامل الذي يؤكد الحكومة، وهو أن هناك مراجعة قضائية فعلية هنا وليس إساءه استخدام

إن النقطة هنا ليست في تفاصيل رأي محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية (على الرغم من أنه عندما تم إصداره بعد ثمانية أسابيع، أصبح من الواضح أن الحكم خلص بالفعل إلى أن وكالة الأمن القومي تصرف بشكل غير قانوني). والأمر الأكثر أهمية هو أن جريجوري زعم أنه كان على علم بالحكم لأن مصادره أخبرته به، ثم قام بعد ذلك بـ بث المعلومات إلى العالم.

وهكذا قبل لحظات من إثارة جريجوري لشبهة الاعتقال بسبب تقريره، لقد سرب غريغوري بنفسه معلومات اعتقد أنها سرية للغاية من مصادر حكومية. ولكن لم يقترح أحد قط تجريم عمل غريغوري. إن تطبيق نفس المنطق على مقدم برنامج Meet the Press ومصدره سوف يعتبر سخيفاً.

في الواقع، من المرجح أن يكون غريغوري غير قادر على فهم أن كشفه وكشفه كانا متشابهين حتى، حيث جاء كشفه بناء على طلب حكومه تسعى إلى الدفاع عن أفعالها وتبريرها، في حين جاء كشفه بشكل عدائي، ضد رغبات المسؤولين.

إن هذا، بطبيعة الحال، هو العكس تماماً مما كان من المفترض أن يحفزه حريات الصحافة. إن فكرة "السلطة الرابعة" هي أن أولئك الذين يمارسون أعظم سلطة يحتاجون إلى التحدي من خلال المقاومة المعادية والإصرار على الشفافية؛ ووظيفته الصحافة هي دحض الأكاذيب التي تنشرها السلطة بشكل ثابت لحمايتها نفسها. وبدون هذا النوع من الصحافة، فإن الإساءة أمر لا مفر منه. لم يكن أحد في حاجة إلى دستور الولايات المتحدة لضمان حرية الصحافة حتى يتمكن الصحفيون من تكوين صداقات مع الزعماء السياسيين وتضخيمهم وتمجيدهم؛ كان الضمان ضرورياً حتى يتمكن الصحفيون من القيام بالعكس.

إن المعايير المزدوجة التي تطبق على نشر المعلومات السرية تتجلى بشكل أكثر وضوحاً عندما يتعلق الأمر بالمنطوق غير المكتوب المتمثل في "الموضوعية الصحفية". وكان الانتهاك المفترض لهذه القاعدة هو الذي جعلني "ناشطاً" ولبس "صحفياً". وكما يقال لنا مراراً وتكراراً، فإن الصحفيين لا يعبرون عن آرائهم؛ بل ينقلون الحقائق ببساطة.

إن هذا ادعاء واضح، وغرور المهنة. إن تصورات البشر وبصريحتهم ذاتية بطبيعتها. وكل مقال إخباري هو نتاج كل أنواع الافتراضات الثقافية والقومية والسياسية الذاتية للغاية. وكل عمل صحفي يخدم مصلحة فصيل أو آخر.

إن التمييز هنا لا يكمن بين الصحفيين الذين لديهم آراء وأولئك الذين ليس لديهم آراء، وهي فئة غير موجودة. بل يكمن التمييز بين الصحفيين الذين ينشرون بصدق آراءهم.

يكشفون عن آرائهم وعن أولئك الذين يخفونها ويظاهرون بعدم وجود أي رأي لهم. إن فكرة أن المراسلين يجب أن يكونوا أحراراً في التعبير عن آرائهم ليست مطلباً راسحاً في المهنة؛ بل إنها في الواقع فكرة جديدة نسبياً لها التأثير، إن لم يكن القصد، تحييد الصحافة.

إن هذه النظرة الأميركية الحديثة تعكس، كما لاحظ جاك شافر، كاتب عمود وسائل الإعلام في وكالة رويترز، "إخلاصاً حزيناً للمثالية الشراكسية لما ينبغي أن يكون عليه الصحافة"، فضلاً عن "الافتقار المؤلم إلى الفهم التاريخي". فمُنذ تأسيس الولايات المتحدة، كانت أفضل أنواع الصحافة وأكثرها أهمية تتطوي في كثير من الأحيان على مراسلين محاربين، ومناصرة، وتغاري في مكافحة الظلم. ولقد أدى الغالب الذي يغفر إليه الصحافة الشراكسية من رأي عام أو لون أو روح إلى استنزاف الممارسه من أكبر سماتها حداره، الأمر الذي جعل وسائل الإعلام المؤسسية عديمه الأهمية: تهديداً لا أحد قوياً، تماماً كما كان مقصوداً.

ولكن بصرف النظر عن المغالطة المأصلة في التقارير الموضوعية، فإن هذه القاعدة لا يتم تطبيقها بشكل ثابت تقريباً من قبل أولئك الذين يزعمون أنهم يؤمنون بها. فالصحافيون المؤسسون يعبرون باستمرار عن آرائهم حول مجموعة كاملة من القضايا المثيرة للجدل دون حرمانهم من مكائهم المهنية. ولكن إذا كانت الآراء التي يعرضونها تحظى بموافقة المسؤولين في واشنطن، فإنهم ينظر إليهم على هذا النحو على أنهم شرعيون. طوال الجدل الدائر حول وكالة الأمن القومي، كان بوب شيفر، مقدم برنامج "Face the Nation"، وقد ندد بسنودن ودافع عن مراقبة وكالة الأمن القومي، كما فعل جيفري توين، المستشار القانوني. مراسل مجله نيويورك وشبكة سي إن إن. جون بيرنز، مراسل صحيفة نيويورك تايمز المراسل الذي غطى حرب العراق، اعترف بعد وقوعها بأنه كان يؤيد الغزو، حتى أنه وصف القوات الأميركية بأنها "محررين" و"خدمات". "لقد أمضت كريستيان أمانيور من شبكة سي إن إن صيف عام 2013 في الدعوة إلى استخدام القوة العسكرية الأميركية في سوريا. ومع ذلك، لم يتم إدانة هذه المواقف باعتبارها "النشاط" لأنه على الرغم من كل الاحترام للموضوعية، إلا أنه في الواقع لا يوجد أي شيء من هذا القبيل. حظر على الصحفيين التعبير عن آرائهم.

وكما هي الحال مع القاعدة المفترضة ضد تسريب المعلومات، فإن "قاعدة" الموضوعية ليست قاعدة على الإطلاق، بل هي وسيلة لتعزيز مصالح الطبقة السياسية المهيمنة. وعلى هذا فإن عبارات "مراقبة وكالة الأمن القومي قانونية وضرورية" أو "حرب العراق حق" أو "ينبغي للولايات المتحدة أن تغزو ذلك البلد" تشكل آراء مقبولة يمكن للصحفيين التعبير عنها، وهم يفعلون ذلك طوال الوقت.

إن "الموضوعية" لا تعني أكثر من عكس الحيزات وخدمة مصالح واشنطن الراسخة. إن الآراء لا تشكل مشكلة إلا عندما تكون غير قابلة للقياس.

تتحرف عن النطاق المقبول للأرثوذكسية في واشنطن.

لم يكن من الصعب تفسير العداء تجاه سنودن. ولكن العداء تجاه المراسل الذي كشف القصة - أنا شخصياً - ربما كان أكثر تعقيداً. فجزء من التنافس والجزء الآخر الانتقام لسنوات من الانتقادات المهنية التي وجهتها لنجوم الإعلام الأميركي، كان هناك أيضاً، كما أعتقد، الغضب وحس الحجل إزاء الحمصة التي كشفها الصحافه المعادية: وهي أن التقارير التي شر غصب الحكومة تكشف عن الدور الحقيقي للعديد من الصحفيين السائدين، والذي يلخص في تضخيم السلطه.

ولكن السبب الأكثر أهمية وراء هذا العداء كان أن الشخصيات الإعلامية في المؤسسة تقبلت قاعدة المتحدثين الرسميين المخلصين باسم المسؤولين السياسيين، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالأمن القومي. ومن ثم فإن هذا يعني أنهم، مثلهم كمثل المسؤولين أنفسهم، يخفرون أولئك الذين يحدون أو يفوضون مراكز القوة في واشنطن.

كان المراسل الأفعوني في الماضي منبوذا بشكل فاطع. وكان كثيرون ممن دخلوا المهنة يميلون إلى معارضة السلطة وليس خدمتها، ليس فقط من خلال الإيديولوجية بل وأيضاً من خلال الشخصية والمزاج. وكان اختيار مهنة الصحافة يضمن فعليا وضعية المنبوذ: فالمراسلون لا يكسبون إلا القليل من المال، ولا يتمتعون إلا بقدر ضئيل من الهيبة المؤسسية، وكانوا في العادة غامضين.

لقد تغير هذا الآن. فمع استحواذ شركات الإعلام على مستوى العالم، الشركات الكبرى، ومعظم نجوم وسائل الإعلام هم موظفون يحصلون على رواتب عالية من التكتلات، لا يخلفون عن غيرهم من الموظفين. فبدلاً من بيع الخدمات المصرفية أو إن هؤلاء الأشخاص الذين يعملون في مجال الأدوات المالية، يعومون ببيع المنتجات الإعلامية للجمهور نيابة عن تلك الشركة. ويتم تحديد مسار حياتهم المهنية من خلال نفس المقاييس التي تؤدي إلى النجاح في مثل هذه البيئة: مدى إرضاء رؤسائهم في الشركة وتعزيز مصالح الشركة.

إن أولئك الذين ينجحون داخل هيكل الشركات الكبرى يميلون إلى أن يكونوا ماهرين في إرضاء السلطة المؤسسية بدلاً من نقوبتها. ومن ثم فإن أولئك الذين ينجحون في الصحافة المؤسسية مؤهلون لاستيعاب السلطة. فهم بماهون مع السلطة المؤسسية ويتمتعون بالمهارة في خدمتها وليس محاربتها.

إن الأدلة كثيرة. فنحن نعلم عن استعداد صحيفة نيويورك تايمز لقمع اكشاف جيمس رايزن لبرنامج التنصت غير القانوني الذي تنفذه وكالة الأمن القومي في عام 2004، بناء على طلب البيت الأبيض؛ وقد وصف رئيس تحرير الصحيفة آنذاك أعذار الصحيفة لقمع هذا الكشف بأنها "غير كافية على الإطلاق". وفي حادثه مماثلة في صحيفة لوس أنجلوس نايمز، قبل رئيس التحرير دين باكيت قصة كتبها مراسلوه في عام 2006.

لقد كشفت تقارير صحيفة عن تعاون سري بين شركة AT&T ووكالة الأمن القومي، وذلك استناداً إلى معلومات قدمها مارك كلاين، الذي كشف عن عدد كبير من الوثائق التي تكشف عن قيام شركة AT&T ببناء عرفة سرية في مكتبها في سان فرانسيسكو، حيث تمكنت وكالة الأمن القومي من تركيب أجهزة تقسم لتحويل حركة الهاتف والإنترنت من عملاء شركة الاتصالات إلى مستودعات الوكالة.

وكما قال كلاين، فقد أظهرت الوثائق أن وكالة الأمن القومي كانت "تنطلق على الحياة الشخصية لملايين الأميركيين الأبرياء". ولكن باكيت منع نشر القصة، كما روى كلاين لشبكة إيه بي سي سور في عام 2007، "بناء على طلب مدير الاستخبارات الوطنية آنذاك جون سجريني ومدير وكالة الأمن القومي آنذاك الجنرال مايكل هايدين". وبعد ذلك بفترة وجيزة، أصبح باكيت رئيساً لمكتب صحيفه نيويورك تايمز في واشنطن، ثم تمت ترقيته إلى منصب رئيس تحرير الصحيفة.

إن تقدم صحيفة نيويورك تايمز على هذا النحو المسعد لخدمة مصالح الحكومة ليس بالأمر المفاجئ، فقد أشار رئيسه تحريرها العامه مارغريت سوليفان إلى أن صحيفة نيويورك تايمز ربما ترغب في إلغاء نظرة على نفسها في المرأة إذا أراد محرروها أن يفهموا لماذا لم يشعر المصدرون الذين يكشفون عن قصص الأمن القومي الكبرى، مثل نيلسون مانيغ وإدوارد سنودن، بالأمان أو الدافع لإخبارهم بمعلوماتهم. أصبح أن صحيفة نيويورك تايمز نشرت كميات كبيرة من الوثائق بالشراكة مع صحيفة نيويورك تايمز، ولكن هذا لم يحدث. ويكيليكس، ولكن بعد فترة وجيزة، بذل رئيس التحرير السفيدي السابق بيل كيلر جهوداً مضنية لإبعاده عن الموضوع. الصحيفة من شريكها: لقد قارن علناً غضب إدارة أوباما ولقد كان كيلر فخوراً بعلاقة صحيفه بواشنطن في مناسبات أخرى أيضاً. ففي ظهور له على هيئة الإذاعة البريطانية في عام 2010 لمنافشة البرقيات التي حصل عليها موقع ويكيليكس، أوضح كيلر أن صحيفة نيويورك تايمز تلعب توجيهاً من الحكومة الأميركية بشأن ما ينبغي لها وما لا ينبغي لها أن تنشره. فسأله مضيف هيئة الإذاعة البريطانية في دهشة: "هل نغصد أنك نذهب إلى الحكومة مسبقاً وسألهما: ماذا عن هذا وذاك وغير ذلك، هل من المقبول أن تفعل هذا ومن المقبول أن تفعل ذاك، ثم تحصل على الموافقة؟". أما المضيف الآخر، الدبلوماسي البريطاني السابق كارني روس، فقال إن تعليقات كيلر جعلته يعتقد أنه لا ينبغي لأحد أن يذهب إلى صحيفة نيويورك تايمز للحصول على هذه البرقيات. ومن غير العادي أن نستوضح صحيفة نيويورك تايمز ما تقوله عن هذا الأمر مع الحكومة الأميركية".

ولكن لا يوجد شيء غير عادي في هذا النوع من التعاون الإعلامي مع واشنطن. فمن المعتاد، على سبيل المثال، أن يتبنى المراسلون الموقف الرسمي الأمريكي. في النزاعات مع الخصوم الأجانب واتخاذ القرارات التحريرية بناءً على ما

إن الصحافة الأميركية هي أفضل وسيلة لتعزيز "المصالح الأميركية" كما حددها الحكومة. وقد أشاد محامي وزارة العدل الأميركية جاك جولدسميث بما أسماه "ظاهرة غير مقدرة لها حق قدرها: الوطنية التي تتسم بها الصحافة الأميركية"، أي أن وسائل الإعلام المحلية يميل إلى إظهار الولاء لأجندة حكومتها. واستشهد بتصريحات مايكل هايدن مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية ووكالة الأمن القومي الأميركية في عهد بوش، الذي أشار إلى أن الصحفيين الأميركيين "يظهرون استعداداً للعمل معنا"، ولكن مع الصحافة الأجنبية، كما أضاف، "الأمر في غاية الصعوبة".

إن هذا السماهي بين وسائل الإعلام الرسمية والحكومة تعزز بعوامل مختلفة، أحدها العوامل الاجتماعية والاقتصادية. فالكثير من الصحفيين المؤثرين في الولايات المتحدة أصبحوا الآن من أصحاب الملايين. وهم يعيشون في نفس الأحياء التي يقطنها الشخصيات السياسية والنخب المالية التي يعملون ظاهرياً كحراس لها. وهم يحضرون نفس المناسبات، ولديهم نفس الدوائر من الأصدقاء والزملاء، ويذهب أطفالهم إلى نفس المدارس الخاصة النخبوية.

وهذا أحد الأسباب التي نجعل الصحفيين والمسؤولين الحكوميين قادرين على الانتقال من وظيفة إلى أخرى بسهولة. فالباب الدوار ينقل الشخصيات الإعلامية إلى وظائف رفيعة المستوى في واشنطن، تماماً كما يترك المسؤولون الحكوميون مناصبهم في كثير من الأحيان في سبيل الحصول على مكافأة عقد إعلامي مربح. فالآن يعمل جاي كارني وريتشارد ستينجل من مجلة تايم في الحكومة، في حين يعمل مساعدا أوباما ديفيد أكسلرود وروبرت جيس كمعلقين على قناة إم. إس. إن. بي. سي. وهذه ليست مجرد انفعالات جانبية بل هي تغييرات مهية: فالحول أصبح مبسطاً للعابه لأن الموظفين ما زالوا يخدمون نفس المصالح.

إن الصحافة الأميركية المؤسسة ليست قوة خارجية على الإطلاق. فهي مندمجة بالكامل في القوة السياسية المهيمنة في البلاد. فهي من الناحية الثقافية والعاطفية والاجتماعية والاقتصادية شيء واحد. والصحفيون الأثرياء والمشاهير والمطلعون على أسرار الدولة لا يريدون تقويض الوضع الراهن الذي يكافئهم بسخاء. ومثلهم كمثل كل رجال البلاط، فإنهم حريصون على الدفاع عن النظام الذي يمنحهم امتيازاتهم ويحقرون أي شخص يتحدى هذا النظام.

إن السماهي الكامل مع احتياجات المسؤولين السياسيين ليس سوى خطوة قصيرة. ومن هنا فإن الشفافية أمر سيئ؛ والصحافة المعادية أمر خبيث، وربما حتى إجرامي. ولا بد وأن يُسمح للزعماء السياسيين بممارسة السلطة في الظلام.

في سبتمبر/أيلول 2013، طرح سيمور هيرش، المراسل الحائز على جائزة بوليتسر والذي كشف عن مذبحة ماي لاي وفضيحة أبو غريب، هذه النقاط بقوة. ففي مقابلة مع صحيفة الجارديان، انتقد هيرش ما أسماه "خجل الصحفيين في أميركا، وفشلهم في تحدي البيت الأبيض والعمل كرسول غير محبوب للحقيقة". وقال إن صحيفة نيويورك تايمز تنفق 100 مليون دولار على تغطية الأحداث في العراق.

لقد استغرق أوباما وقتاً طويلاً في "حمل المياه عن أوباما". لقد زعم أن الإدارة يكذب بشكل منهجي، "ومع ذلك فإن أياً من عمالقة وسائل الإعلام الأميركية، أو شبكات التلفزيون، أو العناوين المطبوعة الكبيرة" لا يشكلون أي تحدي.

كان اقتراح هيرش "حول كيفية إصلاح الصحافة" يتلخص في "إغلاق مكاتب الأخبار في شبكتي إن بي سي وإيه بي سي، وطرد 90% من المحررين في مجال النشر والعودة إلى الوظيفة الأساسية للصحفيين"، وهي أن يكونوا منبوزين. ودعا هيرش إلى "البدء في ترقية المحررين الذين لا يمكنك السيطرة عليهم". وأضاف: "لا يتم ترقية مثيري الشغب". وبدلاً من ذلك، يعمل "المحررون الجبناء" والصحفيون على تدمير المهنة لأن العقلية السائدة هي عدم الجرأة على أن يكونوا منبوزين.

* * *

بمجرد أن يتم وصف الصحفيين بأنهم ناشطون، وبمجرد أن يتم تلويث عملهم باتهامات النشاط الإجرامي، وبمجرد طردهم من دائرة الحماية التي يتمتع بها الصحفيون، فإنهم يصبحون عُرضة للمعاملة الجنائية. وقد اضح لي هذا بسرعة كبيرة بعد أن انكشفت قصة وكالة الأمن القومي.

في غضون دقائق من عودتي إلى المنزل في ريو بعد إقامتي في هونج كونج، أخبرني ديفيد أن جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص به قد اختفى. ولأنه شك في أن اختفاء الكمبيوتر المحمول كان مرتبطاً بمحادثة دارت بيننا أثناء غيابي، ذكرني بأنني اتصلت به عبر سكايب للحديث عن ملف مشفر كبير من الوثائق التي كنت أنوي إرسالها إلكترونياً. وبمجرد وصول الملف، قلت له إنه يعين عليه أن يضع الملف في مكان آمن. وكان سنودن يعبر من الأهمية بمكان أن يكون لدى شخص أثق فيه دون أدنى شك مجموعة كاملة من الوثائق، في حالة ضياع أو تلف أو سرقة أرشيفي الخاص.

"قد لا أكون متاحاً لفترة أطول"، كما قال. "ولن تعرف أبداً كيف ستسير علاقتك العملية مع لورا. يجب أن يكون لدى شخص ما مجموعة حتى تتمكن من الوصول إليها دائماً، بغض النظر عما يحدث".

كان الاختيار الواضح هو ديفيد. لكنني لم أرسل الملف أبداً. كان أحد الملفات التي أرسلتها.

الأشياء التي لم يكن لدي الوقت للقيام بها أثناء وجودي في هونغ كونغ.

"بعد أقل من ثمان وأربعين ساعة من إخبارك لي بذلك"، قال ديفيد، "تم سرقة جهاز الكمبيوتر

المحمول الخاص بي من المنزل".

لقد قاومت فكرة أن سرقة الكمبيوتر المحمول كانت مرتبطة بمحادثتنا عبر سكايب. لقد

أخبرت ديفيد أنني عازمة على ألا نصبح من هؤلاء الأشخاص المصابين بجنون العظمة الذين ينسبون كل حدث غير مبرر في حياتهم إلى وكالة المخابرات المركزية. ربما

لقد فقدنا الكمبيوتر المحمول أو قام أحد زوار المنزل بأخذه، أو ربما تمت سرقة في عملية سطو غير مرتبطة.

لقد أسقط ديفيد نظرياتي واحدة نلو الأخرى: فهو لم يخرج الكمبيوتر المحمول من المنزل قط؛ لقد قلب المكان رأساً على عقب ولم يعد هناك أي أثر له؛ ولم يتم أخذ أي شيء آخر أو العبث به. لقد شعر بأنني كنت غير عقلانية برفضى قبول ما بدا وكأنه التفسير الوحيد.

بحلول هذه المرحلة، لاحظ عدد من المراسلين أن وكالة الأمن القومي لم يكن لديها أي فكرة تقريباً عما أخذه سنودن أو أعطاني إياه، لس فقط الوثائق المحددة ولكن أيضاً الكمية. كان من المنطقي أن تكون حكومه الولايات المتحدة (أو ربما حتى حكومات أخرى) بانسه لمعرفة ما لدي. إذا كان الاستيلاء على جهاز كمبيوتر ديفيد سيكشف عن المعلومات، فلماذا لا يسرقونها؟

بحلول ذلك الوقت، كنت أعلم أيضاً أن المحادثة مع ديفيد عبر سكايب ليست آمنة على الإطلاق، بل إنها عرضة للمراقبة من قبل وكالة الأمن القومي مثل أي شكل آخر من أشكال الاتصال. لذا فقد تمكنت الحكومة من معرفة أنني أخطط لإرسال الوثائق إلى ديفيد، الأمر الذي أعطاهم دافعاً قوياً للاستيلاء على جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص به.

لقد علمت من ديفيد شولتز، محامى صحيفة الغارديان في مجال الإعلام، أن هناك ما يدعو إلى تصديق نظرية ديفيد بشأن السرقه. فقد أبلغته اتصالات في مجتمع الاستخبارات الأمريكى بأن حضور وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية كان أكثر قوة في ريو مقارنة بأي مكان آخر في العالم تقريباً، وأن رئيس محطة ريو كان "عدوانياً بشكل ملحوظ". واستناداً إلى ذلك، قال لي شولتز: "ينبغي لك أن تفترض أن كل ما تقوله، وكل ما تفعله، وفي كل مكان يذهب إليه يخضع للمراقبة الدقيقة".

لقد تقبلت حقيقة أن قدرتي على التواصل سوف تكون مقبدة بشدة الآن. وامتنعت عن استخدام الهاتف لأي شيء سوى المحادثات الأكثر غموضاً وبهاقة. وكنت أرسل وأستقبل رسائل البريد الإلكتروني فقط من خلال أنظمة تشفير معقدة. واقصرت مناقشاتي مع لورا وسنودن ومصادر مختلعة على برامج الدردشة المشفرة على الإنترنت. ولم يكن بوسعي العمل على مقالات مع محرري الغارديان وغيرهم من الصحفيين إلا من خلال سفرهم إلى ريو للقاء وجهاً لوجه. بل إنني كنت أحرص حتى على التحدث إلى ديفيد في منزلنا أو سيارتنا. وكانت سرقة الكمبيوتر المحمول قد تسببت في إلحاق أضرار بالغة بالمنزل.

أوضح إمكانية أن تكون حتى تلك الأماكن الأكثر حميمية تحت

مراقبه

إذا كنت بحاجة إلى مزيد من الأدلة على المناخ المهدد الذي أعمل فيه الآن، فقد جاء ذلك في شكل تقرير عن محادثة سمعها ستيف

كليمونز، محلل سياسي في واشنطن العاصمة يتمتع بعلاقات جيدة وبحظى بالاحترام، ومحرر في محله أنثانيك

في الثامن من يونيو/حزيران، كان كليمونز موحوداً في صالة شركه يوناتيد إيرلانز في مطار دالاس، وروى أنه سمع أربعة مسؤولين في الاستخبارات الأميركية يقولون بصوت عال إن مسرب المعلومات والمراسل الذي كشف عن أنشطة وكالة الأمن القومي لابد وأن "يختفأ". وقال إنه سجل جزءاً من المحادثة على هاتفه. ورأى كليمونز أن الحدث بدا وكأنه مجرد "استعراض للشجاعة"، ولكنه قرر نشر المحادثة رغم ذلك.

لم أتعامل مع التقرير بجدية كبيرة، على الرغم من أن كليمنر يتمتع بمصداقية كبيرة. ولكن حقيقة وجود مثل هذا النوع من الثروة العامة الفارغة بين أفراد المؤسسه حول "اختفاء" سنودن - والصحافيين الذين كان يعمل معهم - كانت مثيرة للقلق. وفي الأشهر التي نلت ذلك، تحولت فكرة تجريم التقارير التي تقدمها وكالة الأمن القومي من مجرد فكرة محردة إلى حقيقة واقعه. وكان هذا التغيير الجذري مدفوعاً بجهود الحكومة البريطانية.

لقد سمعت لأول مره من جانين جيسون، عبر محادثة مشفرة، عن حدث ملحوظ وقع في مكتب الحارديان في لندن في منتصف يوليو/تموز. وقد وصفت ما أسميه "تغييراً جذرياً" في نبرة المحادثات بين الحارديان ومقر الاتصالات الحكومية البريطانية التي حدثت في الأسابيع القليلة الماضية. لقد تحولت المحادثات التي كانت في الأصل "منحصرة للغاية" حول تقارير الصحيفة إلى سلسلة من المطالب العدوانية على نحو متزايد ثم التهديدات الصريحة من قبل وكالة النجسس البريطانية.

ثم فجأة، كما أخبرني جيسون، أعلنت هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية أنها لن "تسمح" للصحيفة بعد الآن بمواصلة نشر القصص المستندة إلى وثائق سرية للغاية. وطالبت الهيئة صحيفة الغارديان في لندن بتسليمها كل نسخ الملفات التي تلقتها من سنودن. وإذا رفضت الغارديان، فسوف يصدر أمر قضائي بمنع أي تقارير أخرى.

ولم يكن هذا التهديد عبثاً. ذلك أن المملكة المتحدة لا تضمن في دسورها الحريات الصحفية. وتتعامل المحاكم البريطانية بحذر شديد مع مطالب الحكومة بعرض "الضوابط المسبقة" إلى الحد الذي قد يمنع وسائل الإعلام من نشر أي شيء يرغم أنه يهدد الأمن القومي.

في سبعينيات القرن العشرين، تم اعتقال المراسل الذي كشف لأول مرة عن وجود GCHQ ثم نشر تقريراً عنه، وهو دنكان كامبل، وبمت محاكمته. في المملكة المتحدة، يمكن للمحاكم إغلاق صحيفه الغارديان في أي وقت ومصادرة جميع المواد والمعدات الخاصة بها. يقول جانيس: "لن يقول أي قاضٍ لا إذا طُلب منه ذلك. نحن نعلم أن هذا هو المكان الذي يتم فيه نشر هذه المعلومات".

وهم يعلمون أسا يعلم ذلك.

كانت الوثائق التي بحوزة الغارديان جزءاً ضئيلاً من الأرشيف الكامل الذي نقله سنودن إلى هونج كونج. وكان يشعر بقوة بأن التقارير المتعلقة بمقر الاتصالات الحكومية على وجه التحديد ينبغي أن يقوم بها صحفيون بريطانيون، وفي أحد الأيام الأخيرة التي قضاها في هونج كونج، أعطى نسخة من تلك الوثائق إلى إيان ماكاسكيل.

في مكالمنا الهاتفية، أخبرتني جانين أنها ومحررها آلان روسبريدجر، إلى جانب موظفين آخرين، كانوا في رحلة استجمام في عطلة نهاية الأسبوع السابقة في منطقة نائية خارج لندن. وفجأة سمعوا أن مسؤولين من هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية كانوا في طريقهم إلى غرفة أخبار الغارديان في لندن حيث كانوا يعتزمون الاستيلاء على الأقراص الصلبة التي كانت مخزنة عليها الوثائق. وقالوا لروسبريدجر، كما روى لاحقاً، "لقد اسمعت، والآن نريد الأشياء مرة أخرى". لم يمض على وجود المجموعه في البلاد سوى ساعتين ونصف الساعة قبل أن يسمعوا من هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية. وقالت جانين: "لقد اضطررنا إلى العودة بالسيارة مباشرة إلى لندن للدفاع عن المبنى. كان الأمر صعباً للغاية".

لقد طالب هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية صحيفة الغارديان بتسليمها جميع نسخ الأرشيف. ولو امتثلت الصحيفة لطلبها، لكانت الحكومة قد علمت بما نقله سنودن، ولكانت مكانته القانونيه قد تعرضت لمزيد من الخطر. وبدلاً من ذلك، وافقت صحيفة الغارديان على تدمير جميع الأقراص الصلبة ذات الصلة، تحت إشراف مسؤولين من هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية للتأكد من أن عملية التدمير تمت على النحو الذي يرضيهم. وعلى حد تعبير جانين، كان ما حدث "رفضة معقدة للغاية من المماثلة والدبلوماسية والتهريب، ثم التعاون في "التدمير الواضح".

نم اختراع مصطلح "التدمير القابل للإثبات" حديثاً بواسطة GCHQ لـ وصف ما حدث. رافق المسؤولون موظفي الحارديان، بما في ذلك رئيس التحرير، إلى الطابق السفلي من غرفة الأخبار وشاهدتهم وهم يحطمون محركات الأقراص الصلبة إلى قطع، حتى أنهم يطالبون بنكسر أجزاء معينة بشكل أكبر "فقط تأكد من عدم وجود أي شيء في القطع المعدنية الممزقة يمكن أن يكون من أي نوع" وقال روسبريدجر "إن الاهتمام بالعملاء الصينيين العابرين، يمكننا إلغاء الصفقة السوداء" "وبذكر خير أمني مازحاً أن طاقم الغارديان "كانوا يقومون بتنظيف المكان". "بقايا جهاز MacBook Pro".

إن صورة الحكومة التي ترسل عملاء إلى صحيفة لإجبارها على تدمير أجهزة الكمبيوتر الخاصة بها صادمة بطبيعتها، وهي من النوع الذي يُقال للغربيين أن يصدقوا أنه يحدث فقط في أماكن مثل الصين وإيران وروسيا. ولكن من المذهل أيضاً أن تخضع صحيفة محترمة طوعية وخنوع لمثل هذه الأوامر.

إذا كانت الحكومة تهدد بإغلاق الصحيفة، فلماذا لا تكشف كذبتها؟

ولكن هل من المعقول أن نفرض التهديد على العالم الخارجي؟ وكما قال سنودس عندما سمع بالتهديد: "الإجابة الصحيحة الوحيدة هي المضي قدماً، وإغلاقنا!". إن الامتثال الطوعي في السر من شأنه أن يمكن الحكومة من إخفاء هويتها الحقيقية عن العالم: دولة تمنع الصحفيين بوحشية من الإبلاغ عن واحدة من أهم القصص التي تهم المصلحة العامة.

والأسوأ من ذلك أن عملية تدمير المواد التي خاطر المصدر بحريته وحتى حياته من أجل الكشف عنها كانت مناقضة تماماً لغرض الصحافة.

وبعيداً عن الحاجة إلى فضح مثل هذا السلوك الاستبدادي، فمن المؤكد أن افتتاح الحكومة لغرفة الأخبار وإخبارها على تدمير المعلومات التي تنشرها شكل حدثاً إخبارياً جديراً بالاهتمام. ولكن يبدو أن صحيفة الجارديان كانت تنوي التزام الصمت، وهو ما يؤكد بقوة مدى هشاشة حرية الصحافة في المملكة المتحدة.

على أنه حال، أكدت لي جيسون أن صحيفة الجارديان لا تزال تحتفظ بنسخة من الأرشيف في مكتبها في نيويورك. ثم أخبرني بعض الأخبار المذهلة: مجموعة أخرى من تلك الوثائق أصبحت الآن في حوزة صحيفة نيويورك تايمز، سلمها آلان روسبريدجر إلى رئيسة تحرير الصحيفة جيل أبرامسون، لضمان أن الصحيفة سوف تظل قادرة على الوصول إلى الملفات حتى لو حاولت محكمة بريطانية إجبار صحيفة الجارديان في الولايات المتحدة على تدمير نسخها.

ولكن هذا أيضاً لم يكن خيراً طيباً. فلم نوافق صحيفة الجارديان سراً على تدمير وثائقها فحسب، بل إنها سلمتها، دون استشارة سنودس أو حتى تقديم المشورة لي، إلى نفس الصحيفة التي استبعدتها سنودس لأنه لم يكن يثق في علاقتها الوثيقة الحاضرة للحكومة الأميركية.

من وجهة نظر صحيفة الجارديان، لم يكن بوسعها أن تتصرف بإهمال في مواجهة تهديدات الحكومة البريطانية، نظراً لغياب الحماية الدستورية، ووجود مئات الموظفين، وورقة عمرها قرن من الزمان تحتاج إلى الحماية. وكان تدمير أجهزة الكمبيوتر أفضل من تسليم الأرشيف إلى هيئة الاتصالات الحكومية البريطانية. ولكنني شعرت بالانزعاج رغم ذلك إزاء أمثالهم لمطالب الحكومة، والأهم من ذلك، قرارهم الواضح بعدم الإبلاغ عن الأمر.

ولكن قبل تدمير محرقاتها الصلبة وبعد ذلك، ظلت صحيفة الجارديان عدوانية وجريئة في طريقة نشرها لكشف سنودس - أكثر مما كانت لتفعله أي صحيفة أخرى مماثلة من حيث الحجم والمكانة. وعلى الرغم من تكتيكات الترهيب التي استخدمتها السلطات، والتي اشتدت، واصل المحررون نشر قصة تلو الأخرى عن وكالة الأمن القومي ومقر الاتصالات الحكومية، وهم يستحقون الكثير من التقدير لقيامهم بذلك.

لكن لورا وسنودس كانا غاضبين للغاية - لأن الجارديان ستقدم

كان سنودن غاضباً بشكل خاص لأن أرشيف GCHQ انتهى به المطاف في يد صحيفة نيويورك تايمز. لقد شعر أن هذا كان خرقاً لاتفاقه مع صحيفة الغارديان ولرغبته في أن يعمل الصحفيون البريطانيون فقط على الوثائق البريطانية، وخاصة أن صحيفة نيويورك تايمز لن تحصل على الوثائق. وكما انضح، أدى رد فعل لورا في النهاية إلى عواقب وخيمة.

* * *

منذ بداية إعدادنا للتقرير، كانت علاقة لورا بصحيفة الغارديان متوترة، ثم انفجر التوتر في العلن. فبينما كنا نعمل معاً لمدة أسبوع في ريو، اكتشفت أنا ولورا أن جزءاً من أحد أرشيفات وكالة الأمن القومي التي أعطانى إياها سنودن في اليوم الذي اخبأ فيه في هونج كونج (ولكن لم تسمح له الفرصة لإعطائها إلى لورا) كان فاسداً. ولم تتمكن لورا من إصلاحه في ريو، ولكنها اعتقدت أنها قد تتمكن من القيام بذلك عندما تعود إلى برلين.

وبعد مرور أسبوع، وبعد عودتها إلى برلين، أبلغني لورا أن الأرشيف جاهز للعودة إلى. ورتبنا أن يطير موظف من الغارديان إلى برلين، ويأخذ الأرشيف، ثم يحضره إلى في ريو. ولكن من الواضح أن موظف الغارديان كان في حالة من الخوف بعد الدراما التي حدثت في مقر الاتصالات الحكومية، فأخبر لورا بعد ذلك أنه بدلاً من إعطائه الأرشيف له شخصياً، ينبغي لها أن ترسله إلى عبر فيديكس.

لقد جعل هذا لورا منزعة وغاضبة أكثر من أي وقت مضى رأيتها فيه. "ألا ترى ماذا يفعلون؟" سألتني. "يريدون أن يتمكنوا من العول،" لم يكن لدينا ما نفعله "فيما يتعلق بنقل هذه الوثائق، كان جلين ولورا هما من أعادوها وأضافت أن استخدام FedEx لإرسال مستندات سرية للغاية عبر العالم-وأن يرسلها لي في ريو دي جانيرو منها في برلين، لافية نيون للمهيمين كان هذا الحفل بمثابة خرق خطير للأمن التشغيلي أكثر مما يمكنها أن تخيل. "لن أثق بهم مرة أخرى أبداً"، صرحت.

ولكنني ما زلت بحاجة إلى هذا الأرشيف، فهو يحتوي على وثائق حيوية تتعلق بالعصص التي كنت أعمل عليها، فضلاً عن العديد من القصص الأخرى التي لم تنشر بعد.

أصرت جاسن على أن المشكله كانت سوء فهم، وأن الموظف أساء تفسير تعليقات رنسه، وأن بعض المديرين في لندن أصبحوا الآن مترددين بشأن نقل الوثائق بيني وبين لورا. وقالت إنه لا توجد مشكلة. وسوف يسافر أحد العاملين في صحيفة الجارديان إلى برلين لاستلام الأرشيف في نفس اليوم.

لقد كان الوقت قد فات. قالت لورا: "لن أعطى هذه الوثائق مطلقاً لصحيفة الغارديان. أما ببساطة لا أثق بها الآن".

حجم وحساسية الأرشيف جعل لورا غير راغبة في إرساله إلكترونياً. كان لابد من تسليمها شخصياً، من قبل شخص تثق به. كان أحدهم ديفيد، الذي عندما سمع عن المشكلة، سارع إلى الاتصال به. تطوعنا للذهاب إلى برلين. لقد رأينا أن هذا هو الحل الأمثل. ديفيد لقد فهم كل جزء من القصة، وكانت لورا تعرفه وثق به، وكان تخطط لزيارتها على أي حال للنحدث عن مشاريع جديدة محتملة. جانين سعيدة ووقع على الفكرة ووافق على أن تغطي صحيفة الغارديان بكاليف ديفيد رحله.

لقد حجز مكتب السفر التابع لصحيفة الغارديان بذاكر سفر لديفيد على الخطوط الجوية البريطانية ثم أرسل له بالبريد الإلكتروني جدول الرحلة. ولم يخطر ببالنا قط أنه قد يواجه أي مشكلة في السفر. فقد سافر صحافيو الغارديان الذين كتبوا قصصاً عن أرشيف سنودن، فضلاً عن الموظفين الذين نقلوا الوثائق ذهاباً وإياباً، إلى مطار هيثرو عدة مرات دون وقوع أي حوادث. وكانت لورا نفسها قد سافرت إلى لندن قبل بضعة أسابيع فقط. فلماذا بنصير أي شخص أن ديفيد - وهو شخصية هامشية إلى حد كبير - قد يكون في خطر؟

غادر ديفيد إلى برلين يوم الأحد الحادي عشر من أغسطس/آب، وكان من المقرر أن يعود بعد أسبوع حاملاً الأرشيف من لورا. ولكن في صباح اليوم الذي كان من المتوقع أن يصل فيه، أيقظني اتصال مبكر. فقد عرّف المصطلح نفسه، الذي كان يتحدث بلهجة بريطانية ثقيلة، بأنه "عمل أمن في مطار هيثرو"، وسألني عما إذا كنت أعرف ديفيد ميراندا. ثم تابع: "نحن نتصل بك للإبلاغك بأننا احتجزنا السيد ميراندا بموجب قانون الإرهاب لعام 2000، الجدول السابع".

لم تستوعب كلمه "الإرهاب" على الفور، فقد كنت أكثر ارباكاً من أي شيء آخر. كان السؤال الأول الذي طرحه هو كم من الوقت ظل محتجزاً في ذلك الوقت. نقطة، وعندما سمعت أنه قد مرت ثلاث ساعات بالفعل، عرفت أن هذا ليس الوقت المناسب. فحص الهجرة القياسي. وأوضح الرجل أن المملكة المتحدة لديها "القانون الحق" في احتجازه لمدة إجمالية تسع ساعات، وعند هذه النقطة يمكن للمحكمة بمديدها الوقت. أو قد يفعلونه. "نحن لا نعرف بعد ما نعتزم القيام به"، قال قال ضابط الأمن:

لقد أوضحت كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أنه لا يوجد حدود أخلاقيه أو قانونيه أو سياسية سوف يلتزمون بها عندما يزعمون أنهم يتصرفون باسم "الإرهاب". والآن أصبح ديفيد قيد الاحتجاز، نحن إشراف قضائي.

ولم يكن الرجل قد حاول حتى دخول المملكة المتحدة: بل كان يمر عبر المطار في رحلة ترانزيت. وكانت السلطات البريطانية قد وصلت إلى ما لا يعتبر من الناحية الفنية أرضاً بريطانية وألقت القبض عليه، واستشهدت بأسباب مروعة وغامضة للقيام بذلك.

بدأ محامو الجارديان والدبلوماسيون البرازيليون العمل على الفور، وحاولوا لتأمين إطلاق سراح ديفيد. لم أكن قلقاً بشأن كيفية تعامل ديفيد مع الأمر. الاحتجاز. حياة صعبة بشكل لا يمكن تصوره حيث نشأ سماً في واحدة من أفقر المناطق في العالم. لقد جعلته الأحياء الفقيرة في ريو دي جانيرو قوياً للغاية وعنيفاً وذكياً في الشارع. لقد علمت أنه سيفهم بالضبط ما كان يحدث ولماذا، ولم يكن لدي أي شك أنه كان يعطي المحققين وفماً عصبياً على الأفل كما كانوا يعطونه. ومع ذلك، أشار محامو الجارديان إلى مدى ندرته احتجاز أي شخص لفترة طويلة. لقد علمت من خلال بحثي في قانون الإرهاب أن ثلاثة أشخاص فقط من كل ألف شخص يتم إيقافهم، وأن أغلب عمليات الاستجواب، التي تزيد عن 97%، لا تستغرق أكثر من ساعة. ولا تستغرق سوى 0.06% من عمليات الاستجواب أكثر من ست ساعات. ويبدو أن هناك احتمالاً كبيراً بأن يتم القبض على ديفيد بمجرد مرور تسع ساعات.

الغرض المعلن لقانون الإرهاب، كما يوحي اسمه، هو الشكك الناس حول الروابط مع الإرهاب. ويزعم الحكومة البريطانية أن سلطة الاحتجاز "إن هذا القانون يستخدم لتحديد ما إذا كان ذلك الشخص متورطاً أو كان متورطاً في ارتكاب أو إعداد أو التحريض على أعمال إرهابية". ولم يكن هناك أي مبرر بعيد لاحتجاز ديفيد بموجب هذا القانون، إلا إذا تم الآن مساواة ممارري بالإرهاب، وهو ما يبدو أنه الحال.

مع مرور كل ساعة، بدا الموقف فاتماً بشكل متزايد. كل ما كنت أعرفه هو أن الدبلوماسيين البرازيليين، فضلاً عن محامي العارديان، كانوا يحاولون تحديد مكان ديفيد في المطار والوصول إليه، ولكن كل ذلك دون جدوى. ولكن قبل دقيقتين من مرور الساعة التاسعة، أعطني رسالة بريد إلكتروني من جانين الأخبار التي كتبت في حاجه إلى سماعها، في كلمة واحدة: "أطلق سراحه".

ولقد أثار أعمال ديفيد المروع موجة من الإدانة في مختلف أنحاء العالم بأعبائه محاولة بلطجة لرهيب الناس. وقد أكد تقرير لوكالة رويترز أن هذا كان بالفعل هو المقصود من جانب الحكومة البريطانية: "لقد صرح أحد المسؤولين الأمنيين الأمريكيين لروترز بأن أحد الأغراض الرئيسية من احتجاز ميراندا واستجوابها كان إرسال رسالة إلى متلقي المواد التي جمعها سنودن، بما في ذلك صحيفة الغارديان، مفادها أن الحكومة البريطانية جادة في محاولة وقف التسريبات".

ولكن كما قلت للحشد من الصحفيين الذين تجمعوا في مطار ريو في انتظار

ولكن بعد عودة ديفيد، لم تكن تكتيكات المملكة المتحدة في التهريب لتعيق تفاريري. بل على العكس من ذلك، فقد شعرت بمزيد من الجراءة. فقد أظهرت السلطات البريطانية أنها مسبئة إلى أقصى حد؛ والاستجابة المناسبة الوحيدة، في رأيي، كانت ممارسة المزيد من الضغوط والمطالبة بمزيد من الشفافية والمساءلة. وهذه وظيفة أساسية للصحافة. وعندما سئلت عن تصوري لكيفية استقبال الناس لهذه الحلقة، قلت إنتي أعنفد أن الحكومة البريطانية سوف تندم على ما فعله لأن ذلك سيجعلها تبدو قمعية ومسيئة.

لقد قام فريق من وكالة روسرز بنشويه تعليقاتي - والي كانت باللغة البرتغالية - وترجمها بشكل خاطئ بحيث تعني أنتي سأقوم الآن، رداً على ما فعلوه بديفيد، بنشر وثائق عن المملكة المتحدة كتب فد قرر في السابق حبسها. وباعتبارها مادة إخبارية، فقد تم نقل هذا التشويه بسرعة إلى جميع أنحاء العالم.

وعلى مدى اليومين التاليين، أفادت وسائل الإعلام بغضب بأنني تعهدت بمواصلة "صحافة الانتقام". وكان هذا تحريفاً سخيفاً: فقد كانت وجهة نظري هي أن السلوك المسيء من جانب المملكة المتحدة لم يفعل سوى زيادة تصميمي على مواصلة عملي. ولكن كما تعلمت مرات عديدة، فإن الادعاء بأن تعليقاتك نُقلت خارج سياقها لا يفعل شيئاً لوقف آلة الإعلام.

وسواء كان هذا التعليق غير دقيق أم لا، فإن ردود الفعل على تعليقاتي كانت واضحة: فقد تصرفت المملكة المتحدة والولايات المتحدة لسنوات طويلة كبلطجية، فكانت ترد على أي تحد بالتهديدات وما هو أسوأ من ذلك. ولم تجبر السلطات البريطانية صحيفة الجارديان إلا مؤخراً على تدمير أجهزة الكمبيوتر الخاصة بها، كما اعتقلت شريكي بموجب قانون مكافحة الإرهاب. كما تم معاضاة المبلغين عن المخالفات وهديد الصحفيين بالسجن. ولكن حتى مجرد تصور الاستجابة القوية لمثل هذا العدوان قوبل بسخط شديد من جانب الموالين للدولة والمدافعين عنها: يا إلهي! لقد تحدث عن الانتقام! ويُنظر إلى الخضوع الخنوع للرهيب من قبل المسؤولين باعتباره الزاماً؛ وبُدان السحدي باعتباره عملاً من أعمال العصيان.

بمجرد أن تمكنت أنا وديفيد أخيراً من الفرار من الكاميرات، تمكنا من النحدث. أخبرني أنه كان متمرداً طوال التسع ساعات، لكنه اعترف بأنه كان خائفاً.

كان من الواضح أنه كان مستهدفاً: فقد صدرت تعليمات للركاب على متن رحلته بإظهار حواجز سفرهم للوكلاء المنظرين خارج الطائرة. وعندما رأوا جواز سفره، تم احنجاه بموجب قانون الإرهاب و"تهديده من أول ثانه حتى الأخيرة"، كما قال ديفيد، بأنه سيذهب إلى السجن إذا لم "يعاون بشكل كامل". وقد أخذوا كل معداته الإلكترونية، بما في ذلك هاتفه المحمول الذي يحتوي على معلومات شخصية.

صوره، واصلاته، ودردشاته مع أصدقائه، مما أجبره على الكشف عن كلمة المرور لهاتفه المحمول تحت تهديد الاعتقال. وقال: "أشعر وكأنهم غزوا حياتي كلها، وكأنني عار".

طل ديفيد يفكر فيما يمكن أن يفعله الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. لقد فعلوا ذلك تحت غطاء مكافحة الإرهاب على مدى العقد الماضي. "إنهم يختطفون الناس، وسجنهم دون توجيه اتهامات إليهم أو توكيل محام لهم، وإخفائهم، ووضعهم في "غوانتانامو، يفلونهم"، قال ديفيد. "لا يوجد شيء أكثر رعباً من أن تكون "لقد أخبرتني هابان الحكومتان بأنك إرهابي"، قال لي شيئاً لم أكن أعرفه من قبل. لن يحضر هذا على بال أغلب المواطنين الأميركيين أو البريطانيين. "أنت يدرك أنهم قادرون على فعل ذلك" "أي شيء بالنسبة لك".

لقد استمر الجدل حول احتجاز ديفيد لأسابيع. ونصرت القضية عناوين الأخبار في البرازيل لعدة أيام، وكان الشعب البرازيلي غاضباً بالإجماع تقريباً. ودعا الساسة البريطانيون إلى إصلاح قانون الإرهاب. وبطبيعة الحال كان من دواعي السرور أن يدرك الناس أن قانون المملكة المتحدة يشكل إساءة. ولكن في الوقت نفسه، كان القانون بمثابة فضيحة لسنوات، ولكنه استخدم في الغالب ضد المسلمين، لذا لم يهتم به سوى فئة من الناس. ولم يكن من الواجب أن يتطلب الأمر احتجاز زوجة صحفي غربي أيضاً بارز لسليط الصوء على الإساءة، ولكن هذا ما حدث.

ولم يكن من المستغرب أن يتم الكشف عن أن الحكومة البريطانية تحدثت مع واشنطن قبل اعتقال ديفيد. وعندما سُئل مكدث باسم البيت الأبيض في مؤتمر صحفي، قال: "لقد تم إخطارنا مسبقاً... لذا فقد كان لدينا مؤشر على أن هذا من المرجح أن يحدث". ورفض البيت الأبيض إدانة الاعتقال واعترف بأنه لم يتخذ أي خطوات لوقفه أو حتى تشيطه.

ولقد أدرك أغلب الصحفيين مدى خطورة هذه الخطوة. فقد أعلنت راشيل مادو في برنامجها على قناة إم. إس. إن. بي. سي. في سخرية شديدة: "الصحافة ليست إرهاباً". ولكن لم يكن الجميع يشعرون بنفس الشعور. فقد أشاد جيفري بوسين بالحكومة البريطانية على شاشة التلفزيون في أوقات الذروة، وشبه سلوك ديفيد بسلوك "مهرب المخدرات". وأضاف بوسين أن ديفيد لابد وأن يشعر بالامتنان لأنه لم يتم اعتقاله ومحاكمته.

لقد بدا هذا الشبح أكثر معقولة عندما أعلنت الحكومة البريطانية أنها بدأت رسمياً تحقيقاً جنائياً في الوثائق التي كان ديفيد يحملها. (كان ديفيد نفسه قد رفع دعوى قضائية ضد السلطات البريطانية، زاعماً أن احتجازه غير قانوني لأنه لا علاقة له بالغرض الوحيد من القانون الذي احتُجز بموجبه: التحقيق في سلوك شخص ما).

وليس من المستغرب أن تشعر السلطات بالتشجيع عندما يشبه أبرز الصحفيين التقارير المهمة التي تخدم المصلحة العامة بالجرائم غير القانونية التي يرتكبها تجار المخدرات.

* * *

قبل وفاته بغيره وجزة في عام 2005، ألقى مراسل حرب فيتنام الشهير ديفيد هالبرستام خطاباً أمام طلاب كلية الصحافة بجامعة كولومبيا. وقال لهم إن اللحظة الأكثر فخراً في حياته المهنية كانت عندما هدد الجنرالات الأميركيون في فيتنام بمطالبة محرريه في صحيفة نيويورك تايمز بإبعاده عن تغطيه الحرب. وقال هالبرستام إنه "أثار غضب واشنطن وسايجون بإرسال تقارير مشائمة عن الحرب". واعتبره الجنرالات "العدو" لأنه قاطع مؤتمراتهم الصحافية لابهامهم بالكذب.

بالنسبة لهالبرستام، كان إثارة غضب الحكومة مصدر فخر، والغرض الحقيقي والرسالة التي تنطلق منها مهنة الصحافة. كان يعلم أن كون المرء صحفياً يعني المخاطرة، ومواجهة إساءة استخدام السلطة بدلاً من الخضوع لها.

اليوم، بالنسبة للعديد من العاملين في المهنة، فإن الثناء من قبل الحكومة على التقارير "المسؤولة" - التي تلمز بنواحيها بشأن ما ينبغي نشره وما لا ينبغي نشره - يشكل وسام شرف. وهذا هو المقياس الحقيقي لمدى انحياز الصحافة المعادية في الولايات المتحدة.

قناة . خلف قضبان الحبس. نطلب الكتب المترجمة وترجمة الكتب الانجليزية والكورية وجميع اللغات.
رابط القناة...<https://t.me/ALhyaah5>



خاتمة

في أول محادثة أجريتها على الإنترنت مع إدوارد سنودن، أخبرني أنه لا يخشى سوى شيء واحد من الإفصاح عن أسرارته: وهو أن تُستقبل كشفاته باللامبالاة واللامبالاة، وهو ما يعني أنه ضحى بحياته وخطره بالسجن بلا سبب. والقول بأن هذا الخوف لم يحقق هو بقليل من أهمية القضية بشكل كبير.

الواقع أن تأثيرات هذه القصة المكشوفة كانت أعظم وأطول أمداً وأوسع نطاقاً مما كنا نتخيله على الإطلاق. فقد ركزت انبياه العالم على مخاطر المراقبة الشاملة من قِبل الدولة والسرية الحكومية الشاملة. وأثارت أول مناقشة عالمية حول قيمة الخصوصية الفردية في العصر الرقمي ودفعني إلى تحدي السيطرة الأميركية المهيمنة على الإنترنت. كما غيرت الطريقة التي ينظر بها الناس في مختلف أنحاء العالم إلى مصداقية أي تصريحات يدلي بها المسؤولون الأميركيون وحولت العلاقات بين البلدان. كما غيرت جذرياً وجهات النظر حول الدور المناسب للصحافة في علاقة بالسلطة الحكومية. وفي داخل الولايات المتحدة، أدت إلى نشوء تحالف متعدد الأيديولوجيات وعبر حزبي يدفع نحو إصلاح حقيقي لدولة المراقبة.

ولقد أبرزت إحدى الحلقات على وجه الخصوص التحولات العميقة التي أحدثتها كشوفات سنودن. فبعد بضعة أسابيع فقط من نشر معالي الأول في صحيفة الجارديان حول جمع وكالة الأمن القومي كميات هائلة من البيانات الوصفية، قدم عضوان في الكونجرس مشروع قانون مشترك لوقف تمويل برنامج الوكالة. ومن اللافت للنظر أن راعي مشروع القانون هما جون كونيترز، وهو ليبرالي من ديمرويت يقضي فترة ولايته العشرين في مجلس النواب، وجوستين أماش، وهو عضو محافظ في حزب الشاي في فترة ولايته الثانية فقط في مجلس النواب. ومن الصعب أن نتخيل عضوين آخرين مختلفين في الكونجرس، ولكنهما كانا منحدين في معارضة التجسس المحلي الذي تقوم به وكالة الأمن القومي. وسرعان ما اكتسب افتراحهما عشرات من الرعايا من مختلف الطبقات الأيديولوجية، من الأكثر ليبرالية إلى الأكثر محافظة، وكل شيء بينهما، وهو حدث نادر حقاً في واشنطن.

عندما طرح مشروع القانون للصوت، تم بث المناقشة على قناة C-SPAN، وشاهدها أثناء الدردشة عبر الإنترنت مع سنودن، الذي كان يشاهد قناة C-SPAN أيضاً.

لقد كان أوباما يراقب جهاز الكمبيوتر الخاص به في موسكو. لقد أذهلنا كلنا مما رأيناه. أعتقد أنها كانت المرة الأولى التي أدرك فيها حقًا حجم ما أنجزه. وقف عضو تلو الآخر في مجلس النواب للتنديد بشدة ببرنامج وكالة الأمن القومي، وسخر من فكرة أن جمع البيانات عن مكالمات كل أمريكي أمر ضروري لوقف الإرهاب. لقد كان هذا الحدي الأكثر عدوانية لدولة الأمن القومي منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

قبل الكشف عن وثائق سنودن، كان من غير المعقول أن يحصل أي مشروع قانون يهدف إلى تقليص برنامج رئيسي للأمن القومي على أكثر من حفنة من الأصوات. ولكن النتيجة النهائية للصوت على مشروع قانون كونيرز-أماش صدمت المسؤولين في واشنطن: فقد فشل بفارق ضئيل للغاية، 205 أصوات مقابل 217. وكان الدعم لمشروع القانون ثنائي الحزب بالكامل، حيث انضم 111 ديمقراطياً إلى 94 جمهورياً في الصوت لصالح مشروع القانون. وكان هذا الخلل من الانقسامات الحزبية التقليدية مثيراً بالنسبة لسنودن وأنا بعدر ما كان الدعم الكبير لكبح جماح وكالة الأمن القومي مشراً. إن واشنطن الرسمية تعتمد على القبيلة العمياء التي يولدها حزب حزبية صارمة. وإذا كان من الممكن أكل الإطار الأحمر مقابل الأزرق، ثم نجازه، فهناك أمل أكبر كثيراً في صنع السياسات على أساس المصالح الفعلية للمواطنين.

على مدى الأشهر التالية، ومع نشر المزيد والمزيد من القصص عن وكالة الأمن القومي، في جميع أنحاء العالم، توقع العديد من الخبراء أن الجمهور سوف يفقد الاهتمام بالموضوع. ولكن في الواقع، ازداد الاهتمام بمناقشة المراقبة، وليس فقط محلياً ولكن دولياً. أحداث أسبوع واحد في ديسمبر 2013- بعد أكثر من ستة أشهر من ظهور تقرير الأول في صحيفة الجارديان، إلى أي مدى لا تزال إفشاءات سنودن تلعن صدئاً، وإلى أي مدى لا يمكن الدفاع عنها؟ لقد أصبح موقف وكالة الأمن القومي.

بدأ الأسبوع بالرأي الدرامي الذي أصدره القاضي الفيدرالي الأمريكي ريتشارد ليون أن جمع البيانات الوصفية لوكالة الأمن القومي من المرجح أن يكون انتهاكاً للعدول الرابع لدستور الولايات المتحدة، والذي وصفه بأنه "أوروبي تقريباً" في وكما أشير، فقد أضاف القاضي الذي عينه بوش بشكل واضح أن الحكومة لم يمس ذكر حالة واحدة "حيث تم تحليل جمع البيانات الوصفية الشاملة لوكالة الأمن القومي" لقد نجحوا في منع هجوم إرهابي. وبعد يومين فقط، قررت اللجنة الاستشارية للرئيس أوباما، وقد شكلت اللجنة عندما اندلعت فضيحة وكالة الأمن القومي لأول مرة، وأصدرت تقريرها المكون من 308 صفحات. كما رفض بشكل حاسم ادعاءات وكالة الأمن القومي بشأن الأهمية الحيوية لأنشطته التحسس التي تقوم بها. "نشر مراجعتنا إلى أن المعلومات التي ساهمت في التحقيقات الإرهابية من قبل لم يكن استخدام بيانات التعريف الهاتفية الواردة في المادة 215 من قانون باتريوت ضرورياً

وكتبت اللجنة "إن منع الهجمات كان هدفاً رئيسياً"، مؤكدة أنه في أي حالة من الحالات لم تكن النتيجة لتكون مخرقة "بدون برنامج البيانات الوصفية للاتصالات الهاتفية بموجب المادة 215".

وفي الوقت نفسه، لم يكن أسبوع وكالة الأمن القومي خارج الولايات المتحدة أفضل حالاً. فقد صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع لصالح قرار - قدمه ألمانيا والبرازيل - يؤكد أن الخصوصية على شبكة الإنترنت حق أساسي من حقوق الإنسان، وهو القرار الذي وصفه أحد الخبراء بأنه "رسالة قوية إلى الولايات المتحدة مفادها أن الوقت قد حان لعكس المسار وإنهاء شبكة المراقبة التي تمارسها وكالة الأمن القومي". وفي اليوم نفسه، أعلنت البرازيل أنها لن تمنح عقداً بقيمة 4.5 مليار دولار أميركي لشراء طائرات مقاتلة لشركة بونج الأميركية، بل ستشتري بدلاً من ذلك طائرات من شركة ساب السويدية. ومن الواضح أن غضب البرازيل إزاء تجسس وكالة الأمن القومي على زعمائها وشركائها ومواطنيها كان عاملاً رئيسياً في القرار المفاجئ. وقال مصدر حكومي برازيلي لوكالة رويترز: "لقد أفسدت مشكلة وكالة الأمن القومي كل شيء بالنسبة للأميركيين".

ولكن لا يعني أي من هذا أن المعركة قد انتهت. ذلك أن الدولة الأمنية قوية بشكل لا يصدق، وربما أقوى حتى من أعلى المسؤولين المنتخبين لديها، وهي تفخر بمجموعة واسعة من الموالين النافذين المسعدين للدفاع عنها بأي ثمن. لذا فليس من المستغرب أن نحقق هي أيضاً بعض الانتصارات. فبعد أسبوعين من حكم القاضي ليون، أعلن قاضي فيدرالي آخر، مستغلاً ذكرى الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، دستورية برنامج وكالة الأمن القومي في قضية مختلعة. وتراجع الحلفاء الأوروبيون عن مظاهر الغضب الأولية، وانضموا إلى الولايات المتحدة بخنوع، كما يفعلون في كثير من الأحيان. وكان الدعم من جانب الجمهور الأميركي متغلباً أيضاً: إذ يشير استطلاعات الرأي إلى أن أغلبية الأميركيين، على الرغم من معارضتهم لبرامج وكالة الأمن القومي التي كشف عنها سنودن، يريدون مع ذلك أن يروا سنودن يُحاكم على تلك الفضائح. بل إن كبار المسؤولين الأميركيين بدأوا يزعمون أن سنودن نفسه، فضلاً عن بعض الصحفيين الذين عمل معهم، بما في ذلك أنا، يستحقون الملاحقة القضائية والسجن.

ولكن من الواضح أن أنصار وكالة الأمن القومي قد تراجعوا عن موقفهم، وأصبحت حججهم ضد الإصلاح واهية على نحو متزايد. وكثيراً ما يصر المدافعون عن المراقبة الجماعية دون أي شكوك على أن بعض التجسس ضروري دائماً. ولكن هذا مجرد افتراف وهمي؛ ولا أحد يختلف معه. والبدل للمراقبة الجماعية ليس القضاء التام على المراقبة. بل إن الأمر يتلخص في المراقبة المستهدفة، التي تستهدف فقط أولئك الذين توجد أدلة قوية تشير إلى تورطهم في مخالفات حقيقية. وهذه المراقبة المستهدفة أكثر فعالية من المراقبة الجماعية.

إن مثل هذه الاستراتيجيات من المرجح أن تمنع المؤامرات الإرهابية أكثر من النهج الحالي المتمثل في "جمع كل شيء"، والذي يعرف وكالات الاستخبارات في كميات هائلة من البيانات بحيث لا يستطيع المحللون غربلتها بفعالية. وعلى النقيض من المراقبة الجماعية العشوائية، فإن هذه الاستراتيجية تتفق مع القيم الدستورية الأميركية والمبادئ الأساسية للعدالة الغربية.

في الواقع، في أعقاب فضائح إساءة استخدام المراقبة التي كشفت عنها لجنة الكنيسة في سبعينيات القرن العشرين، كان هذا المبدأ بالتحديد – أن الحكومة لابد أن تقدم بعض الأدلة على ارتكاب مخالفات محتملة أو وضع عمل أجنبي قبل أن تتمكن من التنصت على محادثات شخص ما – هو الذي أدى إلى إنشاء محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية. ومن المؤسف أن هذه المحكمة تحولت إلى مجرد ختم مطاطي، ولم تقدم أي مراجعة قضائية ذات مغزى لطلبات المراقبة التي قدمتها الحكومة. ولكن الفكرة الأساسية سليمة رغم ذلك، وهي تظهر طريقاً للمضي قدماً.

إن تحويل محكمة مراقبة الاستخبارات الأجنبية إلى نظام قضائي حقيقي، بدلاً من النظام الحالي أحادي الجانب الذي لا يحق فيه إلا للحكومة أن تدافع عن قضيتها، من شأنه أن يشكل إصلاحاً إيجابياً. ومن غير المرجح أن تكون مثل هذه التغييرات التشريعية المحلية كافية في حد ذاتها لحل مشكلته المراقبة لأن دولة الأمن القومي كثيراً ما تسنولي على الكيانات التي من المفترض أن توفر الرقابة. (كما رأينا، على سبيل المثال، تم الاستيلاء على لجان الاستخبارات في الكونغرس بالكامل الآن). ولكن مثل هذه التغييرات التشريعية يمكن أن تعزز على الأقل المبدأ القائل بأن المراقبة الجماعية العشوائية لا مكان لها في ديمقراطية تسترشد ظاهرياً بالدستور. ضمانات الخصوصية.

وهناك خطوات أخرى يمكن اتخاذها لاستعادة الخصوصية على شبكة الإنترنت والحد من مراقبة الدولة. والجهود الدولية التي تفودها ألمانيا والبرازيل حالياً لبناء بنية أساسية جديدة للإنترنت بحيث لا يعين على معظم حركه المرور على الشبكة أن تمر عبر الولايات المتحدة قد تقطع شوطاً طويلاً نحو تخفيف القبضة الأميركية على الإنترنت. والأفراد أيضاً لديهم دور يلعبونه في استعادة خصوصيتهم على شبكة الإنترنت. إن رفض استخدام خدمات شركات التكنولوجيا التي تتعاون مع وكالة الأمن القومي وحلفائها من شأنه أن يفرض ضغوطاً على هذه الشركات لوقف مثل هذا التعاون، وسوف يحفز منافسيها على تكريس أنفسهم لحماية الخصوصية. وبالفعل، تروج عدد من شركات التكنولوجيا الأوروبية لخدمات البريد الإلكتروني والدردشه باعتبارها بديلاً من فوقاً على العروض المقدمة من جوجل وفيسبوك، ويعلى عن حقيقة مفادها أنها لا تقدم بيانات المستخدمين لوكالة الأمن القومي ولن تقدمها.

بالإضافة إلى ذلك، لمنع الحكومات من التدخل في الاتصالات الشخصية واستخدام الإنترنت، يجب على جميع المستخدمين اعتماد التشفير و

إن استخدام أدوات إخفاء الهوية أثناء التصفح أمر بالغ الأهمية. وهذا مهم بشكل خاص للأشخاص الذين يعملون في مجالات حساسة، مثل الصحفيين والمحامين ونشطاء حقوق الإنسان. ويتعين على مجتمع التكنولوجيا أن يواصل تطوير برامج أكثر فعالية وسهولة في الاستخدام لإخفاء الهوية والتشفير.

وعلى كل هذه الجبهات، لا يزال هناك قدر كبير من العمل الذي يتعين القيام به. ولكن أقل من بعد مرور عام منذ أن التقت بسنودن لأول مرة في هونج كونج، لم يعد هناك شك في أن لقد أحدثت عمليات الكشف عن المعلومات تغييرات جوهرية لا رجعة فيها في العديد من البلدان والعديد من المجالات. وبعيداً عن تفاصيل إصلاح وكالة الأمن القومي، فإن تصرفات سنودن ساهمت أيضاً في تعزيز قضية الشفافية الحكومية والإصلاح بشكل عام. لقد خلق نموذجاً للإهام الآخرين، ومن المرجح أن يحذو الناشطون في المستقبل حذوه، فيعملون على إنقاذ الأساليب التي نبناها. لقد سعت إدارة أوباما، التي جلبت عدداً من الملاحقات القضائية ضد المسربين فوق كل الرئاسات السابقة مجتمعة، إلى خلق مناخ من الخوف الذي قد يفرض على الناس أن يتصرفوا على هذا النحو.

إن هذا من شأنه أن يخنق أي محاولة للإبلاغ عن المخالفات. ولكن سنودن دمر هذا لقد نجح في البقاء حراً، بعيداً عن قبضة الولايات المتحدة؛ علاوة على ذلك، فقد رفض البقاء مختبئاً، بل تقدم بفخر ووقد عرّف عن نفسه، ونتيجة لذلك فإن صورته العامة ليست صورة مدان يرتدي زياً برتقالياً. بذلة وقيود ولكن شخصية مستقلة وواضحة يمكنها البحت نيابة عن نفسه، موضحاً ما فعله ولماذا. لم يعد من الممكن للولايات المتحدة أن تتخلى عن هذا. الحكومة تحاول صرف الانتباه عن الرسالة ببساطة عن طريق شيطنة الرسول. هناك درس قوي هنا للمبلغين عن المخالفات في المستقبل: قول الحقيقة لا يضر. لا داعي لتدمير حياتك.

وبالنسبة لبقية الناس، فإن التأثير المهم الذي أحدثه سنودن لا يقل عمقاً. ببساطة، لقد ذكّر الجميع بالقدر غير العادية التي يتمتع بها أي إنسان. أن يكون الشخص العادي قادراً على تغيير العالم. فهو شخص عادي في كل النواحي الخارجية، نشأ على يد الآباء الذين لا يملكون ثروة أو سلطة خاصة، ويفتفرون حتى إلى شهادته الثانوية العامة، يعمل كموظف غامض في شركة عملاقة - لقد فعل ذلك من خلال فعل واحد من الضمير، غير مجرى التاريخ حرفياً.

إن حتى أكثر الناشطين التزاماً غالباً ما يستسلمون للاستسلام للانهزامية. فالمؤسسات السائدة تبدو قوية إلى الحد الذي لا يمكن تحديها؛ والمعتقدات التقليدية تبدو راسخة إلى الحد الذي لا يمكن إقلاعها منه؛ وهناك دوماً العديد من الأحزاب التي لديها مصلحة راسخة في الحفاظ على الوضع الراهن. ولكن البشر بشكل جماعي، وليس عدداً صغيراً من النخب التي تعمل في السر، هم القادرون على تحديد نوع العالم الذي نريد أن نعيش فيه.

إن تعزيز القدرة البشرية على التفكير واتخاذ القرارات هو الهدف من كشف المخالفات، والنشاط السياسي، والصحافة السياسية. وهذا ما يحدث الآن، بفضل الكشوفات التي كشفها إدوارد سنودس.

ملاحظة حول المصادر

يمكن العثور على الحواشي والفهرس لهذا الكتاب على www.glenngreenwald.net.

الشكر والتقدير

فى السنوات الأخيرة، أحببت مرارا وتكرارا جهود الحكومات الغربية لإخفاء أفعالها الأكثر خطورة عن مواطنيها من خلال سلسلة من الكشوفات الرائعة من قبل المبلغين الشجعان. مرارا وتكرارا، قرر الأشخاص الذين عملوا داخل الوكالات الحكومية أو المؤسسة العسكرية للولايات المتحدة وحلفائها أنهم لا يستطيعون الصمت عندما يكتشفون مخالفات خطيرة. بدلا من ذلك، تقدموا وأعلنوا عن أفعالهم المشينة الرسمية، وفي بعض الأحيان خرفوا القانون عن عمد للقيام بذلك، ودائما بتكلفة شخصية كبيرة: المخاطرة بحياتهم المهنية وعلاقاتهم الشخصية وحريتهم. كل شخص يعيش في الديمقراطية، وكل شخص يقدّر الشفافية والمساءلة، مدين لهؤلاء المبلغين عن المخالفات بدين كبير من الامتنان.

إن سلسلة الطويلة من الأسلاف الذين ألهموا إدوارد سنودن تبدأ بمسرب أوراق البناغون دانييل السيرج، أحد أبطال الشخصيات منذ فترة طويلة والآن صديقي وزميلي، والذي أحاول أن أقدي به في كل العمل الذي أقوم به. ومن بين المبلغين الشجعان الآخرين الذين تحملوا الاضطهاد من أجل جلب الحقائق الحيوية إلى العالم تشيلسي مانينغ، وجيسلين راداك، وبوماس نام، فضلا عن المسؤولين السابقين في وكالة الأمن القومي توماس ديرك ويل بيني. وقد لعبوا دوراً حاسماً في إلهام سنودن أيضاً.

كان تسليط الضوء على نظام المراقبة الشامل الذي أنشأته الولايات المتحدة وحلفاؤها سراً بمثابة عمل ضميري تضحى به سنودن. وكان من المذهل حقاً أن نشاهد شاباً عادياً يبلغ من العمر 29 عاماً يخاطر بحياته في السجن من أجل مبدأ، ويتصرف دفاعاً عن حقوق الإنسان الأساسية. وكانت شجاعته سنودن وهدوؤه الذي لا ينكسر – الذي اسند إلى افئاعه بأنه كان يفعل الشيء الصحيح – الدافع وراء كل التقارير التي كتبها عن هذه القصة، وسوف تؤثر علىّ بعمق لبقية حياتي.

كان التأثير الذي أحدثته هذه العصية مستحيلاً لولا شريكتي وصديقتي الصحافية الشجاعة والعبقرية، لورا بوتراس. وعلى الرغم من سنوات من المضايقات التي تعرضت لها على يد الحكومة الأميركية بسبب الأفلام التي صنعتها، إلا أنها لم تتردد قط في متابعة هذه القصة بقوة. وكان إصرارها على الدفاع عن مصالحها الشخصية سبباً في تفاقم هذه القضية.

إن خصوصيتها، ونفورها من الأضواء العامة، قد حجباً في بعض الأحيان مدى أهميتها في كل التقارير التي تمكنا من إنجازها. لكن خبرتها، وعبقريتها الاستراتيجية، وحكمها، وشجاعتها كانت في قلب وروح كل العمل الذي قمنا به. لقد تحدثنا كل يوم تقريباً واتخذنا كل القرارات الكبرى بشكل تعاوني. لم أكن لأتمنى شراكة أكثر مثالية أو صداقة أكثر جرأة وإلهاماً.

وكما توقعت لورا وأنا، فقد كانت شجاعة سنودن معدية. فقد سعى العديد من الصحفيين إلى متابعة هذه القصة بشجاعة، بما في ذلك محررو صحيفة الغارديان جانين جيسون، وستيوارت ميلار، وآلان روسبريدجر، إلى جانب العديد من مراسلي الصحيفة، بقيادة إوين ماكاسكيل. وتمكن سنودن من البقاء حراً، وبالتالي كان قادراً على المشاركة في المناقشة التي ساعد في إشعال فتيلها، وذلك بفضل الدعم الجريء الذي لا غنى عنه الذي قدمته له وبيكيليكس ومسؤولتها سارة هاريسون، التي ساعدته على مغادرة هونج كونج ثم بقيت معه لعدة أشهر في موسكو على حساب قدرتها على العودة بأمان إلى المملكة المتحدة، بلدها.

لقد قدم لي العديد من الأصدقاء والزلاء المشورة والدعم الحكيمين في العديد من المواقف الصعبة، بما في ذلك بن ويزنر وجميل جعفر من اتحاد الحريات المدنية الأمريكية؛ وصديقي المقرب نورمان فليشر؛ وأحد أفضل وأشجع الصحفيين الاستقصائيين في العالم، جيريمي سكاهيل؛ والمراسلة البرازيلية القوية والماهرة سونيا بريدي من غلوبو؛ والمدير التنفيذي لمؤسسة حرية الصحافة تريفور تيم. ومع ذلك، ظل أفراد الأسرة، الذين كانوا قلقين في كثير من الأحيان بشأن ما كان يحدث (كما يمكن لأفراد الأسرة فقط أن يفعلوا ذلك)، داعمين بثبات (كما يمكن لأفراد الأسرة فقط أن يفعلوا ذلك)، بما في ذلك والداي، وشقيقي مارك، وزوجة أخي كريستين.

لم يكن هذا كتاباً سهلاً في الكتابة، وخاصة في ظل الظروف، ولهذا السبب أنا ممتن حقاً لدار نشر متروبوليتان بوكس: لكونور جاي على إدارته الفعالة؛ ولجريجوري توفيس على مساهماته التحريرية الثاقبة وكفاءته الفنية؛ وخاصة لريفا هوشيرمان، التي جعلتها ذكاًؤها ومعاييرها العالية أفضل محررة ممكنة لهذا الكتاب. هذا هو الكتاب الثاني على التوالي الذي أنشره مع سارة بيرشتيل وعقلها الحكيم والمبدع بشكل ملحوظ، ولا يمكنني أن أتخيل رغبتى في كتابة كتاب بدونها. كان وكيلى الأدبي، دان كونواي، مرة أخرى صوتاً ثابتاً وحكيماً طوال العملية. شكراً عميقاً أيضاً لتايلور بارنز لمساعدتها النقدية في تجميع هذا الكتاب؛ مواهبها البحثية وطاقاتها الفكرية لا تترك أي شك في أن هذا الكتاب هو كتاب رائع.

مسيرة صحفية ناجحة تنتظره.

كما هي العادة، فإن محور كل ما أقوم به هو شريك حياتي، زوجي منذ تسع سنوات، رفيق روحي ديفيد ميراندا. لقد كانت المحنة التي تعرض لها كجزء من التغطية التي قمنا بها مثيرة للغضب وغريبة، لكن الفائدة كانت أن العالم تمكن من رؤية مدى روعته كإنسان غير عادي. في كل خطوة على الطريق، كان يمنحني الشجاعة، ويدعم عزيمة، ويرشد اختياراتي، ويقدم رؤى أوضحت الأمور، ويقف بجانبى، ثابتاً، بدعم وحب غير مشروط. إن شراكة مثل هذه لا تقارن بقيمة لا تضاهي، لأنها تطفى الخوف، وتدمر الحدود، وتجعل كل شيء ممكناً.



البداية

لتبدأ المحادثة...

تابعوا البطريق على [Twitter.com@penguinUKbooks](https://twitter.com/penguinUKbooks)

تابع آخر أخبارنا على [YouTube.com/penguinbooks](https://www.youtube.com/penguinbooks)

قم بتثبيت "Penguin Books" على Pinterest الخاص بك

أعجب بصفحة "Penguin Books" على [Facebook.com/penguinbooks](https://www.facebook.com/penguinbooks)

تعرف على المزيد عن المؤلف واكتشف المزيد

من القصص المشابهة على [Penguin.co.uk](https://www.penguin.co.uk)

قناة.... خلف قضبان الحياة... لطلب الكتب المترجمة
ولترجمة الكتب الانجليزية والكورية وجميع اللغات.
رابط القناة...<https://t.me/ALhyaah5>



كتب الطريق

تم نشره بواسطة مجموعة البطريق

Penguin Books Ltd, 80 Strand, London WC2R 0RL, England Penguin
Group (USA) Inc., 375 Hudson Street, New York, New York 10014, USA Penguin Group
(Canada), 90 Eglinton Avenue East, Suite 700, Toronto, Ontario, Canada M4P 2Y3 (a division of Pearson
Penguin Canada Inc.) Penguin Ireland, 25 St
Stephen's Green, Dublin 2, Ireland (a division of Penguin Books Ltd) Penguin Group (Australia),
707 Collins Street, Melbourne, Victoria 3008, Australia (a division of Pearson Australia
Group Pty Ltd) Penguin Books India Pvt Ltd, 11
Community Centre, Panchsheel Park, New Delhi - 110 017, India Penguin Group (NZ), 67 Apollo Drive,
Rosedale, Auckland 0632, New (Penguin زيلاند) قسم من بيرسون نيوزيلندا المحدودة (Pty) Ltd, Block D,
Books (جنوب أفريقيا)
Rosebank Office Park, 181 Jan Smuts Avenue, Parktown North, Gauteng
2193, جنوب أفريقيا

Penguin Books Ltd, 80 Strand, London WC2R 0RL, England المسجلة:

www.penguin.co.uk

نُشر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة 2014 Metropolitan Books, Henry Holt and Company LLC
لأول مرة في بريطانيا العظمى بواسطة 2014 Hamish Hamilton

حقوق الطبع والنشر محفوظة لـ Glenn
وقد تم تأكيد الحق الأخلاقي للمؤلف 2014 Greenwald.

جميع الحقوق محفوظة

رقم الكتاب الدولي الموحد: 7-96900-241-0-978